

United States Foreign Policy Shifts Towards the Middle East

(Strategies — Approaches — Evidences — Forecasts)



Dr. Amera Alrashed Alghamdi

تحولات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط

الاستراتيجيات - المسارات - الشواهد - الآفاق



الدكتورة: أميرة الراشد الغامدي

تحولات السياسة الخارجية للولايات المتحدة
تجاه الشرق الأوسط
الاستراتيجيات - المسارات - الشواهد - الآفاق

الدكتورة : أميرة الراشد الغامدي

مايو ٢٠٢١

ح) شركة المعرفة ، ١٤٤٢ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغامدي ، أميرة راشد بن علي
تحولات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.
/ أميرة راشد بن علي الغامدي .- جدة ، ١٤٤٢ هـ
٣١٢ ص ؛ ..سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩١٥٧٣-١-١

١- الولايات المتحدة - العلاقات الخارجية - الشرق الأوسط
أ.العنوان

١٤٤٢/١٠٧٣٧

ديوي ٣٢٧,٧٣٠٥٦

رقم الإيداع: ١٤٤٢/١٠٧٣٧

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩١٥٧٣-١-١

اهداء

إلى متخذي القرار السياسي والمختصين والأكاديميين
والمهتمين بتوازنات النظام العالمي الجديد

الي الباحثين عن حقيقة تحولات السياسة الخارجية
الامريكية واستشراف مستقبلها تجاه الشرق
اللاوسط والخليج ، وكيفية استعداد منطقة الشرق
الأوسط للتعامل مع المرحلة الجديدة القادمة.

دكتورة أميرة الراشد الغامدي

تقديم

هذا الكتاب جاء في وقته لأنه يناقش قضية من أهم القضايا المعاصرة والمستقبلية، لما لها من تأثير مباشر على منطقة الشرق الأوسط، والعالم، وكذلك على خريطة العلاقات الدولية التي ظلت ثابتة منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في منتصف أربعينيات القرن العشرين وما ترتب عليها من تأسيس الأمم المتحدة، ويحمل الكتاب عنوان (تحولات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط : الاستراتيجيات - المسارات - الشواهد - الآفاق)، للمؤلفة الدكتورة أميرة الراشد الغامدي التي تمتلك خبرات واسعة في الشأن الأمريكي، ولها دراية كبيرة بالعلاقات الأمريكية مع الشرق الأوسط، ولديها قدرات خاصة في التحليل الاستراتيجي والاستنتاج الدقيق. وجاءت أهمية الكتاب كونه اعتمد على الرصد والتحليل لمرحلة تاريخية مهمة من مراحل تحولات السياسة الخارجية الأمريكية، منذ تولي الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما رئاسة أمريكا، ثم ترامب وحتى الرئيس الحالي جو بايدن، إضافة إلى استشراف وتوقع تحولاتها في المستقبل وتبعات ذلك على المنطقة.

وربط الكتاب تحولات السياسة الخارجية الأمريكية بالمتغيرات التي طرأت على خريطة العلاقات الدولية وتأثيرها على دور أمريكا كقوى عظمى وحيدة في عالم أحادي القطبية منذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن العشرين، حتى المرحلة التي ظهرت فيها قوى أخرى منافئة للقطب الواحد وهيئة الساحة العالمية لمرحلة تعدد القطبية، وأوضح الكتاب تأثير ذلك على منطقة الشرق الأوسط ومن ثم التوقعات لمستقبل المنطقة والعالم. كما رصد متغيرات تعامل الإدارات الأمريكية مع الدول العربية في تلك الفترة وخاصة مع بدء موجة ما يسمى بثورات الربيع العربي، وتغيير نهجها المتبع من قبل.

والكتاب يقدم سردًا تحليليًا لفهم كيفية تحول السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط باستخدام الإطار النظري للواقعية الهجومية التي تتبناها الإدارات الأمريكية في تأمين مصالحها القومية وضمان أمنها من خلال تعظيم قوتها، وهي بذلك تستند إلى أدلة محددة على تخفيض مستوى الدور الأمريكي في المنطقة مع تغير مساره في التعامل مع حكومات الدول، وما ترتب على ذلك من ضعف قوة تأثير السياسة الأمريكية مقابل التقدم الصيني والروسي، وبدرجة أقل دور الهند ودول الاتحاد الأوروبي، بل الأمر يتعدى دور القوى التقليدية إلى دخول فاعلين جدد إلى المنطقة مثل إيران وتركيا وإسرائيل.

والمعادلة الجديدة التي ترتبت على تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط إعادة تشكيل الجغرافية السياسية للمنطقة، وتتبع المؤلف مظاهر هذا التراجع خلال المراحل الزمنية ومجالاته، مع رسم خريطة للنموذج والتوازن العسكري والتحالفات الأخرى مع تغير أدوات ومصادر القوة حيث لم تعد القوة العسكرية التقليدية هي الفيصل في فرض النموذج والتوازنات في عالم تنوعت فيه مصادر القوة ومكانها وأدواتها، وضعف فيه تأثير القوة الأحادية مع ظهور تحالفات جديدة سواء عسكرية أو غير العسكرية، مع توزيع الأدوار للقوى الصاعدة.

وبلا شك ، إن منطقة الخليج ترتبط بعلاقات وثيقة وشراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة ما يحمل واشنطن مسؤولية تنفيذ سياسات واضحة تجاه المنطقة لحسم الجدل الذي يدور حول مستقبل هذه العلاقة، أو تتفاعل دول المنطقة مع المتغيرات الجديدة حتى لا تكون تحت تأثير استقطاب القوى الصاعدة، أو في مواجهة مع القوى الإقليمية المتأهبة .

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مركز الخليج للأبحاث

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

٥٠.....	اهداء
٦.....	تقديم
١٤.....	تصدير
١٦.....	تمهيد

الفصل الأول

٢٢.....	المنظور الفلسفي والاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية
٢٤.....	أولاً : السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومحدداتها
٢٥.....	محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة
٢٥.....	المحددات الدستورية الرسمية
٢٧.....	المحددات الداخلية غير الرسمية
٢٨.....	محددات البيئة الخارجية
٢٩.....	خيارات ومضامين السياسة الخارجية للولايات المتحدة
٣٢.....	ثانياً: المنظور الفلسفي للسياسة الخارجية الأمريكية
٣٣.....	المنظور الفلسفي للسياسة الخارجية الأمريكية والهيمنة العالمية
٣٩.....	المنظور الفلسفي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط
٤٥.....	المنظور الفلسفي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنظمات الدولية
٤٨.....	ثالثاً : الاستراتيجية الأمريكية للتوازن الخارجي
٤٩.....	التحول الإستراتيجي للسياسة الأمريكية تجاه المحيط الهندي والهادي
٥٤.....	الاستراتيجية الأمريكية للتوازن الخارجي تجاه الشرق الأوسط

الفصل الثاني

٥٨.....	تحولات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ولاية الرئيس باراك أوباما
٦١.....	العقيدة السياسية للرئيس باراك أوباما تجاه الشرق الأوسط
٦٤.....	استراتيجية التوازن الخارجي للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما
٦٧.....	السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه الربيع العربي
٧٠.....	تحولات السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه دول الخليج
٧٣.....	تحولات السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه دول شمال أفريقيا
٧٦.....	السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه جمهورية مصر العربية
٧٨.....	السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه إيران
٨٠.....	السياسة الخارجية للرئيس أوباما في ولايته الثانية تجاه إيران
٨٥.....	السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه التحرش الإيراني للسفن الأمريكية
٩٠.....	السياسة الخارجية للرئيس أوباما والانتهاكات الإيرانية للصفقة النووية

٩٣.....	السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه الحرب في سوريا
٩٨.....	السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه إسرائيل
١٠٠.....	السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي
١٠٨.....	السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه تقسيم العراق لدويلات
١١٠.....	السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه التواجد الروسي في الشرق الأوسط
١١٣.....	تصادم القيم وتقاطع المنافع بين الولايات المتحدة وروسيا
١١٥.....	تقييم السياسة الخارجية الأمريكية الشرق أوسطية للرئيس أوباما
١١٦.....	إخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما في الشرق الأوسط
١١٧.....	الإبقاء على المشاركة الأمريكية في الحد الأدنى
١١٨.....	إطالة أمد الحروب في المنطقة
١١٩.....	صعود التنظيمات الراديكالية المسلحة
١٢٠.....	التحول الأمريكي في الحرب على الإرهاب
١٢١.....	تمكين إيران إقليمياً
١٢٣.....	إطالة أمد الصراع العربي - الإسرائيلي
١٢٣.....	ضعف الضمانات الأمنية الأمريكية
١٢٥.....	تمكين روسيا في المنطقة

الفصل الثالث

تحولات السياسة الأمريكية في إدارة الرئيس ترامب

١٢٨.....	وانعكاساتها على الشرق الأوسط والخليج
١٣٢.....	عقيدة الرئيس ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية
١٣٧.....	السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس ترامب تجاه شمال إفريقيا
١٤٠.....	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي
١٤٥.....	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحرب السورية
١٥٣.....	السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس ترامب تجاه الجمهورية الإيرانية
١٦١.....	السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس ترامب تجاه العراق الجديد
١٦٤.....	السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس ترامب تجاه تقسيم العراق
١٦٥.....	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مشروع انفصال كردستان العراق
١٦٨.....	مواقف القوى الإقليمية من استقلال إقليم كردستان العراق
١٦٨.....	الموقف الإيراني من استقلال إقليم كردستان العراق
١٦٩.....	الموقف التركي من استقلال إقليم كردستان العراق
١٧١.....	الموقف الإسرائيلي من انفصال كردستان العراق
١٧٤.....	التأثيرات الإقليمية لانسحاب القوة الأمريكية من العراق
١٧٧.....	السياسة الخارجية للرئيس ترامب تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

١٨١	العوامل الكامنة لدعم الولايات المتحدة الثابت لإسرائيل
١٨٣	السياسة الأمريكية للرئيس ترامب تجاه التواجد الروسي في الشرق الأوسط
١٨٧	السياسة الخارجية للرئيس ترامب تجاه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
١٩٠	السياسة الخارجية الأمريكية وواقع الأمم المتحدة والنظام العالمي
١٩٣	حقيقة تأثير الولايات المتحدة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن
١٩٦	تقييم السياسة الخارجية للرئيس ترامب تجاه الشرق الأوسط
١٩٦	استمرار تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة
١٩٧	الافتقار لهيكلية استراتيجية واضحة للسياسة الخارجية تجاه المنطقة
١٩٩	استمرار انسحاب القوى العسكرية من المنطقة
٢٠٠	تعزيز سياسات الكراهية والممارسات العنصرية
٢٠١	تمكين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة في المنطقة
٢٠٤	سياسة الاحتواء المزدوج لدول الشرق الأوسط

الفصل الرابع

٢٠٧	مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنظومة الدولية والشرق الأوسط
٢٠٩	المستوى الأول : الولايات المتحدة ومستقبل قيادة النظام العالمي الجديد
٢١١	أولاً : القيادة الأمريكية العالمية وإشكالية التوازن الدولي الجديد
٢١٥	ثانياً : التراجع الأمريكي بنهاية الرأسمالية الغربية والتكامل الاقتصادي
٢١٨	ثالثاً : انحدار نموذج الاقتصاد الأمريكي وكسر هيمنة الدولار
٢٢٠	رابعاً : انهيار هيمنة التكنولوجيا الأمريكية والامتياز الاقتصادي
٢٢٢	خامساً : تراجع النفوذ الأمريكي العسكري والنووي في إحلال السلم العالمي
٢٢٦	المستوى الثاني : مستقبل السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط
٢٢٧	أولاً : تراجع الدور الأمريكي في إدارة شؤون الشرق الأوسط
٢٣٠	ثانياً : تراجع مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٢٣٣	ثالثاً : مستقبل التواجد العسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط
٢٣٨	رابعاً : دبلوماسية السياسة الخارجية كبديل للقوة العسكرية الأمريكية
٢٤٠	خامساً : استمرار السياسة الخارجية الأمريكية الاستثنائية الداعمة لإسرائيل
٢٤٢	سادساً : مستقبل واردات الأسلحة الأمريكية وأنظمة الدفاع للشرق الأوسط
٢٤٦	سابعاً : مستقبل تنافسية القوى الدولية والإقليمية في المنطقة
٢٥٠	ثامناً : مستقبل التزام الولايات المتحدة بالمؤسسات والاتفاقيات الدولية
٢٥٤	هوامش الفصل الأول
٢٦٥	هوامش الفصل الثاني
٢٨١	هوامش الفصل الثالث
٢٩٨	هوامش الفصل الرابع

تصدير

تحظى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بكافة مقوماتها ومؤسساتها وأهدافها باهتمام كبير على مستوى صانعي القرار قاطبة؛ لما للولايات المتحدة من مكانة بارزة ومؤثرة على الساحة الدولية، وحضور سياسي واقتصادي وعسكري لخدمة مصالحها ومصالح حلفائها كقطب عالمي منفرد حتى وقت قريب ، واضطلعت الولايات المتحدة بدورٍ سياسي نشط في الشرق الأوسط، كقوة عسكرية عظمى لضمان إمدادات مستقرة ووفرة من النفط في الأسواق العالمية وعاملٍ حاسمٍ في ميزان القوى في المنطقة لعقود عدة .

وشهدت السياسة الخارجية للولايات المتحدة تحولاً ملحوظاً تجاه الشرق الأوسط مؤخراً؛ عندما حوّل الرئيس باراك أوباما السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياتها الجيوسياسية نحو منطقة آسيا والمحيط الهادي بعيداً عن المغامرات العسكرية في الشرق الأوسط ، كما لم تعد الولايات المتحدة مقيدة بهيكل القوة الدولية ثنائي القطب الذي ميز فترة الحرب الباردة.

يقدم الكتاب سرداً تحليلياً لفهم كيفية تحول السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط باستخدام الإطار النظري للواقعية الهجومية التي تبنتها الإدارات الأمريكية في تأمين مصالحها القومية، وضمان أمنها بشكلٍ موثوقٍ من خلال تعظيم قوتها وإبراز دور الجغرافيا السياسية ، وتوزيع القوة الإقليمية في توجيه السياسة الخارجية .

ويركز مضمون الكتاب على تحولات سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وتجاه عدد من القضايا الرئيسية وتوضيح مضمونها، وينطلق المحتوى الضمني من فرضية رئيسية مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعاملت مع قضايا وملفات منطقة الشرق الأوسط بالكثير من الحذر والتحفّظ ، ليس من منطلق ما يمكن أن تخلفه هذه القضايا على دول المنطقة وحلفائها وأصدقائها التقليديين ، وإنما من منظور ما تشكله تلك القضايا من تهديدٍ لمصالح الولايات المتحدة وشركائها المستقبلين ، حتى وإن ترتب على السياسة الأمريكية المتبعة في هذا الشأن تقويض أسس النظام العالمي لمنع الانتشار النووي ومصادقته .

الكتاب في مجمله لا يتناول السياسة الخارجية الأمريكية في قضية بعينها ، وإنما يرمي إلى تقديم تحليل نقدي وفحص شامل لتطور وتحول السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ، ومسار وشواهد ذلك التحول من خلال رسم نمط تحليلي للأطر العامة التي تحكم عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي الأمريكي ومحدداته من منظور فلسفي تشريعي واستراتيجي .

ويرصد الكتاب أوجه تحولات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط لولايتي

الرئيس باراك أوباما عام ٢٠٠٩ وحتى انتهاء ولاية الرئيس دونالد ترامب عام ٢٠٢٠، ويأتي المحتوى السياسي كخلاصة رصد ومتابعة دقيقتين للمنظور الفكري والفلسفي التي عبر عنها فلاسفة ومنظري السياسة الخارجية الأمريكية ، والخطاب السياسي الأمريكي ، والمدخلات النوعية والكمية المستمدة من مصادر أولية وثانوية لا حصر لها ، والتطورات الدراماتيكية التي شهدتها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة ، والحراك الأمريكي العسكري في منطقة الشرق الأوسط كما يعكسه الواقع المعاصر ، التي تعبر معظمها عن وجهة النظر الرسمية للإدارات الأمريكية المتعاقبة ، والرؤى والنظريات التي تعكس حقائق أقرها صانعو السياسة الأمريكية ، وأصحاب الاختصاص من منظرين ومفكرين وخبراء ومراقبين أمريكيين ودوليين حول التعديل الاستراتيجي الجديد - إعادة التوازن - والآثار الجيوسياسية - لاستقلال الطاقة - الأمريكي المحتمل ، وتقييم التكهّنات حول ما إذا كانت التطورات الجديدة في قطاع الطاقة العالمي قد تخلق ظروفًا لفك الارتباط من جانب واشنطن وحلفائها الغربيين ، مع محاولة استشراف مستقبل العلاقات الأمريكية الشرق أوسطية .

وتأتي أهمية هذا الكتاب بالاعتماد على تحليل حديث منظم ومتعمق ومركز لحالات تقليص وخفض الإنفاق الأمريكي ، التي تشكل دراستها وتحليلها أهمية كبيرة في فهم أفضل لكافة ابعاد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، علاوة على التنوع في الطرح الهادف الى اىصال الرؤية للدارسين والباحثين والمهتمين ، مع ملاحظة أن بعض الآراء والاستنتاجات هي آراء المؤلفه سواء كانت صريحة أو ضمنية ، ولا ينبغي تفسيرها على أنها تمثل السياسات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة ، وتحقيقا للهدف المنشود ، توخت المؤلفه طرح محاور الكتاب بطريقة سلسلة وواضحة تمكن الدارسين والباحثين في الشؤون الخارجية من فهم تاريخ العلاقات الأمريكية مع الشرق الأوسط لربط الماضي بالحاضر ودوافع ومصالح صانعي القرار الأمريكيين ، كما يوفر أساس للدراسات المستقبلية في هذا المجال ، والبحث الإضافي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وسياسة الشرق الأوسط والدراسات الأمنية والعلاقات الدولية بشكل عام .

ويأتي الكتاب في أربع محاور رئيسة ، يناقش الفصل الأول المنظور الفلسفي والاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية ، وصناعة القرار السياسي ومحدداته في السياسة الخارجية الأمريكية، ويستعرض الفصلان الثاني والثالث تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ظل السنوات السابقة للرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب تجاه المنطقة ويعنى الفصل الرابع بمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية الإقليمية والدولي .

تمهيد

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مركزياً ومهماً في الشرق الأوسط خلال الجزء الثاني من القرن العشرين ، وظفت خلالها كامل قوتها لحماية مصالحها واستراتيجياتها القومية في الشرق، وأسهمت نتائج السياسة الخارجية الأمريكية في حماية بعض من مصالحها القومية في بعض النواحي المتناقضة مع بعضها البعض - أمن إسرائيل والحاجة إلى النفط العربي - وعكس التناقض المتأصل بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح دول المنطقة ، تبايناً في نتائج وتأثيرات سياستها الخارجية ، مما خلق خصوصاً وأعداء جدد ، خلال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ، حيث واجهت فيها دول المنطقة واقعاً استراتيجياً متغيراً ، كما خدمت الجهود المبذولة في الشرق الأوسط المصالح القومية للولايات المتحدة ، في المقابل ساهم الوجود القوي للولايات المتحدة في تحسين الاستجابة للتهديدات الجديدة في المنطقة ، وخلق بناء التحالفات الأمنية بعض من الترابط الاقتصادي المتبادل ، كضمان الحصول على النفط مقابل التجارة - خاصة السلاح - ناهيك عن تأمين التدفق الحر للنفط بأسعار مناسبة من دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتلك ٩١ بالمائة من الطاقة الإنتاجية الفائضة للنفط في العالم ^[١] .

ارتبط المنظور الواقعي لأمن الشرق الأوسط والخليج العربي لعقودٍ عدةٍ بالحماية الأمريكية عبر مجموعة من العلاقات الأمنية واتفاقات التعاون الدفاعي ، لقطع الطريق أمام أي قوى معادية أو تحالف دولي لمنازعتها سياسياً وعسكرياً في المنطقة ، مستهدفةً في ذلك جملةً من الأهداف والاهتمامات الأمنية المشتركة وغير المشتركة والمصالح الاقتصادية ، بما في ذلك مبيعات الأسلحة الأمريكية الكبيرة إلى دول المنطقة التي تسعى للدفاع عن نفسها ، حيث كان لها ميزة التواجد الاستراتيجي والاقتصادي في شبه الجزيرة العربية والخليج تحديداً ، لتملكه الجزء الأكبر من إمدادات الطاقة في العالم ، فضلاً عن تعزيز الكيان الصهيوني وحليفها الاستراتيجي في فلسطين ، كما زادت المساعدات الأمريكية لإسرائيل بشكل عام عندما أصبحت الأنشطة في الأراضي المحتلة أكثر قمعية ، وشكلت إسرائيل المصدر الرئيسي لمناهضة أمريكا في العالم العربي والإسلامي ، خاصة عندما يتعلق الأمر بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل إسرائيل ، والتي يعتقد أنها كذلك غير متناسبة حتى مع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومات الإسلامية [٢] ، واتخذ كلا الهدفان الأسبقية على التفضيل الأمريكي المقرون باستمرار مبادئ نشر الديمقراطية ، ومكافحة الإرهاب حتى عهدٍ قريبٍ ، كما استطاعت إحداث قدرٍ من التوازن بين عدد من التناقضات والتباينات السياسية في الشرق الأوسط لتأمين مصالحها القومية العليا لأهمية المنطقة القصوى كنقطة التقاء أفريقيا وآسيا وأوروبا وبوابة العبور للقارة الأوراسية - النصف الآخر من الطموح الأمريكي - ولا يمكن للولايات المتحدة تحقيق الهيمنة العالمية ، ونشر قواعدها العسكرية وقواتها في جميع أنحاء العالم دون مقدرتها في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط .

وفي سياق سعي الإدارة الأمريكية المحموم للتفرد بصناعة القرار الدولي ، وحماية مصالحها الاستراتيجية ، وهيمنتها العالمية ، شهدت إدارتان متتاليتان للولايات المتحدة تغييراتٍ جوهريةٍ في شكل وتنفيذ القوة في الشرق الأوسط ، بعض هذه التغييرات كانت بتحريض من الولايات المتحدة ، بما في ذلك تلك التي نشأت عن غزو العراق عام ٢٠٠٣ ، والبعض الآخر كانت سلسلة الانتفاضات المحلية التي انتشرت في جميع أنحاء المنطقة في عام ٢٠١١ والتي أدت إلى العنف ، وفي بعض الحالات الحرب الأهلية التي كانت من السكان الأصليين وليس لها علاقة مباشرة بالولايات المتحدة ، واتسمت سياستها الخارجية في الآونة الأخيرة بالكثير من العجز والتخبط ، الذي عبر عنه كثير من مراقبي وخبراء السياسة ، بعدم القدرة على بلورة سياسة خارجية أمريكية تتسق وبيئة النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة وما اكتنفها من تعقيد جراء تداخل عناصر القوة الشاملة العسكرية والاقتصادية والسياسية وظهور قوى جديدة منافسة ، مما أوجد بيئةً دوليةً غيرَ مستقرةٍ نسبيًا سيما ما يتصل بالتنبؤ بمصادر التهديد المحتملة على نحوٍ دقيقٍ ، فضلاً عن طبيعة تغيرات البيئة الاستراتيجية في العالم المختلفة جذريًا عن بيئة وظروف فترة الحرب الباردة ، كما أن منظومة الاستراتيجيات الوقائية والدفاعية المفرطة التي تبنتها الولايات المتحدة ، فرضت سياسات ومعالجات ذاتية تمثل لها قمة الأولويات القومية الأمريكية ، باعتبارها تهديدات تؤثر على المصالح الحيوية الأمريكية الممتدة في أنحاء العالم ، بينما هي في حقيقة الأمر لا تخدم الأمن والاستقرار العالمي بقدر ما تفرض عليه المزيد من الفوضى السياسية ، كما حدث وما زال في منطقة الشرق الأوسط .

وذهب بعض المراقبين في تفسير ما تواجهه السياسة الأمريكية من فشل في إدارة الملفات الإقليمية ، وغياب الرؤية الاستراتيجية الشمولية للمنظومة الدولية ، إلى أنها تدار بلا تفكير شامل حول طبيعة الدور الأمريكي المفترض في العالم ومبادئها المعلنة وارتباطه بمصالح أمريكية خاصة لتعزيز التفرد بالقيادة والهيمنة العالمية ، عبر فرض سياسات تنصورها الإدارة الأمريكية أنها ناجعة لمنطقة الشرق الأوسط بينما هي في واقع الحال أسهمت في تطويع توازن غير مستدام يتحدى الأساس المنطقي للتدخل الأمريكي - أمن الطاقة العالمي - ويغذي المزيد من التعزيزات العسكرية والصراع المحتمل ^[٣] ، يبدو أن الولايات المتحدة أصبحت تدريجيًا جزءًا من هذه الحلقة المفرغة على نحوٍ لم يعد ينبئ بدور أمريكي فاعل أو حتى مقبول لدول المنطقة والخليج العربي لترقية علاقات واستراتيجيات مشتركة مع الولايات المتحدة على نحوٍ يعادل ويكافئ علاقاتها السابقة التي امتدت لخمسة عقود مضت تقريبًا ، وهي المبنية أساساً على مواثيق شفوية كانت واشنطن بموجبها حاضرةً بشكلٍ كاملٍ في المنطقة العربية ومنطقة الخليج تحديداً ، رغم تعاقب الرؤساء على الولايات المتحدة ، وتباين سياساتهم العامة تجاه قضايا المنطقة ، ناهيك عن عدم القدرة على التنبؤ بالسياسة الخارجية الأمريكية على النظام الإقليمي للشرق الأوسط ، اتخذت الولايات المتحدة بعض الإجراءات الملموسة التي قوضت التوقعات السابقة لسلوكها بين اللاعبين الإقليميين ، كما نأت واشنطن بنفسها عن السياسة الخارجية

المفتوحة والتي يمكن التنبؤ بها والتي لعبت دوراً رئيسياً في الحفاظ على النظام الإقليمي وبشكل ملموس كمزود خارجي للأمن .

وتعود بداية تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط إلى العام ٢٠٠٩ ، إذ أثارت إدارة الرئيس أوباما بشكلٍ أكثر حسماً حالة من الشكوك بين الجهات الفاعلة الإقليمية بعدم تكيفها مع الواقع الجديد في الشرق الأوسط مع استمرار سياستها الانعزالية ، وعزز عدم اليقين مزدوج المستوى انطباعاً مشتركاً عن إهمال الولايات المتحدة في دول مختلفة من المنطقة، وخاصة أبطال الوضع الراهن في الخليج وإسرائيل^[٤] ، كما أفضت مشاعر التخلي والتهديدات المتزايدة لبقاء الأنظمة إلى سياسات خارجية حازمة جديدة والتزامات مشتركة جديدة بين بعض الدول لتحمل المسؤوليات الأمنية الإقليمية بطريقة لم تتحملها من قبل^[٥] ، ولم يسع أوباما إلى إخراج الولايات المتحدة من أفغانستان والعراق فحسب ، بل سعى أيضاً إلى إبعاد إدارته عن سياسات التدخل المباشر في المنطقة طالما لا تشكل تهديداً أمنياً مباشراً للولايات المتحدة معتبراً العراق حالة لا تفي بهذه الشروط على عكس تهديد القاعدة والتحديات لوجود إسرائيل أو إيران النووية.^[٦]

كما سعت إدارة أوباما بكامل ثقلها إلى - التمحور نحو آسيا ، حيث أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون في العام ٢٠١٠ عن بداية تحول الولايات المتحدة شرقاً في إطار استراتيجيتها العالمية ، وهو مطلب قومي ليس بسبب التهديدات الأمنية التي يشكلها صعود الصين وبعض من دول آسيا فحسب ، ولكن - أيضاً - بسبب صعوبة وكلفة البقاء الأمريكي في الشرق الأوسط^[٧] ، كما أعلن الرئيس أوباما في ١٧ نوفمبر ٢٠١١ أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ أصبحت ذات - أولوية قصوى - للسياسة الأمنية الأمريكي^[٨] ، مما يعكس إيمان الرئيس بأن غلبة المصالح الأمريكية في المستقبل ستكون في شرق آسيا وليس في غربها^[٩] ، وإن سعى أوباما إلى إنشاء توازن إقليمي للقوى بين المملكة العربية السعودية وإيران من شأنه أن يسمح بالانسحاب الأمريكي وإن كانت نتائجه محدودة للغاية ، كما أعلن الرئيس ترامب كسلفه عن رغبته في تقليص الالتزامات العسكرية الأمريكية في المنطقة ، وإعادة تركيز استراتيجية الولايات المتحدة على المنافسة مع الصين ، كما طالب بالخروج من الحروب التي لا نهاية لها في المنطقة^[١٠] ، بالرغم من حجم المساعدات الأمريكية للشرق الأوسط غير المفرط مقارنة بأوجه أنفاقها العسكري الأخرى .

وأقوى تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المحيطين الهادئ والهندي في الخطاب العام الأمريكي لعدد من القادة الأمريكيين ، باعتبارها محركاً رئيسياً للسياسة والاقتصاد العالمي ، ومن أكبر بواغث الغازات الدفيئة^[١١] ، وتزامن التحول مع صعود الصين كقوة اقتصادية كبيرة منافسة للولايات المتحدة التي تسيدت المنظومة الدولية لعقود ، كقوة عسكرية واقتصادية لها ثقلها الأكبر

على الصعيد الدولي فضلاً عن بروز عدد من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية أمام القيادة الأمريكية ، مما أحدث تحولاتٍ في السياسات الأمريكية والمسارات المعتمدة في سياقات ومضامين معينة لتحويل منطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى منطقة حرة ومفتوحة ، ولا شك أن إعلان قادة الولايات المتحدة المتكرر بشأن إستراتيجية - إعادة التوازن - نحو آسيا ، يعكس الكثير من الحراك السياسي الأمريكي والمبادرات العسكرية والاقتصادية والتجارية والدبلوماسية على الساحة الدولية والتي أكدتها توجهات الإدارات الأمريكية بما فيها إدارة الرئيس أوباما الذي صرح بعمل الولايات على أداء دورٍ قياديٍّ في آسيا في السنوات المقبلة ، كما عمل مؤخراً على إقامة برنامج قادة مؤسسة أوباما - برنامج آسيا والمحيط الهادئ - وهو برنامج لتطوير القيادة والمشاركة المجتمعية يسعى إلى إلهام وتمكين وربط القادة الناشئين من جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأثارت سياسة الرئيس الأمريكي - باراك أوباما - المتردة والعابرة تجاه أمن المنطقة الكثير من الشكوك لدى حكومات الخليج من أن مبدأ « آيزنهاور » أضحى مهدداً بالإلغاء عملياً لا سيما مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق ، وعدم التدخل في الحرب السورية وتجاهل أحداث اليمن ، والتقارب الأمريكي / الإيراني وغيرها من الأحداث الأخرى التي برهنت من جديد أن الإدارة الأمريكية لم تعد جادة في تعزيز الأمن القومي الخليجي ، ناهيك عن رؤية الرئيس - أوباما - أن منبع الخوف على الأمن الخليجي داخليا وليس خارجيا ، كما يأتي في سياق ما اعتبره عدم رضا شعوب المنطقة عن حكوماتها ، ومشكلات التطرف والإرهاب والبطالة فيها ^[١٢].

وجاء فوز المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأمريكية - دونالد ترامب - ليعزز الرؤية التي تبناها سلفه حول فصل وتحول سياسة الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط بهدف تأمين مصالح الولايات المتحدة واستثماراتها المتزايدة بدرجة كبيرة - دبلوماسية واقتصادية واستراتيجية - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، كما حكمت عقلية الرئيس ترامب التجارية العلاقات الأمريكية الشرق أوسطية أكثر من كونه سياسياً ، حيث كان يضغط بالتناوب على الخصوم ، ويتقدم بالإغراءات الاقتصادية ، ويقتنص الفرص حيثما وجدها ^[١٣] ، وشكلت تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تحدياً كبيراً لدول المنطقة بعد انخراطها العميق فيه على مدى عقود من الزمان ، طورت خلالها العديد من السياسات والشراكات الأمريكية مع دول المنطقة، علاوةً على استخدام التطبيقات المباشرة للقوة العسكرية عند الضرورة لمنع القوى المعادية من التعرض أو استخدام احتياطات النفط في المنطقة كسلاح يهدد الاقتصاد الأمريكي والعالمي، معتمدة في ذلك و بشكل كبيرٍ على الحلفاء المحليين ، من مصر إلى دول الخليج ، ودعمهم بالمساعدة الأمنية ومبيعات الأسلحة.

وبتتبع ورصد وتفسير أبرز تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنظومة الدولية ومساراتها ، تؤشر المعطيات المتوافرة اخفاق قادة الولايات المتحدة

التعامل مع معضلة - توازن السياسات الخارجية المستدامة - من حيث إحداث الموازنة المطلوبة بين التزامات الإدارة الأمريكية الأمنية تجاه المنظومة الدولية من جانب والموارد القومية المحلية المتاحة للوفاء بتلك الالتزامات من جانب آخر , حيث يكافح قادتها لإطالة أمد فوائد الهيمنة العالمية لاسيما أن استدامة الهيمنة مهمة للملاءة الاستراتيجية طويلة الأجل للولايات المتحدة , ناهيك عن التطورات السياسية والعسكرية في آسيا وأوروبا المهتدة للمصالح القومية المهمة , حيث تفرض توازنات السياسات الخارجية المستدامة للولايات المتحدة , إحلالاً قدرًا من الموازنة بين الالتزامات الأمنية الدولية والموارد المحلية ^[١٤] , خصوصاً أن المنافسة الخارجية المتزايدة تعد مكلفة عند الإفراط في الالتزام بالخارج مع تراجع الموارد المحلية , مما يؤدي إلى اختلال توازنها , وتقييد قدرتها على إبراز قوتها في الخارج , ولعل ذلك يفسر بعض من تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط مؤخراً في محاولة لإعادة تنظيم أولوياتها الإستراتيجية , وتحرير الموارد والاقتصاد في النفقات , لخفض التكاليف لمواجهة التحديات الأمنية الأكثر أهمية في مناطق أخرى من العالم , كما أن تحسين سياستها وملاءتها المالية , ستحول دون المخاطرة بإفلاس استراتيجي قد يهدد أمنها القومي , للاستمرار بهيمنتها لعقود أخرى قادمة ^[١٥] .

ويُعرف إعادة التوجيه الاستراتيجي , بالقدرة على استعادة الاستراتيجية الملاءة المالية عن طريق تقليل الالتزامات الحالية , لتحرير الموارد , ومعالجة التحديات الأكثر أهمية , وعند تقييم هذه الخيارات من المهم تقليص النفقات من خلال التخفيض المتعمد للتكاليف المرتبطة بالخارج للدولة السياسة التي تكون غالباً نتاج مصاريف الأمن والمخاطر والأعباء على الرغم بأن أي تراجع أمريكي , سيؤدي إلى زعزعة استقرار النظام الدولي ^[١٦] .

وعليه , فإننا معنيين بدءاً بتفكيك وتحليل وتفسير النسق الفكري والفلسفي الذي يُنظر ويشعرن لهذه السياسات ومحدداته الخارجية , والمنطق والاستحسان لدى صناع القرار السياسي الأمريكي في كافة فتراتهم الرئاسية ومستوياته الداخلية والخارجية سيما خلال إدارتي الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب ومقارباتهما تجاه المنطقة , في ظل إدارة أوباما و - الليبرالية العالمية - النهج النظري , أو الواقعية - الهوبزية - لإدارة ترامب وتحدد فصول الكتاب ناقلات وطريقة علاقات الولايات المتحدة مع الدول الرئيسية في المنطقة خلال الإدارتين الأمريكيتين , ومعالجة البيانات من خلال اسلوبي تحليل المحتوى - التحليل المفاهيمي والتحليل العلائقي - كما يتسق التحليل الكمي والنوعي لموضوعات الكتاب مع النهج التفسيري ذو الطبيعة الرقابية والسردية مع المدرسة الواقعية للفكر في السياسة الدولية كما يوظف أساليب تحليل المضمون للتحليل السياسي في العلوم السياسية .

الفصل الأول
المنظور الفلسفي والاستراتيجي
للسياسة الخارجية الأمريكية

يناقش هذا الفصل المنظور الفلسفي والاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية ومحدداتها، والأهمية الجيوسياسية للمنطقة، والأحداث الكبرى التي شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وما اتسمت به من استمرارية أو تغيير خلال العقد الماضي، كما يحلل استراتيجيات التوازن في الخارج للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، والعوامل التي تؤثر عليها، وما إذا كانت هناك تغييرات في أهداف واستراتيجيات السياسة الخارجية ودورها كموازن خارجي في المنطقة.

أولاً: السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومحدداتها

تحدد السياسة الخارجية للولايات المتحدة في مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصلها مع دول العالم، لحماية مصالحها الاستراتيجية القومية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، ويتأثر مفهوم السياسة الخارجية للولايات المتحدة بطرق فلسفية مختلفة، وأتى كمزيج ما بين المدرسة المثالية الليبرالية والمدرسة البرجماتية الواقعية بشكل خاص، التي كانت لها وقع مؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية عبر الوسائل الاقتصادية المعنية - بالليبرالية الجديدة - أو عبر المنظمات العالمية والتعاون - الليبرالية التقليدية - حيث يميل الساسة الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أنه لعبة الربح فيها للجميع، وإن كانت الربحية بنسب متفاوتة، أما الساسة ممن يميلون للمدرسة البرجماتية الواقعية فهم على العكس لا يؤمنوا بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة عبر مبادئ مثالية عالمية بل ينبغي أن تتبنى موقفاً يُعنى بالمصالح القومية الخاصة للدولة بالدرجة الأولى، ولا يبالي بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر، بل ترتبط السياسة الخارجية الواقعية عادة باستخدام القوة، ولا تدين العدوان على بعض الشعوب، ولا تدين حتى الحروب بين بعض الدول، لأن الحروب بحسب البرجماتية الواقعية قد تكون ضرورة لحماية مصالحها القومية^(١٧)، وقد سعت الولايات المتحدة لتحقيق ذلك الهدف عبر التعاون السلمي مع الدول العظمى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى في ظل تعقيد تركيبة النظام العالمي الذي أضحى كطبقات متراكبة، تهيمن الأكثر سلطة وقوة فيها على التي تليها في التركيب الطبقي.

محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة

تشكل محدّدات السياسة الخارجية الأمريكية سواء كانت إقليمية أو دولية دوراً مهماً في التأثير على سياساتها الخارجية ، وتفرض هذه المحدّدات مجموعة من القيود والظروف الخارجية التي تعمل من خلالها تلك السياسة ، كما تمارس دوراً رئيسياً في انتقاء وتحديد الاختيارات والبدائل المتاحة لصانع القرار السياسي تبعاً لتأثير البيئة الخارجية الداعمة أو المعوقة ، كما يساعد العامل الخارجي في تأثير البيئة الخارجية في فهم أفضل لسياسات الدول تجاه محيطها الإقليمي والدولي وما قد ينتج عنها من تداخل المنافع والمصالح على المستويين الإقليمي والدولي .

وبالنظر لمحدّدات السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية المنهجية والمتغيرات المستقلة في النسق العام للسياسة الخارجية، وما تنطوي عليه من عوامل داخلية وخارجية والجهات الرسمية وغير الرسمية، المباشرة وغير المباشرة وتأثيرها النسبي في عملية السياسة الخارجية في مختلف أطوارها، يمكن تصنيفها كالتالي :

المحدّدات الدستورية الرسمية

وتتمثل في السلطتين التشريعية - الكونغرس - والسلطة التنفيذية - الرئيس كمؤسسة - وهما الجهتان اللتان خولهما الدستور الأمريكي مهمة رسم وتنفيذ جميع السياسات بما فيها السياسة الخارجية.

المؤسسة التنفيذية - الرئيس كمؤسسة : من الناحية الواقعية ، يضطلع الرئيس بدور مهم وحاسم في كثير من الأحيان خاصة في مجال السياسة الخارجية ، إذ تتم صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة بشكل أساسي في الفرع التنفيذي ، ويتمتع الرئيس بسلطة ومسؤولية أكبر في السياسة الخارجية والدفاعية مقارنة بالشؤون الداخلية باعتباره القائد العام للقوات المسلحة للولايات المتحدة - وإن كان الكونجرس وحده من لديه سلطة إعلان الحرب وتقرير الميزانية المدنية والعسكرية - كما يتمتع الرئيس بسلطة عقد المعاهدات ليوافق عليها مجلس الشيوخ ، وبصفته رئيساً للدولة ، يتحدث الرئيس باسم الأمة أمام قادة العالم الآخرين واستقبال السفراء ، وغالباً ما يشار إلى الرؤساء طبقاً لسياستهم الخارجية ، كدليل على نجاح ولايتهم لا سيما أن الرئيس يتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية في السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية ^[١٨] ، ويعزى ذلك إلى عددٍ من الاعتبارات منها ما هو دستوري ومنها ما يتعلق بطبيعة مؤسسة الرئاسة ، فمن حيث

الاعتبارات الدستورية يحتل الرئيس أعلى هرم السلطة التنفيذية ، وتعتبر هذه الأخيرة تابعة لسلطته ، كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهذه إحدى مظاهر المرونة في الدستور الأمريكي وكثيراً ما أدت هذه المرونة في الدستور الأمريكي إلى صراعاتٍ و أزمات بين الرئيس والكونغرس .

أما من حيث طبيعة مؤسسة الرئاسة أو ما يعرف بالمكتب التنفيذي للرئيس ، نجد أن الرئيس يشكل الجزء الظاهر فقط من إدارة ضخمة في البيت الأبيض الذي يحتوي على عشرة آلاف مستشار من ذوي العقول المبدعة والخبرة المتقدمة والمتميزة في شتى المجالات يعملون ضمن إطار مؤسسي محكم التنظيم ، وتتوزع أعباء السياسة الخارجية في هذه الإدارة بين أربعة مواقع رسمية ؛ الرئيس وهو عقدة القرار ، ووزارة الخارجية وهي مؤسسة العلاقات والجناح التنفيذي ، ومجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الاستراتيجي والمشرف على المؤسسات الأمنية والاستخباراتية ، ووزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري ، ويشير واقع السياسة الخارجية الأمريكية إلى أن السمة البارزة هي تزايد دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس ، ويعزى ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها الجناح التنفيذي منذ إدارة الرئيس Washington خاصة في أوقات الأزمات فكانت الممارسة المستمرة و المتكررة لإدارة السياسة الخارجية سبباً في تقوية سلطة الرئيس و تدعيمها في هذا المجال ، و هكذا نرى أن الدستور الأمريكي قد أدام الصراع على السلطة بين الكونغرس والرئيس ، و خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، و نتيجة لذلك يبرز دور العوامل الموازنة التي تقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين أو تعمل على دعم توجه طرف على حساب طرف آخر وذلك حسب طبيعة العلاقات والمصالح التي تتحرك بدافعها هذه الكيانات ، والجهات التي تعمل لصالحها .

المؤسسة التشريعية - الكونغرس - منح الكونغرس العديد من الصلاحيات للانخراط في السياسة الخارجية ، علاوةً على التحقق من تصرفات الرئيس في السياسة الخارجية خاصة في حالة الحرب ، وفي الفرع التشريعي هناك بندان دستوريان ؛ هما الدستور وبند التجارة الخارجية و بند القوة الحربية ، يمنحان الكونغرس سلطات السياسة الخارجية ، كما يضطلع المشرعون في مجلسي النواب والشيوخ دوراً مهماً في السياسة الخارجية للممثلين المنتخبين في الكونغرس مسؤوليات دستورية للشؤون الخارجية ، بما في ذلك الحق في إعلان الحرب وتمويل الجيش ، وتنظيم التجارة الدولية ، والموافقة على المعاهدات ، لا تقل أهمية سلطات الكونغرس عن القدرة على عقد جلسات استماع توفر الإشراف على السياسة الخارجية ^[١٩] ، ومن الناحية الدستورية يضطلع الكونغرس بسلطة أوسع من الرئيس ، و

ذلك من خلال ما جاء في القسم الثامن من المادة الأولى بصيغة عامة و مطلقة على أن تمنح جميع السلطات التشريعية ، و كذلك ينص الدستور في نفس المادة على أن للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وإعلان الحرب والتفويض برد الاعتداء وإقرار الميزانية العامة للدولة ، كما قُيدت من جهة أخرى سلطة الرئيس في عقد المعاهدات ، ومع هذه السلطات المخولة بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين للمؤسسة التشريعية يبدو أن مؤسسة الرئاسة لا تلعب إلا دوراً هامشياً يتعلق بتنفيذ ما يُمليه الكونغرس على السلطة التنفيذية وحسب [٢٠] .

المحددات الداخلية غير الرسمية

يلعب الجانب غير الرسمي دوراً مهماً في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث تتم السياسة الخارجية في بيئة من الروابط المتعددة بين الداخل والخارج في أشكال المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والأكاديميين والقادة السياسيين ، وتدخلات العديد من الحكومات الأجنبية بالإضافة إلى التدقيق الإعلامي المكثف ، تبدأ السياسة الخارجية في الداخل وتتغير الدوافع المحلية للسياسة الخارجية بطرق مهمة وينبع ذلك من موقعه ودوره ومكانته في المجتمع الأمريكي بصفة عامة ، والأهداف التي تسعى إليها هذه البنى غير الرسمية بصفة خاصة وتختلف التسميات التي تطلق على هذه الفعاليات باختلاف الدراسات التي تعرضت لها فأحياناً نجد مصطلح الجماهير كتعبير عن - الرأي العام ، الإعلام ، جماعات الضغط والمصالح - وأحياناً نجد عبارة الرأي العام كتعبير عن - جماعات الضغط ، الإعلام ، النواب ، النخب المفكرة ، الانتخابات - ويقصد بها هنا الجهات التي تصنع الرأي العام وغالباً ما تتسم بالمرونة ، وعدم الوضوح من الناحية المفاهيمية ، وهناك ثلاث جهات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية وتحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية :

جماعات المصالح : هي منظمات دفاع محلية تسعى للتأثير على السياسة الخارجية للحكومة وتتمثل في المنظمات غير الحكومية - سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات و جمعيات ذات عضوية اختيارية - تعنى بالمصالح الأتنية أو العرقية ، تحاول التأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة لصالح - القرابة العرقية - الأجنبية ، لبناء نفوذهم وللحفاظ عليه يستخدمون تكتيكات مثل تأطير القضية وتشكيل شروط النقاش ، وتقديم المعلومات والتحليل للممثلين المنتخبين ، ومراقبة عملية السياسة والرد عليه ، بقصد التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي ، ويعتبر دخول هذه الجماعات في عملية السياسة الخارجية الأمريكية وتعاقد تأثيرها ظاهرة

حديثاً نسبياً في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية بينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئياً لعامة الناس ، فإن صناع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات ، ولهذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو عدم استفزازها .

وسائل الإعلام : تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالة و القريبة و السريعة للاتصال بين الجماهير والسياسة خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة، فمن خلال الإعلام يشرح الرؤساء و النواب أنفسهم ، وغالباً ما تثار القضايا السياسية بين الحكومة والجمهور، ويشير الإعلام قضايا أكثر من أخرى ، وبالتالي يكونون رأياً عاماً ، ولذلك تعتبر العديد من الآراء أن الإعلام من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تكوين الرأي العام ، سواء على المستوى المحلي أو العالمي ، وتتسم العلاقة بين صناع القرار وأجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة ، فأحياناً لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجهاتهم ومشاريعهم السياسية ويغلب عليها التحيز ، ويعتمد صناع القرار - بشكل أساسي - على الإعلام من أجل دعم توجهاتهم الخارجية ، وإضفاء الشرعية عليها ، فالتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام لا يقل درجةً عن تأثير جماعات الضغط القوية التي بدورها تعتمد على الإعلام كسلاح قوي ^[٢١] .

الرأي العام : يشكل الرأي العام الأمريكي أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي تحظى قضايا السياسة الخارجية بتغطية إعلامية كبيرة من حيث توافقها مع الأطر المرجعية العامة غالباً ما تتم التغطية الإعلامية من خلال نقاشات النخب ، كما تعرض وسائل الإعلام المواقف التي يعبر عنها المسؤولون الحكوميون ، ويشكل الرأي العام الأمريكي تحدياً بالغاً خصوصاً عندما يعارض المحللون والخبراء ذو المصداقية العالية مواقف الحكومة ، حيث يسعى صانعو السياسات إلى حشد الدعم العام عندما تنشق النخب ذات المصداقية تصبح جهود الحكومة في إدارة الرأي العام ذات إشكالية بالغة ^[٢٢] .

محددات البيئة الخارجية

تمثل البيئة الخارجية مجمل المتغيرات والعوامل الإقليمية والدولية التي يكون لها دور وتأثير مباشر أو غير مباشر في قرارات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن هذه البيئة هي المحيط الذي يوجه النظام الدولي والإقليمي سواء من حيث البنية أو من حيث طبيعة التفاعلات والقيم السائدة فيه والفواعل التي تتحرك ضمنه، وكذا سلوكيات مختلف الوحدات المشكلة له، يشكل جانباً مهماً له أثره البارز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة كدولة عظمى. و يبدو هذا الأثر ذو وجهين مختلفين حسب الخصائص

العامة للبيئة الدولية ، وتتسم البيئة الخارجية بالتعقيد والتغير المستمر وعدم الوضوح ، مما يجعل من الصعب التنبؤ بها والتعامل معها فضلا عن التحكم في معطياتها ، فمن جهة قد تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا داعما لبعض خيارات السياسة الخارجية في بعض الحالات ، مثل الحالات التي يكون فيها صراع ، أخطار أو تهديدات على المستوى الدولي أو الإقليمي ، أو بتعبير أشمل تكون حوافز الفعل الخارجي مدركة وعقلانية لدى صانع القرار ، و في مثل هذه الحالة يكون العدو أو التهديد الخارجي واضحا والأهداف الاستراتيجية محددة وبالتالي تصبح خيارات السياسة الخارجية أكثر عقلانية وذات أولوية لدى مختلف عناصر البيئة الداخلية في المستويين الرسمي و غير الرسمي ، و يصبح من السهل على صناع القرار كسب الدعم المادي و الجماهيري و من ثم تمرير سياساتهم و توجهاتهم الخارجية ، وتمثل سياسة الاحتواء خلال الحرب الباردة مثالا على ذلك ، وقد تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا معرقلا يقف في وجه صناع القرار ، خاصة في حالات الاستقرار الدولي و الإقليمي ، و هنا تتراجع مكانة السياسة الخارجية لتصبح الأولوية لقضايا السياسة الداخلية ويقل بذلك هامش المناورة لدى المختصين بالسياسة الخارجية خاصة لدى الجناح التنفيذي المطالب بتقديم تبريرات أكثر إقناعا تجاه الأوساط الداخلية الرسمية و غير الرسمية ، و تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة مثالا مناسباً على ذلك حيث زال الخطر الشيوعي ، وزالت بذلك التبريرات الإيديولوجية والاستراتيجية ، وزاد بالمقابل الضغط على الجهات المعنية برسم وتنفيذ السياسة الخارجية .

خيارات ومضامين السياسة الخارجية للولايات المتحدة

مع انهيار الاتحاد السوفيتي والنهاية المفاجئة للحرب الباردة ، وجدت الولايات المتحدة نفسها في موقف من الهيمنة العالمية دون منازع ، ويبدو أنه لم يكن قابل للتحدي ، وفي أوائل التسعينيات ، أتمت السياسة الخارجية الأمريكية بسرعة تنظيم إستراتيجية كبرى بالاحتواء والاحتواء المزدوج لصالح ما وصفته إدارة جورج إتش دبليو بوش في البداية بأنه مشاركة جماعية على المدى القريب ، بهدف تعزيز السلام والديمقراطية على الصعيد العالمي أو ما يمكن تسميته - سياسة المشاركة والتوسع - ، وأضحى الهدف من السياسة الخارجية للولايات المتحدة تشجيع انتشار الديمقراطية واقتصاديات السوق إلى الأماكن التي لم تتجذر فيها بعد وعلى الأخص عبر الامتداد الشاسع لأوراسيا ، وهي منطقة شملت الصين وروسيا والدول المستقلة حديثاً في الاتحاد السوفيتي السابق والأعضاء السابقون في إمبراطوريتها السابقة في شرق ووسط أوروبا، لتأسيس نظام عالمي ليبرالي شامل ونظام دولي يتكون من دول مرتبطة معاً بالتجارة الحرة ، والقواعد

والمؤسسات الدولية، والالتزام المشترك بمبادئ الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان العالمية .

مع انتهاء الحرب الباردة ، كان صانعو السياسة الأمريكيون يأملون ، في توسيع حدود النظام الغربي ، وتوسيع نظام جزئي يعمل على المبادئ الليبرالية ليشمل العالم بأسره ، بما في ذلك الدول التي اختارت سابقاً البقاء خارج حدوده ، وعلى مدار التسعينيات ، تمكنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون من حث الدول الأصغر والأضعف في الإمبراطورية السوفيتية السابقة على إعادة تشكيل أنظمتها الاقتصادية والسياسية على أسس ليبرالية من خلال جعل الإصلاح مطلباً للعضوية الكاملة في النظام الغربي ، نظراً لافتقارها إلى النفوذ المتكافئ مع روسيا والصين ، واختارت الديمقراطيات اتخاذ الاتجاه المعاكس بقصد دمج هذه القوى الكبرى بأكبر قدر ممكن في المؤسسات القائمة وتحديداً في الاقتصاد الدولي لتعزيز الإصلاحات التحريرية ، وإن فشل هذا النهج بشكل كبير مما مهد الطريق لعصر جديد من منافسة القوى العظمى .

وبتنوع التحديات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة ، توضح الكثير من الوثائق الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية ، دخول الولايات المتحدة حقبة لم تشهد لأول مرة منذ قرون جراء المنافسات الخطيرة بين القوى العظمى ما بعد انتهاء الحرب الباردة ^[٢٣] ويتمثل التحدي الأكبر في أن الأمريكيين لم يعتادوا على عالم جديد من دول عظمى وقوى منافسة ، ناهيك عن تهديدات القرن الجديد - الإرهاب وتغير المناخ والأمراض البوائية العابرة للحدود القومية ^[٢٤] ، التي لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون الدولي خاصة بين القوى الكبرى ، كما أن التحديات الناشئة عن العولمة ستهيمن على مدى القرن، وأن كان تنافس القوى العظمى والصراع لم يعد القوة الدافعة للعلاقات الدولية ، كما أن الصراع الأيديولوجي الذي أخذ صور شتى ما بين الديمقراطيات الغربية والأنظمة الاستبدادية من الصين وروسيا قد يؤشر لحقبة جديدة لقوة واحدة ، أو إلى المزيد من المنافسة بين القوى العظمى .

وفي إطار الديناميكيات الجيوسياسية الدولية المتسارعة ، مارس صناع القرار الأمريكي غالباً ثلاث من الإستراتيجيات الحاكمة للسياسة الخارجية خلال القرن الماضي والحالي ^[٢٥] ، وإن كانت إستراتيجية - الاستثناء الأمريكي - علي المستوى العالمي ، أو بمعنى آخر إستراتيجية - الولايات المتحدة التي لا غني عنها - الأكثر شيوعاً إلى أواخر الأربعينيات من القرن الماضي وكانت تقوم علي بناء التحالفات الدولية ، والتدخلات العسكرية ، وتوفير السلع الرئيسية ، وأن كانت الولايات المتحدة في ظل تقنين التزاماتها الدولي ، وخفض النفقات ،

لم تعد تمتلك التأثير اللازم للقيام بهذا الدور مجدداً ، لمعارضة الرأي العام الأمريكي هكذا توجه خاصة إذا تعلق الأمر بحرب مع الصين أو مع روسيا ، كما تبنت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية استراتيجية أخرى تمحورت حول - إدارة الولايات المتحدة كشركة أعمال - وارتكزت تلك الاستراتيجية على ما تنفقه الولايات المتحدة لتعزيز هيمنتها الدولية مع محاولة خفض التكلفة وتعظيم المنافع ، لعدم قدرتها على مواجهة كافة التحديات الدولية ، وكانت الأولوية للدفاع عن المصالح الأمريكية المهددة حول العالم دون فرض قيمها ومبادئها الليبرالية والإنسانية ، ولم تحقق هذه الاستراتيجية النجاح ، كما لم تحظى بالقبول على اعتبار أن الولايات المتحدة ليست شركة ، ولا يمكنها التصرف بهذا المنطق ، وفي مرحلة جديد من السياسة الخارجية مع الألفية الثالثة ، تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية - الاستقلال الأمريكي - بهدف تقليل الولايات المتحدة من التزاماتها الدولية بشكل كبير ، والتمحور حول الداخل الأمريكي ، وإعطاء الأولوية للمصالح المحلية على التحالفات الدولية ، والعمل على خفض النفقات العسكرية ، علاوة على منح الولايات المتحدة للصين وروسيا فضاء استراتيجيا ومناطق نفوذ جديدة ، والتوقف عن كونها الضامن الأمني لمنطقة حلف الشمال الأطلسي واليابان ، بالإضافة إلى انسحابها بشكل كامل من منطقة الشرق الأوسط .

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لديها استراتيجية واضحة لسياساتها الخارجية خلال الربع الأخير من القرن الماضي ، وتلخص دورها وممارساتها السياسية كرد فعل ومتابعة لتنامي النفوذ الروسي والصيني علي الساحة الدولية ، وإن انتهى الأمر بروسيا والصين في مواقف متشابهة إلى حد كبير ، حيث تمكنت الأنظمة التي تحكم هاتين القوتين من الاندماج في الاقتصاد العالمي ، والاستمتاع بفوائد التجارة والاستثمار الدوليين دون أن تتطور إلى اقتصادات قائمة على السوق الحقيقية أو التخلي عن قبضتها على السلطة السياسية المحلية في الواقع ، على العكس من ذلك ، منذ مطلع القرن ، أصبحت كل من الدولتين الروسية والصينية أكثر قمعية وقومية أكثر قتالية ، مما أدى إلى إحكام قبضتهما على المجتمع والاقتصاد في الداخل ، مع الانخراط في سلوك عدواني بشكل متزايد على المسرح الدولي^[٢٦] ، ويبدو أن الولايات المتحدة عادت الآن إلى مجال المنافسة الاستراتيجية مع القوى العظمى الطويل الأمد ومن المؤكد أن المنافسة المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين من جانب ، والولايات المتحدة وروسيا من جانب آخر ، قد لا تشبه كثيرا المنافسة الاستراتيجية للحرب الباردة ، فخلال ذلك الصراع ، تنافست الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي ليس فقط في المجال العسكري ولكن أيضاً في المجالين الاقتصادي والسياسي للمزيد من القدرة على التنافس ، وتم إنشاء التحالفات واستقطاب الشركاء عبر المنظومة

الدولية ، لدعم النظام الذي تفضله كل قوة عظمى ومن غير المرجح أن تتكرر هذه الإستراتيجيات ، كون واشنطن بدأت في التأكيد على مركزية المنافسة بين القوى العظمى ، وانعكفت القيادة المركزية وصناع القرار السياسي الأمريكي على تقييم ما إذا كانت الولايات المتحدة ستكون مستعدة للتوجه نحو نوع مماثل من المنافسة ونوع الإستراتيجية الكبرى التي يجب أن تتبناها الدولة ، بغية منع هذه القوى من تقويض - التفضيلات والمزايا الجيوسياسية - للولايات المتحدة ، ومحاولة تغيير النظام الدولي لصالحها ناهيك عن سعيها إلى منعهم من اكتساب - سلطة الفيتو على قرارات الدول الأخرى الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية - من خلال الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة في النظام الدولي ومنع القوى الأخرى من كبح الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية ، وعلى الأرجح إن التحدي الحقيقي لإدارة الرئيس بايدن سيبدأ بإقناع الأمريكيين بأهمية إعادة المشاركة العالمية والتعددية للولايات المتحدة ، إن بقية العالم مستعد للولايات المتحدة أكثر تنظيمًا واستقرارًا ويمكن التنبؤ بها ، كون السياسة الخارجية الفعالة تستدعي بناء منصة لها في الداخل [٢٧].

ثانياً: المنظور الفلسفي للسياسة الخارجية الأمريكية

في سياق تحقيق الهيمنة والزعامة الأمريكية لعبت الأفكار الفلسفية والتنظيرات الأكاديمية دوراً كبيراً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، لا سيما ما بعد الحرب الباردة ، باعتبارها إستراتيجيات مستقبلية بعيدة المدى ، تقترح وتؤسس للولايات المتحدة بنية المصالح والمكاسب السياسية والاقتصادية التي يفترض العمل على تحقيقها ، عن طريق تحييد أو إعادة توزيع أدوار ومهام القوى الدولية المؤثرة بما ييسر تحصيل تلك المصالح والمكاسب وتحت أي أهداف أو سياسات أو تحركات ، علماً بأن هذه الفلسفات والتنظيرات الأكاديمية ، ترسم منظومة متداخلة ومتشابكة من المصالح الإستراتيجية الأمريكية على المدى المستقبلي البعيد لتحقيق الهيمنة العالمية المطلقة ، ومن ثم فهي لا تترجم تحولا أو تغيرا في ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية بقدر تبدل الممارسة السياسية والشركاء الاستراتيجيين ، بحسب المصالح الأمريكية العليا ، ومن ثم فإن القرار الأمريكي يعتمد التوليف بين هذه التنظيرات ، والذي يرجح منظور ما على الآخر ، أو شريك استراتيجي على آخر ، هو ظرف استراتيجي مناسب له .

من التنظيرات الأكاديمية التي أسست النسق الفلسفي والفكري للسياسة الخارجية الأمريكية للعقدين الأخيرين ، والاستراتيجيات المقترحة والمفترض بالإدارة الأمريكية العمل وفقا لها تم التركيز على منحيين رئيسين : أحدهما يتصل بمنطقة الشرق الأوسط ، والآخر

يتصل بتوسيع الهيمنة الأمريكية العالمية باتجاه منطقة القوقاز والخزر وآسيا الوسطى - القارة الأوراسية - وهو ما يفسر بعض من تحولات السياسة الخارجية الأمريكية عن منطقة الشرق الأوسط مؤخراً، وسيتم تباعاً تناول كلا المنحنيين لتبيان العوامل والدوافع التي تقف خلف تحول السياسة الخارجية الأمريكية، وانعكاساتها على الشرق الأوسط والمنظومة الدولية.

المنظور الفلسفي للسياسة الخارجية الأمريكية والهيمنة العالمية

شكل بسط السيطرة على منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق الهيمنة العالمية ليس لموقعها الجيوسياسي الحيوي في القلب من المنظومة الدولية فحسب، وإنما لما تحويه من ثروات طبيعية ومصادر للطاقة، فمن حيث الجغرافيا السياسية تنظر استراتيجية الزعامة إلى منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي كمناطق تقوم فيها للولايات المتحدة مصالح أمنية حيوية، لأنهما يمكن أن تبرز منهما دول عظمى جديدة أو أن تندلع فيهما مستقبلاً حروب بين دول قوية على نحو قد يهدد مصالحها الإستراتيجية، كما أن الخليج العربي مهم بسبب وجود النفط فيه والمضائق البحرية ومعابر الملاحة الدولية إضافة إلى الرغبة الأمريكية في السيطرة على النفط الخليجي لاسيما أن الهيمنة الأمريكية لا تتحدد بمقدار وفائه بالاحتياجات النفطية الأمريكية، بقدر السيطرة على المخزون الإستراتيجي للطاقة العالمية، وما يعنيه ذلك من التحكم في حركة منافسيها العالميين سيما روسيا والصين كما أن بسط الهيمنة على أحد أهم مصادر الطاقة في العالم سيرقى بمقومات الهيمنة العالمية الأمريكية التي تطمح لتحقيقها، وهي الاستراتيجية التي أكد عليها - تقرير تشيني Cheney Report - لعام ٢٠٠١م، في إستراتيجية الطاقة القومية الذي يشير إلى ضرورة أن يكون هناك قواعد عسكرية على رأس جميع منافذ النفط في العالم بدءاً من كازاخستان وانتهاءً بأنجولا في أفريقيا^[٢٨].

وتبعاً لحيثيات استراتيجية الطاقة القومية انتهجت الإدارة الأميركية سياسة للطاقة تعتمد على ثوابت؛ أهمها الزيادة المستمرة في الحصول على نفط رخيص الثمن لتغطية حجم الطلب المتزايد لديها على مصادر الطاقة النظيفة والمنخفضة الكلفة، خصوصاً مع تنامي توقعات وزارة الطاقة الأميركية، التي تؤثر في مجموعها إلى أن الطلب العالمي على الطاقة سيزيد بحدود ٦٠ في المئة بحلول سنة ٢٠٢٠م، ويرى كثير من الخبراء والمراقبين أن تبني الولايات المتحدة لقوة الطاقة كان جلياً في استراتيجية الأمن القومي التي تم الإعلان عنها مؤخراً، حيث تظهر نصوص وثيقة الأمن القومي أن إحياء الطاقة في الولايات المتحدة يقدم كوابح دفاعية جديدة أمام الاستخدامات العدائية للطاقة من جانب بعض الدول،

وعلى الرغم من الخلاف المستمر بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول نسبة التركيز على الحلول السلمية أو العسكرية في مواجهة منافسي وخصوم الولايات المتحدة ، فإن كلا الجانبين حريص على زيادة الاعتماد على قوة الطاقة كأداة للسياسة الخارجية ، كما أن التقارير التي تشير إلى تناقص أهمية النفط وانخفاض أسعاره في المستقبل ، تتناقض مع تقارير وزارة الطاقة الأميركية ^[٢٩] ، ووكالة الطاقة الدولية ، وتقارير العديد من البنوك وبيوت المال العالمية ، فتقارير وزارة الطاقة الأميركية ووكالة الطاقة الدولية تشير إلى زيادة كبيرة في الطلب على النفط خلال العقدين المقبلين على رغم أنهما ذكرتا الدور المتنامي لمصادر الطاقة المتجددة وخلايا الطاقة والغاز الطبيعي ^[٣٠] .

وفي سياق متصل شدد - تقرير تشيني - على العلاقة الوثيقة بين مقومات الأمن القومي الأمريكي وبين أمن الطاقة ، مما يوجب على الإدارة الأمريكية بكافة رؤسائها إعطاء أمن الطاقة أولوية في رسم السياسات الخارجية السياسية والتجارية ، على الرغم من تصنيف الولايات المتحدة ضمن أكبر منتجي النفط في العالم ، ومملكتها للكثير من المناطق الغنية بالنفط في الاسكا وكاليفورنيا ، ودور الطاقة البديلة والمتجددة وخلايا الطاقة التي ستطغى على مصادر الطاقة خلال العشرين سنة المقبلة ، إلا أنه من الواضح أن الولايات المتحدة تسعى أكثر ما يكون في السيطرة على مصادر النفط ، بقصد تأمين المعادن اللازمة لتصنيع خلايا الطاقة والكثير من التكنولوجيا الحديثة خصوصاً معدن - البالوديوم - حيث تدرك الولايات المتحدة جيداً أن هناك أكثر من ٧٠ دولة منتجة للنفط مؤخراً ، وتقوم باستيراد النفط من أكثر من ٢٠ دولة ^[٣١] ، ولكنها تعي جيداً أن أغلب - البالوديوم - الموجود في العالم ، يتركز في دول منطقة القوقاز والخزر وآسيا الوسطى - القارة الأوراسية - وقارة أفريقيا التي تأتي كأهم المناطق بعد - الخليج العربي - التي بإمكانها تلبية الطلب العالمي المتزايد للطاقة وجنوب إفريقيا ^[٣٢] ، ووفقاً لاعتبارات جيوسياسية واستراتيجية وتحديات التنافسية الدولية ، من الضروري أن تكون للولايات المتحدة سيطرة مباشرة على تلك المناطق الغنية بالنفط والغاز حتى لا تكون رهينة لها أو لدول عظمى أخرى تسيطر عليها .

وتخضع سياسة الطاقة الخارجية للولايات المتحدة لثلاث محددات رئيسة ، الأول يعنى بالاعتماد الكلي على البترول كمصدر رئيسي للطاقة في البلاد ، ويتحدد الثاني بالاعتماد المتزايد على النفط المستورد لتوفير النفط اللازم للوفاء بمتطلبات التنمية وعجلة الاقتصاد ويعنى الثالث بالتحول في مركز ثقل إنتاج النفط العالمي من الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي ، وتحديد منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ودفعت محددات

تأمين إمدادات الطاقة الخارجية بالسياسة الخارجية الأمريكية إلى اعتماد أكبر على استخدام القوة العسكرية ، لضمان الوصول دون انقطاع إلى هذه الإمدادات ^[٣٣] ، سيما مع اعتماد الولايات المتحدة على النفط لما يقرب من ٤١ في المائة من إجمالي إمدادات الطاقة لديها ، مقارنة بـ ٢٣ في المائة لكل من الفحم والغاز الطبيعي ، وهما المصدران الرئيسيان الآخران للطاقة وبحسب توقعات وزارة الطاقة الأمريكية - DoE - فإن النفط سيحتفظ بدوره المهيمن في مزيج الطاقة الأمريكي لسنوات قادمة على الرغم من أن الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح سيكسبان حصة أكبر قليلاً من الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠ ولا يزال من المتوقع أن يظل النفط هو المصدر الرئيسي لصافي الطاقة في الولايات المتحدة ^[٣٤] . كما أن عدم وجود إمدادات ثابتة من المنتجات البترولية المتدفقة فإن الاقتصاد الأمريكي وقوتها ووجودها العسكري العالمي وأنظمتها وبرامجها الفضائية ستتوقف لا محالة .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتفكك الاتحاد السوفيتي ، حرصت الولايات المتحدة على تملك قوةً ونفوذاً غير مسبوقين في العالم بما يكفي لردع خصومها المحتملين ، ولتحقيق ذلك تخلت الإمبريالية الأمريكية عن فكرة إشعال حروب عالمية باهظة ومكلفة باستثناء حروبها الاستباقية في إطار - هاجس الإرهاب - المعطل لمشروع هيمنتها العالمية ، وقد تجسد ذلك الهاجس أكثر ما يكون مع التعافي الروسي ، وتزايد النفوذ والاقتصاد الصيني مما دفع الولايات لافتعال حروباً في عدة أقاليم على مدى العقدين السابقين ، ليس لتشغيل وتطوير صناعة السلاح فحسب ، وإنما للسيطرة على الثروات التي تتمتع بها هذه الأقاليم ، فضلاً عن احتلال مواقع إستراتيجية متقدمة في مخطط الهيمنة العالمية ، أو في الحد الأدنى إزاحة الخصوم المحتملين سيما في منطقة الشرق الأوسط الذي قد يؤثر في مشروع زعامتها العالمية وحراكها الإستراتيجي نحو قارة أوراسيا .

فتغيرت تبعاً لذلك ، استراتيجية ووتيرة الحرب من حروب محاصرة وتفكيك الدول كما في العراق - يوغسلافيا ، ثم أفغانستان - والعراق ثانية إلى الحروب بالوكالة عبر « خصخصة الحرب » وتوظيف جيوش المرتزقة ، فضلاً عن خلق الفتنة المذهبية والطائفية والعشائرية وحروب داخلية أخرى للقضاء على أسس الولاء القومي دون الزج بجيوشها ، أو تكبد الخسائر إضافة إلى إنعاش سوق السلاح ، ومضاعفة الأرباح من اتفاقيات الدفاع والحماية وتجارة السلاح إلى السيطرة على موارد الطاقة والمواقع الإستراتيجية باعتبارها الأولوية القصوى في السياسة الخارجية الأمريكية في حروبها الاستباقية في المنظومة الدولية الأمر الذي مكنها من إقامة مجموعة قواعد عسكرية جديدة في مناطق عدة

من بينها آسيا الوسطى - وهي منطقة جديدة بالنسبة لها وإرسال قواتها من جديد إلى الفلبين التي سُحبت منها خلال سنوات ١٩٩٠، ولا يتطلب الأمر قدراً كبيراً من الرؤية لرؤية أن الولايات المتحدة ليس لديها استراتيجية واضحة لأي من الحروب التي تخوضها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا ، ولا توجد استراتيجية واضحة للتعامل مع أي من التحديات الاستراتيجية الأخرى في أي منهم ^[٣٥] .

ومن أوجه السياسة الخارجية الأمريكية في حربها على الإرهاب ، تبنت الإدارة الأمريكية أساليب عدة لتدويل الديمقراطية الإمبريالية الأمريكية كنظام حكم في دول الشرق الأوسط وقدم المنظور الفلسفي لصراع الحضارات إطاراً قانونياً دولياً لضرورة تدخل الإدارة الأمريكية منفردة أو مع حلفائها لتحقيق الديمقراطية ، تلك الديمقراطية التي تعمل على استقرار المنظومة الدولية بما فيه الشرق الأوسط بحسب وجهة النظر الأمريكية ليس كضمان للأمن القومي الأمريكي وحسب ، وإنما للحفاظ على الهيمنة العالمية والسيطرة العسكرية الأمريكية التي كانت الهدف الوحيد للاستراتيجية الكبيرة لإدارة الرئيس - بوش - الأبْن لا سيما أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاوزت علاقات الهيمنة الإمبريالية من خلال المنظمات الدولية - صندوق النقد الدولي - البنك العالمي - منظمة التجارة العالمية - أو علاقات الشراكة - التبعية - مع الاتحاد الأوروبي ، مما دفعها إلى فرض النموذج الانجلو - أمريكي من الرأسمالية الليبرالية على العالم برمته التي أكد عليها - الرئيس بوش - في وثيقة استراتيجية الأمن القومي ^[٣٦] ، وإعلان انتهاء الصراعات الكبرى للقرن العشرين بين الحرية والتوتاليتارية بنصر حاسم لقوى الحرية ، وبنموذج مستديم وحيد لنجاح أمة الحرية والديمقراطية والسوق الحرة حيث لم تعد تنطوي استراتيجية التوسع الديمقراطي الأمريكي على أي استراتيجية مواجهة وتم استبدالها بإستراتيجيات جيو اقتصادية ، والاستعاضة عن مبدأ الاحتواء بمبدأ التوسع الديمقراطي ، مستغلة في ذلك بعض من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها عدد من دول الشرق الأوسط ، لتقديم الدعم الاقتصادي الأمريكي لها .

وتفسر النظرية الماركسية دواعي الإمبريالية الأمريكية ^[٣٧] ، في محاولة للجمع بين المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية بغرض السيطرة الأحادية الجانب على العالم من خلال تفوق عسكري مطلق ، أو بصيغ حديثة لنوع من - حكم عالمي - يحد من التنافس بين القوى الكبرى حتى وإن كان بافترعال الحروب ، أو حصار الدول المستهدفة وقطع الإمدادات عنها عبر السيطرة على الموارد الطبيعية والنفط بغية إزاحة المنافسين للهيمنة الأمريكية أو الاستحواذ على أسواق جديدة ، أو كلاهما معا ، بقصد السيطرة على الأسواق

والمواقع الاستراتيجية الدولية .

ويعتبر - هنري كيسنجر - من أبرز مخططي الإمبريالية الأمريكية ، على المدى المتوسط والبعيد ، وهو مستشار الأمن القومي الأمريكي ، ووزير خارجية في مرحلة الحرب الباردة - في عهد الرئيسين نيكسون وفورد ، ويرى - كيسنجر - أن تغيير ميزان القوى العالمي بشكله الحالي سيفضي حتماً إلى نشوء معادلة جديدة على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري وإن تحول الثقل من الغرب إلى الشرق سيمهد حتماً إلى قيام حرب عالمية ثالثة ، إذا ما تضررت مصالح أمريكا وحلفائها - أكثر من اللازم - من قبل القوى العظمى الصين وروسيا وحلفائهما ^[٣٨] ، وبرغم تأكيد هنري كيسنجر للدور الذي تمثله القيم الليبرالية في السياسة الأمريكية فضلا عن الدور الأمريكي كمدافع عن تلك القيم، فقد استدعي تعاون القوى الأوروبية التي كانت ولا زالت الشريك الطبيعي للولايات المتحدة في الحفاظ على تلك القيم لصعوبة قيام أمريكا بهذا الدور منفردة ، كما دعي إلى تعزيز ودعم العلاقات الأمريكية -الأوروبية ليس فقط من أجل رفع مستوى تأثير النفوذ الأوروبي في الشأن الدولي ، بل أيضا لمنع ظهور قيم أخرى منافسة للإمبريالية الأمريكية ، مما يعني تسويد القيم الليبرالية ليس في منطقة الشرق الأوسط وحسب بل والمنظومة الدولية ، كما سعت لفرض السيطرة الثقافية عبر التدخل والتأثير في شؤون دول منطقة الشرق الأوسط الثقافية من مناهج وتعليم ونشاطات وغيرها ، والضغط على الحكومات لإحداث التغيير المرغوب ، أو من خلال نشر ثقافة الاستنساخ الفكري لبرامج الاعلام الأمريكية للتعبئة ضد الحكومات المستهدفة ، والانتقال تالياً للتدخل عبر استخباراتها ، و تسخير امكانياتها بدعوى الدفاع عن حقوق الإنسان المناهضة للمنظور الفكري والنسق القيمي للدول الليبرالية ^[٣٩] .

وفي سياق متصل ، طرح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق - هنري كيسنجر - مؤخراً منظوراً أكثر حداثة بشأن أهمية دور السياسة الأمريكية في إقامة نظام عالمي جديد ، ذلك النظام الجديد الذي لن يتأق فقط من الثروة الاقتصادية ، والقوة العسكرية فحسب ، بل - أيضا - من قوة الأفكار ، مشدداً على أن الأفكار الأكثر أهمية عالمياً غالباً ما تكون مناطق الأطراف الأقوى والفواعل القوية لها ، وإن كانت الأفكار التقليدية ، كالسيادة وعدم التدخل لاتزال تحافظ على مكانتها العليا وهي التي شيدت دعائم النظام العالمي لما يقرب من أربعة قرون ، لكن تفرض الطبيعة المتغيرة لعالم اليوم تستدعي أن تُقدم بدائل مختلفة للتمكن من إدارته على ضوء التطورات والمتغيرات الدولية المستمرة في مختلف مناطق العالم سواء في الشرق الأوسط ، أو أوروبا ، أو آسيا ، مع أهمية معالجة

تصدعات النظام العالمي القائم حالياً ، في خطوة لبناء نظام عالمي جديد أكثر تماسكاً ، على اعتبار إنَّ النظام العالمي الذي يسود دوماً في النهاية ، هو الذي يعتمد على الشرعية وتوازن القوى ^[٤٠] .

باستقراء نظريات ورؤى كبار السياسيين والمفكرين والخبراء الأمريكيين ^[٤١] ، كما تقدم نجدها شكلت ما يشبه القاعدة التي تنطلق منها أيديولوجية السياسة الخارجية الأمريكية ، لإقامة نظام عالمي جديد ، كما يتبين أن هذا التنظير استلزم تبني عدد من الاستراتيجيات والمبادئ في التعامل مع المناطق الحيوية وحتى الساخنة منها في العالم ، وبما ينسجم والمصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة ، وهي المبادئ التي نظر لها أكاديميو السياسة الأمريكية منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد سعى هؤلاء إلى خلق نظام عالمي تنزعه الولايات المتحدة يعتمد على القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية الأمريكية ، فضلاً عن القيم الأمريكية خاصة تلك المتصلة بالشخصية والسلوك الأمريكيين ، وقد شكلت هذه المبادئ والقيم جوهر السياسة الأمريكية الخارجية سيما ما يتصل بمبدأ التوافق والاعتماد المتبادل في المصالح العليا التي تشجعها الاستراتيجية الأمريكية وكذلك ما يتصل بطبيعة ونسق الاقتصاد العالمي والتكامل الاقتصادي ، ونشر أفكار العولمة ومبادئ الرأسمالية والتجارة الحرة وغيرها من وسائل وأدوات الاستراتيجية الأمريكية التي تستهدف توسيع دائرة التحكم في النظام الدولي ، ومنع بروز دول عظمى منافسة لها في أوروبا وشرق آسيا .

وبالرغم من اختلاف الملابس والحيثيات التي تحكم المشهد السياسي الدولي ، إلا أنَّ هناك الكثير من الحقائق التي تؤكد مسار السياسة الخارجية الأمريكية للإبقاء على هيمنتها الدولية ليس لتنظيرات الفلاسفة والأكاديميين المعنيين برسم خارطتها ، وتوفير وإعطاء الشرعية القانونية وحسب ، وإنما وفقاً لما تم متابعته ورصده من قبل عدد من المراقبين والخبراء الدوليين ، التي تؤكد استمرار النهج الاستراتيجي للهيمنة الأمريكية سيما ما يتصل بمنع صعود أي قوى دولية منافسة لها خصوصاً روسيا أو الصين في الوقت الراهن حيث انتهجت الإدارة الأمريكية عدداً من السياسات الدولية التي تركز مشروع الهيمنة العالمية وبسط السيطرة والنفوذ على قارة أوراسيا ، واستجابة لتحول القوى العالمية ، والديناميكية الإقليمية في مركز الجاذبية الجيوسياسية الجديدة في القرن الحادي والعشرين أدركت الولايات المتحدة أهمية مصالحها القومية الدائمة في المحيطين الهندي والهادئ وإعادة التفكير الاستراتيجي حول التصور الإقليمي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ كأمر بالغ الأهمية لمستقبل الولايات المتحدة - كسينتون ٢٠١٢ - ٢٠١١ ، وإن

واجهت تحديات من بكين حيث الحشد العسكري المستمر والمتقدم للاستراتيجية الصينية للحلول محل الولايات المتحدة في المحيطين الهندي والهادئ^[٤٢]، وتتمثل -الاستراتيجية المضادة - في بناء الولايات المتحدة لقوتها العسكرية - التوازن الداخلي - والبحث عن حلفاء وشركاء - التوازن خارجي - عبر المحيطين الهندي والهادئ ، كما من الواضح أنَّ أوروبا الغربية لم تعد تشكل الرهان الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية ، بل منطقة تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى اليابان. في كلتا الحالتين، فإن أوراسيا هي المفتاح للتحكم في رقعة الشطرنج الكبرى للمنظومة الدولية التي تنوي الولايات المتحدة المضي قدماً في إنشاء نظام عالمي لنقاط الدعم يسمح لها بالسيطرة على الموقف والتدخل إذا لزم الأمر عسكرياً في جميع المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في العالم ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، حيث نجحت الولايات المتحدة في ترسيخ وتعزيز موقعها في منطقة آسيا الوسطى وما وراءها^[٤٣] .

المنظور الفلسفي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

طالما كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع منطقة الشرق الأوسط تسير وفقاً لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة ، والتي اقتضت منها فرض واقع الاستقرار فيها بعدما كان التوتر الدائم في هذه المنطقة أحد متطلبات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي من أجل تكريس هيمنتها وفرض شروطها على حلفائها الأساسيين في أوروبا واليابان بدءاً من نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتنامت مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بشكل كبير واستمرت هذه المشاركة في إطار تأمين الوصول الاستراتيجي إلى النفط في منطقة الخليج وهو محور الاهتمام الرئيسي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، جعلت منها لاعباً رئيسياً باستخدام قوتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية ، لدعم مصالحها القومية الخارجية .

وعلى الرغم من المسافة المادية بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط ، كان نفوذ الولايات المتحدة يمتد إلى داخل كل دولة من دول المنطقة طوال القرن العشرين ، حيث أثارت المصالح الاستراتيجية ، بما في ذلك المنافسة طويلة الأمد مع الاتحاد السوفيتي مجموعة متنوعة من التدخلات الأمريكية التي تتراوح من مبادرات الصداقة الدبلوماسية إلى الحرب الشاملة ، كما استخدمت الولايات المتحدة ميزتها التنافسية ، استثمارات رأس مال دبلوماسي واقتصادي كبير في المنطقة - الدبلوماسية والتنمية المدعومة بالقوة من خلال نشر الأصول العسكرية ، مما جعل الولايات المتحدة الشريك المفضل والضروري في المنطقة ، خصوصاً في حقبة الحرب الإيرانية العراقية وحرب الخليج الأولى ، وكانت الاستراتيجية الأمريكية بشكل

عام , تركز على ثلاث محاور رئيسة , تشمل أهداف واشنطن في الشرق الأوسط وتحدد في التالي :

دعم إسرائيل : التي تعتمد عليها الولايات المتحدة كمتعاون موثوق به في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية الاستراتيجية داخل وخارج الشرق الأوسط ، وبدأ دعم الولايات المتحدة لإسرائيل باعتراف الرئيس -هاري س. ترومان -بالدولة اليهودية فور إعلان استقلالها عام ١٩٤٨ ، واعتمدت إسرائيل بشكل مستمر على المساعدات الاقتصادية الأمريكية ، والدعم السياسي الثابت في فترات عزلة إسرائيل الإقليمية والدولية ، وفي المقابل يتعاون البلدان أيضًا في البحث والتطوير العسكريين ويشتركان في بعض التطورات التكنولوجية المتقدمة^[٤٤] وإن تباين الدعم الأمريكي المستمر لإسرائيل من حيث الكم والكيف بحسب المتغيرات الجيوسياسية والعسكرية في المنطقة، لكن ظل هذا الدعم أحد أعمدة السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، انطلاقاً من التزامها بتقاليد دينية يهودية مسيحية مشتركة وكسوق للمنتجات الأمريكية وصناعة الدفاع^[٤٥] .

ضمان تدفق إمدادات النفط : حيث اضطلعت الولايات المتحدة بدورٍ فعالٍ في إنشاء وإدارة نظام أمني وسياسي دولي يشمل الشرق الأوسط وتجارة النفط فيها ، وكانت السياسات الإقليمية للولايات المتحدة ذات تأثير عالمي كبير ، كما سعت الولايات المتحدة للوفاء باحتياجها المحلية من النفط وتأمينه من موارد الشرق الأوسط مما استوجب تواجدها في المنطقة لعقود عدة بهدف ضمان الوصول إلى النفط باعتباره رصيда عسكريا حيويا ، حيث كانت الفجوة بين ما تنتجه الولايات المتحدة وما تستهلكه - ما يقرب من ١٠ ملايين برميل يوميا - وهي فجوة واسعة جدًا بحيث لا يمكن سدها ، علاوة على ذلك ، يبدو أن تركز احتياطات النفط في الشرق الأوسط يعني أيضًا أنه في مرحلة ما في المستقبل غير البعيد ، ستأتي حصة أكبر من إمدادات النفط بشكل لا مفر منه من تلك المنطقة كما يعزي بعض المحللين الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وتحديداً الخليج العربي ، لضمان تدفق النفط إلى الغرب بأسعار معقولة - وهو حل يمتد إلى التخفيف من الانقطاعات قصيرة الأجل في إمدادات النفط والزيادات اللاحقة في الأسعار من خلال الاعتماد على الدول المصدرة لا سيما المملكة العربية السعودية - تطلب ذلك تعاونًا سعوديًّا أمريكيًّا لضمان استخدام القدرة السعودية كقوة معتدلة في سوق النفط - ولكن لأكثر من نصف قرن ، كان الدافع الرئيسي وراء الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة الغنية بالنفط ، ينبع من قلق البيت الأبيض من أن الاتحاد السوفيتي يمكن أن يتحكم في إمدادات النفط في الشرق الأوسط ، ومن ثم ينبغي العمل على حرمان الأعداء المحتملين

للولايات المتحدة من القوى العظمى من السيطرة على مثل هذه الموارد الهائلة ، وحتى لا يكونوا أكثر قوة ، وبالتالي أكثر تهديداً ^[٤٦] ، وهكذا كانت الولايات المتحدة الحارس النهائي لتدفقات النفط في المنطقة لعقود عدة ، والوسيط في العديد من نزاعاتها ، والرادع لأسوأ تهديداتها ، المهيمن الحقيقي في الشرق الأوسط .

ضمان الاستقرار السياسي للنمو الاقتصادي : لا سيما أن الشرق الأوسط له تاريخ طويل من الاضطرابات ، وعدم الاستقرار الناجم عن انهيار الإمبراطورية العثمانية والاستعمار السريع للمنطقة بعد ذلك ، والحرب الباردة ، كما شهدت المنطقة على مدى نصف القرن الماضي حروباً عدة ، وما لا يقل عن سبعة صراعات إسرائيلية ، والعديد من التدخلات الأمريكية والتحالفات الدولية كما في حرب الخليج الأولى ^[٤٧] ، وعليه فإن الاستقرار السياسي في المنطقة يخدم المصالح الأمريكية ، لا سيما مع تخطيط واشنطن لإعادة بناء الاقتصاد العالمي -استراتيجية ليبرالية المحتوى - على أساس اقتصادات السوق المتكاملة ودعم انفتاح الأسواق على بعضها ، استندت هذه الاستراتيجية إلى نظام عالمي تحكمه القواعد الدولية ، وتستخدم واشنطن فيه ثقلها السياسي لصوغ القواعد التي تحمي مصالحها وتوسع نفوذها .

ولما كان النظام التجاري الدولي والاقتصاد العالمي يعتمد إلى حد كبير على موارد الشرق الأوسط ، كما تعتبر مبيعات الأسلحة - أيضاً - عنصراً أساسياً في العلاقات الاقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط - على سبيل المثال - بلغت صادرات الأسلحة الأمريكية إلى المنطقة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧ ما يقرب من نصف صادرات الأسلحة الأمريكية إلى العالم، وبشكل أساسي إلى المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة ، وتعد الولايات المتحدة أيضاً أكبر شريك تجاري منفرد لإسرائيل ، خاصة في مجال المواصلات ومعدات الاتصالات ^[٤٨] ، كما إن ضمان وصول قوة عسكرية أمريكية موثوق بها ، للتدخل في المنطقة وخارجها ، ودعم الحلول العسكرية لتعزيز الاستقرار الإقليمي ، يعني زيادة المساعدات العسكرية وتنشيط تجارة مبيعات الأسلحة ، خصوصاً على مستوى مكافحة والحد من النفوذ الإيراني ، وهما اثنان من أبرز التحديات الخمسة التي يواجهها أفراد الخدمة الأمريكية في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك العدوان الروسي وصعود الصين والاستفزازات النووية لكوريا الشمالية ^[٤٩] .

ولما كانت المصالح الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط تتأثر كثيراً بالإرهاب والحروب الأهلية ، وعدم الاستقرار العام في المنطقة ، فقد أسهمت

الاضطرابات الأخيرة في الشرق الأوسط وما خلفته من صراعات عنيفة في أعقاب انتفاضات الربيع العربي ، وانتشار الجماعات الإرهابية الإسلامية المتطرفة ذات الأيديولوجيات المتطرفة المعادية للغرب ، أسهمت بمطالبة العديد من السياسيين والنواب الأمريكيين بضرورة إعادة تقييم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، والكيفية المثلى التي يمكن من خلالها تأمين المصالح القومية الأمريكية ، وربما المساعدة في توجيه المنطقة - أو أجزاء رئيسية منها - نحو مستقبل أفضل^[٥٠] ، وأن أسهمت الديناميكيات الأخيرة للولايات المتحدة والمنطقة وتداعيات المغامرة الأمريكية في العراق إلى إثارة حالة من الإحباط العام في المجتمع الأمريكي ، مما عزز الدعوة إلى التراجع والانعزالية بين جزء كبير من الجمهور الأمريكي وصناع السياسات في جميع أنحاء الولايات المتحدة^[٥١] ، وعمدت سياسة الرئيس أوباما التركيز على أولويات أكثر إلحاحًا للولايات المتحدة في مناطق أخرى من العالم ، عوضاً عن التعامل مع الدول الفاشلة ، والحروب الأهلية التي أصبحت المحرك الرئيسي لحالة عدم الاستقرار الدائم في الشرق الأوسط ، حيث انسحبت الولايات المتحدة من العراق ، وتوقفت واشنطن عن الضغط من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي بين الدول العربية ، وتجاهلت عملية السلام العربية الإسرائيلية ، وسمحت باندلاع الحروب الأهلية وانتشارها دون رادع ولم تتخذ مواقف تذكر إزاء انتشار موجة الربيع العربي في أنحاء المنطقة، وصنفت إدارة ترامب المنطقة كموطن - أخطر المنظمات الإرهابية في العالم - كما أدرج في قائمة التهديدات - التوسع الإيراني ، وانهيار الدولة ، والأيديولوجية الجهادية ، والركود الاجتماعي والاقتصادي والمنافسات الإقليمية للمصالح الأمنية الأمريكية^[٥٢] ، وفرضت تلك التحديات تراجع الدور الأمريكي ، والعودة إلى استراتيجية التوازن في الخارج^[٥٣] ، إلى جانب إعادة تموضع الولايات المتحدة في منطقتي المحيطين الهادئ والهندي .

وعلى الرغم من المصالح المتبادلة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط ، برزت مسألة الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة في المنطقة ، كموضوع نقاش ، كما أصبحت عنصراً مركزياً في النقاش حول الإنفاق العسكري والسياسة الخارجية ، حيث تمثل سياسة خفض الإنفاق خلال إدارة الرئيس أوباما - القيادة من الخلف - وسياسة - أمريكا أولاً - لإدارة ترامب تحولات في السياسة الخارجية ، لفك ارتباط الولايات المتحدة العسكري في الشرق الأوسط ، وتعكس هذه النقاشات إحباطاً عميقاً لتطلعات القادة الأمريكيين ، جراء متاعب التدخلات الأمريكية على مدى العقدين الماضيين ، واختارت الابتعاد عن أعباء العمليات العسكرية في الشرق الأوسط من أجل تحويل الموارد إلى أجزاء حيوية أخرى من العالم لاتساع نطاق عدم الاستقرار الإقليمي المهدد للمصالح الأمريكية ، وإن كانت المصالح الأمريكية في المنطقة لم تختف ، وإن عمدت إدارتا الرئيسين

باراك أوباما ودونالد ترامب السابقتان إلى التعامل مع أزمات إقليمية متسلسلة على نحو لا يتناسب بشكل مباشر مع المصالح الإستراتيجية الأمريكية ^[٥٤] , واحتمال أن تؤثر مشاكل الشرق الأوسط على أمريكا مستقبلاً إذا تركت دون معالجة , فقد تجد أنها تتراجع في ظل ظروف أسوأ , ولكن بتكاليف أعلى في المستقبل .

وبالنظر إلى سياسة إعادة التوازن الأمريكية تجاه آسيا , لم تتغير مواقف الولايات المتحدة فحسب بل ومصالحها وإن كانت بدرجة أقل , لاسيما استراتيجية الولايات المتحدة حول الدفاع عن إسرائيل , فمن الواضح أن الإدارة الأمريكية تعي جيداً , أن إسرائيل لم تعد تواجه تهديداً وجودياً من جيرانها العرب السنة الأقوى , ولاتزال اتفاقيات كامب ديفيد فيما يتعلق بمصر قائمة , كما واصلت الولايات المتحدة ضغوطها من أجل تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد من دول المنطقة , وما قد تحمله من تحولات لا سيما ما يتصل بفتح المجال للاختراق الإسرائيلي للعالم العربي والهيمنة عليه وتقوية إسرائيل وقوى اليمين فيها على وجه الخصوص لتعزيز مواقفها في ظل الافتقار إلى استراتيجية موحدة للعلاقات العربية - الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية .

ومن حيث دواعي سياسة الطاقة الاستراتيجية , حققت الولايات المتحدة بعض من الاستقلال في مجال الطاقة مع ظهور ثورة النفط والغاز الصخري , وإن كان الارتفاع السريع في إنتاج النفط المحلي وصادراته لم يجعل الولايات المتحدة مستقلة في مجال الطاقة لكنها تبدو أكثر أمناً للطاقة مما كانت عليه , مما كان عليه الحال قبل بضع سنوات قصيرة ^[٥٥] , ومع زيادة إنتاج النفط الأمريكي , وانخفاض استخدام الوقود غير الأحفوري من الطبيعي الاتجاه إلى تقليل الاعتماد على الطاقة بشكل جذري في الشرق الأوسط , ومن ثم تراجع المنطقة في قائمة المصالح الوطنية الحيوية , الأمر الذي سيفرض تحولاً جوهرياً في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط .

وبالنظر لدواعي الإستراتيجية الأمريكية الاقتصادية كهدف استراتيجي سابق للولايات المتحدة في المنطقة , لم تعد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا , تمثل ذات الأهمية في التجارة الأمريكية كمصدرين للنفط ومشتريين للسلع المصنعة ومن بينها المعدات العسكرية لا سيما أن هذه الاتجاهات بدأت تتضاءل أمام ديناميكية التجارة الأمريكية مع الدول النامية الأخرى خاصة تلك الموجودة في آسيا التي لها أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة كشركاء تجاريين , مقارنة بالمصالح الاقتصادية الأمريكية الشرق أوسطية وشمال إفريقيا الضيقة وبالنسبة لقطاعي البترول والغاز , يبدو إن الاستثمار الأمريكي في

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعد محدوداً للغاية^[٥٦]، وإن كانت بعض المؤشرات تظهر أن النفط الخليجي لا يزال هدفاً اقتصادياً رئيسياً للولايات المتحدة، إلا أن بسط السيطرة الأمريكية عالمياً، يمثل مفتاح الأمان الرئيسي لقيادة الزعامة، واعتبر منظرو السياسة الأمريكية أن القوة الاقتصادية وليست القوة العسكرية هي وحدها المقياس المهم لتحديد مدى ما تتمتع به من قوة عالمية شاملة خاصة مع محاولات تقليص المنافسة على الساحة الدولية سواء في أوروبا أو في آسيا^[٥٧].

يشار، إن فك ارتباط الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، يأتي كأمر منطقي، والفكرة ليست جديدة، حيث سبق لإدارة أوباما الانسحاب من الملفات والقضايا الحيوية وبدرجة معينة وبرر الرئيس أوباما موقفه آنذاك، لمحدودية الموارد المتاحة، وأهمية اختيار المكان الأفضل لتوظيفها، وتحدث عن استراتيجية - إعادة توازن - للقوة العسكرية الأمريكية من الشرق الأوسط إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وإن تم تأجيل طرحها إلى ما بعد القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، لإخراج الجيش الأمريكي من الشرق الأوسط وإما للانتقال إلى آسيا أو إعادته إلى الوطن بعيداً عن إعادة الانتشار العسكري، مما يعني إعادة التفكير في نهج أمريكا الأساسي تجاه الشرق الأوسط، لمزامنة التكاليف والمخاطر مع تعزيز المصالح القومية الأمريكية، وهو ما يسمى - التوازن الخارجي - وقد يتضمن ذلك الاستمرار في الاعتماد على الحلفاء الإقليميين، وتقدير بعض الدعم لهم، ولكن تطبيق القوة الأمريكية بشكل مباشر لن يكون إلا في حالة ظهور قوة مهيمنة معادية، ولا شيء آخر يبرر التدخل العسكري المباشر، وسيمثل إعادة التوازن في الخارج تحولاً جذرياً في الإستراتيجية الأمريكية، مما يعني انتهاء استراتيجية أمريكا التقليدية وفرضياتها الأساسية في المنطقة، ولم يعد من المقبول النشاط العسكري في الخارج الذي كان منطقياً في السبعينيات أو التسعينيات من القرن الماضي مالم يكون هنالك تهديد لهيمنة معادية أكثر واقعية^[٥٨].

وعليه، يمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في آخر مراحلها، حيث بدأت تنهار الافتراضات الأساسية للاستراتيجية من حيث، دعم إسرائيل، الطاقة، النمو الاقتصادي حتى مع وجود روسيا والصين الأكثر نشاطاً في المنطقة، واستمرار الاعتداءات الإيرانية، وخطورة التنظيمات والجماعات الجهادية، وانهيار العلاقات الأمريكية التركية وعمدت إدارة الرئيس ترامب على تقليل حجم الموارد التي تنفقها الولايات المتحدة على الدفاع عن حلفائها، كما طالبت منهم إنفاق المزيد مع إنهاء التدخل البري في سوريا، ومن المتوقع أن تستمر الإدارة الأمريكية في الحفاظ على موقف دبلوماسي وعسكري إقليمي

مع بعض التخفيضات في هيكل القوة العسكرية ، ومزيد من الضغط على بعض الشركاء الثنائيين مع ضمان حماية الممرات البحرية والمنصات النفطية ، لضمان التدفق الحر للنفط نظراً لدورها كضامن لنفط الشرق الأوسط لليابان وأوروبا ، كما تحتفظ واشنطن بمكانتها المهيمنة على العالم والاقتصاد العالمي^[٥٩] ، وفي إطار الاستراتيجية الكبرى الجديدة للولايات المتحدة ستكون أمريكا أقل التزاماً بشركائها وبالقواعد الدولية والمؤسسات فيما تتقدم للقيام بدور أكثر تفرداً واستباقية في مهاجمة التهديدات الإرهابية ، والدول المارقة لإدارة المنظومة الدولية^[٦٠] .

المنظور الفلسفي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنظمات الدولية

من منظور فلسفي براجماتي ، في قياس التأثير الأمريكي على المنظمات متعددة الأطراف وتقييم سلوكها الاستثنائي في المحافل الدولية ومن بينها الأمم المتحدة ومجلس الأمن نلاحظ أن هذا المنظور يركز في مجمله على عدد من المحددات والدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية بهدف تطوير المنظومة الدولية بما يكرس المنافع والمصالح القومية الأمريكية على أكثر من مستوى دولي ، على اعتبار أن الولايات المتحدة لاتزال أكبر مانح للأمم المتحدة حيث ساهمت بنحو ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠١٨ ، أي أقل بقليل من خمس الميزانية الجماعية للمنظمة^[٦١] ، انطلاقاً من المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية ومصالحها القومية التي تقتزن دوماً بشروط دعمها للمنظمات والهيئات الدولية كما لا تخلو من رغبتها في نشر بعض تشريعاتها الوطنية وأن كانت تتعارض مع القواعد والمسؤوليات التي تفرضها القوانين والترتيبات الدولية ، إلا أن تمتعها بحصانة واضحة تجاه ضغوط وانتقادات الآخرين ، دفعها للعمل بشكل انفرادي على صعيد مجموعة متنوعة من القضايا بمعزل عن الهيئات الدولية ، لتحقيق خياراتها المجتمعية - السياسية والشعبية - من حيث الفوائد والمخاطر المحصلة من المشاركة في المنظمات العالمية ، للدفع بأهداف الولايات المتحدة القومية أكثر إلى الأمام ، ولا تغفل تقييم جاذبية المنظمات الأممية لتوظيف قدرتها على الهيمنة الجيوسياسية من خلال ضبط الدول المستهدفة بحسب الأجندة الأمريكية ، وتحجيم استقلالها السياسي من خلال تقييد سلطتها بالعديد من الالتزامات والاتفاقيات والتعهدات الدولية ، لإبقائها أسيرة توجهات سياسية مستقرة يمكن التنبؤ بها مما يقلل الحاجة إلى استخدام القوة ، وخفض كلفة الضغط عليها ، وغالباً ما يكون ذلك ثمن المساومة الأممية كما هو الحال مع الكثير من دول العالم الثالث^[٦٢] ، ناهيك عن الاستراتيجية الأمريكية ذات النزعة الأحادية والإمبريالية القائمة على أساس براغماتي محض لمأسسة المنظمات والهيئات الدولية لتعزيز المصالح الأمريكية ولا تخفى السبل والوسائل

التي سعت الولايات المتحدة من خلالها بدعم مجموعة من الدول الليبرالية الأخرى لصياغة القضايا والمنظمات الدولية بشكل يعكس أولوياتها الخاصة .

كما سعت الولايات المتحدة إلى تقييد استقلالية المنظمات الدولية وأعضائها بما يخدم دورها في بناء نظام عالمي جديد ، علاوة على تعزيز المصالح الأمريكية التي تتماشى مع مصالح الآخرين في معظم المجالات سيما الأمن والثروات والديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ، كما اتجهت إلى تقييم تكاليف الحد من الاستقلال السياسي مقارنة مع المكاسب التي يمكن أن تحققها عن طريق تقييد الدول الأخرى في مواقف سياسية ثابتة ، بهدف خلق منظمات دولية ذات توجهات وسلوكيات قادرة على دفع سياسة الدول الأعضاء في الاتجاه الذي تريده خاصة أن الولايات المتحدة كانت قادرة على ضمان الانتقال السياسي والاقتصادي لهذه الدول والمناطق المستهدفة ، عبر تقديم ضمانات حماية دائمة ، أو العكس بالنسبة للدول المارقة إذ من النادر جداً أن تمنح السياسة الأمريكية المنظمات الدولية قدراً كبيراً من السلطات المستقلة تمكنها من الوصول إلى أهدافها من خلال وسائل أخرى ، لاسيما أن إعطاء الاستقلالية للأمم المتحدة أو مجلس الأمن - على سبيل المثال - من شأنه تقديم بعض التنازلات السيادية عن مناطق نفوذها لصالح تلك المنظمات ، وهو الأمر الذي ترفضه الولايات المتحدة على اعتبار أنها الدولة المهيمنة التي تمتلك الكثير من الخيارات الدولية ^[٦٣]، وهو ما يفسر التناقض الواضح في المواقف الأمريكية وتضارب سلوكها تجاه نشاط مجلس الأمن .

ومن حيث تدويل استراتيجية الانحياز السياسي ، جاءت قرارات وتحركات الكثير من المنظمات الدولية ، لتعزز فرضية - الاصطفاف السياسي - لصالح توجهات الولايات المتحدة لا سيما ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ^[٦٤]، وبدت الأمم المتحدة كأداة هامة لها وقناة رئيسة لتفسير الأزمات الأمنية الدولية ، وقدرتها على معالجة أزمات ثانوية من خلال خفض التكاليف والمخاطر بالنسبة للولايات المتحدة ، عبر اتخاذ إجراءات استثنائية وعملية وسريعة ، كما إنَّ انحياز بعض الدول إلى جانب الولايات المتحدة ، يحسن فرص تلك الدول في الحصول على امتيازات سيادية أو سياسية أو مالية أو أنشطة ما أكثر من فرضية - التقارب السياسي - البسيطة ، كما أنها تكافئ ولاء الذين يتوافقون معها ^[٦٥]، ويعد هذا من المؤشرات الخطيرة على فعالية وقانونية قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن كونها تصب غالباً في الصالح الأمريكي كما أن الأصوات الأساسية للجمعية العامة ، تعتبر مقياساً غير مكتمل النضوج ، للتعبير عن الباعث السياسي لتلك القرارات مما يستوجب الحد من مكافأة - الانحياز السياسي - التي تنتهجها الولايات المتحدة في تمرير قراراتها من خلال المنظمات الدولية .

واستفادت الولايات المتحدة من توظيف القرارات الأممية في تأمين الثروات والموارد الطبيعية الدولية التي تعد بحق أهم آليات الجذب للحراك الجيوسياسي الأمريكي ، بقصد السيطرة على تلك الموارد بما يحقق مصالحها الاستراتيجية والقومية ، مع السماح للدول المتوافقة معها ببعض من الترف السياسي والاستقلال الوطني دون التضحية بعائداتها الاقتصادية في الأسواق العالمية ، ساعدها في ذلك مكانتها الخاصة في صندوق النقد والبنك الدولي لدورها في أحداث تلك المؤسسات واستثمارها بحق تنظيم هياكلها ومقرات تواجدها وآليات تفويضها ، فضلا عن احتكامها على أكثر من ثلث القوة التصويتية داخل كل منظمة ^[٦١] ، مما يؤثر على أن أنشطة تلك المنظمات تخضع لقيود الولايات المتحدة وعلى مساعداتها المشروطة ، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن سلوكيات الولايات المتحدة تنتظم وتعمل في إطار المؤسسات الدولية عندما تكون قادرة على السيطرة عليها بحسب مصالحها وتقاومها عندما تتعارض مع تلك المصالح ، كما تفسر ازدواجية مواقفها ومعضلة علاقاتها مع الاتفاقات الدولية المؤسسية ، كما بدا واضحا لجميع الأعضاء والمسؤولين في صندوق النقد الدولي - على سبيل المثال - بأن مكانة المنظمة ودورها في الاقتصاد العالمي تتوقف على الاستخدامات التي تقررها لها الولايات المتحدة ومن غير المفاجئ أن تغتنم قدرتها على الخوض في جميع القضايا والموارد التي تقدمها من أجل تمثيلها في صندوق النقد والبنك الدولي ، سيما وأن هناك الكثير من المسؤولين والخبراء والموظفين الأمريكيين ممن يشاركون بانتظام في التفكير وتقديم المشورة للمنظمات الدولية فضلا عن إسهام موظفي الخارجية والفيدرالية الأمريكية لإجراء التحليلات والبرامج المناطة ببعض المنظمات الدولية المؤثرة ، الأمر الذي عزز من قدرتها في صياغة التفويضات ، ورسم السياسات وطريقة عمل المؤسسات المالية الدولية التي أتاحت لها ولشركاتها بناء مستهلك عالمي وأسواق العمل لمنتجاتها.

ومن حيث تأثير قوة ونفوذ جماعات الضغط - اللوبي الصهيوني - وجماعات المصالح في الولايات المتحدة التي تتمتع بقدرة كبيرة على الوصول إلى مراكز القرار بالحكومة الفيدرالية والتحكم فيها وعلى واضعي السياسة الخارجية ، لضمان منافعتها في أنشطة المنظمات بالنسبة لسياسات واقتصادات الدول الأعضاء ، إذ وجدت في المنظمات الدولية فرصة مواتية لرسم أجندة تلك المنظمات بما يحقق أهدافها البرجماتية ، ويعزز مصالحها في مجالات البيئة والعمل والزراعة والخدمات المالية والتكنولوجيا العالية بل وحتى الأنشطة الأمنية ذات الربحية انطلاقاً من معتقداتهم وتصوراتهم الراسخة بهيمنة الولايات المتحدة العالمية ، مع تقديم مؤسساتها السياسية والاقتصادية كنموذج مثالي للاقتداء به وإن تفاوتت مواقفها والتزاماتها ما بين التوافق أو التعطيل من خلال وضع القيود أمام

مناقشة بعض المشاكل السياسية والنزاعات الخاصة ، كإستراتيجية من إستراتيجيات القوة الأمريكية للضغط على المنظمات لتبني رغباتها .

ثالثاً : الاستراتيجية الأمريكية للتوازن الخارجي

ترتكز استراتيجية التوازن في الشؤون الخارجية الجديدة للولايات المتحدة إلى تعظيم دورها في النظام الدولي من خلال تبني مهام ذات أولويات محددة مع التقليل إلى الحد الأدنى من الدرجة التي يجب أن تقبل بها أو تنفذ أجنادات الآخرين ، مع توظيف أمثل لمجموعة أدواتها السياسية - القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والسياسية - وغيرها من الأدوات الأخرى بما يضمن لها الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من حرية التصرف دون الانزلاق إلى صراعات مفتوحة يمكن أن تضر بمصالحها القومية ، أو تستنزف مواردها ، وهو ما يعني اعتماد المزج ما بين القوة الصلبة والناعمة ، لفرض خياراتها على روسيا والصين أو حثهما في الحد الأدنى على التوافق مع تلك الخيارات ، فضلاً عن تهيئة الظروف المواتية للتوازنات المناسبة في كلتا المنطقتين ، لتجنب الصراعات والحروب التي من شأنها الإخلال بالأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة ، مع تجنب السلوك التحريضي أو التصعيدي من خلال إنشاء أطر عمل مستقرة [٦٧].

وتحولت الإدارات الأمريكية تدريجياً منذ منتصف القرن العشرين من المفهوم الدفاعي للموازنة الخارجية إلى مفهوم أكثر ديناميكية وأقل تشدداً مع أجنادات الدول الأخرى ، لتغيير التوازنات الدولية على نحو يعزز مصالحها الاستراتيجية ، وبمنأى عن أي صراعات مباشرة في مناطق نفوذ الخصوم ، وهو ما يعني التخلي عن خطوطها الدفاعية المرسومة سابقاً التي لا يمكن لنفوذ المنافسين أن تمتد بعدها ، بقصد تقليل قوة المنافسين والعمل على احتوائهم وتحويلهم إلى أصدقاء تجنباً لأي اشتباكات أو صراعات مكلفة لا سيما أن الأخطاء السياسية التي ارتكبتها الولايات المتحدة في التعامل مع العلاقات مع كل من موسكو وبكين قد ساعدت في تعزيز العلاقات الروسية الصينية ، وبالرغم من اختلاف الملبسات والحيثيات التي تحكم المشهد السياسي الدولي ، إلا أن هناك كثير من الحقائق والشواهد التي تؤكد مسار السياسة الخارجية الأمريكية للإبقاء على هيمنتها الدولية ، واستمرار نهجها الاستراتيجي بمنع صعود أي قوى دولية منافسة لها تحديداً روسيا أو الصين في الوقت الراهن ، كما انتهجت الإدارة الأمريكية عدداً من السياسات الدولية التي تكرس مشروع الهيمنة العالمية وبسط السيطرة والنفوذ على قارة أوراسيا .

وتتحدد الاستراتيجية الأمريكية للتوازن الخارجي في مستويين رئيسيين ، أحدها يتصل بالتحول

الاستراتيجي لمنطقة المحيطين الهندي والهادي ، والاخر بتحولات الاستراتيجية الأمريكية للتوازن الخارجي في الشرق الأوسط .

التحول الإستراتيجي للسياسة الأمريكية تجاه المحيط الهندي والهادي

تحظى استراتيجية السيطرة الأمريكية على منطقة القوقاز والخرز وآسيا الوسطى - القارة الأوراسية - بالكثير من الاستحسان بالحدس والمنطق لدى مؤيديها من صانعي السياسة الخارجية الأمريكية ، فالقوة عامل مهم جدا في السياسة الدولية ، وسعت الولايات المتحدة لتملكها وتكريسها على المستوى الدولي حتى تكون القوة العظمى والمتفردة في النظام العالمي واجتهد الخطاب الأمريكي عبر عقود على نشر أهمية الضمانات الأمنية الأمريكية لأوروبا وشرقي آسيا بغية تكريس استراتيجية الهيمنة والقيادة العالمية لإيجاد نظام سياسي دولي قائم على الاعتماد المتبادل للمنافع في منطقة المحيطين الهندي والهادي وشكل ذلك الاهتمام مسرح الأولوية لوزارة الدفاع الأمريكية ، والالتزام بالدفاع عن منطقة المحيطين الهندي والهادي الحرة والمفتوحة بدعوى حماية وتأمين سيادة دولها الكبيرة والصغيرة لمتابعة نموها الاقتصادي بما يتفق مع القواعد والمعايير الدولية المقبولة ومبادئ المنافسة العادلة ^[٦٨].

ولتحقيق تلك الرؤية ، استدعى المنظور الفكري والفلسفي للسياسة الخارجية الأمريكية صنع نسق فكري آخر لمرحلة جديدة للنظام العالمي يصوغ للولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيات جديدة ، وبأدوار جديدة ، وشركاء جدد ، والأهم مسوغات قانونية جديدة تشرعن حراكها الجديد سواء كان ذلك لإطالة عمر هيمنتها العالمية أو لتحقيق مكاسب حيوية واقتصادية قومية أخرى لتحسين وضمان استدامة ملاءتها الاستراتيجية على نحو طويل الأجل كقوة عظمى ، وهو ما يعني تغيير الأدوات والاستراتيجيات المؤدية إلى ذلك وفقاً لمتطلبات المرحلة ، وبالتالي التحول عن سياسة الاحتواء أو الاحتواء المزدوج التي فشلت في التعامل مع بعض الخصوم المحتملين أو حتى المنافسين ، إلى اتباع سياسة المحاصرة والتضييق وحتى الاقتلاع من الجذور إذا اقتضى الأمر ، بحسب المنهج الوقائي الأمريكي الجديد - Preemptive - واتبعت الولايات المتحدة إمبراطورية غير رسمية لنشر نفوذها الاقتصادي من خلال ضمان الوصول المفتوح للسلع الحيوية والمواد الخام ، لإقامة تواجد عسكري في مناطق الاهتمام ، وتوظيف المصالح المشتركة والاستراتيجية ، وكان هذا النهج يتجلى بشكل خاص في المناطق المنتجة للطاقة حيث سعت الولايات المتحدة إلى الهيمنة الاقتصادية والعسكرية لدعم قوتها الاقتصادية العالمية ^[٦٩].

استخدمت الاستراتيجية الجديدة مصطلح - إعادة التوازن - فمن المسلم به ، عندما تنخرط القوى العظمى في منافسة استراتيجية ، فإنها عادة ما تتعهد بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي للمساعدة في زيادة قوتها داخل النظام الدولي مع منع التأثير المتزايد للآخرين . ويعنى التوازن الداخلي ببناء القوة العسكرية والاقتصادية ، والاستثمار في التقنيات والمجالات المحلية الأخرى التي تساعد في تحويل القدرات الكامنة للدولة إلى قوة مادية ، في حيت يستلزم التوازن الخارجي ، العمل على بناء تحالفات وشراكات مع الدول الأخرى لمواجهة التهديدات المشتركة ، وكلاهما يهدف إلى بناء موارد الدولة والسلطة الشاملة من أجل ممارسة المزيد من النفوذ في النظام الدولي مع حرمان القوى العظمى المنافسة من القدرة على تأكيد المزيد من النفوذ والتوسع ، ولما كانت الموازنة الداخلية تستغرق وقتًا أطول والكثير من الاستثمارات المكلفة ، فقد انتهجت الولايات المتحدة استراتيجية التوازن الخارجي من خلال تشكيل التحالفات على نحو يسمح لها بتحويل ميزان القوى بسرعة لتكريس مصالحها القومية واستهدفت إستراتيجية التوازن في الخارج التركيز على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ والقوى الآسيوية الصاعدة ، حيث تصدرت هذه المنطقة المرتبة الأولى في أولويات الولايات المتحدة .

وتم تضمين استراتيجية التنويع التي تبنتها إدارة جورج دبليو بوش رسميًا في سياسة الطاقة الوطنية NEP التي أصدرها البيت الأبيض في ١٧ مايو ٢٠٠١ ، بقصد تعظيم عدد منتجي النفط الذين تعتمد عليهم الولايات المتحدة في وارداتها من النفط - لتقليل خطر عرقلة الإمدادات - كون الاعتماد المفرط على نفط الخليج العربي - حتى مع عمل الولايات المتحدة على حماية تدفق النفط من تلك المنطقة - يمكن أن يعرض المصالح الأمريكية لهزات نفطية نتيجة عدم الاستقرار المزمع في الخليج^[٧٠] ، وكان الرئيس - كلينتون - أول من تبنى هذه السياسة لتعزيز تنويع الطاقة من خلال إقامة علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع المنتجين الناشئين في مناطق أخرى من العالم لا سيما حوض بحر قزوين وغرب إفريقيا وأمريكا الجنوبية ، وتدعو الخطة إلى التنسيق مع منتجي النفط المستقلين حديثًا لحوض بحر قزوين - أذربيجان وكازاخستان - كما اعتمدت الإدارة الأمريكية خططًا لإقناع قادة هذه الدول بموافقتها على قيام الشركات الأمريكية بدور رئيس في تطوير رواسبها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي كما كان للبيت الأبيض دور داعم في بناء خط أنابيب باكو - تبيليسي - جيهان BTC وهو قناة نفطية جديدة تهدف إلى نقل النفط من بحر قزوين إلى البحر المتوسط عبر جورجيا دون المرور عبر روسيا أو إيران - وهو هدف استراتيجي رئيسي للولايات المتحدة^[٧١].

ومن حيث الجغرافيا السياسية، تنظر استراتيجية الهيمنة الأمريكية العالمية أو قيادة العالم إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ الممتدة من شبه القارة الهندية إلى الشواطئ الغربية للأميركتين والواقعة على محيطين - المحيط الهادئ والهندي - كمناطق تقوم فيها للولايات المتحدة مصالح أمنية حيوية، ويتوقع أن تبرز منهما دول عظمى جديدة، أو أن تندلع فيهما مستقبلاً حروب بين دول قوية على نحو قد يهدد مصالحها الاستراتيجية، ناهيك عن أهميتها القصوى لارتباطها بشكل متزايد بمنظومة الشحن الاستراتيجي العالمي، فضلاً عن كثافتها السكانية التي تقارب نصف سكان العالم، كما تشمل العديد من المحركات الرئيسية للاقتصاد العالمي، وأكبر بواعث للغازات الدفينة، ولاشك أن زيادة الاستثمارات في هذه الضرورات، ستحافظ على النفوذ الأمريكي في المنطقة، لضمان توازنات خارجية مواتية للقوى، وحماية الحرية وانفتاح النظام الدولي، ويؤكد تقرير استراتيجية وزارة الدفاع الأمريكية الهندية (IPSR) لعام ٢٠١٩ على التزام الولايات المتحدة الدائم باستقرار وازدهار منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتأهب للمزيد من الشراكات للخيارات التي تعزز على المدى الطويل للسلام، وعدم القبول بالسياسات أو الإجراءات التي تهدد أو تقوض النظام الدولي وهو نظام يستفيد منه جميع الدول^[٧٢].

وتأتي سياسة التوازن الخارجي استجابة لاستراتيجية مستشار الأمن الأسبق - زيجنيو بريجينسكي - لرسم معالم الطريق الذي ينبغي على صانع القرار الأمريكي انتهاجه للإبقاء على حالة الهيمنة العالمية، ليضع القارة - الأوراسية - على طاولة التوزيع الجيوستراتيجي كم منطقة قلب حيوية وجديدة لبط الهيمنة الأمريكية، على اعتبار أن من يسيطر على - قلب أوراسيا - يسيطر على المعمورة بأكملها، مؤكداً أنه منذ بداية الصراعات - الايوروأسيوية - قبل ٥٠٠ عاماً، فإن هذه المنطقة بقيت مركز القوة في العالم، ويعتبر بريجينسكي أن الهيمنة على آسيا الوسطى هو المفتاح لحكم هذه القارة المزدوجة^[٧٣]، وتؤشر وثائق البنتاغون ووزارة الخارجية في كثير منها إلى أن حماية النفط أمر بالغ الأهمية، ناهيك عن طلب ٥١,٢ مليون دولار كمساعدة اقتصادية لأذربيجان للعام المالي ٢٠٠٥، كما أكدت إدارة الرئيس بوش آنذاك أن المصالح الوطنية للولايات المتحدة في أذربيجان على أهمية التعاون الأمني القوي ومكافحة الإرهاب، والنهوض بأمن الطاقة الأمريكي على اعتبار أن إشراف الشركات الأمريكية في تطوير وتصدير النفط الأذربيجاني يمثل هدفاً أساسياً في تنويع إمدادات النفط العالمية^[٧٤].

وبالنظر لتحولات السياسة الخارجية للولايات المتحدة باتجاه منطقة المحيطين الهادئ والهندي يتأكد لنا حجم المخاوف الأمريكية من تحركات الصين وروسيا وتنافسها على

نحو متزايد مع الولايات المتحدة للوصول إلى احتياطات النفط في الجنوب العالمي ، ناهيك عن سعي روسيا للسيطرة على نقل النفط من حوض بحر قزوين إلى الأسواق الدولية ، كما عمدت بكين وموسكو على إقامة علاقات خاصة مع الحكومات في هذه المجالات ، والمنافسة على ولاء المنتجين الرئيسيين ، واعتماد ذات السياسات الأمريكية في تقديم الأسلحة والمساعدات العسكرية كوسيلة ، لتوطيد العلاقات مع النخب العسكرية المحلية ^[٧٥].

وحدد - بريجينسكي وفقا لمنظوره الاستراتيجي ، محاور جديدة للإدارة الأمريكية ، وللاعبين جدد من الدول المؤثرة في أوروبا وآسيا ، لممارسة النفوذ والتأثير في ما وراء حدودها بهدف إعادة تشكيل الوضع الجيوستراتيجي وفقا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية فضلا عن تعيين محاور ارتكازية كبرى لتأمين البيئة الجيوستراتيجية ، كمحطات عبور لطبيعتها الجيوستراتيجية الحيوية والهامة بفضائها الجوي وممراتها البحرية ، لبسط الهيمنة الأمريكية على قارة أوراسيا ، وتبرز دولة أوكرانيا - أذربيجان - كوريا الجنوبية فضلا عن إيران وتركيا كدول ارتكازية لتمرير الاستراتيجية الأمريكية في قارة أوراسيا ، كما من السهل التأثير فيها لهشاشتها الضمنية في ظل ظروفها الراهنة ^[٧٦].

ويبدو أن الولايات المتحدة توصلت لتوازن دفاعي للقوى في منطقتي أوروبا وآسيا ، على نحو يلبي الحد الأدنى من مصالحها القومية ، كما عززت من حواجزها الخارجية أمام قوى الصين وروسيا للحيلولة دون امتداد نفوذهما في أحواض المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ عسكريا واقتصاديا ، مع قبول بعض من الاختيارات والتفضيلات الروسية والصينية في أوروبا الشرقية وشرق آسيا ، وتنطلق الاستراتيجية الأمريكية لتوازن القوى التحويلية من افتراض أن الصين وروسيا في ظل نظامهما القائم وتكوينهما الحالي للقوة ، يشكلان تهديدًا طويل الأمد لمصالح الولايات المتحدة في كلتا القارتين ، الأمر الذي لا يمكن مواجهته بشكل مباشر ومن ثم يسعى ميزان القوى التحويلي إلى جعل تكاليف الصدام المباشر مع الولايات المتحدة باهظة للغاية بالنسبة لموسكو وبكين ، ولكن في نفس الوقت مصمم لمنع أي منهما من توحيد مجالات نفوذ واضحة ومحددة ، والأهم من ذلك من القدرة على قمع حركات التغيير الديمقراطي سواء على حدودها أو في نهاية المطاف داخل مجتمعاتها لذلك لا يعترف هذا النهج بمجالات نفوذ دائمة أو تحديد للخطوط ما بين الدول العظمى في تلك المناطق .

ووظفت الولايات المتحدة ثلاث مهام استراتيجية تجاه الدول الأجنبية ، كل منها موجه ضد تهديد جيوسياسي كبير للمصالح الأمريكية وهم الصين وروسيا وإيران ، واستخدم الرئيس

ترامب استراتيجية الاحتواء لعزل تلك الدول ، وبالنسبة للصين ، عززت الولايات المتحدة تحالفاتها مع الدول المحيطة بالصين خصوصاً اليابان وإندونيسيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وبالنسبة لروسيا ، تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقة وثيقة مع بولندا ورومانيا، وفي هذا الإطار يمكن أن تلعب تركيا دوراً مهماً رغم عدم قربها من روسيا ، لكن يمكنها أيضاً أن تقدم مواجهة للتوسع الإيراني ، ولعل ذلك ما دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز موقفها بالنسبة لروسيا وإيران من خلال تعزيز العلاقات الثنائية مع تركيا، وهو ما يفسر سياسات الرئيس ترامب على الحدود السورية على أنها لفتة تجاه أردوغان ، لتعميق العلاقات الأمريكية التركية ، وإن كان ذلك على حساب أحد أكثر حلفاء أمريكا الموثوقين في المنطقة وهم الأكراد^[٧٧] .

ويبدو أن الاستراتيجية الأمريكية لتوازن القوى التحويلية ، لم تحظ بقبول أمريكي ودولي حيث اتفق كثير من الخبراء والسياسيين على أن سياسة الاحتواء المزدوج للولايات المتحدة تجاه كل من روسيا والصين ، تعد معيبة وغير ضرورية إذ لم تكن ضارة^[٧٨]، لاسيما إنَّ استراتيجية الاحتواء الطموحة لروسيا والصين على نحو فاعل تتطلب تضامن ومساهمة حلفاء أمريكا في أوروبا وآسيا ، الأمر الذي من الصعب تحقيقه في ظل انقسام وتضارب مصالح هؤلاء الحلفاء ، وتباين مواقفهم تجاه العديد من القضايا المرتبطة بسياسات وتحركات كل من روسيا والصين الإقليمية والدولية ، ناهيك عن أن كلاهما وتحديدًا منذ بداية الألفية الجديدة ، أظهرتا استعدادًا لتحدي اختيارات الولايات المتحدة أو تقديم مقترحاتهم المضادة - إما لإحباط العمل الأمريكي أو لفرض التنازلات على واشنطن ، باعتبار أن روسيا والصين يحظيان بصوت أكبر في الشأن الأوروبي والآسيوي ، ومن ثم في الشأن العالمي على نحو يفوق الولايات المتحدة .

الاستراتيجية الأمريكية للتوازن الخارجي تجاه الشرق الأوسط

يفرض النظام الدولي الجديد واقعاً استراتيجياً جديداً ، يتسم بالكثير من الاضطرابات والقيود على الموارد المحلية ، وارتفاع تكاليف الأمن على نحو يتجاوز الموارد المتاحة للدولة ^[٧٩] ، وفي ظل هذه الظروف ، وقف منظرو السياسة الخارجية الأمريكية أمام معضلة أمنية تتمثل في التدهور النسبي الناجم عن زيادة تحديات السياسة الخارجية والتزاماتها في الخارج وتدهور الموارد المحلية من جانب آخر ، الأمر الذي يستلزم تصحيح اتجاه السياسة الخارجية للدولة من خلال إعادة تنظيم وتوزيع الموارد من المصالح الأمنية الطرفية إلى الأساسية بالرغم من المخاطر الكامنة لذلك التصحيح ، كون الالتزام المفرط بتقليص نفقات الأمن والمخاطر ، وحشد الموارد لخفض التكاليف المرتبطة بالخارج قد يكون معطلاً سياسياً وخطيراً من الناحية الاستراتيجية ^[٨٠] ، حتى وإن كان لإعادة تنظيم الغايات الاستراتيجية للدولة على ضوء الوسائل المتاحة ، كما لاحظ منظرو توازن القوى أن تحولات القوة المفاجئة ، يمكن أن تخل بالتوازن الضروري للحفاظ على السلام ^[٨١] ، وتستشهد الكثير من النظريات المماثلة بتأثير الانحدار النسبي على انتقال السلطة من الاستقرار السلمي إلى حالة من الصراع وعدم الاستقرار .

بالنظر إلى إخفاقات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، يبدو أن الولايات المتحدة قررت العودة إلى الموازنة الخارجية كما فعلت خلال الحرب الباردة ، فمن شأن استراتيجية التوازن الخارجي ، أن تحدد مصالحها بشكل دقيق وأكثر تضيقاً ، مع تغير الأعباء والاقتصاد في النفقات ، لا سيما أن تأثيرات نفقات الجيش الأمريكي في الخارج ، وتآكل قاعدة الموارد المحلية التي تواجه الحكومات الأمريكية ، ولدت الكثير من المخاوف في حال استمرت الولايات المتحدة بالتزاماتها الخارجية من الاتجاه إلى استراتيجية إعسار ، على الرغم من امتلاكها لأكبر اقتصاد في العالم ، إلا أن العمليات القتالية المستمرة منذ ما يقرب من عقدين من الزمن تركت الولايات المتحدة في وضع سيئ ، أضحت معه القيادات الأمريكية تكافح من أجل التفوق على المنافسين الحديثين مثل الصين وروسيا ^[٨٢] ، ولعل ذلك يفسر بعض من التباين في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط مؤخراً في محاولة منها لتخليص نفسها من الالتزامات الحالية ، وتحرير مواردها المحلية ، حيث تشكل التوترات الأخيرة في الشرق الأوسط تحديات فريدة لصانعي السياسة الأمريكية ولم يعد من الممكن إعادة تشكيل المنطقة بما يتماشى مع المصالح الأمريكية ، مما يستلزم إعادة تنظيم أولوياتها الاستراتيجية والوسائل المتاحة ، حتى لو كان ذلك ممكناً إلا أنه محفوف بالمخاطر من الناحية السياسية والاستراتيجية وتبنت الولايات المتحدة

شأنها شأن القوى العظمى ، سياسة لفك الارتباط الاستراتيجي عبر تفضيلات وخيارات عده ، إما بتسليم المسؤولية تجاه حليف مشابه في التفكير ، أو التقارب مع منافس آخر ، أو من خلال التخلي عن الالتزام بغض النظر عن العواقب ^[٨٣] ، كما أقدمت على تقييد أهداف السياسة الخارجية في مناطق جغرافية معينة ، مع خفض رتبة أهمية بعض المصالح الأجنبية ، وبغض النظر عن شكل التخفيض ، إلا أنه سيسمح للولايات المتحدة إعادة توزيع الموارد من المصالح الأمنية الطرفية إلى الأساسية في نهاية المطاف ، خصوصاً أن الدول التي تطبق سياسة التخفيض لديها غالباً سياسات خارجية أكثر استدامة ، وأقل نشاطاً وطموحاً وارهقاً ^[٨٤] .

ومن ملامح التحول في استراتيجية التوازن الخارجي للولايات المتحدة تجاه في الشرق الأوسط تراجع السياسة الخارجية ، وتقليص دعمها العسكري لدول المنطقة كما حدث في الحرب السورية ، وتجاهل الانتهاكات الإيرانية ، مع الاعتماد على قدرات الحلفاء والشركاء المحليين في إحداث التوازنات الإقليمية المرغوبة ، بالرغم من خطورة هذا المسار على أمن واستقرار المنطقة وتقويض النظام الدولي ، إلا أن الولايات المتحدة تتوقع أن دول المنطقة ستعمل على إحداث التوازن مع بعضها البعض حتى بدون تدخل القوة العسكرية الأمريكية مباشرة ، حيث أثبتت السنوات السابقة ، أن أمريكا لم تستطيع إعادة تشكيل المنطقة بالقوة ، كما أنه في كثير من الأوقات ، لم يسفر التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط عن نتائج أفضل في المستقبل كما وجد صانعو السياسة الأمريكية أن تأثير الولايات المتحدة الدبلوماسي على القضايا الصعبة في المنطقة قد تحسن بالفعل عندما يكون أقل تشابكاً مع الحاجة لإرضاء الشركاء المحليين علاوة على ذلك ، سيظل المخزون النفطي بمثابة تحوط استراتيجي معقول ضد الصراع المستقبلي المحتمل في المنطقة ، على نحو يضمن أن تظل الولايات المتحدة قريبة بما يكفي لمنع أي عدوان عسكري مع تبني نهج الابتعاد عن الصراع المستمر في المنطقة بشكل يومي ^[٨٥] ، كما من شأن استراتيجية التوازن في الخارج زيادة تقاسم الأعباء وتقليل النكسات وإن كان ذلك لا يمكن أن ينفي تماماً الحاجة إلى المشاركة العسكرية في سيناريوهات معينة ، كما في حالة حرب الخليج الأولى - على سبيل المثال - إلا أن العمل العسكري بحسب استراتيجية التوازن في الخارج ، سيكون أقل بكثير مما يتطلبه النهج القائم على الأسبقية ، كما كان عليه الحال من قبل واتخذ الرئيس باراك أوباما وجهة نظر أقل توسعية من أسلافه ، تضمنت حماية الحلفاء والدول الشريكة إلى جانب مكافحة الإرهاب ، ومنع الانتشار النووي ، والتركيز على أمن الطاقة كأمن أساسي للولايات المتحدة ^[٨٦] .

ترتكز استراتيجية التوازن الخارجي للولايات المتحدة تجاه المنطقة على الماضي قدماً بعلاقات طويلة الأمد مع إيران ، ولا يعني هذا النهج أنه ينبغي على الولايات المتحدة فك الارتباط دبلوماسياً أو اقتصادياً مع الشرق الأوسط ، وإنما يعني ألا يكون هناك وجود عسكري أمريكي كبير ومستدام في المنطقة ، مع الاحتفاظ بالقدرة على العودة عند الحاجة عبر وجود رمزي لبعض القدرات العسكرية الأمريكية من القوات الجوية وقدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وبعض من سفن الدوريات الساحلية ، والاحتفاظ بالقاعدة البحرية في المنامة ووجود بحري أمريكي في المحيط الهندي^[٨٧] ، ومن شأن الموازنة الخارجية الأخيرة حل العديد من التوترات التي تواجه القيادات الأمريكية من خلال العودة إلى مفهوم أضيّق إلى حد كبير للمصالح الأمريكية الأساسية ، لمنع صعود أي قوى عظمى من الهيمنة الإقليمية على نحو يهدد الولايات المتحدة ، كما ستمنع تواجد قواعد ثابتة أو دائمة للقوات في المنطقة ، حيث ستبقى الولايات المتحدة - في الخارج - ما لم يكن ذلك ضرورياً للغاية ، كمنع دولة من الهيمنة على المنطقة ، كما تتضمن الموازنة الخارجية مصالح أخرى كأمن الطاقة أو مكافحة الإرهاب لضمان أمنها القومي ، وإن كانت تعترف أيضاً بحقيقة أن بعض هذه المصالح أقل إلحاحاً بكثير اليوم مما كانت عليه في العقود السابقة ، كما من المرجح أن يتراجع الإرهاب في ظل غياب الوجود الأمريكي^[٨٨] .

الفصل الثاني

تحولات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط
في ولاية الرئيس باراك أوباما

يختبر هذا الفصل تحولات السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد الرئيس أوباما تجاه منطقة الشرق الأوسط , والأهمية النسبية للقيم والمصالح الأمريكية في سياسة أوباما الخارجية مع التركيز على القضايا الحاسمة وموقفها من الربيع العربي واستراتيجية القيادة من الخلف - كضمان للأمن الإقليمي , وما إذا كانت تمثل استمرارية للنهج المتسق والسائد للسياسة الخارجية لأسلافه أم أحدث تغييراً فيه , مع تعرف عقيدة أوباما الحقيقية ومبادئها , ومسارات سياسته الخارجية تجاه دول المنطقة , وتلك التحويلية مع تغير الأقطاب في الشرق الأوسط والمصالح المهيمنة على القيم في صنع القرار الأمريكي .

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي أبان ولايتي الرئيس باراك أوباما الأولى والثانية الكثير من التغيرات والتبدلات بفعل التحولات الجيوسياسية والأمنية الأخيرة التي حملت معها معطيات جديدة على المشهد السياسي والعسكري , وبدأت السياسة الأمريكية في خضم هذه التحولات أكثر تأزماً وحذراً لتجنب خوض نزاعات مكلفة مما خلق توترات في العلاقات الشرق الأوسطية - الأمريكية , وتؤشر الكثير من التقارير والدراسات البحثية التي تناولت مسار السياسة الخارجية لإدارة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط كما سنتعرف لاحقاً , تحولاً للسياسة الخارجية ليس كوسيط أمني محايد في عمليات السلام في المنطقة فحسب , وإنما كشريك استراتيجي ضامن لأي ترتيبات أمنية تستهدف الحد من اضطرابات وتوترات الربيع العربي , ونزعة الحروب الأهلية المذهبية والطائفية في المنطقة , وطموحات إيران النووية ومغامراتها التوسعية الإقليمية فضلاً عن إحياء عملية السلام في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي .

ويبدو أنَّ الرئيس أوباما أدرك وفريق السياسة الخارجية أنَّ الربيع العربي الذي اجتاح الشرق الأوسط يمثل فرصة مناسبة للولايات المتحدة , لإعادة تقييم سياساتها طويلة الأمد مع دول المنطقة , فضلاً عن رغبته في إعادة تركيز الجهود على القضايا الأساسية للداخل الأمريكي عبر إحداث بعض التوازن ما بين السياسة المحلية والدولية , خصوصاً مع انهيار الاقتصاد الأمريكي , وتداعيات الأزمة المالية العالمية وتفاقم حجم الديون الفيدرالية المتزايدة على نحو غير مسبوق , مما يستلزم خفض التصعيد والإنفاق العسكري , لا سيما أنَّ القوة الاقتصادية للولايات المتحدة هي أساس أمنها القومي , ومصدر بالغ الأهمية لتعزيز نفوذها في الخارج الأمر الذي دفع الرئيس أوباما على إدارة السياسة الخارجية الأمريكية بمنأى عن عقيدة الرئيس بوش الباهظة الكلفة على الموارد الأمريكية , من

خلال دعمه للمتظاهرين المؤيدين للحرية والديمقراطية أبان اضطرابات الربيع العربي , واضعاً واشنطن في صف الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا , كما توعّد حكومات المنطقة بفصل جديد من الدبلوماسية الأمريكية^[1].

دعت استراتيجية الرئيس أوباما للأمن القومي NSS لعام ٢٠١٠ إلى إعادة توازن الالتزامات الأمريكية العالمية بعيداً عن الحروب في العراق وأفغانستان التي صرفت انتباه القادة الأمريكيين عن تحديات القرن الحادي والعشرين الأكثر إلحاحاً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأعلن الرئيس عن تحول السياسة الخارجية الأمريكية إلى ما وراء الحروب البرية الكبيرة في العراق وأفغانستان , كما عمد خلال العقد الماضي إلى تخفيض الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة من ١٨٠,٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ في العراق وأفغانستان , ناهيك عن تجديد تحالفات الولايات المتحدة من أوروبا إلى آسيا لإعادة التوازن إلى آسيا والمحيط الهادئ بغية إقامة علاقات أعمق مع مجموعة أكثر تنوعاً من الحلفاء والشركاء , لاسيما أن ملف الشراكة عبر المحيط الهادئ سوف يولد الكثير من فرص التجارة والاستثمار ومن ثم خلق المزيد من الوظائف عالية الجودة في الداخل الأمريكي , خصوصاً أن منطقة المحيط الهندي والهادئ - أوراسيا - تستأثر بأكثر من ٤٠ بالمائة من التجارة العالمية , مما دفع الإدارة الأمريكية إلى إقامة علاقات مع الهند , وتعاون مع الصين على نحو غير مسبوق^[2] .

العقيدة السياسية للرئيس باراك أوباما تجاه الشرق الأوسط

كانت السياسة الخارجية لإدارة باراك أوباما هي السياسة الخارجية للولايات المتحدة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧ , كثيراً ما استخدم مصطلح عقيدة أوباما لوصف مبادئ السياسة الخارجية لإدارته , وطالما كان الرئيس متحفظاً بشأن إعلان عقيدة باسمه طوال حملته الرئاسية والأشهر الأولى في منصبه , رغم تأكيد أنه الولايات المتحدة ليست ولن تكون أبداً في حالة حرب مع الإسلام , وانشغلت الأوساط الأمريكية بعدة تساؤلات حول مدى واقعية السياسة الخارجية لإدارة أوباما , وما إذا كانت إدارته تسعى حقاً للحفاظ على الهيمنة الأمريكية العالمية , حيث أثبتت سياسته الخارجية توجهاً جاداً لتقليص حجم القوات المسلحة والابتعاد عن القوة العسكرية التقليدية , مما سمح بصعود التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية الذي كان من المفترض أن تقضي عليه الحروب في العراق وأفغانستان , كما اتخذ الرئيس الكثير من المقاربات المسؤولة والحذرة تجاه الكثير من القرارات الخطرة على نحو غير واقعي وانعزالي , وعلل الرئيس أوباما توجهه السياسي بأنه ليس من الحكمة إشغال القوة العسكرية الأمريكية في بناء دول على الجانب الآخر من العالم , أو حل نزاعاتها الداخلية^[3] , مما يشير ضمناً على نهجه السياسي البرجماتي الذي

أُتسم بالغموض والتباين على نحو سافر تجاه الكثير من السياسات الإقليمية والدولية ، ففي الوقت الذي أبدت إدارته استعدادها لاستخدام القوة في ليبيا - على سبيل المثال - إلا أنها أحجمت عن استخدام القوة في سوريا ولم توضح الأسباب المباشرة من عدم استخدامها ، على الرغم من تجاوز الرئيس السوري الخطوط الحمراء التي أعلنها الرئيس أوباما في السابق باستخدامه الأسلحة الكيميائية ضد المواطنين العزل ، ناهيك عن التباين بين خطابه القوية ، وردود الفعل الضعيفة في الواقع الفعلي ، كما في تصريحه بخصوص ضم شبه جزيرة القرم لروسيا ، وعدم إعلانه متى ستلجأ إدارته إلى استخدام القوة ومتى ستمتنع عنها.

كان للرئيس أوباما أسلوب متفرد في سياسته الخارجية يتمثل بـ - القيادة من الخلف - حيث لا يتعين على الولايات المتحدة أن تكون دائماً في المقدمة ، وإنما يكفي المشاركة في جدول الأعمال الدولية لتحقيق المطلوب بحسب عقيدته ، وطالما كانت ذريعة الرئيس أوباما أهمية الالتزام بالمعايير الدولية لكسب الشرعية الفكرية والسياسية الظاهرية للتعبير عن رغبته في التركيز على بناء الأمة من الداخل ، مما ساعد إدارته على تبرير تجنب التدخل - غير المبرر- في المشاكل الدولية المعقدة بسبب أخطاء السياسة الأمريكية والمستمرة تداعياتها حتى الوقت الراهن ، خاصة تلك الموروثة من الرئيس السابق جورج دبليو بوش ، والتي حاولت إدارة أوباما التخلص منها ولم تستطع التعامل معها ، ناهيك عن رغبته في الخروج من العراق والاتجاه إلى منطقة المحيط الهندي والهادئ كبديل لمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية للمصالح القومية الأمريكية ، كما قرّر الانسحاب من أفغانستان بذريعة أن الولايات المتحدة بذلت أقصى ما في وسعها هناك ناهيك عن البقاء بعيداً عن التورط في المزيد من الحروب أو المواجهة لأزمات المنطقة ، والميل للحل الدبلوماسي واللجوء للتفاوض كما حدث مع البرنامج النووي الإيراني ، علاوة على استخدام الكونجرس كذريعة للبقاء خارج سوريا ، خصوصاً إن الولايات المتحدة ليست معنية بحل الصراعات في سوريا ، وأوكرانيا ، وجمهورية إفريقيا الوسطى ، كما رفض بثبات الانخراط في أي اشتباك كبير آخر من النوع الذي أطلقه أسلافه في تلك المناطق أو أي مكان آخر ، وحظيت تلك السياسة بدعم واسع من الرأي العام الأمريكي لتلك القرارات بسبب المعاناة من الحروب المكلفة التي خاضتها إدارة بوش^[4] .

ويأتي الهدف من المراجعة وإعادة ترتيب الأولويات للسياسة الخارجية الأمريكية إلى رغبة الرئيس - أوباما - بوضع حد لحرب الاستنزاف في الشرق الأوسط ، التي كلفت الولايات المتحدة لعقدين الكثير من مواردها البشرية والمادية والعسكرية ، بقصد تصحيح إخفاقات

السياسة الخارجية الأمريكية ، وإعادة التوازن الخارجي ، ناهيك عن قياس تطور العلاقات الأمريكية مع إيران ، مقارنة بعلاقاتها مع دول المنطقة والمنظومة الدولية التي شهدت الكثير من الجذب والتوتر في علاقاتها مع الإدارات الأمريكية على مدى عقود ، ويؤشر المحتوى الضمني لبعض من الاستفتاءات والتحليلات السياسية المزامنة للسياسة الخارجية للرئيس أوباما تحولاتٍ عدةٍ تجاه المنطقة العربية والمنظومة الدولية ^[٥] ، خاصةً سياساتها تجاه العالم الإسلامي والمنطقة العربية وتحديدًا ما بعد - الربيع العربي - والتمدد الكبير لجماعات الإسلام السياسي المسلحة ، وسقوط عدد من الحكومات الحليفة التي شيدتها أمريكا لسنوات عدة لا سيما في مصر والعراق مع تقدير الأثر السلبي لتداعيات بعض الثورات العربية على سياسة واشنطن الشرق أوسطية ، والاصطفافات الإقليمية الجديدة والمنبثقة عن المتغيرات الثورية في المنطقة .

وانتهجت السياسة الخارجية للرئيس أوباما تحولاً تدريجياً إلى قضايا السلاح النووي باعتباره التهديد القائم والجاد بالنسبة للولايات المتحدة والمنظومة الدولية لاسيما مع انتهاء ملف - الإرهاب الدولي - كإحدى سياسات - المحافظين الجدد - التي شارفت على الانتهاء بمقتل زعيم تنظيم القاعدة - أسامة بن لادن - فضلاً عن استدراج وتطويق جماعات الإرهاب السياسي المسلح في الحروب الدائرة في المنطقة العربية في العراق - سوريا - اليمن - ليبيا وغيرها مؤخراً مع إعادة تصنيف مخاطر الصراعات الدولية ذات التأثير المباشر على الأمن الاستراتيجي والقومي للولايات المتحدة ، وترتيب أولوياتها من منظور سياسي يخضع لمعايير ما إذا كان الصراع محفزاً للإرهاب أو الانتشار النووي أو التدخل العسكري ، وجاءت الاهتمامات الإنسانية في أسفل قائمة السلم الهرمي للمصالح الأمريكية ، ويعزى إعادة مراجعة وترتيب السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، إلى الحد من أي مواجهات مستقبلية صعبة ومكلفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، إذا ما استمرت الإدارات الأمريكية بنفس سياساتها المباشرة في المنطقة مستقبلاً .

استراتيجية التوازن الخارجي للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما

غالبًا ما شكك منتقدو السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه الشرق الأوسط من أنها تفتقر إلى رؤية استراتيجية، وهذا يتنافى مع استراتيجية أوباما عند توليه منصبه، وما تتضمنه من رؤى وقناعات بأهمية الحد من الاستثمارات العسكرية والسياسية الضخمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لاسيما إن احتلال العراق، وتجاوزات الحرب على الإرهاب حملت الولايات المتحدة فوق طاقتها خاصة أبان الأزمة الاقتصادية، وجاءت الثورات العربية وما صاحبها من احتقان واحتراب طائفي، لتمثل نقطة تحول في تفرد الولايات المتحدة في معالجة أزمات الشرق الأوسط، حيث دفعت الأحداث والصراعات الإقليمية بلاعبين جدد وقوى دولية منافسة لها، تتقدمها المنافس التقليدي - روسيا الاتحادية - ومنافسها الاقتصادي الصين، كما غيرت الولايات المتحدة الكثير من استراتيجيات سياساتها الخارجية، حيث أبدت استعدادها للدخول في حوار ومباحثات سياسية وعسكرية ونووية عدة مع الدول التي سبق أن صنفها كمحاور للشر - مثل إيران وسوريا - كما كثفت دبلوماسيتها إقليمية ودولية، لزيادة الضغط في حال تعثر جهودها في إحداث التحولات المطلوبة في المنطقة.

ومع دخول الولايات المتحدة حرباً متعددة الأطراف، ومتناقضة المصالح، في الشام والعراق وتعقد تطورات الاتفاق النووي الإيراني، وما يحمله من تسويات مرهقة إقليمية ودولية احتاج مخططو السياسة الأمريكية إلى استراتيجية لتوازن السياسة الخارجية مع إعادة ترتيب أولوياتها في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً مع تفاقم الصراع الطائفي وتبايناته الإيديولوجية، الأمر الذي تطلب الكثير من الوقت للتعافي من الانقسامات الناجمة عن العنف المستمر والعنف المضاد لأجيال عدة، فضلاً عن تزايد سطوة جماعات الإرهاب السياسي في أوساط المعارضة السورية والعراقية، وحالة الضعف في الجيوش النظامية، مما قد يتطلب جهوداً مضاعفة من الإدارة الأمريكية، للانخراط الجاد في قضايا وأزمات الشرق الأوسط بقصد إعادة ترتيب أوضاعه وتحقيق استقراره.

وما كانت هذه المراجعة الاستراتيجية لتتم إقليمياً ودولياً لولا قناعة صناع القرار السياسي في الإدارة الأمريكية أنّ عصر الهيمنة الأحادية ودور شرطي العالم بات مكلفاً جداً ولا بد أن ينتهي، وأن على الولايات المتحدة التراجع مبكراً بقصد الحفاظ على الحد الأدنى من مكاسبها السياسية والاقتصادية من خلال الشراكة مع روسيا، والتركيز على المصالح الاستراتيجية بدلاً من الأيديولوجيا، وهو الأمر الذي سبق أن أكده - بريجنسكي - بإعلانه

انتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية على العالم^[٦] ، وتطلبت استراتيجية إعادة تحديد الأولويات تقليل الوجود الأمريكي في المنطقة ، وضبط النفس ، وتفعيل الدبلوماسية الأمريكية ، مع التراجع عن تحدي الحلفاء ، لتحمل مسؤولية أكبر فيما يختص بأمنهم المحلي والإقليمي والتزم الرئيس أوباما بهذه الاستراتيجية طوال فترتي رئاسته^[٧] ، مع إعطاء الأولوية لها والمضي بها قدماً ومقاومة كافة الجهود التي تدفع على الخروج بها عن المسار الصحيح، ولم تكن هذه استراتيجية مفضلة في واشنطن أو في منطقة ذات صلة بالتواجد العسكري الأمريكي ، لكنها كانت استراتيجية واضحة ومتسكة دفعت بالرئيس أوباما إلى اتخاذ مبادرات رئيسية بشأن الملفات والقضايا الأساسية ذات العلاقة المباشرة بمصالح الأمن القومي كبرنامج إيران للتسلح النووي والإرهاب ، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني والحرب في العراق في محاولة منه لتحديد تدخل الولايات المتحدة المفرط والمكلف في المنظومة الدولية ، ناهيك عن محاولة استعادة ثقة العالم ، ومواجهة تداعيات أكبر أزمة مالية مرت على الولايات المتحدة ، وأهمية تقاسم المزيد من أعباء ومسؤوليات القيادة العالمية مع الآخرين ، مما قلل من الاعتماد على العمل العسكري واسع النطاق ومن التزام الجيش الأمريكي تجاه العراق ، كما حول الوجود الأمريكي في أفغانستان إلى مهمة تدريب صغيرة .

وفي سياق استراتيجية التوازن في الخارج ، وأهمية الاستدارة الأمريكية باتجاه القارة الأوراسية - المحيط الهندي والهادئ - ومراهناتها على حلف الممانعة والمقاومة لإنقاذ اقتصادها المتداعي ، قررت الولايات المتحدة العودة مرة أخرى من بوابة الخصم العنيد إيران مع التخلي التدريجي عن مفهوم - القوة الصلبة - الذي انتهجه المحافظون الجدد في إدارة الرئيس بوش الابن السابقة لا سيما ما يتصل بالإفراط في استخدام القوة بكل ما تتضمنه من مصطلحات الحرب الوقائية والاستباقية ، الذي كان مكلفاً سياسياً وبشرياً واقتصادياً وقانونياً وإنسانياً ، والعودة إلى استراتيجية - الستاتيكو - لإعادة تحسين صورة السياسة الخارجية الأمريكية ، ويرتكز الموقف الأمريكي في مجمله على تكهنات مفادها أن المنطقة قابلة للتغيير السريع نحو الأفضل دون بذل جهود أمريكية معينة^[٨] ، كما يتسق مع رغبة الشعب الأمريكي الذي سئم تلك الحروب ، وضعف الأداء الاقتصادي والسياسي بتأثير الأزمة المالية والأداء الحكومي ، الأمر الذي دفع الرئيس أوباما إلى إقرار سياسة خارجية تقوم على التقشف الرصين بدلاً من الطموح المتزايد ، وإعادة تقييم للسياسة الخارجية والتزاماتها الدولية .

أعلن الرئيس أوباما في عام ٢٠١١ ، إعادة توازن الأولويات الجيوسياسية الأمريكية في

الخارج والتحول باتجاه منطقة المحيط الهندي والهادئ ، رغم عدم وجود قوات عسكرية للولايات المتحدة فيها ^[٩] ، لاعتقاده ومساعدته أن مستقبل أمريكا يكمن هناك ، وهو ما يفسر بعض من فشل السياسة الخارجية للرئيس أوباما في المنطقة ^[١٠] ، وأتى تحول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قارة أوراسيا في سياق منافسة حادة بين القوى العظمى على تلك المنطقة خصوصاً روسيا العازمة على استعادة مكانتها وقوتها على مستوى المنظومة الدولية والتي لن تتوان عن استخدام قوتها لفرض تأثيرها الدولي ^[١١] ، حيث نشطت مؤخراً في منطقة الشرق الأوسط على نحو قلل من حصة الولايات المتحدة في المنطقة ، واستأثر الرئيس أوباما بالكثير من الانتباه والاهتمام عند تعهد الولايات المتحدة نشر ٦٠ بالمائة من أصولها البحرية والجوية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، لدعم حلفائها في المنطقتين ، وأعزت الإدارة الأمريكية الغرض من زيادة قواتها العسكرية في المحيط الهادئ ليس بسبب احتواء الصين فحسب ، وإنما للمساهمة في توازن إقليمي مستقر فيها ^[١٢] .

سعى الرئيس أوباما في العام ٢٠١٤ للتوسط في مفاوضات شراكة عبر المحيط الهادئ TPP وتأمين التصديق عليها من قبل الكونغرس ، وهي اتفاقية للتجارة الحرة الإقليمية المقترحة FTA كمبادرة رائدة للسياسة الخارجية التجارية لإدارة أوباما ، وتخدم اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ العديد من الاستراتيجيات ، وتعكس مظهرًا من مظاهر استراتيجية - إعادة التوازن - للإدارة الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، من خلال تشكيل العمارة الاقتصادية للمنطقة ، كما تعكس القدرة على موازنة الاتفاقات الحالية مع شركاء اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية وجذب مشاركين جدد ، وإنشاء القواعد الإقليمية بشأن قضايا السياسة الجديدة التي تواجه الاقتصاد العالمي ^[١٣] ، وعلى الرغم من انسحاب الرئيس ترامب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ في أول يوم في منصبه ، إلا أن الدول الإحدى عشر الأخرى في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ، تحركت قدماً من خلال اتفاقية معدلة ، وترك الخيار متاحاً أمام الولايات المتحدة للانضمام مرة أخرى ^[١٤] ، ويعزى تمسك الدول الأخرى باتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ الى القلق من تنامي قوة الصين العسكرية مؤخراً ، مما يؤشر على تحول ميزان القوى العالمي لصالح الصين في قارة آسيا الأمر الذي يفسر رغبة إدارة الرئيس أوباما في البحث عن نموذج جديد للعلاقات مع القوى الكبرى بقصد التحوط من تمدد النفوذ الروسي والصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادي ، وإن صنف الرئيس - شي - تحالفات الولايات المتحدة والتنافس الاستراتيجي في آسيا كنوع من - مخلفات الحرب الباردة - مع دعوة دول المنطقة إلى إجراء تغييرات في المنظومة الأمنية والاقتصادية و الهندسة المعمارية للمنطقة من تصميم الآسيويين للآسيويين ^[١٥] .

واستجابةً لهذه التحديات ، كثفت وزارة الدفاع مساعيها الدبلوماسية والعسكرية في إفريقيا وحوض بحر قزوين ، لتعزيز المصالح الأمريكية مع حكومات أذربيجان وجورجيا وقيرغيزستان في مواجهة ضغوط قوية من جانب بكين وموسكو لتخفيف نفوذ أمريكا في تلك الدول^[١٦] ، حيث تعمل كل من الصين وروسيا - أيضًا - على تعزيز قدراتهما العسكرية وأقامتا شراكة استراتيجية ، تستلزم تعاونًا متزايدًا في مجال الطاقة والعسكرية ، كالشراكة في رعاية منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) وهي منظمة أمنية إقليمية في آسيا الوسطى ، تضم أيضًا كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان ، كدول تعنى بالمنافسة على النفط والغاز الطبيعي باعتباره الدافع الرئيسي لهذه المبادرات^[١٧] .

السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه الربيع العربي

جاءت الانتفاضات العربية في العام ٢٠١١ بمثابة مفاجأة للرئيس أوباما ، وتحدي حقيقي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه دول المنطقة ، خصوصاً مع رفض تحذيرات حكومات المنطقة بشأن المعارضات الشعبية وتداعياتها المستقبلية ، حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية مشكلة داخلية يمكن أن تحتويها الأجهزة الأمنية في الدول المعنية بها^[١٨] ، وأتبع الرئيس أوباما في البداية نهجاً خفياً غير تدخلي بهدف تعزيز الديمقراطية في المنطقة^[١٩] ، وأعرب عن تفضيله لانتفاخ الحكومات باعتبارها تعكس إرادة الشعب ، ويأتي موقف الرئيس أوباما تجاه الثورات العربية متسقاً مع رغبته في فك الارتباط ولو بصورة جزئية مع دول المنطقة ، إذ تلقى مساعدو البيت الأبيض في أغسطس ٢٠١٠ مذكرة موجهة من الرئيس أوباما إلى كبار مستشاريه بعنوان - الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - حثهم فيها على تحدي الفكرة التقليدية بأن الاستقرار في المنطقة يخدم مصالح الولايات المتحدة الحيوية^[٢٠] ، وعمد الرئيس أوباما إلى موازنة المخاطر بين تقديم الدعم المستمر للأنظمة القمعية في المنطقة التي لا تحظى بشعبية على نحو متزايد ، أو مساندة الولايات المتحدة والوقوف بحزم إلى جانب الإصلاح العربي ، وأتبع فريق أوباما للسياسة الخارجية بقيادة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون نهجاً هادئاً وتدرجياً ومنخفض المخاطر تجاه تعزيز حقوق الإنسان ، والحد من الانتهاكات الحقوقية التي تحدث في الشرق الأوسط^[٢١] ، وأرسى أوباما في تعامله مع الربيع العربي ما وُصف باستراتيجية - القيادة من الخلف - على اعتبار أن فرض الديمقراطية أمر غير وارد ، وأن تغيير النظام يجب أن يكون مهمة لمواطني الدول المستهدفة وينطبق هذا النهج - أيضًا - على خطة أوباما في نقل مسؤولية الأمن الداخلي إلى الحكومتين العراقية والأفغانية ، ويؤشر التحليل الأولي لاستراتيجية السياسة الخارجية لأوباما أنها لا تربط الديمقراطية بالأمن عندما يتعلق

الأمر بتبرير التدخل العسكري بخلاف أسلافه ، مما يعني فصل القيم والمصالح مع إعطاء الأولوية للقيم^[٢٢] ، حيث طالب برحيل الرئيس - حسني مبارك - الحليف الأهم للولايات المتحدة بعد أيام عدة من ظهور احتجاجات الشوارع في القاهرة ، في حين رفض إدانة نظام الأسد في سوريا على الرغم من شهور من الاحتجاجات والقمع ، ناهيك عن تصميمه على تغيير قوى النظام في ليبيا^[٢٣] ومن المؤكد أن دعم أوباما للحركات الشعبية وتطلعاتها الديمقراطية ، والسماح لها بأخذ مسارها ، فتح المجال أمام استيلاء الإسلاميين على الحكومات العلمانية كدعمه للحركة التونسية المؤيدة للديمقراطية^[٢٤] ، وفي مصر ، كانت إدارة أوباما على استعداد للانفصال عن نظام الرئيس مبارك لإحداث تحول جذري يضع مصر على الجانب الصحيح ، والتخلي بشكل غير رسمي عن زعيم حليف دعم السياسة الأمريكية بشأن السياسات الإقليمية الرئيسية لثلاث عقود وبنهج مؤلمة للغاية .

يشار إلى أن منظومة الأمن العربي والخليج واجهت مجموعة من التحديات الخارجية جراء ضعف الموقف الأمريكي ، تمحور معظمها في الآثار غير المباشرة للحروب الأهلية والطائفية والمذهبية ، وجماعات الإسلام السياسي الدائرة لاسيما في العراق و بلاد الشام وجنوب الجزيرة العربية وليبيا ، والتي من بينها احتمالية الدخول في حروب واسعة النطاق غير محسوبة النتائج ناهيك عن امتداد نفوذ التطرف السلفي والشيوعي ، في ظل غياب الإرادة الدولية لتصحيح الوضع المتأزم بسبب التمدد الإيراني وأذرعه العسكرية في المنطقة العربية ، وموقف الإدارة الأمريكية من الحرب في سوريا ، والتقارب الأمريكي - الإيراني حول الملف النووي - اتفاقية لوزان التي تمت بمعزل عن الدول العربية ودول الخليج - وقبل ذلك تحول واشنطن لتأمين القارة الأوراسية - المحيط الهندي والهادئ - لتؤكد مرة بعد أخرى سعي الإدارة الأمريكية إلى رعاية مصالحها الخاصة قبل حلفائها^[٢٥] ، على نحو يتعارض مع قيمها ودورها كداعمة للأمن والاستقرار العالميين ، ومعارضة لانتهاكات حقوق الإنسان والأنظمة المارقة القمعية وعلى المستوى الإقليمي ، من الواضح أن الولايات المتحدة لا تريد المخاطرة بتغيير مجرى الأحداث الإقليمية التي تسير في الاتجاه الخطأ ، حفاظا على علاقتها بإيران حتى مع إبرام اتفاقية لوزان المنصفة لإيران على حساب أمن واستقرار دول الخليج والأمن العربي^[٢٦] .

وذهب بعض من الخبراء والمراقبين الدوليين في رأيهم إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط مؤخراً ، تؤشر باتجاه دفع الشركاء الإقليميين لمواجهة الجماعات الإرهابية في الخارج ، بينما تعود الولايات المتحدة إلى التركيز على نموذج الاستخبارات وإنفاذ القانون لمكافحة التهديد ضد الوطن الأمريكي ، عوضاً عن جهودها السابقة في

إعادة تشكيل سياسات الشرق الأوسط ، لاسيما أن الاستراتيجية الأمريكية لم تحقق النتائج المرجوة كما أن الإرهاب في المنطقة لا يمثل سوى تهديدًا أمنيًا متواضعًا للولايات المتحدة ^[٢٧] ، وعليه فإن التدخل العسكري وجهود بناء الدولة ، حتى في مستويات - الأثر الخفيف - الحالية ستكون سببًا في حدوث مشاكل أكثر مما تحل ^[٢٨] ، بما في ذلك إثارة المزيد من المشاعر المعادية لأمريكا ، وخلق الظروف المؤدية للإرهاب ، وعلى الأرجح أن الموقف الأمريكي الجديد تجاه المنطقة لن يتغير حتى مع تغيير ميزان القوى الإقليمي بعد إقصاء الأتوقراطيين المواليين للغرب في مصر وتونس واليمن الذين لعبوا أدوارًا رئيسية في سياسات الولايات المتحدة الإقليمية لعقود ، ناهيك عن تهديد الاحتجاجات العامة واسعة النطاق في لبنان والعراق بإسقاط الحكومات القائمة هناك ، والتي تعد بمزيد من عدم اليقين بتداعيات الحروب الأهلية المستعرة في سوريا وليبيا واليمن وما خلفته من انقسامات داخلية ، حيث تركت هذه التطورات مراكز القوة التقليدية في العالم العربي في حالة من التراجع ، في مقابل تقدم القوة النسبية للدول غير العربية في المنطقة كإيران وإسرائيل وتركيا.

وإزاء هذا التداخل والتعقيد في المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، بدت السياسة الخارجية الأمريكية أكثر حذرًا وتحفظًا ، وهي السياسة المبنية بالأساس على المصالح الأمريكية العليا مما دفع إلى التساؤل عن مستقبل مسار واتجاهات السياسة الخارجية في المنطقة في ظل تباين وتقاطع مصالحها مع حلفائها التقليديين ، ومستقبل هذا التحالف إذا ما حققت الولايات المتحدة الاكتفاء النفطي ذاتيا أو عبر دول آسيا الوسطى ، فضلا عن التقارب الأمريكي - الإيراني والتنسيق الأمريكي مع الدول العظمى في حل المشاكل الدولية التي انفردت بها الولايات المتحدة لعقود عدة ، والاحتمال الكبير أن تتخلى عن نزاعات الشرق الأوسط وغيرها من العوامل والمتغيرات السياسية في المنطقة ، التي سنتعرف عليها تباعًا ، وفقا لما تم رصده من مراجعة وتدقيق للخطاب السياسي الأمريكي ، وتفسير الحثييات التي تقف وراء حالة - اللا سياسة - اللا موقف - وغيرها من التحولات والمسارات والشواهد السياسية .

تحولات السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه دول الخليج

ارتبطت الولايات المتحدة ودول الخليج العربي بعلاقة تحالف استراتيجي منذ أربعينيات القرن العشرين وحتى وقت قريب ، كانت دول الخليج خلالها أحد أهم حلفاء الاستراتيجية الأمريكية ليس فقط تجاه المنطقة العربية والعالم الإسلامي ، وإنما في استراتيجيتها العالمية خاصة خلال مرحلة الحرب الباردة ، إلى جانب علاقات وثيقة أخرى في إطار مصالح استراتيجية متعددة منها - تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط للمحافظة على استقرار أسواق النفط والعمل على استقرار الاقتصاد الدولي ومحاربة الإرهاب .

وشكلت الحرب على الإرهاب الإطار العام الحاكم للسياسة الأمريكية تجاه القضايا الإقليمية والدولية ذات الصلة بالمنطقة لسنوات عدة ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لتداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، التي تمثل العامل الأهم والأوسع تأثيراً من حيث انعكاساته على الولايات المتحدة الأمريكية ، بل وعلى العلاقات الدولية في المرحلة التالية ، حيث كانت مقدمة للعديد من السياسات والإجراءات التي تبنتها الولايات المتحدة ضد الدول العربية والإسلامية وفرصة لها لفرض المزيد من الضغوط على هذه الدول وفي مقدمتها دول الخليج ، وكان النموذج الإسلامي الذي تجسده دول الخليج أهم الأبعاد التي توجهت إليها الضغوط الأمريكية في تعاطيها ما بعد أحداث سبتمبر ، ومحوراً للعديد من التوجهات والسياسات التي تبنتها الإدارة الأمريكية ، في محاولتها لاحتوائه من ناحية ، وتهميشه من ناحية ثانية ، وتفكيكه من ناحية ثالثة .

وأستقبل انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة في العام ٢٠٠٨ بشكل إيجابي من قبل دول المنطقة ومجلس التعاون الخليجي خاصة لإنهاء السنوات المضطربة والكارثية لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش السابقة ، وتداعياتها على بيئة الأمن الإقليمي ، وما خلفته من اضطرابات وتوترات على خلفية حربين غير مكتملتين ، وتميزت السنوات الأربع الأولى من رئاسة أوباما بعدد من الأزمات الدبلوماسية التي اختبرت الثقة في الشراكة بين واشنطن ودول الخليج ، وجاء - إسقاط - أوباما للرئيس المصري مبارك في ربيع ٢٠١١ ، والانسحاب العسكري الأمريكي من العراق في ديسمبر ٢٠١١ ، والفشل في وقف البرنامج النووي الإيراني ، لتشكيل جميعها مصادر استفزاز لدول المنطقة والخليج باعتبارها تهديدات وجودية لاستقرار الأنظمة السياسية لدول المنطقة ككل ، وإن تعهد الرئيس أوباما - بردع العدوان - على حلفاء الخليج ممن يساورهم قلق متزايد بشأن نفوذ إيران في المنطقة ، وتهدة المخاوف من تضاعف التزام واشنطن تجاه أمن الممرات البحرية والمنصات النفطية ، ومعالجة التوترات الأخيرة في العلاقات بين الولايات المتحدة والخليج العربي ^[٢٩].

تأثرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي أبان التحولات الجيوسياسية في المنطقة التي حملت معها معطيات جديدة على المشهد السياسي ، وبدأت السياسة الخارجية للرئيس أوباما في خضم هذه التحولات أكثر تأزماً ، بحسب العديد من الدراسات التحليلية التي تناولت مسار السياسة الخارجية لواشنطن تجاه الشرق الأوسط ^[٢٠] ، ولم يكن تراجع العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة ولاية باراك أوباما الأولى مفاجئاً ولا حديثاً ، إذ أراد أن تكون رئاسته ذات توجه أخلاقي لا سيما فيما يتصل بتخفيف التوترات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي ، وتشجيع نزع السلاح النووي والتوصية بمناقشات غير مشروطة مع النظام الإيراني ، وإن بدت أفكار الرئيس أوباما عقيمة من وجهة نظر بعض صناع القرار في الخليج في وقت مبكر من حملته الرئاسية لعام ٢٠٠٨ ، حيث أعرب عن استعداده للانخراط دون شروط مسبقة في حوار دبلوماسي مع الدول التي تعتبر - دولاً مارقة - وهي كوريا الشمالية وسوريا وإيران معتبراً أن المحادثات المباشرة مع إيران هي الخيار الأفضل للولايات المتحدة ^[٢١] ، دخلت بعدها العلاقات الأمريكية الخليجية منحىً جديداً وحاداً غير من مجراها خلال العقد الأخير ، إذ شعرت معظم دول مجلس التعاون الخليجي بخيبة أمل شديدة في رئاسة أوباما، التي تزامنت مع اقتراح مشروع قانون في الكونجرس الأمريكي لرفع الحصانة عن الرياض إذا ثبت تورط أي مسؤول سعودي في هجمات ١١ سبتمبر أيلول ٢٠٠١ ، وإن عارض أوباما مشروع القانون الذي قد يؤدي إلى إثارة قضايا موجهة ضد الولايات المتحدة في محاكم أجنبية ، كما باتت إدارة أوباما معنية ببناء علاقات أمنية خليجية في مجالات التعاون والتدريب ومبيعات الأسلحة دون تقديم ترتيبات عسكرية دفاعية جوهرية جديدة تجاه التدخل الإيراني .

في ظل تعقيد المشهد السياسي في المنطقة وتداعياته على حلفاء أمريكا التقليديين لاسيما في مصر ودول الخليج ، حدد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مطلع ٢٠١٢ سياسة جديدة في الشرق الأوسط ، تمثلت في التفاوض مع إيران بشأن برنامجها النووي ، والعمل على وقف الصراع في سوريا ، وضمان إمدادات النفط ، واتفاق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ، ولم تستطع واشنطن إدارة جميع الملفات التي وضعتها أساساً لسياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط والخليج العربي ، والتي تداخلت مع الفوضى التي انتشرت بعد دعمها لتيارات الإسلام السياسي في المنطقة مما جعلها غير قادرة على تقديم حلول واقعية لاسيما في بعض الدول العربية كمصر والعراق لمنع انهيار الدولة ، الأمر الذي أثار الشكوك حول انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة ، مما أعطى مساحة أكبر لإيران ، لبسط المزيد من نفوذها الإيديولوجي والعسكري عبر أذرعها العسكرية ، علاوة عن تنفيذ الكثير من

الهجمات الحربية الموجهة لمحطات النفط والأراضي السعودية ، وتعطيل المنافذ البحرية عبر اعتراض السفن النفطية والتجارة البحرية ، ناهيك عن الهجمات السيبرانية التي استهدفت البنية النفطية ، ودعم فصائلها المسلحة كأداة للسيطرة على المنافذ البحرية ، وتهديد الخاصرة الجنوبية للمملكة العربية السعودية بالصواريخ الباليستية ، والطائرات دون طيار ناهيك عن الاتفاق النووي الإيراني وما أسفر عنه من مضامين هزيلة ، صبت في مصلحة طهران وعلى حساب المنطقة والخليج بشكل خاص حتى مع إبقاء عقوبة حظر التسلح على طهران لمدة خمس سنوات ، حيث لم تشير الاتفاقية إلى المضامين الأساسية في الاتفاق والقاضية بتعطيل أي إمكانية لامتلاك إيران للقنبلة الذرية والحد من ترسانتها العسكرية لاسيما منظومة الصواريخ الباليستية طويلة المدى .

ومن أبرز التغيرات الجيوستراتيجية الأخرى على خلفية تراجع السياسة الخارجية الأمريكية منافسة القوى العظمى في المنطقة حيث دخلت كل من الصين وروسيا ، مستغلتي الغياب الحقيقي والمتصور للولايات المتحدة ، واعتمدت كلاهما نموذجاً بديلاً واستراتيجية متعددة الجوانب لتحقيق مكاسبهما الخاصة ، وسد الفجوات التي خلفتها ، حيث انخرطت روسيا في التعاون العسكري والوساطة الدبلوماسية بدءاً من سوريا إلى مصر وليبيا وإسرائيل والخليج في حين واصلت الصين متابعة مبادرة الحزام والطريق في أنحاء المنطقة^[٣٢] ، وأعزى بعض المراقبين ذلك التحول الدولي بشكل جزئي إلى السياسة الخارجية المتعمدة لإدارة - أوباما - التي تهدف إلى تقليص التزامات الولايات المتحدة الخارجية ، لإعادة توجيه الموارد المتاحة لمناطق أخرى أكثر أهمية لمصالح وأمن الولايات المتحدة واستعادة مكانتها في العالم ، فكان الموقف الأمريكي متناقضاً ومتضارباً تجاه الانتفاضات العربية لاسيما الأزمة السورية التي تحولت بشكل مكشوف إلى عابرة للحدود مع سيطرة تنظيم - الدولة الإسلامية في العراق والشام - على مناطق سورية وأخرى عراقية^[٣٣] ، وإن نفى البيت الأبيض لاحقاً التقارير التي اشارت إلى أن المنطقة العربية تراجعت أهميتها أمريكياً ولم تعد بذات الأهمية التي هي عليها بحسب آراء الخبراء والمحللين ، والتأكيد على الانسحاب من قضايا المنطقة لن يسبب أضراراً البتة.^[٣٤]

أثارت سياسة - إعادة التوازن إلى آسيا - التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية الكثير من التساؤل الخليجي حول ماهية الدور الأمريكي في المنطقة والخليج ، وإذا ما أضفنا إلى ذلك نتاج قمة - كامب ديفيد - لقاء أوباما بقيادة دول الخليج ، التي أشرت لبداية مرحلة من التصعيد والتوتر المحتمل إزاء مستقبل العلاقات المشتركة على الأقل في المدى القصير والمتوسط ، والمرجح أن يشهد حالة تضارب المصالح الأمريكية - الخليجية ، والمزيد من

التباين في الرؤية الأمريكية الخليجية إزاء عدد من القضايا والملفات الاستراتيجية الساخنة كالحرب في سوريا والعراق واليمن والتنظيمات الراديكالية ، مما يعكس تبايناً واضحاً في المصالح والعلاقات والتحالفات بالمنطقة ، خصوصاً مع تعميق الولايات المتحدة أبعاد تحالفها مع إيران على حساب تهديد أمن الخليج ومصالحها العليا والحيوية مما يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي الخليجي^[٣٥] ، وأصبحت سياسة - الارتكاز الآسيوي Asian Pivot - التي أعلنها الرئيس أوباما عام ٢٠١١ - منطقة المحيطين الهندي والهادئ - ذات الأولوية الأولى للسياسة الأمريكية عالمياً وهو التوازن الذي تمثل الولايات المتحدة عماده الأساسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ناهيك عن حماية الاستثمارات الأمنية الأمريكية في آسيا من أي تخفيضات مستقبلية في الإنفاق العسكري الأمريكي الإجمالي^[٣٦] .

وانتهت ولاية الرئيس أوباما والمنطقة لازالت غارقة في الفوضى بفعل إخفاقات السياسات الأمريكية المتعاقبة في المنطقة العربية ، ناهيك عن اختلاف الرؤى والتوجهات تجاه الملفات والقضايا الإقليمية ، ولا تؤثر المعطيات المتوافرة إلى إمكانية استعادة العلاقات الأمريكية الخليجية التي استمرت لعقود^[٣٧] ، في ظل تمسك الإدارة الأمريكية الحالية برؤيتها الخاصة بالتعامل الدبلوماسي مع الأزمات في منطقة الشرق الأوسط ، وعدم رغبة إيران في التخلي عن مكاسبها الاستراتيجية في المنطقة وإصرارها على المضي قدماً في سياسات فرض وجودها على الأرض بالقوة من خلال حلفائها وميلشياتها في العراق واليمن وسوريا ولبنان ما لم يحدث تغير في التوجهات الأمريكية الخاصة بإقامة تحالف مع إيران ، حفاظاً على مصالح الولايات المتحدة مع دول المنطقة والخليج العربي .

تحولات السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه دول شمال أفريقيا

طالما اعتقد الرئيس أوباما أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لم تكن متوازنة لاسيما فيما يتصل بمنطقة الشرق الأوسط ، وسعى كثيراً إلى استعادة التوازن على صعيد عدد من الأولويات في مناطق عدة من العالم ، وكذلك بين أولويات الداخل الأمريكي والخارج ، وفي مختلف الشراكات الأمريكية ، وساعدت تلك المنهجية على تحسين العلاقات الأمريكية بالمنظومة الدولية بشكل جيد ، باستثناء منطقة الشرق الأوسط التي لم تتحسن فيها العلاقات بشكل ملحوظ ، إذ كانت السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه دول شمال أفريقيا رمزية ولا تكاد تذكر، إذ لا تزال المصالح الأفريقية هامشية وثنائية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة^[٣٨] ، ولم تشكل اهتماماً للرئيس أوباما الذي كان عليه التعامل مع الضرر الذي ألحقته إدارة بوش بعلاقة الولايات المتحدة مع المسلمين في العالم ، لا سيما أن الكثير من الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين يرون المنطقة من منظور العولمة والحرب الباردة

والجغرافيا السياسية إسرائيلي ومؤخرًا - الحرب على الإرهاب - وأدركت إدارة أوباما أن حجم هذا الإرث ، الذي أضعف مكانة أمريكا في المنطقة ، وفي محاولة لتصحيح العلاقات الأمريكية والشرق أوسطية ، ألقى الرئيس أوباما في يونيو ٢٠٠٩ خطاب عند زيارته للقاهرة تضمن رسالة جديدة واضحة للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والمسلمين في العالم ، لبناء مشاركة بناءة تقوم على المصلحة المشتركة والاحترام المتبادلين ، ومبادئ العدالة والتقدم والتسامح والكرامة^[٣٩]، وأتت الرسالة في محاولة لتغيير سياسة أسلافه ممن اتخذوا النهج الأسهل في اختزال جميع الإسلاميين معًا ، مما خدم أجندة التنظيمات الأصولية الإسلامية ، وهي أيديولوجية عنيفة وشمولية هاشمية مكرسة للدمار العشوائي^[٤٠]، وإن كانت التوقعات الجديدة التي أثرت بعد خطابه ، انتقلت تدريجيا إلى حالة من التشاؤم ، وبدأت أهدافه أقل طموحًا^[٤١]، حيث انتهج الرئيس أوباما سياسة التركيز على الأهداف طويلة المدى ، ليثبت القدرة على رؤية الصورة الكبيرة وتحديد الأهداف العامة ، للحيلولة دون أي أخطاء تكتيكية في السياسة أو الاتصالات فيما يتعلق بسياسته الخارجية ، والتي كثيرًا ما يُنظر إليها على أنها مشوبة بالتردد وتدني القدرة على القيادة .

في العام ٢٠١٠ اندلعت سلسلة من الاحتجاجات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، وتحولت في النهاية إلى أشكال أكثر حدة من الاضطرابات في مناطق العالم الأخرى ، واهتزت منطقة شمال إفريقيا جراء التحولات الصعبة في كل من تونس ومصر وليبيا ، وفي تحرك طال انتظاره سلط الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ١٩ مايو ٢٠١١ الضوء على استراتيجية إدارته تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تفشت فيها الاضطرابات منتهزًا ما أسماها - الفرصة التاريخية - للتحويل لبرامج الإصلاح السياسي والاقتصادي بما يتوافق مع الطموحات المشروعة للشعوب عبر أرجاء المنطقة ، وعزم الولايات المتحدة على استخدام جميع أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية لدعم هذه المبادئ ، وكان رد فعل الولايات المتحدة إزاء أحداث الربيع العربي ، ينحصر في متابعة الأحداث ومعارضة استخدام العنف والقمع ضد الشعوب ، ودعم الحقوق العالمية بما فيها حرية التعبير وحرية التجمع السلمي ، وحرية التعبد والمساواة بين الرجل والمرأة بموجب سيادة القانون وحق الشعوب في اختيار حكامها ، وإن تعهد الرئيس الأمريكي باستخدام كامل تأثير بلاده لتشجيع الإصلاحات في المنطقة ، وتقديم الدعم لتونس ومصر في مرحلة التحول إلى الديمقراطية .

يشار إلى أن الاضطرابات الاجتماعية التي صاغت الانتفاضات العربية ، أبرزت التفكير الاستراتيجي المبتكر لإدارة أوباما الذي عكس نوعًا من فك الارتباط بدولتين حليفيتين - تونس ومصر - للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، كما اختبرت الانتفاضات رغبة وصدق

الولايات المتحدة في دعم الحلفاء الأوتوقراطيين السابقين عند الضرورة ، إذ أظهرت إدارة أوباما مواقف متناقضة على سبيل المثال في حالة مصر ، وتعرضت للكثير من الانتقادات الداخلية لإرسالها رسائل مختلطة إلى مبارك والمتظاهرين^[٤٢]، وتم تفسير غياب الدعم على أنه قرار سياسي من قبل الولايات المتحدة أضر باستمرارية الوضع الراهن الإقليمي ، في حين ترى الولايات المتحدة أن السلام الأمريكي الموجود في المنطقة لا يعني منع الانتفاضات المحلية من النجاح وإن اعتقد القادة الحلفاء من المنطقة أن واشنطن ستساعدتهم بطريقة أكثر حسماً^[٤٣]، ومن حيث مستوى الالتزام أكد الموقف الأمريكي تجاه الرئيس مبارك إنه لم يكن مهماً بما يكفي لحشد دعم حاسم ، وعليه ، فإن الدور العام للولايات المتحدة كضامن للأمن لم يعد هو الآخر موثقاً بالنسبة لمعظم الجهات الفاعلة الإقليمية ، حيث اختار الرئيس أوباما عدم الالتزام باستمرارية تلك الأنظمة ، والامتناع عن التعاون الكامل مع القوى الثورية ، كما أدانت إدارته استخدام العنف ، وقررت التمسك بنهج الانتظار والتقرب لنتائج الحسم والطرف المنتصر فيه .

وتعد الحرب الأهلية والتدخل اللاحق بقيادة الناتو في ليبيا في عام ٢٠١١ مثلاً واقعياً لفهم ديناميكيات عدم اليقين وحالة الحذر الذي يشوب الإدارة الأمريكية ، حيث أدان الرئيس أوباما الرئيس القذافي لاستخدام القوة العشوائي ضد المدنيين^[٤٤]، في نفس الوقت ترددت إدارته عن التدخل لدعم التعبئة الاجتماعية ، واختارت لاحقاً تعزيز تغيير النظام الليبي عبر تنفيذ منطقة حظر طيران ، تمت المصادقة عليها بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع ، وعقيدة المسؤولية عن الحماية ، والتي أدت إلى الإطاحة بالقذافي^[٤٥]، وتم تأطير دور الولايات المتحدة في تدخل حلف شمال الأطلسي كمقاربة استراتيجية تشتمل على منطق فك الارتباط الأمريكي الموصوف بـ - القيادة من الخلف - كما جسد المصطلح سياسة أنه ليس من الضروري أن تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية الرئيسية في تنظيم وتنسيق وتنفيذ وإدارة كل تدخل مباشر ترغب في دعمه ، مما يعني نقل عبء الحرب إلى الخارج أو عن طريق - الحرب البديلة^[٤٦] -، وتأتي عقيدة أوباما في القيادة من الخلف لمناهضة نموذج الرئيس جورج دبليو بوش في تفرد الولايات المتحدة بالقيادة ، الأمر الذي يفسر تراجع السياسة الخارجية للرئيس أوباما ، ونهج الالتزامات الانتقائية الذي مارسه خلال فترتي رئاسته^[٤٧]، كما تستند استراتيجيته إلى تقدير أن الولايات المتحدة تحملت نسبة غير عادلة من الأعباء المالية والبشرية المرتبطة بالحفاظ على السلام والأمن العالميين ، مقارنة بدول أوروبا وبعض الحلفاء العرب^[٤٨]، وبموجب هذا المبدأ ، كان تدخل الولايات المتحدة في ليبيا قصيراً ومحدوداً في محاولة لخفض التكاليف ، مع دفع الأوروبيين على تحمل مسؤوليات أمنية إضافية .

السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه جمهورية مصر العربية

شكل الربيع العربي أحد قضايا السياسة الخارجية القليلة الصادمة التي تعاملت معها إدارة أوباما , حيث تضمنت اختياراتها عناصر من عدم اليقين , إن لم يكن عدم الاتساق وبدت غير مسبوقة للولايات المتحدة في المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية^[٤٩] , وتفسر الأدبيات المعاصرة تردد سياسة الرئيس أوباما فيما يتعلق بالثورة المصرية , التي قد تُعزى إما لخصائص أوباما الشخصية من حيث - الافتقار إلى الخبرة الدولية - والاستعداد للخطب بدلاً من التخطيط الاستراتيجي - أو إلى تأثير تراجع الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية التي تتضح في عدم قدرة التأثير على الفاعلين والسياقات الأجنبية في المنطقة , وإن كانت الاضطرابات الاجتماعية التي اندلعت في ٢٥ يناير ٢٠١١ بمثابة صدمة للرئيسين مبارك وأوباما على حد سواء , ولم يتوقع فريق السياسة الخارجية لأوباما العاصفة المتصاعدة في مصر , وأتى البيان الأول لإدارة أوباما الذي أدلت به وزيرة الخارجية - هيلاري كلينتون - معلنة دعم الولايات المتحدة لحرية التجمع , ودعوة الحكومة المصرية للبحث عن طرق الاستجابة للاحتياجات والمصالح المشروعة للشعب المصري , كما طالب الرئيس أوباما بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية تلبي تطلعات الشعب المصري^[٥٠] , ولم تمارس إدارته أي أسلوب ضغط على الرئيس مبارك لتغيير أساليبه الاستبدادية لضمان بقائه , كما كان رد فعل فريق السياسة الخارجية منذ البداية مع انتشار الاحتجاجات المتصاعدة , ولم يتردد في إجبار مبارك على التنحي , مما يعني تخلي الولايات المتحدة في النهاية عن أحد أهم وأطول حلفاء أمريكا بقاءً في الشرق الأوسط , ويبدو أن أسس العلاقة الاستراتيجية الأمريكية المصرية , باتت عبئاً على الإدارة الأمريكية , أكثر منها مصلحة لها , وبدأ هذا الوضع حتى ما قبل الإطاحة بنظام مبارك بخمسة أعوام , ويبدو أن أهمية مصر بالنسبة للقيادة المركزية الأمريكية لم تعد كالسابق , فمن جانب انتهى التهديد السوفيتي الذي كان قائماً باختراق شرق البحر المتوسط والقرن الأفريقي حتى العام ١٩٩١^[٥١] , مما يعني سهولة تنقل الولايات المتحدة ما بين منشآتها العسكرية في المنطقة بحرية تامة , كما أن السلام مع إسرائيل قائم ضمن اتفاقيات محمية , ولا توجد مصالح أمريكية مؤثرة باتجاه تعزيز العلاقات الأمريكية المصرية .

عكست ثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر , مرحلة تاريخية هامة من مراحل تطوّر الإسلام السياسي في مصر , حيث ألهمت الثورة تيارات الإسلام السياسي لخوض الانتخابات السياسية , وبات هناك تداخل كبير بين الدين والسياسة , وبرز الإخوان والسلفيون كأكبر حزبين إسلاميين في ثورة مصر , ومن أبرز انتكاسات السياسة الخارجية

لإدارة أوباما في الشرق الأوسط ومصر تحديداً، إعلان الإدارة الأمريكية التعاون مع الأحزاب الإسلامية خاصة جماعة - الإخوان المسلمين - في مصر و - حزب النهضة - في تونس، التي ظهرت كفاعل رئيسي بعد انتفاضات الربيع العربي، وراهنّت واشنطن عليها كحليف بديل للأنظمة السابقة وتحجيم دور الإرهاب والجهاد العالمي، رغم أنهما لم يكونا في قلب المشهد السياسي في بداية الثورة إلا أنه كان لهما أكبر الأثر في الإطاحة بالحليف الأكبر للولايات المتحدة - نظام مبارك - مما دفع الولايات المتحدة إلى دعم الثورة الشعبية في مصر، ودعم النظام الحاكم المنتخب بقيادة جماعة الإخوان المسلمين.

وبسقوط نظام - الإخوان المسلمين - أثارت المتغيرات السياسية المتلاحقة، الكثير من الجدل داخل أروقة القرار الأمريكي، لاسيما فيما يتصل بالموقف الأمريكي المتراخي من انحياز الجيش المصري لمطالب الشارع المصري، وعزل الرئيس المصري - محمد مرسي - من السلطة، مما دفع الكونجرس الأمريكي إلى طلب قطع المساعدات عن مصر وإدانة إدارة - باراك أوباما - التي كانت متساهلة مع - الإخوان المسلمين - ولم تعمل على تنسيق وتوثيق العلاقات مع الجيش للحفاظ على مصالحها باعتبارهما القوتين الأكثر نفوذاً في البلاد خصوصاً أن الهدف من الثورة المصرية وغيرها من الثورات العربية تعزيز سياسة اللامركزية، والتحول الديمقراطي الحقيقي، وإسقاط النخب العربية من الحكم، وخلق مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الجديدة والمختلفة ذات الأفكار الثورية.

ووفقاً لمراقبين دوليين^[٥٣]، فإن مسار الأعمال بين الولايات المتحدة ومصر لم يعد لطبيعته أبداً - فعلى سبيل المثال - لم تتخل الإدارة الأمريكية عن مصر كدولة حليفة سابقاً فحسب بل فرضت عليها طوق من العزلة، وقطعت عنها برنامج المعونة في أعقاب سقوط حكم الرئيس المعزول - محمد مرسي - ورفضت الاعتراف بالترتيبات الدستورية الجديدة، ومن المرجح أن عودة العلاقات لوضعها الطبيعي مع الحكومة المصرية لم يعد خياراً استراتيجياً مطروحاً أمام الإدارة الأمريكية، حيث وصلت العلاقات الأمريكية المصرية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق ليس بسبب صعود جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين فحسب، ولكن حتى أصدقاء أمريكا المفترضين في الجيش المصري - الذين يتلقون ١,٣ مليار دولار كمساعدات سنوية - زادوا من المشاعر المعادية لأمريكا بوتيرة محمومة، كما أن واشنطن والقاهرة أضحت ليهما أولويات متباينة ورؤية عالمية وإقليمية مختلفة، وإذا كانت المساعدات العسكرية - التي ستستمر لبعض الوقت - ستكون النهاية الأخيرة لهذه العلاقات، كما فرضت الولايات المتحدة حظراً على الحكومة المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م، والإطاحة بأول رئيس مدني منتخب ديمقراطياً، والعمليات الإرهابية التي تمت

بالمزامنة معها ، فضلاً عن السجن المتواصل للنشطاء السلميين ، والمحاكمات الجماعية في مصر ، التي صورت للإدارة الأمريكية والرأي العام الدولي ، أن الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية لم تؤت نتائجها في مصر ، ولم يُسمح لها بأن تستمر ، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى تعليق جزء من المعونة العسكرية لشهور عدة ، وشمل التعليق تجميد تسليم مقاتلات - إف ١٦ - وطائرات - أباتشي - وصواريخ - هاربون - ودبابات ، وتوظيفها كورقة ضغط لدفع الحكومة المصرية باتجاه إحراز تقدم ملموس نحو الديمقراطية ، وإن تم الإفراج عنها ما بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، بقرار من الكونجرس الأمريكي بعد إحداث تغييرات عليها ، كما طرأ تغيير على الموقف الأمريكي من الإعانة في العام ٢٠١٤م ، إذ تبين أن المعونة الأمريكية قديماً كانت تسمح للدولة المصرية بالشراء المسبق للمعدات والأسلحة العسكرية بدون إخطار مسبق^[٥٤]، لكن طبقاً للقرار الأخير تم السماح باستمرار المعونة حتى عام ٢٠١٧م ، ولن يسمح للحكومة المصرية بشراء الأسلحة إلا في الحدود المخصصة سنوياً ، و سُمح بتسليم مصر طائرات - أباتشي - لمساعدتها في العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب في سيناء حيث أعلن الرئيس الأمريكي أوباما تخصيص ١٢ طائرة - إف ١٦ - و ٢٠ صاروخ - هابرون - و ١٢٥ دبابة - أبرامز إم ١- لتسليمها إلى مصر على اعتبار أن تلك المساعدة العسكرية تصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي^[٥٥].

السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه إيران

بتنصيب الرئيس أوباما ، ظهرت إيران كأبرز التحديات الأمنية للولايات المتحدة ، خصوصاً مع تحول البرنامج النووي الإيراني إلى أزمة دولية في عام ٢٠٠٢ عندما كشفت جماعة مسلحة مناهضة للنظام أن إيران لديها منشآت نووية سرية ، يمكن استخدامها في تصنيع قنبلة نووية^[٥٦]، خصوصاً أن الولايات المتحدة لا تريد - إلى جانب إسرائيل وجزء كبير من المجتمع الدولي - أن تمتلك إيران سلاحاً نووياً ، خوفاً من أن يمنحها القدرة على الانخراط في المزيد من الأذى الإقليمي العدواني غير المحسوب ، ومن المحتمل أن ينفجر سباق تسلح نووي إقليمي في المنطقة ، وفي ذات الوقت ، لا تريد أي إدارة أمريكية حقاً الدخول في حرب مع إيران بسبب ذلك ، حيث من شبه المؤكد أن النتائج ستكون كارثية لجميع المعنيين حيث لا يمكن فصل هذا التصعيد الأخير بين الولايات المتحدة وإيران تماماً عن نقط التوتر الأخرى بين الدولتين .

ووافق الرئيس أوباما في بداية رئاسته على إعادة تقييم العلاقات الأمريكية مع إيران التي صقلت عقيدتها الاستراتيجية منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية ، وتعلمت كيفية

تطوير قدراتها العسكرية والأمنية الاستكشافية ، لتأمين نفوذها ومصالحها الاستراتيجية الإقليمية والدولية الجديدة ، ولما كانت سياسة الرئيس بوش الخارجية - المانوية - غير فعالة في تغيير سياسة وسلوك طهران ، عرض أوباما التعامل مع إيران في محاولة لإقناعها بالتخلي عن طموحاتها النووية ، ومع ذلك ، وعلى الرغم من مبادراته اللفظية ، قرر أوباما الإبقاء على العقوبات الاقتصادية ضد إيران من أجل استمرار الضغط عليها^[٥٧] كما تبنى سياسة الاحتواء - المسار المزدوج - تجاه إيران ودول المنطقة ، وليس النهج الأكثر دقة الذي وعد به ، ولم تتقبل القيادة الإيرانية خطاب أوباما عن المشاركة ، علاوة على استيائها من نهج المسار المزدوج ، ورفض - آية الله علي خامنئي - كافة تصريحات وإشارات الرئيس أوباما^[٥٨] ، ووجدت الولايات المتحدة وإيران نفسيهما في ذات الطريق نحو الحرب ، وفي ديسمبر ٢٠١١ أقر الكونغرس مشروع قانون تفويض الدفاع الذي شمل عقوبات ثنائية على البنك المركزي الإيراني ، ووقع عليه الرئيس أوباما ليصبح قانوناً بالرغم من تحفظه ، وشنت الولايات المتحدة وأوروبا حرباً اقتصادية شاملة ضد حكومة طهران ، وفرض العقوبات على قطاعيها النفطي والمصرفي بما في ذلك البنك المركزي ، مما أدى إلى انهيار العملة الإيرانية ، وخسرت ٤٠ في المائة من قيمتها مقابل الدولار بين نوفمبر وديسمبر ٢٠١١ ، وكان هذا أعنف هجوم اقتصادي في التاريخ^[٥٩] ، جولة جديدة من العقوبات ضد المالية الإيرانية والقطاع المصرفي في أوائل عام ٢٠١٣ في محاولة أمريكية لاستنزاف الاقتصاد الإيراني ، وكبح برنامجها النووي خصوصاً أن رغبة أوباما الأصلية في إعادة ضبط التوازن بين إيران والولايات المتحدة في العلاقات لم تحقق نتائج تذكر أمام تعنت المؤسسات المقاومة في الداخل الإيراني وشك طهران في المخططات الأمريكية التي أصبحت راسخة منذ الثورة الإيرانية ، وواجه الرئيس أوباما مقاومة قاسية من الجمهوريين الذين عارضوا أي تقارب مع إيران ، ومن الديمقراطيين الذين اعتقدوا أن المشاركة ستمنح إيران الوقت لتطوير أسلحة نووية ، وكانت هناك الكثير من الشكوك لدى وزارة الدفاع ومجتمع الاستخبارات حول استعداد إيران للتخلي عن برنامجها النووي ، خصوصاً أن القادة الإيرانيين سيستخدمون المشاركة كغطاء للتقدم في طموحاتهم النووية^[٦٠] ، ومع اشتداد التوترات بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها في أوائل عام ٢٠١٢ أجرت إيران مناورات بحرية في مضيق هرمز ، وهددت بإغلاقه أمام التجارة العالمية ، مما أدى إلى تصعيد حاد في الحرب الكلامية الطويلة بين واشنطن وطهران^[٦١] ، وكان الخطر الحقيقي إذا ما وصلت الاستراتيجيات الإيرانية أو الأمريكية لسياسة حافة الهاوية الأمر الذي قد يشعل حرباً ستكون كارثية للجميع إذا استخدمت إيران كامل طاقتها العسكرية.

وبتتبع بعض من سياسات الرئيس أوباما تجاه طهران ، يستنتج أنه اختار سياسة صارمة

وعقابية وصدامية في بداية رئاسته أكثر من السماح بإجراء نقاش هادئ منطقي ، مما يعني أن التكاليف السياسية لمحاولة الحل كانت توترات مفرطة مع إيران ، بينما المساحة السياسية أضيق من تبريرها للشروع في طريق وعر نحو السلام مع طهران^[٦٢] ، لا سيما أن المخاطر التي ينطوي عليها الانخراط الدبلوماسي مع الإيرانيين تعد نسبة مقابل تكاليف المواجهة المطولة^[٦٣] ، ومارس خصوم إيران الإقليميون ضغوطاً على إدارة أوباما في محاولة لكبح الطموح الإيراني حتى قبل فترة ولايته الأولى ، واستخدمت الحكومة الإسرائيلية مانحين ديمقراطيين رفيعي المستوى لممارسة ضغط إضافي على أوباما للتخلي عن الدبلوماسية مع إيران^[٦٤] ، على الجانب الإيراني قادت التوترات الداخلية والتنافس بين القيادات ، إلى جانب الشكوك العميقة تجاه واشنطن ، قادت إلى شل القدرة على صنع القرار في طهران ، وأهدرت فرصاً غير مسبوقة قدمتها إدارة أوباما للشروع في برنامج مصالحة حذر ، وأنهى أوباما ولايته الأولى بموقف متشدد من إيران مشابه لموقف سلفه الرئيس بوش الابن ، مع شن كل من الولايات المتحدة وإيران حرباً بالوكالة في سوريا إلى جانب قوى إقليمية ودولية أخرى بقصد استنزاف كل منهما للآخر ، وكفرصة لتحقيق نصر حاسم ، ناهيك عن محاولة إدارة أوباما إلى - تسريع - انهيار نظام الأسد في دمشق باعتباره خسارة كبيرة لإيران^[٦٥] .

السياسة الخارجية للرئيس أوباما في ولايته الثانية تجاه إيران

أدت الديناميكيات المتضاربة وحسابات القوة داخل إدارة الرئيس أوباما أبان ولايته الثانية إلى ظهور إشارات متناقضة فيما يتعلق بسياسة الولايات للتعامل مع إيران ، وعكس الوضع حالة من عدم التماسك الاستراتيجي الذي يمكن أن يقلب الميزان نحو مواجهة عسكرية مع إيران غير محسوبة النتائج والتداعيات الداخلية والإقليمية لكلتا البلدين ، مقارنة بفوائد التعاون التي تفوق تكاليف المواجهة العسكرية ، الأمر الذي دفع الرئيس أوباما إلى التفاوض مع إيران باعتباره الحل الوحيد والمعقول للأزمة القائمة التي تواجه كلتا القوتين ، كما يمكن أن يكون التقارب بين الولايات المتحدة وإيران ذا تأثير على استقرار المنطقة بأكملها مقارنة بآثار المواجهة التي ستكون باهظة التكلفة وعميقة التداعيات^[٦٦] واعتقد بعض القادة والمسؤولين الإيرانيين أن إيران لديها فرصة للتعامل مع واشنطن من موقع قوة منذ ثورة ١٩٧٩ ، واستند تقييمهم إلى تصور أن الولايات المتحدة ما زالت عالقة في مستنقع العراق وأفغانستان بينما اتسع نفوذ إيران في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم الإسلامي ، ناهيك عن الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة لكسب التأييد لعقوبات الأمم المتحدة الصارمة بشأن برنامجها النووي مما يعني أن فتح حوار جاد مع الولايات

المتحدة في هذه الظروف ، سيعزز بشكل كبير مكانة إيران الدولية ونفوذها الإقليمي^[17] ولما كانت الولايات المتحدة لم تحدد بوضوح أهداف سياستها الخارجية بالنسبة لإيران والشرق الأوسط الأوسع ، واجهت الكثير من الفشل خصوصاً أن الأحداث في المنطقة غالباً ما تجاوزت القرارات ، وأثرت على خيارات السياسة المتاحة ، وفي الآونة الأخيرة ، أصبحت حرب الظل الأكثر خطورة - تهدد باندلاع حرب واسعة النطاق - باعتبارها الوسيلة الأساسية لتجنب خيار الحرب أو خيار إيران النووي وعلى الرغم من أن - نظام العقوبات الاقتصادية - أضر بالاقتصاد الإيراني لكنه لم يبط بشكل ملحوظ تقدم برنامجها النووي ، حتى مع توسيع إدارة أوباما نظام العقوبات وتعميقه ، لكنها انخرطت - أيضاً - في حملة توعية دبلوماسية شاملة ، تهدف إلى مقايضة تخفيف العقوبات بالقيود المفروضة على برنامج إيران النووي ، في محاولة خاطفة ويائسة للرئيس أوباما لتحقيق نصر سريع قبيل مغادرته البيت الأبيض .

بحلول عام ٢٠١٤ ، انتقل أوباما إلى طموح جديد لإشراك طهران في المفاوضات ، وأدت مفاوضات P٥ + ١ في نهاية المطاف إلى اختتام خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ يوليو ٢٠١٥ ، مقدمة نقطة تحول تاريخية في سياسة واشنطن الإيرانية ، وكانت المفاوضات وخطة العمل الشاملة المشتركة ، تمثل حادثة غير متوقعة في السياسة الخارجية الأمريكية وتوجت هذه الجهود بخطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA لعام ٢٠١٥ ، أو كما هو معروف أكثر - الاتفاق النووي الإيراني - الذي غير المعادلة الأمنية الشرق أوسطية ، حيث خففت الاتفاقية الإيرانية من عقوبات الرئيسين بوش وأوباما ، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على قطاع النفط الحيوي ، في المقابل وافقت إيران على مجموعة صارمة للغاية من القيود على أنشطتها النووية ، بهدف تقليص مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسب متدنية لا تكفي لاستخدامه في وقود قنبلة ، مع وضع حد لعدد أجهزة الطرد المركزي النووية ، والسماح لها فقط باستخدام أجهزة الطرد المركزي القديمة والبطيئة ، مع منع إيران من تشغيل منشآتها في - آراك - التي تستخدم في صنع البلوتونيوم الذي يمكن أن يكون وقوداً لقنبلة ، مع السماح بعمليات تفتيش واسعة النطاق وتداخلية للوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA مصممة للتحقق من التزام إيران ببنود الاتفاق الذي اقتصر على البرنامج النووي ، ولم يتضمن الاتفاق النووي الذي تم بمناى عن دول المنطقة والجوار الإيراني أي قيود على أنشطة إيران الخطرة الأخرى مثل دعمها للجماعات الإرهابية ، وتطوير منظومة الصواريخ الباليستية ، علاوة على مشكلة تخفيف العقوبات والإفراج عن الأرصدة الإيرانية التي يمكن استخدامها لتمويل المزيد من الأنشطة المزعزعة للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة ، ناهيك عن القيود النووية التي سيتم تدريجياً رفعها خلال العقود

العديدة القادمة طبقاً لبنود انقضاء المدة المتنوعة للصفقة , الأمر الذي أثار استياء دول المنطقة والخليج , وإن أقرت إدارة أوباما آنذاك بهدفها الأساسي في كبح برنامج إيران النووي , وإن كان على حساب استبعاد تلك القضايا المهمة الأخرى , ولا يزال هناك قلق حيال سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران وانعكاساتها على شرق البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي لاسيما إنَّ حربي عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ في أفغانستان والعراق غيرت ميزان القوى بشكل أساسي لصالح إيران , وإن تم تجاهلها وما تحملته من عواقب سلبية على المنطقة في ظل الصفقة الإيرانية النووية , كما ظهرت واشنطن بعيدة عن حلفائها السنة التقليديين منذ العام ١٩٧٩ وكان قرار أوباما بالمشاركة في مفاوضات مباشرة بشأن قضية حساسة مثل القدرات النووية , قد فهمه العديد من القادة السنة على أنه ضعف من جانب الولايات المتحدة ^[٦٨] , وتم التعبير عن الإحباط بشكل أفضل في قمة الخليج في مايو ٢٠١٥ في - كامب ديفيد - التي لم تحضرها المملكة العربية السعودية , حيث أعربت بقية دول الخليج عن تنصلها من - خطة العمل الشاملة المشتركة - والتحول الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية ^[٦٩] , وتضاربت الآراء حول تقييم السياسات التي أتبعها إدارة الرئيس أوباما , والتصريحات المتناقضة التي عادة ما يُدلي بها دون تحقيق أي أثر ملموس على أرض الواقع , الأمر الذي أثار انتقادات الكثيرين ضد الرئيس أوباما , لغياب استراتيجية شاملة لسياسته الخارجية وغموضها إلى حد كبير , خاصة تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط والنزاعات القائمة فيها واتخاذ قرارات تُوضح بصورة جلية تراجع وانحسار دور القيادة الأمريكية العالمية إلى حد كبير عما كانت عليه خلال العقود الماضية من القرن العشرين , ناهيك عن افتقار الرئيس لرؤية استراتيجية واقعية في مواجهة وتحجيم التهديد الإيراني .

يشار إلى أنَّ السياسة الخارجية للعلاقة بين واشنطن وطهران , اتخذت مظاهر عدة منها ما هو دعائي للاستهلاك المحلي , ومنها ما هو معلن لجهود غير رسمية وغير منتظمة , ولا تمثل سياسات إجرائية بقدر ما هي مفاوضات ووساطات وأبعد ما تكون عن المواجهة ومنها ما هو سري , ويتم في الخفاء بقصد التقارب لتحقيق مصالح مشتركة وما تفرضه من تسويات ومساومات بين الطرفين , مما يؤكد أنَّ صراع واشنطن مع إيران ليس صراع وجود بقدر ما هو تقاطع للمصالح المشتركة , فالعلاقة بين الدولتين سلكت مسارات بالغة التعقيد , كما توترت تلك العلاقة الظاهرية بينهما - في السنوات الأخيرة - فعلى الرغم من تدافع التصريحات الإعلامية المندرة بحرب أمريكية وشيكة على إيران لسنوات عدة وعبر إدارات أمريكية متلاحقة , إلا أنَّ طبيعة العلاقات بينهما تؤثر بشكل أو بآخر إلى وجود نوع من التنسيق الفعال في الاستراتيجيات بين كلا الجانبين , حيث تجد الولايات

المتحدة في إيران شريكاً مقبولاً في استدارتها للقارة الأوراسية ، لأهميتها الجيوسياسية والاستراتيجية في بحر الخزر ، وموقعها الحيوي والاستثنائي ، الذي حاولت أمريكا كثيراً تجاوزه منعاً للمواجهة المباشرة معها ، حتى مع محاولات الدخول التركي المتكرر في شؤون منطقة الخزر ، لعزل الخصم الجغرافي المنافس إيران ، إلا أن إيران أدركت تلك الأهمية مبكراً ، وسارعت بالدخول في تحالف مع - روسيا وأذربيجان - عبر شركتين للتنقيب عن البترول في بحر الخزر سنة ١٩٩٥ ، فضلاً عن الاشتراك في مشروعات مائية على نهر - أرس - مع حدود الجار الجغرافي أذربيجان ، لدعم وتوثيق هذا التعاون ، ولقطع الطريق في نفس الوقت أمام تركيا وحلف الناتو^[٧٠] ، وسبق أو وصف كيسنجر العلاقات الأمريكية - الإيرانية ، بأنها علاقات بين خصمين أحدهما يرى نفسه حارس النظام العالمي الليبرالي ، والآخر يضع نفسه عن عمد خارج هذا النظام من الأساس^[٧١] .

ويبدو أن سيطرة إيران النوعية على الوضع في الشرق الأوسط لاسيما في العراق وسوريا ولبنان وعمان واليمن ، وحتى وقت قريب في البحرين ، وقدرتها على التحكم في معابر الملاحة البحرية ، وإمدادات أنابيب النفط ومناطق التجارة العالمية ، جراء الموقف الأمريكي المتراخي واستبعاد احتمالات المواجهة أو الدخول في حرب غير محسوبة معها ستكون واشنطن أكثر حرصاً على تماسك إيران كدولة باعتبارها محوراً - جيوبوليتيكياً - مهماً بحسب تعبير مستشار الأمن القومي الأمريكي - الأسبق - زيجنيو بريجنسكي^[٧٢] - كما أن أكبر متعهدي دراسة الملف العراقي في إيران - لجنة بيكر هاملتون - أوصت بضرورة التحالف مع إيران لخلص الولايات المتحدة الأمريكية من مستنقع الحرب في العراق ، التي كانت تكاليفها باهظة على الاقتصاد الأمريكي^[٧٣] ، مما يعني عدم رغبة الولايات المتحدة الدخول في حرب جديدة مع إيران قد تعرض اقتصادها إلى كساد عظيم ومديونية عالية ، كما أكدت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس سابقاً أن الرئيس بوش كان ملتزماً بالدبلوماسية عندما يتعامل مع إيران ، لكنه لم يستبعد أي خيارات من على الطاولة^[٧٤] .

يشار أن - استراتيجية الأمن القومي - التي أعلن عنها أوباما ٢٠١٠ ، والاستدارة الأمريكية نحو الشرق الأقصى ، وتطبيق أوباما لخطوطها العريضة ، رشحت إسرائيل كدولة قائدة في أمن الخليج والمنطقة بالمشاركة مع إيران ، على اعتبار إن الأمن الإقليمي الخليجي وفقاً للمنظور الأمريكي سيكون مسؤولية ثلاث قوى : أمريكية - إيرانية - إسرائيلية ، ويأتي هذا الإعلان بالتزامن مع إعلان أوباما الذي أكد فيه أن إيران ليست مصدراً حقيقياً للتهديد بالنسبة لأمن دول مجلس التعاون الخليجي ، وإنما الأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية

هي المهدد لاستقرارها , ما لم يتم التعامل معها , مما يعني أن تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط لم تتجاهل دول المنطقة وحلفائها التقليديين فحسب بل والانتهاكات الإيرانية وأذرعها وميلشياتها في المنطقة^[٧٥] , وإن كان هدف الرئيس أوباما إنهاء الملف النووي الإيراني بتسوية تخلص اسمه , قدم لإيران ووكلائها - صفقات - إقليمية وتنازلات نووية على حساب دول المنطقة وربما إسرائيل أيضاً , لتؤكد تقلبات واشنطن وتناقضات رؤسائها تجاه المنطقة , حتى مع تبرير وزير الخارجية الأمريكي أنه تم تشويه الصفقة من قبل إيران وأن الإدارة الأمريكية تتظاهر على الأقل بأنه تم تحويلها^[٧٦] .

ومما لا شك فيه إن إيران ستضاعف قدرتها على إنتاج الوقود النووي بشكل أسرع وبكميات أكبر من ذي قبل , وتؤشر التقارير الأخيرة بأن الإيرانيين ينتهكون بالفعل بنود الاتفاق النووي ومن الصعب التصديق أنها ستواصل الالتزام بهذا القيد بعد تثبيت أجهزة الطرد المركزي الأكثر تطوراً , كما تمتع إيران في إطار الاتفاق النووي بالقدرة على تخصيب اليورانيوم بأجهزة متقدمة تم إقراره في اتفاق جانبي سري آخر حجبه إدارة أوباما بصورة غير قانونية عن الكونجرس , تضمن صراحة خطة إيران لتوسيع برنامج تخصيب اليورانيوم في غضون ١٠ سنوات فحسب فضلاً عن اتفاقات جانبية سرية أخرى تسمح لإيران بتفتيش منشآتها بنفسها وأخرى تضعف قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مراقبة البرنامج النووي الإيراني^[٧٧] .

السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه التحرش الإيراني للسفن الأمريكية

تعكس التحركات الإيرانية وتمدد قوتها العسكرية البحرية إقليمياً نحو المضائق الاستراتيجية الهامة محاولة للهيمنة على أهم الممرات الخاصة بإمدادات الطاقة في العالم - مضيق هرمز وخليج عمان - على بحر العرب وخليج عدن - مضيق باب المندب - عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر , ليس كنقاط لفرض سيطرتها عليها بقصد تأمين أمنها القومي فحسب , وإنما لتحقيق الهيمنة الإيرانية عليها كقوة مؤثرة إقليمياً ودولياً , حيث يدرك النظام الإيراني جيداً أهمية التحكم والسيطرة على الممرات البحرية التي طالما كانت بؤراً للصراعات الدولية وضرورة التحكم فيها لضمان مصالحه الاستراتيجية , فضلاً عن التحكم في حركة الملاحة البحرية بما يحقق تلك المصالح , خصوصاً إذا ما تقاطعت ومصالح دول أخرى في المنطقة أو الدول الكبرى على اعتبار أنّ هذه المضائق من أهم النقاط المحورية في تمرير النفط الخام وغيره من حركة التجارة الدولية من مراكز الإنتاج إلى الأسواق , لقصر المسافات بين الدول في التجارة البينية فضلاً عن إمكانية التعاون العسكري , وهو ما تسعى إيران إليه مؤخراً بقصد بسط نفوذها على مياه الخليج العربي من أجل إحداث تأثير أو تغيير أو فرض قوة على كل ما يتعارض مع مصالحها .

وبسبب أهم الثوابت والمحددات الاستراتيجية في الفكر السياسي الإيراني وسياسته الخارجية يتكشف لنا قناعة النظام بقوته الذاتية وإمكاناته الطبيعية , وإحساسه بحقه في الريادة على سائر دول المنطقة , انطلاقاً من بعض المحددات التاريخية والجغرافية والعقائدية والسياسية التي يعتقد أنها تؤهله للاضطلاع بدور محوري ومتفرد إقليمياً ودولياً , ولا تبدو إيران في سياستها الخارجية لتحقيق تلك المطامع مكتثرة بأي محددات إقليمية أو دولية إلا بالقدر الذي يتيح لها الاستمرار في استراتيجياتها التوسعية , ولإدراك إيران أهمية مضيق هرمز الخاصة إقليمياً ودولياً كأهم ممر وأهم نقطة عبور للنفط في العالم , حيث يعبرها نحو ٢٠,٣ مليون برميل من النفط المشحونة يومياً خلال عام ٢٠١٧ ما يقرب من ثلث تجارة النفط البحرية العالمية في ذلك العام , وشكلت الكميات في عام ٢٠١٨ أكثر من خمس الاستهلاك العالمي وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية , ويعبر المضيق يومياً نحو ١,٤ مليون برميل في طريقها إلى الولايات المتحدة بالإضافة إلى أكثر من ربع إجمالي التجارة العالمية في الغاز الطبيعي المسال^[٧٨] , وعمد النظام الإيراني إلى التحكم بحركة عبور بعض السفن عبر المضيق , بقصد الضغط على الدول العظمى في تمرير التسوية النووية , ورفع العقوبات الدولية الصارمة , لتحرير الاقتصاد الإيراني المتدني , وأراد النظام في سيطرته المزعومة على مضيق هرمز , إيصال رسائل ضمنية للتأثير على سياسات دول الخليج

العربي التي تصدر نحو ٩٠ من نفطها عن طريق ناقلات نفط تمر عبر مضيق هرمز ، كما تأتي واردات دول الخليج من خلال سفن شحن تمر عبر مضيق هرمز لا سيما تلك القادمة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان في محاولة إيرانية للعب دور دولي وإقليمي هام في التأثير على إمدادات الطاقة ، وخطوط النقل والمواصلات ، وحركة التجارة الدولية من دول الإنتاج إلى دول الاستهلاك .

وباستيلاء الحرس الثوري الإسلامي الإيراني على سفينة ترفع العلم البريطاني في مضيق هرمز في ٢٠ يوليو ، زاد من احتمال تصعيد المواجهة الجيوسياسية الإقليمية والدولية ، وأكد على الأهمية الحاسمة لهذا الممر إلى الخليج العربي^[٧٩] ، خصوصاً أن غلق مضيق باب المندب سيمنع ناقلات النفط القادمة من الخليج العربي من الوصول إلى قناة السويس أو خط أنابيب - سوميد - مما سيضطرها للدوران حول الحافة الجنوبية لقارة أفريقيا ، وهو ما سيضاعف من الكلفة الاقتصادية ووقتاً إضافياً في النقل^[٨٠] ، كما سيمنح إيران نقطة قوة أخرى إلى جانب مضيق هرمز ، وفي ضوء تلك الأطماع التوسعية الإيرانية المتزايدة ومنطلقاتها السياسية الثابتة ، فإن اندلاع حرب قد تكون حتمية في مضيق هرمز وباب المندب خصوصاً إذا ما استمر النظام الإيراني في التعامل مع القضايا الإقليمية والأزمات الكبرى عبر سياسات المراوغة السياسية ، وتفكيك التحالفات الخارجية ، عدا سياسة التلاعب بالخصم وأساليب التحرش والمضايقة والضغط والإنهاك والتهديد باستخدام القوة ، والمساومة بأوراق إقليمية بهدف تغيير المعادلة الإقليمية على المدى البعيد بما يحقق له الهيمنة بعيداً عن أدوات السيطرة السياسية والاقتصادية المعتادة التي لا يمكن استخدامها دون توفر حلفاء يشاركونه مصالحه الاستراتيجية .

إنَّ حلم النظام الإيراني المدفوع بالتوسع الإقليمي والهيمنة على المضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط لم يعد خافياً مع تحركاته المتسارعة في الخليج العربي والبحر العربي وصولاً إلى خليج عدن والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر بعد التطور الكبير للسلاح البحري الإيراني وتنامي الرغبة في زيادة هيمنتها على طرق التجارة البحرية والبتروولية إقليمياً ليس كقوة موازنة ومضادة للتحركات الغربية فحسب ، بل وكأداة للتفاوض ، والضغط الاستراتيجي والاقتصادي على المجتمع الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة ، خصوصاً مع تمركز معظم مناطق إنتاج النفط بالقرب منهما ، ولا شك أن تتابع سلسلة المضايقات والاستفزازات الإيرانية للسفن والمدمرات البحرية الأمريكية ، وبأسلوب ممنهج في مياه الخليج العربي ، لا يعكس حوادث عرضية فحسب بقدر ماهي أداة ضغط على الولايات المتحدة من قبل النظام الإيراني ويأتي هذا الضغط على خلفية إدخال أمريكا بالتزاماتها المفترضة في التسوية

النووية المبرمة في العام ٢٠١٥، خصوصاً إن عملية تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران تسير بوتيرة أبطأ بكثير مما توقعه معظم الإيرانيين، مما أدى إلى انخفاض حاد في الدعم الشعبي للاتفاق وحكومة الرئيس حسن روحاني الذي راهن بمستقبله السياسي على المفاوضات الدبلوماسية، وهذا بدوره هدد أكبر رهان متعلق بالاتفاق لا سيما إن إيران امتثلت لبنود الاتفاق النووي، ولكنها تتحدى الآن الولايات المتحدة بطرق أخرى، إذ يواصل الحرس الثوري تطوير أنظمة أسلحة متطورة على نحو متزايد بما في ذلك الصواريخ الباليستية المحملة بتهديدات لإسرائيل، بينما يكشف المرشد الأعلى خامنئي وغيره من القادة الثوريين هجماتهم اللفظية ضد الولايات المتحدة، مستخدمين التواجد والتهديد الأمريكي، كذريعة لتبرير وجودهم وتحركاتهم الإقليمية، حيث شعرت إيران في بداية الاتفاق النووي بالغبن، جراء تقليص مخزونها من اليورانيوم والماء الثقيل، وإغلاق مفاعل آراك، ومنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية سلطة رقابية غير مسبقة دون الحصول على الامتيازات المترتبة على إنفاذ بنود الاتفاقية من جانبها^[٨١]، ولا زالت العقوبات الدولية قائمة، ولم يتحقق للنظام الإيراني الاندماج في الاقتصاد الدولي حتى مع شكوى طهران المتكررة من أن الولايات المتحدة لم تقدم ما بوسعها لتحديد التعاملات التي قد تعتبر قانونية، في ظل صعوبة وصول البنوك الإيرانية إلى الأسواق المالية الدولية.

حرصت البحرية الإيرانية على مضايقة وإهانة البحرية الأمريكية في العام ٢٠١٦ على خلفية الاتفاق النووي، حيث حاول الكونغرس الأمريكي فرض قيود جديدة بينما واصل المتشددون الإيرانيون إطلاق الصواريخ الباليستية، والسعي بكل قوتهم لكسب الشرعية كقوة نووية وإقليمية في استعراض واضح لنفوذها في مياه الخليج العربي^[٨٢]، لاسيما مع تفاقم موجة الانتقادات المتزايدة للتسوية النووية من المتشددین في المجلس الأعلى للشورى، وظهرت بوادر الصدام الإيراني الأمريكي في الخليج العربي، وحاولت طهران ردع الولايات المتحدة وإسرائيل عن ضرب منشآتها النووية من خلال الإعلان الصريح والمتكرر لتعطيل حركة الملاحة في الخليج العربي، وغلق مضيق هرمز أمام صادرات النفط الخليجية الحيوية إلى العالم الخارجي كعامل ردع إقليمي ودولي، وللمضي قدماً في تنفيذ تلك السطوة للملاحة البحرية في الخليج العربي، لم تكتف إيران بالسيطرة على الساحل الشمالي للمضيق، بل سعت إلى احتواء سلطنة عمان من خلال شراكات عدة^[٨٣]، وهي التي تسيطر على الساحل الجنوبي منه، فضلاً عن احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث - طنب الكبرى - طنب الصغرى - أبو موسى - التي تشكل أهم الممرات للدخول والخروج منه حيث إمكانية الدخول إلى الخليج العربي من خلال شمال طنب الكبرى وشمال أبو موسى، كما أن الخروج من الخليج يكون من جنوب أبو موسى وشمال طنب الصغرى.

وفيما يختص بالتهديد الإيراني للجانب الأمريكي ، هدد قائد الحرس الثوري مراراً بإغلاق مضيق - هرمز - أمام السفن الأمريكية التي تهدد أمنها من هذا المضيق ، وأتى التهديد على مشروع قرار جديد للكونجرس الأمريكي ، يستهدف فرض عقوبات جديدة على برنامج إيران الصاروخي ، عقب استمرار طهران بإجراء اختبارات على صواريخ باليستية تحمل رؤوساً نووية ، وهو ما يعد انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن إيران^[٨٤] وعمدت إيران إلى تنفيذ تلك التهديدات مع تفاقم حدة التوتر بين إيران والولايات المتحدة في الخليج العربي وتحرشت القوة الإيرانية بمدمرة أمريكية عبر تنفيذها عملية اعتراض بسرعة عالية في محيط مضيق هرمز ، ما دفع السفينة إلى تغيير مسارها عدة مرات ، للبقاء على مسافة آمنة من منصات النفط البحرية في المنطقة^[٨٥] ، ويذكر أن هذا الحادث ليس الأول من نوعه إذ سبق أن تعرضت سفن وزوارق حربية أمريكية لحوادث بدت أكثر خطورة في العام ٢٠١٥ ، إذ بثت البحرية الأمريكية شريط فيديو يظهر سفينة تابعة للحرس الثوري الإيراني تطلق صواريخ غير موجهة قرب سفن حربية أمريكية بينها حاملة الطائرات - هاري إس ترومان - في مضيق هرمز ، وفي نفس العام صرحت البحرية الأمريكية أن خمسة زوارق إيرانية اقتربت من سفينة حربية أمريكية في مضيق هرمز كما اعتزّت سفن إيرانية السفينة الأمريكية - يو إس إس سكول - وأجبرتها السفن الإيرانية على تغيير مسارها^[٨٦] ، كما قامت زوارق البحرية الإيرانية ، بمناورات خطيرة حول السفن الحربية الأمريكية - المدمرتين نيتشة وميسون - اللتين تعملان في المياه الدولية بالقرب من مضيق هرمز في منطقة الخليج العربي في محاولات متعمدة لبعث رسالة معادية حول النشاط البحري الأمريكي^[٨٧] ، وتأتي هذه الحوادث ضمن سلسلة ممنهجة من الانتهاكات المخالفة للقانون الدولي والمواثيق البحرية وإن تجنبت واشنطن التصعيد مع طهران^[٨٨] .

وفي ذات السياق ، مع اختلاف المكان ، هاجم متمردو اليمن الشيعة المواليين لإيران إحدى المدمرات الأمريكية ، حيث تعرضت المدمرة الأمريكية - مايسون - إلى محاولة هجوم صاروخي في المياه الدولية ، قبالة السواحل اليمنية ، أطلق من مناطق في اليمن يسيطر عليها الحوثيون باتجاه المدمرة المتواجدة في البحر الأحمر^[٨٩] ، ولم يقدم متمردو اليمن الشيعة المعروفون باسم الحوثيين ، وحلفائهم أي سبب لإطلاق الصاروخين ، على الرغم من أن القانون الدولي ، يعتبر مضيق هرمز جزءاً من أعالي البحار ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ، طالما لا يضر بسلامة الدول الساحلية ، أو يمس نظامها أو أمنها و سيادتها حيث تخضع الملاحة في مضيق هرمز لنظام - الترانزيت - الذي لا يفرض شروطاً على السفن طالما أن مرورها يكون سريعاً ، ومن دون توقف أو تهديد للدول الواقعة عليه ، على أن تخضع السفن للأنظمة المقررة من - المنظمة البحرية الاستشارية

الحكومية المشتركة - إلا أن إيران عملت على العكس من ذلك في محاولة يائسة ، لدفع الولايات المتحدة على الوفاء بما تعهدت به في إطار بنود الاتفاق النووي لاسيما مع تفاقم الآزمة الاقتصادية والمالية للنظام الإيراني الذي لم يستطيع الاندماج في المنظومة الاقتصادية والمصرفية الدولية ، وبالنظر لتاريخ النظام الإيراني الاستفزازي من المتوقع أن تستمر إيران في أساليب التلاعب والالتفاف على الأنظمة والمواثيق الدولية ، حيث تمتلك الكثير من استراتيجيات التعامل مع القضايا الإقليمية والأزمات الكبرى ، وأهمها أسلوب الضغط والإنهاك والتهديد باستخدام القوة وكسب الوقت واستثمار الأوراق الإقليمية مع المساومة عليها ، لفرض سياسة الأمر الواقع لاسيما مع استمرار الحرس الثوري في تطوير أنظمة أسلحة متطورة على نحو متزايد ، بما في ذلك الصواريخ الباليستية المحملة بتهديدات لدول المنطقة .

ومن حيث الموقف الأمريكي ، إزاء المشروع الإيراني ، لبسط هيمنته على الملاحة البحرية في الخليج العربي ، أبدت الإدارة الأمريكية سياسة تساهلية كثيرة لا تتسق وحجم الانتهاكات الإيرانية حتى مع نفاد صبر صناع السياسة وقادة الجيش في واشنطن من التحرشات الإيرانية لنافلتها البحرية في الخليج العربي ، ناهيك عن بنود الاتفاق النووي الذي يحد من قدرات طهران النووية مقابل رفع العقوبات ، ومع ذلك فقد تعاملت السفن البحرية الأمريكية مع هذه الاستفزازات بردود فعل هادئة وإن ساعدت في عدم تصعيد الوضع المتوتر ، ولكن الأمور قد تنقلب إلى حوادث كبيرة في المستقبل مع محاولة قادة إيران ممارسة النفوذ والهيمنة في مياه الخليج العربي بطرق استفزازية غير آمنة ومخالفة للقوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية لزعزعة أمن واستقرار واقتصاد المنطقة ، لاسيما أن إضعاف إيران يعد غاية في حد ذاتها - ليس كعقاب - بل كرد لانتهاكاتها المستمرة للأعراف والمواثيق الدولية ومع ذلك لم تتخذ إدارة الرئيس أوباما أي وسيلة تهديد أو ضغط لتقليص التجاوزات الإيرانية والحد من قدرتها في استغلال نقاط قوتها العسكرية والنووية ، أو تبني حراك دولي لعزل إيران من قبل قوى مؤثرة ومهيمنة لردع المغامرات الإيرانية ، عبر استراتيجية مواجهة ومقاومة للرد على المناورات الإيرانية ونكسة القدرات النووية ، ولاشك إن تنظيم مثل هذه الإجراءات سيحد من المخاطر الملازمة للتصعيد معها وإن كانت النتائج غير مؤكدة مع فوضى إيران الإقليمية وتهديد أسواق النفط .

السياسة الخارجية للرئيس أوباما والانتهاكات الإيرانية للصفقة النووية

مع تنامي التوقعات بحل أزمة البرنامج النووي لإيران بعد التوصل إلى اتفاق حول ذلك البرنامج بين طهران والمجموعة الدولية في يوليو ٢٠١٥ ، والبدا بتنفيد الاتفاق النووي ورفع بعض العقوبات المفروضة عن إيران منذ يناير ٢٠١٦ ، ظهرت العديد من الإشكاليات بشأن البرنامج النووي ، ليس من جهة الشكوك حول مدى التزام إيران بمضمون الاتفاق الموقع معها فحسب ، وإنما من حيث التزام المجموعة الدولية المعنية بالاتفاق وإنفاذه بنوده وذلك مع تعدد المؤشرات على وجود محاولات إيرانية للالتفاف على مضمون ما جاء به واستمرارها في برامجها الصاروخية ، حيث كشفت تقارير مخابراتية ألمانية في الفترة الأخيرة محاولات سرية إيرانية ، لشراء أجهزة ومعدات ذات استخدام مدني وعسكري نووي مزدوج ومضاعفة عملياتها ونشاطاتها الداعمة للميلشيات الشيعية في العراق وإعداد أفراد الحرس الثوري في سوريا ومتابعة دعمها لعملائها بالوكالة في اليمن^[٩١] ، وينبئ السلوك الإيراني أنها عازمة في سلوكها العدواني في المنطقة غير العابئ بما تضمنه اتفاقها مع الدول الكبرى أو برنامج العمل المشترك الشامل ، الذي قصر نشاطه على البرنامج إيران النووي فحسب دون محاولة التأثير في سلوك إيران الداخلي أو الإقليمي لاسيما ما يتعلق بسياساتها الخارجية على أمل أن يقود الاتفاق مع إيران إلى اعتدال تدريجي في سياساتها الداخلية والخارجية .

على الرغم من تأكيد الرئيس أوباما للحل الدبلوماسي في الاتفاق النووي مع إيران دون اللجوء إلى حرب أخرى في الشرق الأوسط ، إلا أنه اعترف ضمناً أنه ما زالت هناك خلافات عميقة بين الولايات المتحدة وإيران لا سيما ما يتصل بمعارضة سلوك إيران المزعزع للاستقرار في أماكن أخرى ، بما في ذلك التهديدات ضد إسرائيل وشركائه في الخليج ودعمها لوكلاء العنف في أماكن مثل العراق وسوريا واليمن ، كما أكد أنه لا تزال هناك عقوبات على إيران بسبب انتهاكاتهما لحقوق الإنسان ، ودعمها للإرهاب ، وبرنامجها الصاروخي ، مما ينبئ باستمرار فرض العقوبات الأمريكية والدولية بقوة خصوصاً أن اختبار إيران للصواريخ مؤخراً - على سبيل المثال - شكل انتهاكاً للالتزامات الدولية ، ونتيجة لذلك سعت الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على الأفراد والشركات العاملة ذات الصلة ببرنامج الصواريخ الباليستية بدعوى الدفاع عن أمن أمريكا وحلفائها وشركائها في منطقة الشرق الأوسط^[٩١] .

وعكست قرارات الكونجرس الأمريكي أنه لا توجد إمكانية إنشاء تحالف إيراني أمريكي

جديد وتركز الاهتمام الأمريكي في نجاح الاتفاق في أن تكون إيران خالية من الأسلحة النووية وأن تكون أكثر استقراراً واندماجاً مع المنظومة الدولية ، وإن لم يحقق الاتفاق النجاح المطلوب فإنه سيعطي الولايات المتحدة مبرراً لاتخاذ إجراءات صارمة ضد إيران لاسيما إن هذا الاتفاق لم ولن يلق قبولاً جيداً في أميركا على مستوى الكونجرس والرئاسة الأمريكية القادمة ، كون عقد الصفقة تم مع دولة عدائية ومزدوجة المعايير مثل إيران ، سيبقى مثيراً للجدل على الأقل ويظهر مسح أجراه مركز أبحاث - بيو - في سبتمبر الماضي أن نسبة ٢١ في المائة فقط من الأميركيين يعتقدون أن الصفقة مع إيران فكرة جيدة ^[٩٢] .

يشار إلى أن خطة العمل المشتركة الشاملة E٥ + ١ - Joint Comprehensive Plan of Action, JCPOA التي تضم الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وإيران ، أزالَت بشكل عملي التهديد النووي من السياقات الرئيسية في الشرق الأوسط ، إذ وفقاً لبرنامج العمل المشترك ، تقبل إيران الحدّ من تجاربها النووية بشكل كبير مقابل رفع العقوبات التي فُرضت عليها بحكم برنامجها النووي وبعد موافقة الكونجرس الأمريكي والبرلمان الإيراني ، تمّ تبني الاتفاقية رسمياً في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ وبدأ العمل بها في ١٦ يناير - كانون الثاني ، مع التصويت للمادة ٢٣١ في مجلس الأمن ومن المفترض أن يتمّ إلغاء العقوبات بمجملها في ٢٠ أكتوبر- تشرين الأول ٢٠٢٣ وأن يكفّ مجلس الأمن عن العمل بالمادة ٢٣١ في ٢٠ أكتوبر- تشرين الأول ٢٠٢٥ ، وفي أول تقرير نصف سنوي لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA أطلع رئيس الشؤون السياسية للأمم المتحدة في مجلس الأمن المؤلف من ١٥ عضواً على انتهاك إيران للقوانين الدولية على أكثر من مستوى ، وإن كانت للدول الغربية وروسيا مواقف مختلفة بشأن التقرير حيث انتقد التقرير إيران لإطلاق الصواريخ الباليستية ، وتهديد أمن دول الجوار واعتبر تدخل إيران في الحرب على سوريا أمراً غير قانوني ^[٩٣] ، وإن دعت روسيا أطراف JCPOA إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ وانتهى التقرير بدعوة إيران تجنب مثل هذه التجارب الصاروخية الباليستية التي لديها القدرة على زيادة حدة التوتر في المنطقة مع تذكير الأمين العام بشأن التدابير التقييدية التي تتضمن فرض قيود على التحويلات والأنشطة ذات الصلة النووية ، والتحويلات المتعلقة بالصواريخ الباليستية والأنشطة ، ونقل السلاح فضلاً عن تجميد الأصول وحظر السفر وغيرها من الإجراءات التي لم تلتزم بها إيران حتى الوقت الراهن .

ويأتي عجز برنامج JCPOA عن اتخاذ إجراءات رادعة للانتهاكات الإيرانية لبنود الاتفاق إلا أن الاتفاق برمته يعكس التركيز على المصالح الأمريكية دون مراعاة لأمن واستقرار

منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما ما يتعلق بتعاضد نفوذ إيران ، ودون تقديم أي ضمانات لأمن المنطقة ، كما أن برنامج رفع العقوبات التي فُرضت على إيران بخصوص برنامجها النووي أتت بعد موافقة الكونغرس الأمريكي والبرلمان الإيراني ، مما يعني أن عملية رفع العقوبات مقيدة أساساً بالإدارة الأمريكية وبحسب ما تراه خرقاً للاتفاق من عدمه ، وهو ما وافقت عليه إيران قبل إبرام الاتفاقية النووية ، الأمر الذي يعطي الولايات المتحدة حرية التصرف في رفع أو استمرار العقوبات مع إيران بحسب التسويات التي ترغب فيها خصوصاً مع استدارتها الأخيرة نحو قارة أوراسيا ، على اعتبار أن إيران تمثل بوابة العبور ، ناهيك عن رغبتة ترشيح إيران كقوة معنية بالأمن الإقليمي الخليجي مشاركة مع إسرائيل والولايات المتحدة .

يشار - أيضاً - إلى أن طبيعة فحوى وحيثيات سلسلة التفاوض مع إيران عكس مقايضة الائتلاف الدولي المعني بالملف الإيراني عند إبرام هذا الاتفاق رفع العقوبات الدولية مقابل تخلي إيران عن تملك السلاح النووي ، وهذا كله يعود في أساسه إلى حرص الغرب غير المفهوم على إبرام اتفاق نووي مع إيران مقابل أي ثمن ، ومن هنا تكمن إشكالية إعادة فرض العقوبات في حال الإخلال ببنود الاتفاق ، خصوصاً مع صعوبة تقدير حجم وخطورة تلك الانتهاكات على نحو يُمكن المجموعة الدولية من التراجع عن سياسة رفع العقوبات الدولية مما جعلها في موقف ضعيف أمام أنشطة إيران التخريبية مهما شكلت من تهديد للأمن الإقليمي وذلك خشية انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط^[٩٤] ، حتى مع انتقاد مندوب روسيا في مجلس الأمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاتفاق النووي ، وانتهاكات إيران النووية باعتباره ميسيّة وغير متزنة ، كما يعكس تواطؤ واضح من قبل الولايات المتحدة ورفض روسيا الكامل للتجاوزات الإيرانية ، إذ لم يرد في أي تقرير أممي حتى الوقت الراهن ما يشير إلى الإرهاب الذي تمارسه إيران في المنطقة ، فكل ما يتضمنه مجرد تصريحات ليس لها أي نتائج ملموسة لتحجيم الانتهاكات الإيرانية^[٩٥] خصوصاً مع تأكيد كل من مندوب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا وأمريكا وبريطانيا ومصر في مجلس الأمن على سلوك وتحركات إيران التي تشكل خرقاً للاتفاق النووي مع القوى الدولية ، ومن شأن هذه التحركات زعزعة أمن المنطقة وتقويض استقرارها في الوقت الذي التزمت فيه كافة الأطراف ببنود الاتفاق الذي حسن الأمن والسلم الدوليين ، وشدد الأعضاء على ضرورة الاستمرار في توثيق الانتهاكات الإيرانية للقرار الدولي حول برنامجها ، ومتابعة مجلس الأمن لكل النشاطات الإيرانية التي تخالف الاتفاق النووي ، خصوصاً مع تفاقم حالة التدخل الإيراني في المنطقة بشكل غير قانوني^[٩٦] ، ولا يلوح في الأفق أي التزام من قبل إيران بخصوص الحد من انتهاكاتها وسياساتها التدخلية

في أمن وسيادة دول المنطقة ناهيك عن اعتداءاتها السافرة على الأراضي السعودية عبر أذرعها العسكرية في المنطقة .

السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه الحرب في سوريا

طالما كانت السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه سوريا مترددة ويشوبها الكثير من التحفظ والحذر , خلال السنة الأولى من ولايته الثانية , وبدا الرئيس أوباما مصمماً على إخراج الولايات المتحدة من - قاعدة الحرب الدائمة - لتقليص الالتزامات العسكرية المتهكة ناهيك عن مقاومة كل من الديمقراطيين والجمهوريين لأي التزامات إضافية في الشرق الأوسط وقرر الرئيس عدم شن ضربات صاروخية في سوريا لدعم المتمردين الذين يقاتلون نظام الأسد الاستبدادي على الرغم من سياساته الديكتاتورية والوحشية تجاه شعبه , وطبقاً لعقيدة الرئيس أوباما السياسية فضل - التحرك جانباً ولكن ليس للأمام - في بداية الاحتجاجات الأولى في أوائل عام ٢٠١١ , كما كانت التصريحات الأمريكية محدودة وحذرة للغاية , طلب الرئيس الأمريكي من نظام الأسد وقف العنف ضد المتظاهرين السلميين , وأدان استخدام القوة العشوائية ضد المدنيين . وأصدر أول حزمة محدودة من العقوبات ضد وكالات المخابرات السورية^[٩٧] , كما دعا إلى مشاركة محدودة لإسقاط نظام الأسد متجاهلاً دعوات وزيرة الخارجية ومستشاريه إلى تقديم مشاركة إضافية مؤثرة لحسم الحرب^[٩٨] , وبالرغم من ضغوط السياسيين الجمهوريين إزاء حمام الدم في سوريا , قاوم أوباما الدعوات للتدخل المباشر , واستخدام القوة طالما لا تؤثر الحرب على الأمن القومي للولايات المتحدة بشكل مباشر , وطلب من الأسد رسمياً التنحي , وفرض حزمة شاملة من العقوبات على دمشق بينما بدأ في النظر في إمكانية تسليح وتمويل المعارضة السورية^[٩٩] , ومع ذلك ظلت السفارة الأمريكية مفتوحة , حتى وإن كانت رمزية حتى فبراير ٢٠١٢ , وحُصر التدخل الأمريكي في سوريا على تقديم الدعم السياسي والمالي للمعارضة , وشن الحرب ضد نظام الأسد بوسائل أخرى - حرب اقتصادية - مع مواصلة الضغط على الحكومة السورية , معرباً عن ثقته - كما فعل في ٢٠١٢ - أن نظام الأسد سيضطر قريباً إلى التخلي عن السلطة^[١٠٠] , وبرر الرئيس أوباما تحفظه تجاه حرب سوريا بضرورة الموازنة وفوائد عدم التورط , ناهيك عن تركيز دعم البنتاجون للقوات المقاتلة التي لا تزال موجودة في أفغانستان^[١٠١] , وعلى الرغم من إصرار إدارة أوباما على تنحي الأسد إلا أنها لم تعمل على ذلك , ليس خوفاً من التصعيد الإقليمي والدولي , أو خشية تورط الولايات المتحدة عسكرياً في أراضي بعيدة خاصة في الشرق الأوسط ليست ذا أهمية لمصالحها الاستراتيجية - كما تتدعي إدارة أوباما - وإنما لخطورة المشاكل الاجتماعية

والاقتصادية التي تعيشها الولايات المتحدة في ظل اقتصادها المتداعي ، وطبقاً لعقيدة أوباما المترسخة فإن تركيزه سيكون على بناء الأمة في الداخل في مقابل المشاريع العسكرية وبناء الدولة في الخارج - عكس أولويات سلفه - حتى مع قلق الإدارة الأمريكية حول صعود قوة الجماعات الجهادية الراديكالية ، ناهيك عن تسلل بعض العناصر المتطرفة إلى صفوف المعارضة السورية ، حيث تخشى الإدارة الأمريكية إعادة تكرار السيناريو العراقي والليبي مما يعني الإحجام عن تسليح شخصيات المعارضة خوفاً من وضع السلاح بشكل غير مباشر في أيدي الراديكاليين ، الأمر الذي أضر من المصالح الأمريكية وأمنها القومي ، وكذلك إسرائيل^[١٠٢] ، وهو ما أكدته وزير الخارجية - جون كيري - بخصوص قلق الإدارة الأمريكية من المشاركة مع متمردي الجماعات الإرهابية مثل جبهة النصرة والقاعدة في العراق^[١٠٣] ، وإن أبدت الولايات المتحدة اهتماماً بشأن مخزون الأسد من الأسلحة الكيماوية ، وتكثيف الدبلوماسية الأمريكية للحد من العنف والتعامل مع الموقف^[١٠٤] .

يشار أن الرئيس أوباما فضل أكثر من تسوية سياسية ، تُخرج الأسد من السلطة بدلاً من الصراع المسلح المطول الذي قد يدمر الدولة السورية والنسيج الاجتماعي للبلاد كما كانت تأمل إدارة أوباما أن تحقق المعارضة مكاسب عسكرية مهمة تجبر نظام الأسد على التنحي دون الحاجة إلى تدخل جيش غربي مباشر ، واستصدار قرار أممي ، ناهيك عن أملها في أن تغير روسيا موقفها تجاه سوريا ، وممارسة المزيد من الضغط على الأسد للتنحي ، ولم يتحقق للإدارة الأمريكية والنظام الدولي أي من النتيجتين ، مما دفع أوباما إلى إعادة النظر في تعامله مع دول المنطقة ، وإعادة تنظيم السياسة الخارجية الأمريكية ، وقصر دور الولايات المتحدة في تعزيز الإصلاح السياسي والاقتصادي الجوهري عبر - مجموعة من الحقوق العالمية - ودعم الانتقال إلى الديمقراطية ، وحق تقرير المصير لشعوب المنطقة ، كأولوية قصوى يجب ترجمتها إلى إجراءات ملموسة ، مع توظيف جميع الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية المتاحة للولايات المتحدة ، لدعم ذلك التوجه^[١٠٥] ، وإن أتت ملاحظات أوباما بشكل فظ وغير لائق ، مما أثار استياء بعض مسؤولي الخارجية على اعتبار أن استراتيجية أوباما تؤكد مرة أخرى على سعي الولايات المتحدة نحو مصالحها فحسب دون المساعدة على استقرار وازدهار أو حرية شعوب المنطقة^[١٠٦] ، الأمر الذي غذى الكثير من الشكوك حول أهداف الولايات المتحدة وحول قدرة أوباما أو استعداداته للوفاء بوعوده^[١٠٧] ، وواصل البيت الأبيض التغاضي عن الهجمات الوحشية والدموية في سوريا التي استهدف المدنيين وقوافل الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على حد سواء ، وكانت ذريعة الولايات المتحدة في عدم الرد على الجرائم الجماعية ، أن المسؤولين لم يقدّروا حجم المعاناة بشكل صحيح إلا بعد فوات

الأوان^[١٠٨] ، كما استهدفت روسيا السوريين المدنيين بصورة متعمدة عن طريق القصف والتجويع ، بهدف إنهاء قواهم وإرغامهم على الاستسلام أو الفرار أو التوقف عن دعم المعارضة ، وسط عجز وسلبية الإدارة الأمريكية التي تحترم نهج وتمسك الرئيس أوباما بالقيم والمبادئ التي باءت بفشل ذريع وواضح لاسيما أن الحكومة السورية لم تستجيب للمناشدات الأخلاقية بقدر تهديد القوة العسكرية ذات المصدقية .

وفي تطور لافت لأحداث الحرب في سوريا وتداعياتها المدمرة ، سعت إدارة الرئيس أوباما إلى توجيه طاقاتها نحو إبرام اتفاق للتعاون مع الحكومة الروسية رغم الانتهاك الصارخ للقانون الإنساني الدولي ، ناهيك عن إخفاقاتها الدبلوماسية التي شجعت العناصر المتطرفة مثل تنظيم القاعدة وداعش ، الذين قدّموا نفسهما كحليف موثوق وضروري للمعارضة بهدف تخليص سوريا من نظام الأسد والتدخل بعمق في تحركات وخطط الثوار السوريين في محاولة لملاً الفراغ الذي خلفه الدعم الأجنبي غير الكافي ، وتعزيز التصورات المتعلقة بالعجز الأمريكي مما دفع خصوم الولايات المتحدة لتحويل إخفاقات نهجها المشين تجاه الأزمة السورية إلى انتصارات خاصة بهم^[١٠٩] ، ولم تُقدم الولايات المتحدة على تحدي هذه الممارسات الوحشية كما أعطت مساعي إدارة أوباما الدبلوماسية ضوءاً أخضرًا لروسيا لإنشاء قواعد لها الجوية وإرسال الطائرات والمدمرات الروسية إلى سوريا ، ناهيك عن إبرام اتفاق مع إيران بشأن مساعدة نظام الأسد على استرداد أراضيهِ ، ولم تساهم دبلوماسية أوباما العقيمة في تصعيد معاناة الشعب السوري فحسب ، بل أسهمت بالمزيد من التدخل الروسي ، والمزيد من تحدي نظام الأسد ومؤيديه الروس والإيرانيين ، مما وسّع نطاق الحرب التي أجبرت الكثير من السوريين على المغادرة وتعميق أزمة اللاجئين^[١١٠] .

في أغسطس ٢٠١٢ ، فاجأ الرئيس أوباما الكثيرين بوضع ما يسمى بـ - الخطوط الحمراء - ضد استخدام الأسلحة الكيميائية ، على اعتبار أن استخدام تلك الأسلحة غير التقليدية سيغير سياسة الولايات المتحدة ، مما يعني قيام تدخلها المباشرة وبموجب قرار أممي^[١١١] ومع ذلك كان رد الفعل الأكثر تناقضًا لإدارة أوباما في أغسطس ٢٠١٣ ، عندما أُختبرت مزاعم استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ، ومدى التزام الولايات المتحدة - بالخط الأحمر - الذي حدده الرئيس ، حيث انقسمت إدارته مرة أخرى بين أولئك الذين يقدمون التدخل المباشر باعتباره إلزاميًا من أجل مصداقية الولايات المتحدة الخارجية وأولئك الذين لا يؤيدون التدخل خشية الوقوع في شرك الفوضى السورية ، وبعد إلغاء هجوم جوي مخطط له على سوريا في اللحظة الأخيرة تقريبًا ، قرر أوباما إحالة الأمر إلى الكونجرس ، لعلمه المسبق بعدم اهتمام الكونجرس كثيرًا بتأييد مساره المقترح ، ووافق

أوباما على عرض الزعيم الروسي فلاديمير بوتين لإقناع سوريا بالتخلص من أسلحتها الكيميائية^[١١٢]، وبرز الرئيس أوباما تصرفه خشية أن يؤدي إلى تكرار الأخطاء التي أدت إلى تدخل الولايات المتحدة في فيتنام ، وليس من مسؤولية الإدارة الأمريكية شعور - أصدقاء أمريكا - بالأمان أو الحفاظ على استقرار النظام الدولي^[١١٣] بالرغم أن هناك دول مثل المملكة المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية ، كانت على يقين من أن الولايات المتحدة ستفرض - الخط الأحمر - وأبدت استعداداً للتعاون بعد الإعلان عن الهجوم في البداية^[١١٤] ، وشهدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنفيذ والإشراف على تفكيك برنامج الأسد للأسلحة الكيميائية^[١١٥]، وفقدت الولايات المتحدة الكثير من المصداقية بين حلفائها الإقليميين خاصة المعارضة السورية الممزقة ، واستمرت الولايات المتحدة تمارس دوراً ثانوياً في الصراع السوري ، واعترفت بوسائلها المحدودة في تطوير مؤسسات سياسية بديلة في سوريا ، وكانت الانقسامات العميقة بين المعارضة السورية والجهد العسكري الأمريكي في المنطقة عنصر مهم - أيضاً - في عملية صنع القرار في ذلك الوقت ، كما عززت سياسة أوباما حالة عدم اليقين بسبب الفشل في دعم - الخط الأحمر - المعلن من قبل الرئيس الأمريكي ، ومستويات المشاركة المختلفة إذا ما قورنت بالأحداث في ليبيا.

ويبدو أن سياسات إدارة أوباما المدفوعة بإدارة الأزمات اليومية ، والرغبة في الظهور على الساحة الدولية - وإن لم تقدم شيئاً - تعكس انفصالاً واضحاً بين خطاب الإدارة في وصف التهديد الخطير الذي تشكله داعش والتنظيمات الراديكالية ، ووعد الرئيس المتكرر بعدم إدخال القوات القتالية الأمريكية في الصراع ، ناهيك عن الشكوك حول مدى التزام إدارة أوباما بإسقاط نظام الأسد في سوريا ، ومن المفارقات الأخرى لإدارة أوباما أن زيادة دعم الولايات المتحدة للمعتدلين في المعارضة السورية ، كان جزء كبير منها مجرد محاولة لإرضاء الأصوات المطالبة بالدعم في الولايات المتحدة^[١١٦] ، ولم يعد بمقدور الولايات المتحدة المضي قدماً في محاولاتها البائسة في احتواء آثار الأزمة السورية ، لا سيما أن التردد الأمريكي والإحجام عن المخاطر ، والتباين التام بين الموقف الخطابي والسياسات المتبعة على أرض الواقع ، والعجز عن الالتزام بالخطوط الحمراء ، تؤثر جميعها بشكل أو بآخر عن تحولات السياسة الخارجية عن منطقة الشرق الأوسط ، حتى وإن أتى ذلك التحول على حساب أمن واستقرار المنطقة والمنظومة الدولية ، خصوصاً إن إخفاق واشنطن في سوريا أبان ولاية أوباما ، أتاح بالفعل المجال والوقت للجهاديين لتشكيل مسار الحرب على نحو يجعل أي هجوم تشنه الولايات المتحدة أو روسيا لا يؤدي إلا إلى تقويض النفوذ الأمريكي ، وتمكين تنظيم القاعدة ، كما أن معظم السوريين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة وجدوا في تنظيم القاعدة الحليف الأكثر ثقة وقوة و قدرة

على حمايتهم من الولايات المتحدة وبفحص كلا المنظورين يتأكد لنا مرة أخرى أن الحلول الدبلوماسية الأمريكية السريعة التي تفضّلها الإدارة الأمريكية للأزمة السورية تعد غير واقعية وغير مجدية وغير عملية^[١١٧].

ويفسر خبراء ومحللون دوليون تراجع الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط وتحديداً في سوريا، بتراجع مسؤوليتها والتزامها أمام المنظومة الدولية لا سيما مع تداخلها في حماية ميثاقها الذي يدعو إلى وضع عقوبات ضد استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية تجاه شعبه، حتى مع إنهاء حالة التردد التي أوصفت بها أمريكا في السابق، مع إعلان وزير الدفاع الأمريكي وضع خطط لاحتماية توسيع المشاركة الأمريكية بشكل كبير في سوريا وتبني إجراءات ومبادرات عدة، إلا أن هذه المبادرات والخطط ظلت غير كافية ودون مستوى التطلعات وحجم وتيرة الأحداث^[١١٨]، وقد يعزى إحجام الولايات المتحدة من التدخل في وقف جرائم نظام الأسد على المستوى الدولي، إلى التخوف الأمريكي من التبعات الجيوستراتيجية والأمنية المحتملة من قبل إيران وروسيا والصين، حيث تخشى الدبلوماسية الأمريكية التعامل أو الدخول في مواجهة مع الدول العظمى في مجلس الأمن الدولي لا سيما روسيا والصين التي لهما الكثير من المصالح الأيديولوجية والاستراتيجية العميقة في الحفاظ على نظام الأسد من جانب آخر، يبدو أن الولايات المتحدة لا رغبة لديها للدخول في مواجهة مباشرة مع إيران الحليف السوري الأبرز، وهي التي تدعمه بالمساعدات المالية والعسكرية وفصائل جيشها الثوري وذراعاها العسكري - حزب الله - ناهيك عن قاعدة العمليات الضخمة والمتقدمة لطهران في البحر المتوسط، التي يمكن أن يستفاد منها في تصنيع الأسلحة الإيرانية لدعم جيش الأسد بشكل مستمر، مما يعني المزيد من حروب الاستنزاف الطويلة الأمد، ويفسر إحجام الولايات المتحدة في حسم الحرب السورية على المستوى الإقليمي إلى قناعة الإدارة الأمريكية بطول أمد الحرب السورية لسنوات قادمة، وما قد يرافق ذلك من تقسيم البلاد إلى إقطاعيات طائفية وعرقية، وهو الأمر الذي لا تريد الولايات المتحدة الخوض فيه مبكراً، لانعكاساته الأمنية المستقبلية في حال التدخل لحساب فصيل دون الآخر لا سيما ما يتصل بالقتال بين السنة والشيعة، فضلاً عن كلفة هذا التدخل والحسم الذي قد يكون مرتفع جداً، وغير مؤكد أو محسوب النتائج على الأمن والاقتصاد الأمريكي، خصوصاً أن سوريا بالنسبة للإدارة الأمريكية تمثل دولة غارقة في آتون حرب أهلية طويلة، وإن أي استخدام للقوة قد يدفعها إلى الدخول في صراع لا يمكنها الفوز فيه^[١١٩]، كما أن الحسم الأمريكي للحرب في سوريا لصالح المعارضة السنية ودول المنطقة العربية، قد يخلق لها بعض التحديات الأيديولوجية لاسيما في فلك التحالف الإيراني السوري الذي يزعم مقاومته للكيان الصهيوني

والحامي للطائفة الشيعية في العالم أجمع^[١٢٠] وما زالت المنطقة والخليج العربي تتلقى رسائل بشكل غير مباشر من الإدارات الأمريكية بشأن استدارتها لمنطقة المحيط الهندي والهادئ ، وإشارات مبطنة لتكيف دول المنطقة مع واقع نظام - الأسد - خصوصاً مع فشلها في مواجهة حلفاء الرئيس السوري الذي أحبط جميع التوقعات بإسقاط النظام السوري الديكتاتوري المدعوم من روسيا وإيران ، كما أن التحول الأمريكي أتي في توقيت حرج بالنسبة لدول الخليج العربي مع اتفاقية البرنامج النووي الإيراني ، وإنهاء عزلة الاقتصاد الإيراني .

السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه إسرائيل

طالما كانت - العلاقة الخاصة - التي تربط إسرائيل والولايات المتحدة وثيقة بشكل غير عادي اتساقاً مع المصالح الجيوستراتيجية المشتركة ، والارتباطات العاطفية ، والعلاقات الأمنية المؤسسية ، وسعت إدارة أوباما منذ توليه منصبه عام ٢٠٠٩ ، إلى تقنين تلك العلاقات والارتباطات ، وتحدي بعض الأسس الأساسية للعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وكان هناك تغيير ملحوظ في كل جانب ، وأبدى الرئيس أوباما موقفاً أكثر انتقاداً لإسرائيل إلا أنه لم يكن كافياً للتأثير أو تغيير تلك العلاقة التي تطورت خلال إدارته ، وكانت الأوثق بسبب المصالح الاستراتيجية المشتركة للبلدين ، كما شهدت تحركات عدة للبحث في كيفية متابعة المصالح الأمنية للطرفين ، حتى في خضم الأعمال الإسرائيلية المسيئة للولايات المتحدة - مثل إعلان عام ٢٠١٠ لبناء المستوطنات - بالتزامن مع وصول نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى إسرائيل^[١٢١] ، ناهيك عن الانتقادات الإسرائيلية المتكررة لجهود وزير الخارجية كيري للتوسط في محادثات السلام^[١٢٢] ، وتدخلات ننتياهو غير المسبوقة في السياسة الداخلية الأمريكية ، ومعارضة خطة العمل الشاملة المشتركة المصاحبة لاتفاقية البرنامج النووي الإيراني^[١٢٣] ، ولم يكن الرئيس أوباما - صارماً - أبداً مع إسرائيل ، وإن كافحت إدارته لفصل العلاقة السياسية ، كما كانت الخلافات بينهما كثيفة وأكثر عمقاً فيما يتصل بالتعاون العسكري والأمني المؤسسي^[١٢٤] ، كما أثارت الانتفاضات العربية القلق في إسرائيل خشية أن يصبح القادة العرب أكثر مساءلة أمام جماهيرهم ، وبالتالي أقل خضوعاً لمطالب الولايات المتحدة وإسرائيل ، لا سيما مع استغلال توظيف بعض الأنظمة والنخب العربية القضية الفلسطينية لخدمة مصالحها الخاصة ، وكان أقصى ما أمكن لإدارة أوباما حشده من حيث المساءلة أو مظاهرات الرفض إزاء الإجراءات الإسرائيلية هو عدد من الانتقادات العلنية للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي ، كما امتنع مجلس الأمن الدولي عن التصويت على القرار ٢٣٣٤ الذي تمت الموافقة عليه في ٢٣

ديسمبر ٢٠١٦ في الأيام الأخيرة لإدارة أوباما القائم بشكل أساسي على السياسة الدولية القديمة بشأن النزاع , وعدم شرعية مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة , وكان أوباما قد اعترض في السابق على قرار مماثل لمجلس الأمن , يدين بناء المستوطنات الإسرائيلية في عام ٢٠١١ , وهي المرة الوحيدة التي استخدم فيها الرئيس الأمريكي حق النقض في ثماني سنوات من منصبه ^[١٢٥] .

وبينما حافظت إدارة أوباما على علاقة سياسية صعبة مع إسرائيل , ظلت العناصر الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة القديمة تجاه إسرائيل دون تغيير , وزادت معدلات المساعدات العسكرية إلى مستويات غير مسبقة , كما حافظت الولايات المتحدة على سياستها التقليدية المتمثلة في الضغط على الفلسطينيين , للامتناع عن طلب العضوية في هيئات الأمم المتحدة لا سيما المحكمة الجنائية الدولية , التي انضمت إليها فلسطين رسمياً في عام ٢٠١٥ , بعد أن مُنحت صفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ ^[١٢٦] , ولم يقتصر فشل أوباما في تنفيذ سياسة تتناسب مع خطابه الاستراتيجي , وإنما عجز عن معالجة النظام السياسي الأمريكي نفسه , ناهيك عن تركيزه بشكل أساسي على القوة الناعمة للحفاظ على مسار مستقر لسياسته الخارجية , ولم تحتل المنطقة مرتبة عالية جداً في جدول أعماله , كما لم يتمكن الرئيس أوباما من الوفاء بوعوده في سياسات واقعية ملموسة في المنطقة , ويأتي تراجع سياساته في المنطقة منسجماً مع إستراتيجية إعادة التوازن الخارجي , وتحول أولويات السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه المحيط الهندي والهادئ , وما تفرضه من ترتيب الملاءة المالية الأمريكي , وتجديد وبناء اقتصاد أمريكي قوي وطويل الأمد , ناهيك عن تخفيض التزامات الولايات المتحدة في الخارج خاصة في الشرق الأوسط , لتعزيز مصالحها الحيوية في الخارج ^[١٢٧] , لا سيما أن إستراتيجية إعادة التوازن الخارجي - التحول إلى قارة أوراسيا - ذات أولوية قصوى بالنسبة للرئيس أوباما على اعتبار أن مستقبل أمريكا الاقتصادي يكمن خارج فلك الشرق الأوسط .

السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

يعكس الصراع الإسرائيلي الفلسطيني حالة من النزاع الإقليمي المتجذر منذ عدة قرن على الأرض المقدسة ، ومنطقة الشرق الأوسط ، وتتفاقم حدة هذا النزاع مع عظمتهم وأهميته الدينية والتاريخية للمسلمين والمسيحيين واليهود وسياسة الاعتراف المتبادل ، حيث يسعى كل جانب إلى الاعتراف بدولته من قبل الآخر ، وكذلك من قبل المجتمع الدولي ، حيث يريد الفلسطينيون من إسرائيل إنهاء الاحتلال والاعتراف بتهجيرهم القسري في ظل النكبة بينما يريد معظم اليهود الإسرائيليين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية ، ولما كان الشرق الأوسط ذا أهمية مركزية للولايات المتحدة سعت الإدارات المتعاقبة إلى مجموعة واسعة من الأهداف لتحقيق مصالحها الخارجية القومية ، بما في ذلك تأمين موارد الطاقة الحيوية ، ودفع النفوذ السوفيتي والإيراني ، ومكافحة الإرهاب ، وتعزيز الديمقراطية، وتقليل تدفق اللاجئين ، ومن بينها بالتأكيد ضمان بقاء وأمن واستقرار إسرائيل والحلفاء العرب ، وأمضت الولايات المتحدة عقوداً من الزمن محاولة تقديم نفسها كوسيط نزيه في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي - بهدف حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، الذي كان محرراً رئيسياً للديناميكيات الإقليمية ، مع التركيز على تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية وموازنة دعمها لإسرائيل والضغط من أجل استقرار إقليمي أوسع .

كان من الضروري أن تتغير القيادة الإسرائيلية بشكل متوافق مع القيادة الأمريكية ، وإن افتقدت الاستراتيجية الأمريكية غالباً السياسات الفاعلة لتحديد أنشطة إسرائيل العسكرية والاستيطانية ، فمنذ نهاية الحرب الباردة لم تفكر الولايات المتحدة في استخدام أي وسيلة ضغط على إسرائيل كالتى كانت تمارسها من قبل ، وهو ما يفسر ضعف إنجازاتها خلال ربع القرن الماضي ، و طالما كانت نقاشات وطروحات صانعي السياسة الأمريكيين حول كيفية التأثير على إسرائيل ، التي تحجم عن استخدام أي سلطة تقريباً لتحجيم أو ثني إسرائيل عن المضي قدماً في مخططاتها العنصرية والقمعية تجاه الفلسطينيين^[١٢٨] بما في ذلك إمكانية توظيف المساعدات الأمريكية لتغيير السلوك الإسرائيلي ، وهي أداة قياسية للدبلوماسية ، حيث يعتبرها المسؤولون غير واردة في الحالة الإسرائيلية^[١٢٩] ، ووقفت سياسات الولايات المتحدة المتراخية تجاه إسرائيل خلف فشل كثير من مفاوضات السلام في العقود الماضية ليس لمقترحات خاطئة أو ظروف غير مواتية ، وإنما لا يمكن لأي استراتيجية أن تتحقق إذا كانت لا تأخذ في الحسبان سلوكيات إسرائيل العنصرية وغير العقلانية تجاه الفلسطينيين ، خصوصاً أن الحلول المقدمة إلى إسرائيل للموافقة على التقسيم غالباً ما تعد مغرية ، وتحمل الكثير من الفرص والمكاسب لها في حال تم منح الفلسطينيين الجنسية أو

السيادة , ولا يزال دعم الولايات المتحدة الثابت لدولة إسرائيل أحد أكبر مصادر الخلاف في أخطر منطقة في العالم , وهناك القليل جداً من الأدلة على أن هذا سيتغير في أي وقت قريب , لاسيما إن أدوات حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة يتوافق مع مصالح الأمن القومي الأمريكي منذ سبعينيات القرن الماضي , حتى مع تصريح المسؤولين الأمريكيين بعدم موافقتهم على الاحتلال , أصر العديد منهم على إيجاد حل وسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين طبقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ - صيغة الأرض مقابل السلام^[١٣٠] , وبالرغم من تصريح الرئيس أوباما عن حق الدولة الفلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧ في ١٩ مايو ٢٠١١ الذي وظفه كاستثمار ورأس مال سياسي مهم منذ بداية الانتخابات بهدف المساعدة في التوسط في تسوية سلمية فلسطينية إسرائيلية على عكس رؤساء الولايات المتحدة السابقة , واعترفه بمركزية الصراع العربي الإسرائيلي في العلاقات الأمريكية مع الدول العربية والشرق الأوسط إلا أنه لم يترجم خطابه باستراتيجية عادلة وبناءة أو إحداث نقلة نوعية في سلوك سياسته الخارجية تجاه الصراع القائم , للوفاء بالتزاماته السابقة في القاهرة تجاه العالمين العربي والإسلامي , لحل واحدة من أصعب القضايا بين الغرب ومنطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي^[١٣١] .

كما شكلت رئاسة أوباما مرحلة حرجة للدولة الفلسطينية لاسيما أبان انتفاضات الربيع العربي في عام ٢٠١١ , وما أفضت إليه من صراعات إقليمية أخرى , مع تعدد الأطراف الفاعلة إقليمياً من تركيا إلى إيران - ممن يتبعون سياسات مستقلة وحازمة غالباً ما تتعارض مع المصالح الأمريكية في عالم ناشئ متعدد الأقطاب , ناهيك عن تفاقم حالة الصراعات والحروب في سوريا واليمن , واندفاع إيران السافر للهيمنة الإقليمية وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية وغيرها من المتغيرات الإقليمية التي جعلت من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أقل أولوية خلال إدارة باراك أوباما^[١٣٢] , الأمر الذي استغلته الحكومة الإسرائيلية للمزيد من التمدد وبناء الجديد من المستوطنات , أضف إلى ذلك نهج إدارة أوباما هو الآخر تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي كان مستمداً إلى حد كبير من نفس قواعد وتوجهات الإدارات الأمريكية السابقة , حيث ارتكزت أجندة أوباما في سياسته الخارجية تجاه المنطقة على ثلاث أسس , دعم إسرائيل أولاً , ودعم العلاقات مع الدول المنتجة للنفط , وأخيراً إلى أي مدى تقف الأنظمة من الحرب على الإرهاب مع تعزيز استمرارية سياسته الخارجية بما يتسق وسياسات الماضي دون إحداث أي تغيير حقيقي خصوصاً على مستوى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي , حيث قبل أوباما بالمعلومات الواقعية الأساسية للسياسة الخارجية السابقة لسلفه ولم ينتهج أي سياسة

خارجية تحويلية تساعد في اتفاق فلسطيني إسرائيلي حقيقي ، خصوصاً إن إطالة أمد الصراع قوض مصالح الأمن القومي الأمريكي ، وأفقدتها الكثير من مصداقيتها ومكانتها ، كما تبنى نهجاً وسطياً واقعياً تجاه قضايا المنطقة ككل طوال فترة رئاسته ، مع الإبقاء على الأوضاع الراهنة مع بعض التصحيحات الطفيفة عبر مجالات محدودة ، كطرح اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين ، دون الضغط على حكومة إسرائيل لقبول الدولة الفلسطينية ، حيث رتبت الولايات المتحدة مرتين مفاوضات دبلوماسية رفيعة المستوى في بداية رئاسة أوباما ١٤ يوليو ٢٠٠٩ بهدف التوصل إلى اتفاق حول دولتين فلسطين وإسرائيل وفي كلتا الحالتين لم تقترب الجهود الأمريكية من تحقيق حل للدولتين ، حتى مع توظيفه العنصر الأساسي في النهج الأمريكي بقصد حمل حكومة إسرائيل على الالتزام بتجميد البناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ، حتى هذا النهج الأولي انهار برفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، واستقر الطرفان على تجميد جزئي لمدة تسع شهور استمر حتى أواخر سبتمبر ٢٠١٠ ، واصلت فيها إسرائيل المزيد من بناء المستوطنات في القدس الشرقية^[١٣٣] ، مما يؤكد أن الرئيس أوباما لم يكن مهتماً باتباع نهج مختلف ، أو استخدام النفوذ الأمريكي لمحاولة إجبار إسرائيل على تقديم تنازلات ، بالرغم من اعتراف الكثير من المراقبين الدوليين ، بأنه ليس من المنطقي لإسرائيل التأخير في إبرام صفقة اليوم عوضاً عن الانتظار لمعرفة ما إذا كانت هذه التهديدات المحيطة بها ستتحقق بالفعل في حال تعقد وتشابك مصاعب الحياة الفلسطينية ، التي من الممكن أن تؤدي إلى هجرة كافية لإسرائيل لضم الضفة الغربية دون التخلي عن الأغلبية اليهودية في الدولة ، أو ربما سيتم امتصاص الضفة الغربية من قبل الأردن وغزة أو من قبل مصر ، من وجهة نظر العديد من المسؤولين الإسرائيليين^[١٣٤].

يشار إلى أن موقف الرئيس أوباما من الانتفاضات الشعبية العربية يشبه موقفه من السلام العربي الإسرائيلي ، ففي كلتا الحالتين لم يستخدم كل الأصول والموارد المتاحة لديه لترجمة خطابه إلى أفعال ، رغم قناعاته بأهمية حل الصراع العربي الإسرائيلي ، ومع ذلك لم يكن هناك أي تقدم يذكر في ولايتي أوباما وتحديداً منذ انتخابات مارس ٢٠٠٩ ، لحكومة بنيامين نتنياهو اليمينية القوية ، وإعادة انتخابها في يناير ٢٠١٣ ، إذ توقفت كافة المسارات الحقيقية نحو السلام خصوصاً أن نتنياهو وائتلافه كانوا الأكثر تشدداً ، ولا يعترف الشركاء بالحاجة إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين ، باعتبارهم من أنصار عقيدة الصراع الدائم^[١٣٥] ، ولا شك أن عدم الاهتمام الغربي بتسوية سلمية منحهم حرية الاستمرار والتوسع في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وبناء وحدات سكنية جديدة ، حتى مع إصرار أوباما في بداية رئاسته على تجميد بناء إسرائيل للمستوطنات اليهودية على الأراضي

الفلسطينية المحتلة ، إلا إنه قوبل برفض نتنياهو ، وكانت هناك ثلاث مواجهات بينهما بخصوص موضوع المستوطنات التي تم رفضها ، وفي كل مرة يتراجع الرئيس أوباما عن مواصلة الضغط على نتنياهو ، ولم يستطع إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية من تأثير الأولوية لإسرائيل^[١٣٦] .

وبالنظر إلى عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط للمسار الفلسطيني الإسرائيلي فسجد أن تلك العملية التي انطلقت في يولييه ٢٠١٣ برعاية أمريكية واجهت الفشل هي الأخرى في ضوء تعارض الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني ، فالمفاوضات المفترض أن تستمر ٩ أشهر من بداية انطلاقها ، تمحورت حول قضايا الحل النهائي وأبرزها قضايا الحدود والمستوطنات والقدس وحق العودة للاجئين ، وسعى وزير الخارجية الأمريكي كيري للتوصل إلى اتفاق قبل نهاية المفاوضات في أبريل ٢٠١٤ يمكنه من تمديد المفاوضات حتى نهاية العام مع طرح خطة تتضمن الدعوة إلى وضع حد للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي ، وإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧ مع تبادل أراضي ، والاعتراف بيهودية الدولة وترتيبات أمنية عالية على الحدود ، واعتبار القدس عاصمة لدولتين ، رفض الجانب الفلسطيني فكرة يهودية الدولة الإسرائيلية بينما أصرت الأخيرة على هذا الشرط ، كما رفضت حكومة نتنياهو تفكيك أي مستوطنة إسرائيلية مقامة على الأراضي الفلسطينية أو إجبار أي مستوطن إسرائيلي على إخلاء الأراضي الفلسطينية حتى في إطار الحل النهائي مع الفلسطينيين ، كما طالبت حكومة إسرائيل بإبقاء قواتها العسكرية في - الأغوار - لضمان عدم استقلالية الدولة الفلسطينية في حال قيامها ، أو في الحد الأدنى إعادة احتلالها من قبل هذه القوات أو قيامها بعمل عدواني ويعزى فشل الرئيس أوباما في تفكيك البؤر الاستيطانية الإسرائيلية التي تم بناؤها بالفعل كما كان هدفه في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، إحجامة عن اعتماد القوة العسكرية ، وتفضيل استخدام القوة الناعمة وتعزيزها على النحو المبين في خطاب تنصيبه^[١٣٧] ، الأمر الذي أسهم في بدأ ديناميكية إقليمية جديدة في الظهور ، استغلتها إسرائيل في إطلاق العنان لسياساتها التوسعية في الأراضي المحتلة ، جراء تحول الانتباه عن قضية فلسطين لاسيما مع انشغال بعض القوى العربية الكبرى بمشاكلها الداخلية ، أو بمواجهة التدخل والنفوذ الإيراني في المنطقة ، وهو ما سعت له إسرائيل دوماً بقصد فصل القضية الفلسطينية عن سياقها العربي إذ طالما اعتبر الرئيس نتنياهو اتفاقيات التطبيع مع دول المنطقة وسيلة لإنهاء الفيتو الفلسطيني على العلاقات العربية الإسرائيلية الأوسع ، كما حدث بالفعل في موافقة مصر على احتواء حماس مقابل مساعدة إسرائيل في محاربة المتمردين التابعين لداعش في سيناء^[١٣٨] .

خارج المفاوضات ، غالبًا ما انحاز أوباما إلى الحكومة الإسرائيلية بطرق أخرى ، حيث زادت الولايات المتحدة من مساعداتها العسكرية لإسرائيل لدعم نظام القبة الحديدية المضادة للصواريخ خلال الاشتباكات الإسرائيلية الكبرى مع حماس في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ ، كما دعمت حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بشكل خطابي في الأمم المتحدة ، إذ صوت الوفد الأمريكي في الجمعية العام للأمم المتحدة ضد رفع فلسطين إلى - وضع دولة مراقب غير عضو - في نوفمبر ٢٠١٢ ، على الرغم من تمرير الإجراء بأغلبية ساحقة ، كما لعب دورًا رئيسيًا في عرقلة قرار مجلس الأمن الدولي الذي دعا إلى دولة فلسطينية على خطوط ١٩٦٧ خلال ثلاث سنوات ديسمبر ٢٠١٤ [١٣٩] .

يؤثر واقع السياسة الخارجية الأمريكية أن استمرارية - الهيكلية المؤسسية - غالبًا ما تكون تجاه قضايا الشرق الأوسط دون مناطق العالم الأخرى ، وتعزز بعض الإدارات الأمريكية ذلك إلى معوقات السياسات المؤسسية في النظام الرئاسي الأمريكي ، والبيروقراطية المحلية والثقافة السياسية المحلية ، وتأثير جماعات المصالح الخاصة ، لا سيما أصدقاء إسرائيل وغيرهم من المحاصرين الذين يعززون لثقافة سياسية وتوافق وتفكير جماعي يتمحور حول إسرائيل مما يعني تهميش الأصوات المعارضة لهم ، ناهيك عن القيود الشديدة المفروضة عليه من قبل الكونغرس ، التي تحد من قدرة الرئيس على متابعة نهج عادل تجاه القضية الفلسطينية - الإسرائيلية ، الأمر الذي يفسر سبب فشل السلوك الرئاسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط باستمرار ، على الرغم من نبيل الخطاب السياسي للرئيس أوباما تجاه المنطقة ومحاولاته المتكررة لإعادة بناء الثقة المفقودة خلال سنوات الرئيس بوش ، كما تشير الشواهد أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والحروب الدائرة في المنطقة لم تحتل قائمة أولويات الرئيس أوباما مع تفاقم الأزمة المالية الأمريكية التي احتلت قائمة أولوياته بهدف تعزيز القوة الاقتصادية لأمريكا ، حتى مع اشتباه فريق أوباما في العام ٢٠١٢ ، أن القيادة الإسرائيلية لم تكن مخلصه في عملية السلام [١٤٠] ، كما أصبحت الإدارة الأمريكية أكثر اقتناعاً بأن تنيا هو بعد سنوات من التهديد باستخدام القوة ضد إيران كان مخادعاً ويستهدف دفع الرئاسة الأمريكية على اتخاذ موقف أكثر تشددًا وحتى شن ضربات خاصة بهم ، وأصدر الرئيس أوباما آنذاك إنذارًا إلى إسرائيل ، يتضمن إلغاء إسرائيل موافقة الوحدات السكنية ، وتجميد جميع البناءات اليهودية في القدس الشرقية ، لتهديد السلام مع فلسطين ، مع توصية بالإفراج عن مئات الأسرى الفلسطينيين ، والموافقة على مناقشة تقسيم القدس ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خلال المفاوضات [١٤١] ، ولأن سياسة ضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لتقديم التنازلات اللازمة لحل الدولتين لا تزال غير مختبرة ، ترك الرئيس أوباما منصبه دون حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ،

مثل الإدارات الأمريكية السابقة بالرغم من النفوذ الاقتصادي والعسكري والسياسي الهائل للولايات المتحدة .

السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما تجاه العراق

ورث الرئيس أوباما وضعًا صعبًا في الشرق الأوسط منذ بداية ولايته عام ٢٠٠٩ ، علاوة على حربين في العراق وأفغانستان أراد إنهاءهما ، وعملية سلام متوقفة بين فلسطين وإسرائيل أراد إحياءها ، ناهيك عن تدهور الآراء الإقليمية بشأن الولايات المتحدة ، والمخاوف المستمرة حول الإرهاب والبرنامج النووي الإيراني ، وتداعيات الربيع العربي ، والكثير من القضايا الجديدة والهامة ، التي أتت بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية الأمريكية واستراتيجية التوازن في الخارج و - التمحور - من الشرق الأوسط إلى آسيا ، ولما كان الرئيس أوباما معارضاً مبكراً لقرار الرئيس - جورج دبليو بوش - بغزو العراق عام ٢٠٠٣ ، فقد وعد خلال حملته الانتخابية للعام ٢٠٠٨ بسحب القوات الأمريكية في أسرع وقت ممكن وسعى الرئيس أوباما ليس لإخراج الولايات المتحدة من أفغانستان والعراق فحسب ، وإنما إلى إبعاد إدارته عن سياسات التبشير الديمقراطي ، وفكرة الهيمنة الليبرالية التي يمكن أن تعزز الاستقرار العالمي حتى من خلال الوسائل الأحادية^[١٤٢] ، فمن وجهة نظره كان غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ - حرب اختيار - وليس - حرب ضرورة^[١٤٣] - ، كما أكد على أن التدخل المباشر للقوة الأمريكية يجب أن يقتصر فقط على تلك الحالات التي يكون فيها تهديد أمني مباشر للولايات المتحدة ، وحالة العراق لم تستوف هذه الشروط على عكس تهديد القاعدة ، أو التحديات التي تواجه وجود إسرائيل أو إيران النووية^[١٤٤] وفي فبراير ٢٠٠٩ أعلن أوباما عن خطة لخفض مستويات القوات الأمريكية في العراق من ١٦٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ بحلول أغسطس ٢٠١٠ بما في ذلك إزالة جميع القوات القتالية ، علاوة على سحب القوات المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١١ ، ولعدة سنوات سار الانسحاب بسلاسة ، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الرئيس أوباما كان قادراً على البناء على المكاسب التي حققتها - زيادة - بوش بـ ٢٠,٠٠٠ جندي إضافي في عام ٢٠٠٧ ، مما ساعد الحكومة العراقية على استعادة قدر من الاستقرار للبلاد ، بحلول عام ٢٠١٢ ، كان هناك ١٥٠ جندياً أمريكياً فقط في العراق^[١٤٥] .

اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما في العراق بالكثير من الشد والجذب وفقاً لما روج له رئيس الوزراء العراقي آنذاك - نوري المالكي - إذ أعلن في بداية رئاسته عن إمكانية تدخل القوة الأمريكية المباشر لحسم الحرب الأهلية القائمة بدعوى القضاء على الإرهاب ، وفي وقت لاحق أعلن الرئيس أوباما إحجام القوة الأمريكية عن التدخل بشكل

مباشر والاكتفاء بتقديم الدعم الاستخباراتي والعسكري للحكومة العراقية ، لتعزيز جيشها النظامي وسيطرتها على أراضيها ، ومن حيث التدخل الإيراني في العراق ، لم تتخذ إدارة أوباما موقف سياسي تجاه تواجد المليشيات الإيرانية في العراق وانتهاكاتها الوحشية تجاه السنة ، وطبقاً لمراقبين دوليين ، باتت الولايات المتحدة وإيران تقفان في الطرف المعاكس من الطيف السياسي لمنظومة دول الشرق الأوسط عامة وفي العراق على الخصوص ، فالنزاعات الإيديولوجية والوصولية البارزة للجمهورية الإسلامية الفارسية ، جعلت منها حليفاً محتملاً للغرب في ظل تعقد الأوضاع السياسية والأمنية للمنطقة العربية ، وبترجع الدور الأمريكي في العراق ، وجدت إيران فرصةً سانحةً لتوسيع مدى نفوذها وسيطرتها ، بالاعتماد على خطوط لوجستية غير مقيدة ، إذ قامت طهران بتصدير مجموعة محنكة نسبياً من الوكلاء العراقيين المدربين في إيران ، لتكوين وتطوير أول ميليشيا أجنبية منذ إنشاء حزب الله اللبناني ومكنت إيران هذه الميليشيات ودعمتها بالتكنولوجيا العسكرية المصممة خصيصاً لقوتها الفتاكة في مواجهة القوات العسكرية الغربية ، مما أسهم بالانهيار السريع للاستقرار السياسي في العراق المصحوب بغياب استراتيجية غربية لمنعها من التوغل في الداخل العراقي ، كما سُمح لطهران بالتلاعب بالتطور السياسي للعراق على نحو يماثل سقوط لبنان في الثمانينيات ^[١٤٦] ، وبحلول عام ٢٠١١ ترسخت قوات إيران وحلفاؤها السياسيون في العراق ، وبات نفوذ طهران هناك معترفاً به من قبل المجتمع الدولي ، ويبدو أن تزاخم الملفات الإقليمية والدولية أمام إدارة أوباما ، وتقاطع مصالحها الاستراتيجية مع قوى منافسة إقليمياً ودولياً فرض إيقاعاً سريعاً سياسياً وأمنياً في تعاطيها العابر والحذر في العراق وكذلك انتفاضات الربيع العربي ناهيك عن حربها المفتعلة على تنظيم داعش .

وبتحليل المحتوى الظاهر والضمني لمجموع السياسات الخارجية والتحركات الدبلوماسية الأمريكية في الحرب العراقية في ولاية الرئيس أوباما ، نستدرك جملة من التحليلات والفرضيات التي تؤشر في مجموعها رؤية الإدارة الأمريكية لدول منطقة الشرق الأوسط بعامة والخليج على التخصيص ، إذ لا ترى أمريكا في المنطقة غير قوتين إقليميتين كبيرتين هما إيران و إسرائيل ، ووفقاً لتلك الرؤية تحددت اتجاهات ومسارات السياسة الأمريكية في ولاية أوباما على نحو يعزز من تلك القوتين ^[١٤٧] ، وما تقاعس الولايات المتحدة الأمريكية عن توجيه ضربات مباشرة لـ - تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - أو تضيق الخناق عليه في الحد الأدنى وهي التي تستطيع القضاء عليه في ساعات محدودة ، إلا لرغبة أمريكية جادة باتجاه تعزيز وجود وانتشار نشاط التنظيم في مجمل الأراضي العراقية والسورية ^[١٤٨] كما أدى تدهور حال الدولتين السورية والعراقية إلى زيادة

قوة التنظيم وتأجيج التوترات الطائفية ، حيث سعت إيران بوتيرة متلاحقة إلى مواجهة وجود القوات العسكرية الأمريكية والحيلولة دون عودة ظهور دولة عراقية سنية ، كما استثمرت رأس مالها الاستراتيجي في صفقة واسعة من الجماعات السياسية العراقية المتشددة ، والمتنافسة بشكل مباشر مع بعضها البعض ، لضمان أن يكون الرئيس العراقي القادم صديقاً لها^[١٤٩] علاوة على استفادة إيران أيضاً من تلك الاقتسامات والصراعات الداخلية القائمة مما سهل من تعزيز نفوذها على المدى الطويل في العراق .

وفي تطور لافت لسياسة الرئيس أوباما تجاه تمكين إيران في العراق ، تجاهلت الإدارة الأمريكية الدعم الإيراني المستمر للمسلحين العراقيين من خلال قنوات متعددة ، إذ قدم هيكمل وحدات الحشد الشعبي وسيلة فعالة لرعاية الميليشيات المتعاطفة ، وتعزيز الشخصيات القيادية الرئيسية وتعميقها ، إذ تسللت إيران إلى داخل المؤسسات السياسية والأمنية العراقية ودعمها بأهداف إيران الإقليمية ، وتعاطت إدارة أوباما مع تلك القوى التي تقاتل الإرهاب على أنها - قوى استقرار - في العراق وهذا ينطبق على كثير من الحركات والتنظيمات المسلحة التي أمكن التنسيق الأمريكي معها أو في الحد الأدنى تجاهل سلوكياتها المزعزعة للأمن والاستقرار كما هو الحال مع - تنظيم داعش - بغية تأمين المصالح الأمريكية في الحرب العراقية ، لا سيما أن أي حرب تمثل تجارة مربحة لقطاع الصناعات العسكرية ، والولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر من أزمات في الشرق الأوسط ، كما أن - تنظيم الدولة الإسلامية - ما هو إلا مشروع محفز للمزيد من الاحتقان الطائفي والمذهبي والاقتتال الداخلي ، عابر للحدود وسط استخفاف أمريكي بأمن العراق والمنطقة ، ويؤكد بعض من الخبراء والمراقبين أن تنظيم داعش ما هو إلا صناعة أمريكية ، وهي التي أوجدته بالأساس في العراق وسوريا بسياساتها المتراخية - وسبق أن أشار الرئيس ترامب في ١٧ يوليو ٢٠١٦ ، إلى اختراع هيلاري كلينتون - داعش - بسياساتها الساذجة ، وتحميلها مسؤولية ذلك^[١٥٠] ، ودورها في تمدد التنظيم في مناطق غرب سوريا والعراق ، وإن كانت الحقيقة تمس كلاً من الرئيسين بوش لأنه خلق مساحة قوية للقاعدة في بلاد ما بين النهرين والرئيس أوباما لإعطاء التنظيم فرص عدة لإعادة تجميع صفوفه ، كما ألقى الجمهوريون باللوم على الرئيس أوباما لعدم الاحتفاظ بعشرة آلاف جندي في العراق كقوة رادعة لصعود داعش ، لكن الرئيس أوباما ورث جدولاً زمنياً للخروج من العراق من سلفه بوش ، ولم يكن هناك اتفاق على ترك قوة كبيرة في العراق .

السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه تقسيم العراق لدويلات

باستقرار خلفية ومواقف وسياسات الرئيس أوباما ونائبه آنذاك جوزيف بايدن ، أدرك كلاهما أن التخلي الكامل عن العراق سيفضي إلى اختلال في التوازنات القائمة ، وانفلات في سياسات القوى الإقليمية وتحركاتها المتبادلة ، مما يهدد استقرار المنطقة ككل ، ومن ثم المصالح الأمريكية ، وبالتأكيد الإسرائيلية ، وجاءت استراتيجية التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة تنظيم - داعش - كغطاء لاستراتيجية أعمق وأوسع من مجرد القضاء على التنظيم ، سرعان ما كشفت حيثياتها مع موافقة لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأمريكي في ٢٩ نيسان ٢٠١٥ على - فدرلة - العراق بمقتضى مشروع قانون يفرض على الحكومة الأمريكية التعامل مع إقليم - كردستان الشمالي - كدولة مستقلة^[١٥١] ، وأتى هذا التقسيم في إطار الموافقة على ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية لعام ٢٠١٦ ، كما نص المشروع على تقديم المساعدات العسكرية لقوات - البيشمركة - الكردية ، والمليشيات - السنية - التي تقاتل تنظيم داعش في مناطق الكثافة السنية كمحافظة الأنبار بشكل مباشر ، دون الاعتماد على آليات الحكومة العراقية المركزية ، أو موافقة حكومة بغداد ، حيث يفرض مشروع القانون الأمريكي على الحكومة العراقية شروطاً مقابل تخصيص مساعدات بقيمة ٧١٥ مليون دولار من ميزانية البتاغون للعام ٢٠١٦ ، لدعم الجيش العراقي في معركته المفتعلة على تنظيم داعش^[١٥٢] ، وأكدت الولايات المتحدة أن - فدرالية العراق - تعكس السياسة الوحيدة الفعالة في محاربة التطرف ، وتعزيز التحالف في مواجهة - داعش - وغيرها من التنظيمات الراديكالية المسلحة ، وأتت خطة - فدرلة - العراق كمقترح سبق أن تقدم به نائب الرئيس الأمريكي - جوزيف بايدن - في انتخابات الحزب الديمقراطي لإنهاء الحرب الأمريكية ، عبر إعادة تشكيل عراق متعدد الأعراق والطوائف إلى ثلاث دويلات ، مقسمة على أسس عرقية ودينية - الأمر الذي أثار استياء العراقيين ، ومثل إدانة للخبراء الأمريكيين في المنطقة ، ومجتمع السياسة الخارجية لواشنطن ، الذي لا زال بعيداً عن الواقع عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع العواقب غير المقصودة للتدخلات العسكرية الأمريكية^[١٥٣] ، واستهدف بايدن في خطته إزالة مركزية السلطة العراقية ودفع العراقيين إلى تبني خطته لنظام فيدرالي على غرار تقسيم البوسنة متعددة الأعراق سابقاً إلى مناطق لكل مجموعة من مجموعاتها العرقية الرئيسية الثلاث - مسلمو البوسنة وكرواتيا والصرب - وبحسب مزاعم بايدن ، فإن تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات طائفية من شأنه تجاوز الانقسامات في العراق ، كما سيؤمن تقاسماً عادلاً لعائدات النفط بين كل الأقاليم ، ويسمح بإقامة بنى أمنية متمركزة محلياً مثل حرس وطني لحماية السكان في المدن ، ومنع تمدد تنظيم داعش^[١٥٤].

لا شك أن الموقف الذي اتخذته الرئيس الأمريكي - باراك أوباما - من تردد وإحجام عن مسئولية تسليم الجيش العراقي ، التي تقدم بها رئيس الحكومة العراقية - حيدر العبادي - في لقائه مع أوباما في واشنطن أبريل ٢٠١٥ ، عكس الكثير من حقائق الموقف الأمريكي من العراق ومستقبله^[١٥٥] ، كما كشف جوهر أسباب القرار الاستراتيجي الأمريكي بحل الجيش العراقي والقوات والأجهزة الأمنية فور إسقاط نظام الحكم في العراق مارس ٢٠٠٣ بقصد هدم الدولة العراقية وتفكيكها ، وإعادة بنائها بالشكل الذي يناسب واشنطن وحليفها إسرائيل ومؤخراً إيران ، ومما يؤكد ذلك محدودية الضربات العسكرية للقوات الأمريكية الموجهة لتنظيم - داعش - التي تعهدت بتنفيذها جواً ، عند ضرب التنظيم حلفاء أمريكا من العشائر السنية ، أو حين مهاجمة مواقع - البشمركة الكردية - أو حين تهديد العاصمة بغداد ، مما أضعف من نفوذ واشنطن وتأثيرها على العراقيين بكافة أطرافهم المذهبية والعرقية ، جراء تفاقم مخاطر التنظيم التي لا ينبغي تأخير مثل هذه الضربات حتى لحظة واحدة بحسب وصف مدير الاستخبارات الوطنية^[١٥٦] .

يشار إلى أن مضي الولايات المتحدة قدماً في مخطط تقسيم العراق لدويلات صغيرة يعزى إلى تسهيل عملية السيطرة عليه والتحكم فيه ، علاوة على رغبة شركاء أمريكا الإقليميين - إيران وإسرائيل - حيث فرض الدور الإيراني نفسه على الساحة العراقية ، منذ مرحلة الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ حتى أصبح من غير الممكن تصور أي تطورات سياسية وأمنية في العراق دون تحييد التأثير الإيراني فيها ، وتداعياته بشكل أو بآخر ، وتستهدف سياسة إيران تجاه العراق هدفان استراتيجيان ، أحدهما للمساعدة في تشكيل حكومة صديقة لإيران في بغداد ، والآخر منع العراق من استعادة النفوذ العسكري للحقبة البعثية أو العمل كقائد منصة انطلاق لضربات عسكرية أمريكية أو إسرائيلية محتملة ضده^[١٥٧] ، كما تسعى إسرائيل هي الأخرى إلى تقسيم العراق لإضعافه على نحو لا يمثل مصدر تهديد دائم لها وكشفت الأحداث المتسارعة في بعض منها ، حقيقة الأداء الأمريكي في العراق ، ورغبة واشنطن في فرض - داعش - كمتغير أصيل في معادلة تقسيم العراق ، والأخطر من ذلك أن - داعش - يدرك ذلك ويحترم قواعد مخطط التقسيم ، وهو الذي كان في مقدوره أن يتقدم نحو - سامراء - حيث مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري لكنه لم يتقدم ، كما أنه كان في مقدوره أن يتقدم نحو بغداد ولم يحدث ، لأن ذلك يتعارض مع المخطط الأمريكي وضد رغبة الحليف الأمريكي - طهران - كما أن الدور المحدد له أبان ولاية أوباما انحصر في نشر ميلشياته في - المحافظات السنية - لفرض التقسيم والحفاظ على الحدود بين الدويلات الثلاث المستقبلية - الكردية - السنية - الشيعية^[١٥٨] وتنسجم هذه الفرضية مع سياسات الإدارة الأمريكية في المنطقة مما يكشف عن نظام

إقليمي جديد بديل لـ - سايكس - بيكو - لا سيما مع تأكيد الرئيس - باراك أوباما - إن أزمات دول الخليج كامنّة داخل تكوينها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وأن إيران بريئة من اتهامات التدخل في شئونها ، كما أنها ليست مصدرًا للتهديد ، ومن ثم فإن الحل الأمثل بحسب المنظور الأمريكي ، يكمن في إعادة رسم وتقسيم الخارطة الجيوسياسية للعراق وباقي دول المنطقة ، لإقامة دول جديدة متجانسة اجتماعيًا وعرقياً ودينياً وطائفيًا بحسب التكوينات الطائفية والعرقية والتباينات السياسية والاجتماعية فيها .

السياسة الخارجية للرئيس أوباما تجاه التواجد الروسي في الشرق الأوسط

ركز الرئيس فلاديمير بوتين منذ اللحظة التي تولى فيها زمام الأمور رسمياً في عام ٢٠٠٠ ركز على تعزيز الاتحاد الروسي كقوة العظمى من خلال المنافسة الصفرية مع الغرب لصالح عالم متعدد الأقطاب ، كان لدى بوتين أهداف متعددة في منطقة الشرق الأوسط ، لكن بشكل أساسي كان تدخله في سوريا سبتمبر ٢٠١٥ ، يعزى في كثير منه إلى تآكل النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة ، وجاءت علاقة الولايات المتحدة مع روسيا في الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة الماضية على خلفية تداعيات الثورات والحروب الأهلية والانقلابات والمنافسات الإقليمية والدولية ، وانضمام إيران وتركيا بالكامل ملئ الفراغ الذي خلفته القوى الإمبريالية السابقة في المنطقة ، ولأسباب أخرى مختلفة للمشاركة في سياسة المنطقة ، والتي بدأت مع رئاسة أوباما وسياسته الطموحة والمتعددة الجوانب ، لفصل الولايات المتحدة عن سياسات الرئيس السابق بوش ، مع إنهاء التوتر مع العالمين العربي والإسلامي ، ووسط منافسة روسية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط ، تحدى الرئيس بوتين مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى في الشرق الأوسط ، وتحدى فكرة النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة ، وتشجيع العودة إلى عالم متعدد الأقطاب ، وإن وضع بعض القيود على طموحاته ^[١٥٩] ، فرغم تدخله في جورجيا وأوكرانيا ، لا يبدو على الرئيس بوتين استعداد لبدء حرب أوسع نطاقاً من خلال مهاجمة دول أوروبا الشرقية من أعضاء حلف شمال الأطلسي ، ولكن فكرة التواجد في الشرق الأوسط ، ستزود بوتين بساحة كبرى لتقويض النفوذ الغربي ، وحاول كثير من المحللين تقديم تفسير منطقي لسياسات الرئيس الروسي بوتين الأخيرة في أوكرانيا وسوريا وغيرهما من الأماكن ، وخلصوا لنتيجة مفادها سعى بوتين المحموم إلى جعل روسيا عظمة مجدداً ^[١٦٠] ، وإن حقق بعض النجاحات كما مُني ببعض الإخفاقات ، وإن وفر تحول سياسة الولايات المتحدة عن المنطقة بيئة جاذبة بالنسبة للطموح الروسي وموارد محدودة حيث اختار الرئيس بوتين أن يكون له دور في جميع قضايا الشرق الأوسط ، كما أبدى استعداده لمتابعة السياسات

الشائكة والمعقدة ، والتفاعل مع الجميع ، وهكذا أصبحت روسيا جزءاً من مفاوضات P0 + ١ مع إيران فيما يتعلق بالاتفاق النووي ، وسعت إلى تحقيق أهداف أكثر اعتدالاً من الولايات المتحدة وفرنسا تجاه إيران ، ناهيك عن مشاركة روسيا والصين في تلك المفاوضات مما ساعد إيران في الحصول على صفقة نووية أفضل مما كان سيقدم لها ، ومع توتر علاقات الولايات المتحدة مع مصر والمملكة العربية السعودية بسبب الربيع العربي وما تلاه من تداعيات ، سارعت الدبلوماسية الروسية إلى عرض البدائل المناسبة من صفقات السلاح وخلافها ، كما أجرت روسيا حواراً منتظم مع إسرائيل مع استغلال مساعي نتنياهو لتقليل اعتماده على واشنطن ، كما قدمت نفسها - أيضاً - كنصير ثابت للقضية الفلسطينية^[١٦١] ، الأمر الذي أضعف صورة الولايات المتحدة إلى حد كبير من خلال تقويض مصداقيتها وقوتها الرادعة وتوفير ذخيرة أيديولوجية للمتشددين والمتطرفين.

يشار إلى أنه على مدار إدارة أوباما ، تغيرت كيفية تعامل روسيا مع الغرب ، حيث أصبح الرئيس بوتين أكثر تركيزاً على مواجهة الولايات المتحدة ، وإثبات روسيا كلاعب عالمي مؤثر ، مما غير من كيفية تفاعل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تجاه عدداً من قضايا الربيع العربي الجديدة التي تعين على إدارة الرئيس أوباما مواجهتها ، وحتى مع فشل أوباما في الوصول إلى أهدافه ، لم يردع هذا الأمر الرئيس بوتين بل شجعه على تصعيد عدداً من القضايا في المنطقة ، بهدف تقديم روسيا كحليف بديل للولايات المتحدة وكان دخول روسيا إلى سوريا في عام ٢٠١٥ مثلاً واضحاً لاستراتيجية موسكو الانتهازية في الشرق الأوسط وإن كانت استراتيجية روسيا ليست جديدة ، لكن سوريا شكلت نقطة تحول حيث أصبحت روسيا أكثر وضوحاً في سعيها لأن تكون قوة عظمى ، ولاعباً رئيسياً في المنطقة ، كما تتلاءم سوريا مع استراتيجيتها المتمثلة في التصعيد عند ظهور فرص منخفضة التكلفة ، ناهيك عن فائدة القدرة على تقويض أولويات الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة ، وكسبت روسيا كثيراً في الشرق الأوسط كضامن أمني لبعض الدول ، خصوصاً مع تراجع الأولويات الأمريكية ، وسياساتها المتشددة ، كما حدث عند وقف مبيعات الأسلحة لكل من مصر والبحرين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان أبان الانتفاضات الشعبية ، وقررت الولايات المتحدة حجب الأسلحة مؤقتاً ، وكذلك فرض سيطرة رسمية على مصر ومن بين هؤلاء ، صعدت روسيا مرة أخرى ، بقصد الاستفادة من الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة^[١٦٢] .

وأظهرت المنافسة الروسية الأمريكية نفسها بطرق عدة , والأكثر وضوحًا التدخل العسكري الروسي في سوريا سبتمبر ٢٠١٥ من خلال الحملة العسكرية الروسية , حيث أجرى بوتين حساباته , وحسم قرار التدخل العسكري بمنأى عن موافقة الغرب , والذي صمم أساسًا لردع الغرب , بدلاً من محاربة داعش أو الإرهابيين الآخرين , ويقدم التدخل العسكري الروسي في سوريا , الكثير من الدروس حول طريقة الحرب الروسية والصلات بين روسيا والأهداف السياسية والتكتيكات العسكرية والدبلوماسية . وغالباً ما كانت الحملة الدبلوماسية لموسكو مؤيدة لأهدافها العسكرية^[١٦٣] , وكرس بوتين نفوذًا إقليميًا وردًا مضادًا للهيمنة الأمريكية كأولوية أكبر من محاربة الإرهاب . ويأتي هذا التركيز من اعتقاد الكرملين بأن العالم بقيادة الولايات المتحدة قد أضر بروسيا , وهو ما يفسر دعوة المسؤولين إلى - عالم متعدد الأقطاب - منذ التسعينيات حتى قبل تولي بوتين السلطة , وساعد عدم التركيز النسبي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط على المزيد من الحراك الروسي للتوسع في المنطقة , وتعزيز نفوذها لبناء علاقات أوثق مع كل من الحكومات الإقليمية حتى مع حركات المعارضة لتلك الحكومات لتوسيع علاقاتها التجارية , وتقديم نفسها كشريك أكثر موثوقية في فهم المنطقة , بالإضافة إلى تنشيط تجارة مبيعات الأسلحة , كما أن التدخل العسكري واستعراض ترسانتها الحديثة وأساليبها القتالية أحد أهم الطرق الأساسية التي يمكن لروسيا من خلالها تأكيد نفسها كمنافس للغرب .

وأسهل المسار السياسي لموسكو الذي سار جنبًا إلى جنب مع حملتها العسكرية في سوريا إلى إبقاء الأسد في السلطة , كما رفع دور موسكو ورسخ مكانتها , وتقليل النفوذ الأمريكي الذي كان على استعداد لجعل روسيا شريكًا في سوريا , وافترض القادة الغربيون ذلك على الرغم من بعض الاختلافات , إلى أن أهدافهم النهائية في سوريا اتسقت مع موسكو , مما يؤكد قدرة موسكو على خداع الغرب أثناء المفاوضات , أو عدم القدرة الغربية على الرؤية من خلال الخداع الروسي^[١٦٤] , كما كرست موسكو دورها كصانع قرار حاسم , وكان هذا الامتداد الطبيعي لنهج بوتين في الشرق الأوسط كافيًا مما مكنه من إقامة الكثير من العلاقات مع جميع الجهات الفاعلة في المنطقة .

تصادم القيم وتقاطع المنافع بين الولايات المتحدة وروسيا

بتغيير قواعد اللعبة الروسية ، وأنظمة الأسلحة في تعاملاتها مع واشنطن ، بدأت مرحلة جديدة في سياسة روسيا للتنافس مع الولايات المتحدة ، كما وضعت موسكو نفسها إلى جانب نظام الأسد كأهم داعم دولي له ، تجلى هذا الدعم بشكل أساسي من خلال منع قرار مجلس الأمن - بمساعدة صينية - في الأمم المتحدة ، كان من شأنه أن يعاقب التدخل العسكري الدولي فضلاً عن تقويض كل الجهود الدولية للتوصل إلى حل سياسي مبني على رحيل نظام الأسد عن السلطة ، وكانت سياسة روسيا مدفوعة بأن نظام الأسد يمثل آخر ما تبقى من الأصول الروسية في الشرق الأوسط كما تُعلق موسكو أهمية كبيرة على استراتيجية القاعدة البحرية الروسية في طرطوس والمطار الذي استحوذت عليه بالقرب من اللاذقية ، وساعدت روسيا الرئيس أوباما في نزع فتيل أزمة الأسلحة الكيميائية من خلال اقتراح القضاء على ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية ، كبديل للغارات الجوية للولايات المتحدة ، حيث أخرج الرئيس بوتين الرئيس أوباما من إحراج العجز الأمريكي لتجاوز نظام الأسد للخط الأحمر الذي وضعه علاوة على ذلك عزز بوتين ملفه الشخصي كوسيط في دبلوماسية الشرق الأوسط ، وحافظ على بقاء نظام الأسد من خلال تقسيم العمل بين - طهران وموسكو - من حيث الدعم العسكري والاقتصادي الإيراني والمساعدات الدبلوماسية الروسية ، مما يعني تحالف روسيا مع المحور الشيعي على وجه التحديد ^[١٦٥] ، كما برزت ليبيا كنقطة محورية أخرى من الأنشطة الروسية حيث سلكت موسكو نمطاً مشابهاً في السلوك الذي يركز أكثر على تأمين النفوذ الروسي وبناء النفوذ بدلاً من حل النزاعات ^[١٦٦] ، وقد تلتزم روسيا بهذه اللعبة ربما لفترة طويلة قادمة في ظل الاستدارة الأمريكية تجاه أوراسيا ، لتعزيز قوتها دون المجازفة بشن حرب على الغرب مع المضي قدماً لتعزيز مكتسباتها في المنطقة ، و النفوذ من خلال اقتناص الفرص ، واستغلال التصدعات خصوصاً مع نفور الغرب من الإسلاميين ، وتسامح روسيا مع الأنظمة الديكتاتورية وانتهاكات حقوق الإنسان ، كون هذين العاملين يشكلان أبرز نقاط الخلاف لبعض دول المنطقة مع السياسة الخارجية الأمريكية والغربية ، الأمر الذي يتيح مجالاً سياسياً أمام روسيا لتوسيع نفوذها من خلال المشاركة في القمع وتقويض الديمقراطية ، إذ تدعم موسكو بشكل لا لبس فيه الأنظمة الاستبدادية الحالية في دمشق والقاهرة وطبرق وتصفها بأنها حصن في وجه انتشار الإسلام المتطرف ، ففي مصر شرعت روسيا منذ عام ٢٠١٣ في توفير الأسلحة للحكومة المصرية ، مستغلة تردد الولايات المتحدة بشأن تقديم معدات عسكرية يمكن استخدامها في القمع السياسي الداخلي ^[١٦٧] ، الأمر الذي أثار الاستياء الأمريكي خصوصاً أن مصر ما تزال تعتمد على مستويات أعلى بكثير من الدعم المالي

من واشنطن^[١٦٨] , وجسد هذا العمل استراتيجية روسيا لاستغلال أي صدع بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة خصوصاً مع تردد واشنطن في الاختيار بين الأمن وحقوق الإنسان , كما حدث الشيء نفسه في ليبيا وسوريا حيث تحجم روسيا عن التعامل مع الأطراف التي يمكن وصفها بأنها شركاء أمريكيون , ويبدو أن الولايات المتحدة قد أذعنت لواقع سلطة روسيا ونفوذها في المنطقة , وفات الأوان بالنسبة لها لتعميق تدخلها في الصراع السوري دون المخاطرة بخوض حرب كبرى^[١٦٩] , ناهيك عن فشلها في الالتزام بشكل كامل لمواجهة روسيا والرئيس السوري الأسد قبل الانسحاب من الصراع^[١٧٠] , مما سعد من حدة التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا إلى أعلى مستوياته منذ سنوات .

يشار إلى أن سياسة الرئيس أوباما المتردة , وأنصاف الحلول التي اتخذها تجاه العراق وسوريا والعديد من دول المنطقة , وما أدت إليه من نتائج وتداعيات سلبية , أضافت الكثير من الأخطاء والإخفاقات لرصيده السياسي , وغادر البيت الأبيض دون تحقيق إنجازات تذكر تجاه أمن واستقرار المنطقة , وهو الذي تعهد في بداية رئاسته بإنهاء الحروب الخارجية للولايات المتحدة , ومعالجة المشكلات والصراعات الشرق أوسطية , مما ولد حالة من عدم اليقين بين الحلفاء والخصوم حول تأثير الولايات المتحدة في إذكاء تلك الصراعات , ودور الرئيس أوباما في فتح المجال للمزيد من قوى التغيير في الشرق الأوسط التي أسهمت في المزيد من الصراعات والانقسامات في هذه المنطقة , حيث أثبت إدارة أوباما قدرة في إثارة الاضطرابات دون تقديم حلول تذكر , وهو الذي صمم على أن يترك ما تبقى من رئاسته فراغاً في المنطقة سرعان ما تم ملؤه من قبل فاعلين آخرين بحسب ما تقتضيه المصالح الأمريكية , حيث مكنت قيادة أوباما من الخلف روسيا وإيران من شغل الفراغ الأمريكي بوصفهما قوتين بارزتين في الشرق الأوسط , ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتنصل من مسؤوليتها بشكل مباشر عما سيقرب على ذلك لاحقاً لا سيما مع رغبة موسكو في البقاء ودعم حلفائها في المنطقة على المدى الطويل .

وهو ما يدفع إلى التساؤل , هل ما زالت القوة الأمريكية تحتفظ بتميزها , حيث أن مشكلة دول المنطقة المضطربة , هيمنت على نقاشات السياسة الخارجية الأمريكية على مدى السنوات القليلة الماضية , وطرحت مجموعة من التساؤلات الهامة حول دور الولايات المتحدة في العالم والتزاماتها الدولية , وما سيحدث إذا عجزت عن الوفاء بها لا سيما مع انهيار اعتقاداتها الراسخة في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان^[١٧١] , ولكن هذه الفكرة أدت في أحيان كثيرة إلى نتيجة معاكسة , كما في حرب العراق التي أسفرت عن تدهور المكانة الأمريكية في العالم , وبالنسبة للبعض , وسوريا التي وفرت هي الأخرى الكثير من الشواهد على أنه لم يعد هناك ما يميز القوة الأمريكية , وزاد التدخل الروسي

من هذه الشكوك , كما أثار المخاوف من أن استراتيجيات موسكو في المنطقة تمثل تحدياً للهيمنة الأمريكية , وبالتالي الدور الأمريكي الخاص تجاه الشرق الأوسط .

تقييم السياسة الخارجية الأمريكية الشرق أوسطية للرئيس أوباما

برصد ومتابعة مسارات السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما في منطقة الشرق الأوسط والخليج , تكشف لنا الكثير من حالة - اللا سياسة والا موقف - التي انتهجتها إدارة أوباما تجاه الكثير من القضايا والملفات الساخنة على مدى ثمان سنوات , وإذا أردنا أن نُقيّم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج فإننا لن نستقر على تحليل واضح لمحتوى تلك السياسة التي تشكّلت في أروقة البيت الأبيض , وما تتضمنه من تباينات وتعقيدات , لاسيما أن الركائز المحورية التي قامت عليها رئاسة أوباما^[١٧٢] , تداعت أمام العالم أجمع على صعيد سياسته الخارجية التي تبنت استراتيجية الانعزالية والابتعاد عن العالم الذي يستند فيه الاستقرار والحرية على القوة الأمريكية , والتحرك نحو عالم تحكمه المعايير العالمية والالتزام المتبادل بالقانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف , مما يعني الإحجام عن أي عمل عسكري أو تدابير أحادية الجانب , وتفضيل المسارات الدبلوماسية وسياسة القوة الناعمة وبالرغم من انهيار الدبلوماسية الأمريكية منذ أن أعلن أوباما عنها في بداية رئاسته^[١٧٣] وسياسة الانسحاب الأمريكي العاجز التي أقرها الرئيس أوباما - أيضا - والتي كانت سبباً رئيساً في الكثير من الصراعات والانتهاكات الأمنية في المنطقة الساخنة , ناهيك عن صعود تنظيم الدولة الإسلامية , وعودة إيران إلى الساحة العالمية , والتقاعس عن مواجهة نفوذها السلبي , وضمان امتثالها للاتفاق النووي , كما عكس نهج إدارة أوباما في الشرق الأوسط فراغاً في القيادة العالمية , ذلك الفراغ الذي أضعف قدرة بعض دول المنطقة ما بعد الحكومات الأوتوقراطية لتغلب على التحديات الاقتصادية والمؤسسية الهيكلية التي ورثها عن الحكام المستبدين , وينبع هذا الفراغ القيادي من حقيقة أن الشرق الأوسط لم يعد يتصدر أجندة السياسة الخارجية لأوباما إذ امتنعت إدارته عن الاضطلاع بدور قيادي في الدول العربية غير المنتجة للنفط بسبب سجل التدخل الفاشل للرئيس جورج دبليو بوش , علاوة على تحول أولويات سياسته الخارجية الرئيسية تجاه منطقة المحيط الهادئ والهندي , كما فشلت إدارة أوباما في تحقيق العديد من الأهداف التي حددتها لنفسها , بدءاً من سحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان , مما ساهم في ظهور تنظيم الدولة الإسلامية وتهديد أمن المنطقة والإخفاق في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين , ناهيك عن فشل إدارته في تحسين صورة أمريكا في الشرق الأوسط العربي .

وجاءت الآراء الإقليمية لتقييم سياسة الولايات المتحدة في ولايتي الرئيس أوباما في كثير من الأحيان متدنية جداً في العام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ عما كانت عليه في بداية رئاسة أوباما عام ٢٠٠٩ ، ولم يقتصر الأمر على عدم قدرة النفوذ الأمريكي لفترة طويلة على تشكيل الحقائق الإقليمية فحسب ، بل وتراجع تأثيره في السنوات الأخيرة وهي التي كان لها الأسبقية في الشرق الأوسط بينما بدت مؤخراً كما لو كانت آخذةً في الانتهاء^[١٧٤] ، ولعل الأكثر تعقيداً في المشهد الأمريكي تلك التحالفات والصداقات الأخرى المتضاربة التي ظهرت في المنطقة إذ ساعدت إدارة أوباما على الزج بقوى إقليمية وعالمية جديدة - إيران وتركيا وروسيا والصين - حيث تسعى كل منها لممارسة نفوذها ، كما عجزت أمريكا عبر تدخلاتها المقتضبة في سياسات دول المنطقة عن الوفاء بمضمون التزاماتها ووعودها ، خصوصاً تلك التي مضى الحلفاء والخصوم إلى الالتزام بها وتنفيذها لعقود عديدة ، وإن اعترف الرئيس أوباما وفريق سياسته الخارجية برغبة أمريكا في التراجع والحاجة الملحة للعمل مع القوى الأخرى لإدارة الانتقال في المنطقة^[١٧٥] ، والميل لفك الارتباط مع منطقة الشرق الأوسط في أعقاب إجهادها في حربي العراق وأفغانستان ، ومما يؤكد هذا التصور ليس الغموض الذي يكتنف الدور الأمريكي المتعلق بمصر وسوريا واليمن والعراق فحسب ، وإنما تدهور التحالفات عبر المنطقة العربية وما ترتب عليها من خفض قيمة ومصدقية الضمانات الأمريكية لحكومات وشعوب المنطقة لا سيما تجاه تحييد الطموح الإيراني وتوجهاته النووية ، الأمر الذي سيتضح مع استعراض وتحليل أبرز إخفاقات السياسة الخارجية للرئيس أوباما ، وتداعياتها الإنسانية والسياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية على الشرق الأوسط .

إخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس أوباما في الشرق الأوسط

باستقراء خلفية وحيثيات المواقف الأمريكية لإدارة الرئيس أوباما ، وعواقب الانسحاب الأمريكي في العراق ، وتراجع سياساته في المنطقة والنزعة السلبية الانهزامية التي وصلت إلى ذروتها في عدم الرد على الهجوم الكيميائي الدموي والإجرامي المنهجي لنظام الأسد في سوريا ، وبروز قوى إقليمية عالمية جديدة في المنطقة ، أمكن رصد عدد من إخفاقات السياسة الخارجية للرئيس أوباما في منطقة الشرق الأوسط ، والتي لا تزال تداعياتها السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية قائمةً حتى الوقت الرهن ، ونوجز منها :

الإبقاء على المشاركة الأمريكية في الحد الأدنى

أجمع منتقدو استراتيجية الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الشرق الأوسط على افتقار أوباما إلى رؤية استراتيجية في إطار توجهه بتقليص الاستثمار العسكري والسياسي الهائل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، مع تمسكه بإضفاء الشرعية على حراك الولايات المتحدة في المنطقة ، ولا يعني ذلك الحد من وجودها المادي فحسب ، وإنما أيضًا ممارسة ضبط النفس دبلوماسياً ، والتراجع لتحدي الحلفاء على تحمل مسؤولية أكبر عن أمنهم وقد التزم أوباما باستمرار بهذه الاستراتيجية ، وإعطاء الأولوية لها بلا رحمة على مدار ثمان سنوات ، مع مقاومة كافة الجهود لإخراجها عن المسار وإن كانت هذه استراتيجية غير مرغوبة كثيراً في واشنطن تجاه منطقة متشددة ^[١٧٦] خصوصاً مع مآزق إدارة أوباما في التعامل مع أزمة انتفاضات الربيع العربي ، ومحاولة الموازنة بين التزاماتها ومثلها الأخلاقية دون المساس بمصالحها الاستراتيجية ومصالح حلفائها المقربين وساهمت العيوب في النهج الدبلوماسي الأمريكي - والقيادة من الخلف - في واحدة من أخطر أزمت السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية في المنطقة حتى الآن ، مع ما يترتب على ذلك من اضطرابات وتآكل في ميزان القوى الذي بنته الولايات المتحدة لعقود ^[١٧٧] ، ولا شك إن افتقار إدارة أوباما لوجود استراتيجية دولية وإقليمية واضحة المعالم ، يعد من أقوى الحجج التي تتناقض مع مبادئ سياسته الواقعية كما يدعي منظرو السياسة الأمريكية ، الأمر الذي ساهم في تعقد الأوضاع الأمنية في المنطقة ، وزيادة كلفة الصراعات الدائرة فيه لتأمين حدودها السيادية الخارجية ، وأمن واستقرار مجتمعه الداخلي لاسيما مع تزايد وتيرة المغامرات الإيرانية التي أدخلت المنطقة في أتون حروب أهلية ، تخطت حدود الداخل السوري ، وانتقلت إلى دول أخرى كالعراق ولبنان واليمن وتركيا ، كما تبنت إدارة أوباما بعض السياسات - دون أسباب - من خلال أسلوب خطابي تبدو عليه السمة الواقعية ولكن في حقيقته تغيب عنه الواقعية لغياب استراتيجية أمريكية موحدة تترجم ذلك الخطاب لأفعال على أرض الواقع ومن تلك السياسات - القيادة من الخلف - في ليبيا ، والدعم المتواضع للمعارضة السورية ، وتجاهل تجاوزات النظام السوري للخط الأحمر الذي وضعه أوباما حيال استخدام الأسلحة الكيماوية والعقوبات غير الفعالة ضد روسيا كبديل لسياسات حقيقية مع نبذ القوة العسكرية بصورة لم يسبق لها مثيل بين الرؤساء الأمريكيين منذ الحرب العالمية الثانية ، وكانت تصريحات الرئيس أوباما في بروكسل الأكثر تعبيراً عن الصدمة بأن روسيا لا يمكن ردعها بمزيد من التصعيد بالقوة العسكرية ^[١٧٨] ، مما يعني تخليه المفاجئ عن المبدأ التأسيسي للسياسة الخارجية الأمريكية على مدى سبعة عقود ، وإن اعتبر أوباما أن إنجازاته الدبلوماسية لا سيما الاتفاق النووي

مع إيران واتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ , واستعادة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا - هي إرث سياسته الخارجية الأساسية.

إطالة أمد الحروب في المنطقة

لا شك أن تحول السياسة الخارجية للرئيس أوباما إلى الدبلوماسية , وتقليص استخدام القوة الأمريكية في الشرق الأوسط , ومشاركاته الانتخابية وقبول التعامل مع بعض حكومات المنطقة المستبدة دون الضغط لتغييرها , أسهمت تلك السياسات في إطالة أمد الحروب الدائرة , وهي حروب يقف ورائها قوى إقليمية ودولية عدة يعمل كل منها على تصعيد الحالة العسكرية وفي كافة الجبهات المشتعلة , ناهيك عن نشر الفوضى وزعزعة الأمن والاستقرار , واستهداف المدنيين لإرغامهم على قبول سياسة الأمر الواقع في محاولة لدفع أطراف النزاع على القبول بسياسة الاحتلال أو التقسيم , ويبدو أن الموقف المتراخي لإدارة أوباما تجاه تصاعد التوترات والصراعات في المنطقة , ماهي إلا سياسة لكسب الوقت , وترقب خيارات الحسم الميداني , وتحولات موازين القوى ذات العلاقة بالمصالح الأمنية والعسكرية والجيوسياسية للجغرافيا السياسية التي تعنى الإدارات الأمريكية المتلاحقة على تشكيلها عربياً وخليجياً.

يشار إلى أن تقاعس الإدارة الأمريكية بقيادة عالمية عن معالجة التحديات الأمنية الشرق أوسطية التي كانت بسبب أخطائها , ساعد في ظهور عددٍ من الترتيبات الجديدة كنتاج سياسي لحالة - اللا سياسة - اللا موقف - بغية الزج بدول المنطقة في صراع دائم , للدفع بها إلى التقسيم والانفصال على أسس مذهبية طائفية وعرقية و جهوية , بما يمكنها من تعزيز مصالحها الاستراتيجية دون أي كلفة بشرية أو مادية أو عسكرية , مع ضمان الوقت وحرية التصرف في إحداث نوع التوازن المرغوب بين الفصائل والطوائف الدينية - السنة / الشيعة - بحيث لا يستأثر فصيل ما بالسلطة على حساب فصيل آخر^[١٧٩] , وقد يكون تحرك أمريكا الاستراتيجية بعيداً عن الشرق الأوسط مثيراً للقلق , حيث تظل المنطقة بحاجة إلى قيادة جديدة من الداخل للتعامل مع قضايا مثل الأمن وأزمة اللاجئين^[١٨٠] .

بناء شبكة تحالفات مع الفرقاء والأضداد : عكست الاستراتيجية الأمريكية لإدارة أوباما في الشرق الأوسط والخليج شبكة من التحالفات المتداخلة مع الفرقاء والأضداد , مما أسهم في تصعيد حالة من الفوضى في المنطقة , واتسم خطاب وسلوك إدارة أوباما بالكثير من التناقض الفج الذي يصعب تمريره أو تكييفه كنوع من المواءمة والمرونة في المواقف والتحركات الأمريكية , ولما كانت توجهات أوباما وإدارته تنتهج الدبلوماسية والحوار

والحلول السياسية فقد أدت رغبته في إدارة السياسات المعنية مع كافة الأطراف المتضادة ومحاولة إرضاء كافة الحلفاء , إلى تعارض وتناقض السياسات حتى مع حرصه الشديد على إنهاء رئاسته الثانية بإنجاز تاريخي يحسب له , ويضمن للديمقراطيين البقاء في البيت الأبيض , حيث تخلت واشنطن بشكل مفاجئ عن سلوكها الانسحابي من القضايا الصعبة في المنطقة , ودخلت في تحالف سريع ضد داعش لاختبار ولاء حلفائها التقليديين , وطمأنة إيران بخصوص بقاء حليفها السوري - ولو إلى حين - وثبات معادلة العراق التي تميل إلى طهران كعنصر ثابت فيها كما تحالفت إدارة أوباما مع الميليشيات الشيعية العراقية لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق بينما تقاتل جزء كبير من هذه الميليشيات في سوريا إلى جانب حكومة الأسد التي تعارضها الولايات المتحدة , وضد جماعة المعارضة التي يحظى بعضها بدعم إدارة باراك أوباما ^[١٨١] , وقد تختلف المواقف السياسية مع رحيل أوباما وترامب , إلا أن المرجح أن استمرار هذا الدعم الأمريكي الواسع لكثير من الأطراف ولكل من يحمل السلاح من المجموعات المرتبطة بالعراق وسوريا وغيرها , سيسهم بالكثير من الحيرة والارتباك لدى حكومات المنطقة إزاء حسم هذه الحروب وإمكانية إنهاء معاناة الشعوب المتضررة ^[١٨٢] , ما يعني استمرار المشاكل والصراعات والانقسامات المزمنة , وتفاقم حالة الاستنزاف لكسب الوقت , والتظاهر بالسعي إلى حل سياسي يساعد في قلب الأوضاع الميدانية بما يكرس المصالح الاستراتيجية .

صعود التنظيمات الراديكالية المسلحة

طالما كانت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على مر السنين سلسلة إخفاقات جراء قصور فهمهم لتعقد العالم العربي والإسلامي والفروق بين الحركات السياسية وحركات المقاومة الشرعية , والأحزاب والمليشيات والحركات الإرهابية , ناهيك عن تفكير المتطرفين الإسلاميين في طهران الذين يطمحون إلى الحصول على السلاح الذري , ولاشك إن سلبية إدارة أوباما مهدت الطريق بشكل رئيس لصعود حركات وتنظيمات راديكالية عدة , استهدفت شغل الفراغ الناجم عن غياب الولايات المتحدة في الدول الساخنة في المنطقة , ومزاولة أنشطتها على الصعيد العالمي , مستغلة المناطق التي لا توليها الولايات المتحدة انتباهاً كافياً لتشديد جماعات محلية شعبية تشرف على تحول السكان المحليين في الدول التي تنهار بها أنظمة الحكم , لتطبيع أيديولوجيتها ونشرها وطورت عدد من الحركات والأحزاب في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين شبكة من القوى الثورية المحلية المتعاطفة معه في الدول التي تتواجد فيها ^[١٨٤] , مما أكسبها الخبرة الميدانية الكبيرة وتطوّر قدراتها القتالية , كما أن سحب القوات الأمريكية من العراق

دون تمكين الجيش العراقي النظامي بالخبرة والسلاح لمليء الفراغ الأمني ، خلق فرصة مواتية لتنظيمات راديكالية مسلحة لرفع قواتها وقدراتها الحربية ، وزيادة عدد مقاتليها للسيطرة على مناطق حيوية ونفطية مع شبه مباركة أمريكية لهذا التمدد المقصود ، مع انسحاب الولايات المتحدة من العراق ^[١٨٥] ، وعكست الموافقة الأمريكية الضمنية لكافة الأطراف الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط دول كانت أم جماعات أو ميليشيات لتحرك كل منها من أجل مصالحها الخاصة وبالطريقة المناسبة لها ، عكست سلبية الإدارة الأمريكية ، والتوقف عن حربها المعلنة على الإرهاب ، وتراجع دورها كضامن أمني لحلفائها التقليديين وأصدقائها في المنطقة العربية ناهيك عن تجاهلها تمدد إيران في المنطقة لتوسعة نطاق نفوذها وسيطرتها على المحيط السني والمدعومة بقوى عربية للقيام بدور الشرطي في المنطقة العربية ، وتحديدًا الخليج وبلاد الشام سياسيًا وعسكريًا فضلًا عن تحركات تنظيماتها المسلحة العابرة للحدود ^[١٨٦] ، كما استغلت روسيا الوضع ، وبادرت بتزويد التنظيمات والحركات بالأسلحة الروسية مقابل الحصول على معلومات استخباراتية يستفيد منها الجانب الروسي باستهداف الإرهابيين في ضرباته الجوية أو لتعزيز تجارة السلاح بما يعود بالنفع على الاقتصاد الروسي المتهالك ، وتحولت سوريا وعدد من دول المنطقة إلى معبر لتجارة السلاح الروسي ، وإيصال الإمدادات إلى تلك الحركات والمليشيات خصوصاً التابعة لإيران وغيرها ^[١٨٧] ، ويبدو أن خطة تقسيم العراق ، ستعاود الظهور مرة أخرى مع وصول الرئيس جوزيف بايدن لكرسي الرئاسة عراب خطة التقسيم ، وإن لم تتحدد سياسته الخارجية تجاه العراق والمنطقة حتى الآن ، وما إذا كانت قائمة على الفصل العنصري كمبدأ لصنع السلام في الشرق الأوسط أم خلاف ذلك .

التحول الأمريكي في الحرب على الإرهاب

اتسمت السياسة الأمريكية الشرق أوسطية للرئيس أوباما بالكثير من المتناقضات تجاه الحرب على الإرهاب وغيرها من التباينات السياسية تجاه المشهد السياسي والأمني في المنطقة ، وما صاحبه من تطورات إقليمية ، لا سيما ما يتصل بحرب الولايات المتحدة ضد الكثير من المنظمات الإرهابية في العراق وسوريا كتنظيم داعش وخلافه ، حيث فشلت القوة العسكرية الأمريكية في تحقيق أهدافها بالقصف الجوي وحده الذي لا يكفي للقضاء على ميليشيا مسلحة ، أضحت تسيطر على مدن ومناطق سكنية واسعة وأخرى صحراوية ، وثالثة جبلية وأخيراً مناطق نفطية هامة وحيوية ، كما عمدت واشنطن قبل ذلك وفي مختلف قضايا المنطقة وما شابها بفعل المنظمات الإرهابية المسلحة إلى التركيز على - القوى المتطرفة - كمحور استراتيجي للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ، وتستند

استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على دعم مختلف الحلفاء ، خصوصاً الدول التي شهدت موجة الاحتجاجات والاضطرابات وتغيير النظام ، فهي دول حليفة للولايات المتحدة ، وبالرغم من علم الإدارة الأمريكية المسبق بالتغيير المفصلي الذي شهدته مصر في ٣ يوليو ٢٠١٣ - على سبيل المثال - إلا أنها ترددت في إعلان موقفها منها بشكل رسمي بل سعت إلى معاقبتها ، وتعطيل صفقة الأسلحة المفترض تقديمه للحكومة المصرية والطائرات بدون طيار ، لملاحقة التنظيمات الإرهابية ومعتقلها الجهادي في سيناء ، ثم جاءت التطورات الميدانية في سوريا وليبيا والعراق واليمن ، لتؤكد مرة أخرى تجاهل الإدارة الأمريكية لحربها المعلنة ضد الإرهاب الدولي ، التي حشدت من أجلها الكثير من التحالفات والقوانين والأنظمة حيث اكتفت الخارجية الأمريكية بالاستنكار والتنديد بالحوادث الإرهابية ، كرد فعل بعد تعرضها للكثير من الضغوط والانتقادات الداخلية أو الخارجية ، وأعزت موقفها السلبي آنذاك بأنه تلبية لمطالب أو استجابة لتحديات ، كما استضافت واشنطن في ١٩ فبراير ٢٠١٥م قمة حاشدة تحت مسمى - قمة البيت الأبيض لمواجهة التطرف العنيف - شاركت فيها ٦٠ دولة ومنظمة دولية وإقليمية ، لتخرج بتوصيات هامشية وهزيلة لا ترقى لأي طموحات ، وبدت كدعوة إلى تعاون المجتمع الدولي في مواجهة عنف المتطرفين أكثر منها إلزاماً لهم ، ولم تناقش القمة أي خطط أو استراتيجيات تتضمن آليات ووسائل وأشكال تفعيل التعاون الدولي في مواجهة العنف والتطرف والإرهاب ، مما يؤكد تراجع الإدارة الأمريكية في إدارة جميع ملفات المنطقة التي وضعتها أساساً لسياستها الخارجية للشرق الأوسط في وقت سابق وكذلك ما يتصل بتراجعها عن حربها الدولية المعلنة على الإرهاب ودعمها الضمني لبعض تيارات الإسلام السياسي في المنطقة ، والمراهنة عليها كحليف بديل للأنظمة السياسية التي سقطت بفعل الثورات العربية كما حدث مع تنظيم - الإخوان المسلمين - في مصر وتونس وتراجع دعمها لقضايا حقوق الإنسان التي اتخذت منها وسيلة ضغط على الأنظمة العربية لعقود عدة.

تمكين إيران إقليمياً

حقق الاتفاق النووي الإيراني مكاسب عدة لإيران بفضل سياسة الرئيس أوباما التي منحت إيران الحق في امتلاك برنامج نووي سلمي ، بما فيه من حق تخصيب لليورانيوم عند مستويات آمنة ، وما سيترتب على ذلك الاتفاق من تخفيف العقوبات الدولية المفروضة عليها ، ناهيك عن إعطاء واشنطن لإيران حق التدخل المدعوم أمريكياً في بعض قضايا المنطقة ، مما عزز أطماع إيران للهيمنة الإقليمية ، والذي أتى بالتزامن مع الاستدارة الأمريكية تجاه إقليم جنوب شرق آسيا - قارة أوراسيا - كأولوية استراتيجية بما يتضمنه

ذلك من احتمالات لرحيل أمريكي عن إقليم الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا اعتمدت يوم ١٨ أكتوبر ٢٠١٥ خطة عمل مشترك شاملة تضمن أن يظل برنامج إيران النووي سلمياً لمدة ١٠ سنوات على الأقل ، والتي تمثل أهم إنجازات إدارة أوباما على صعيد السياسة الخارجية ، لتفادي مشكلة تصنيع إيران للأسلحة النووية ، إلا أن هناك أنواع أخرى من المشكلات المقلقة التي لم يتناولها الاتفاق النووي جراء تركيزه بشكل محدود للغاية على التطورات النووية ، وتجاهل العديد من الثغرات الواسعة لاسيما الإجراءات التي لم يعلن عن تفاصيلها خاصة فيما يتصل بالحد من أنشطة التخريب والحرب بالوكالة والعمليات السيبرانية الهجومية الإيرانية المزعزعة لأمن واستقرار الخليج والمنطقة العربية ، التي استغلتها القيادة الإيرانية أمثل استغلال ، فضلاً عن إمكانية تزايد النفوذ الإيراني الإقليمي في حال خفض أو إلغاء العقوبات الدولية المفروضة عليها ، وهي التي باتت على مقربة من دخول منطقة الحصانة النووية ، حيث فشل الرئيس أوباما في الكشف للكونغرس ودول المنطقة عن وجود صفقات جانبية سرية بشأن عمليات التفتيش عندما أحال الاتفاق النووي إلى الكابيتول هيل ، حيث عملت إدارة أوباما سراً على تيسير برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية ، مضللاً بذلك كافة وسائل الإعلام والمشرعين لأشهر حول اتفاق سري لرفع العقوبات الدولية عن إحدى أهم الجهات الممولة لبرنامج إيران الصاروخي ، كجزء من اتفاق - الفدية - مع إيران ، وتضمن تحرير إيران لعدة رهائن أمريكيين ، كما وافقت الإدارة على رفع العقوبات الدولية المفروضة على بنك صباح الإيراني ، الذي يمثل ركيزة المشتريات الصاروخية الإيرانية قبل ثمانية سنوات من الموعد المقرر لرفع هذه العقوبات بموجب خطة العمل المشترك الشاملة ، واعترف المسؤولون الأمريكيون بأن إدارة أوباما ، تجاوزت التزاماتها في خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال السماح لإيران بالوصول إلى البنوك الأمريكية علاوة على تنظيم إدارة أوباما أكثر من ٢٠٠ جولة ترويجية في جميع أنحاء العالم لتشجيع المؤسسات المالية الأجنبية على التعامل مع إيران^[١٨٨] ، كما وافقت على تزويد إيران بـ ١,٧ مليار دولار نقداً لإطلاق سراح أو إسقاط التهم الموجهة إلى ٢١ إيراني ، وظلت التفاصيل الكاملة لهذه الاتفاقية السرية مخفية عن الكونغرس والإعلام لأكثر من تسعة أشهر وترى مصادر في الكونغرس أن هذه التسيّرات الأخيرة تقدم دليلاً آخر على محاولات إدارة أوباما المتعمدة في خداع الرأي العام حول تعاملاتها مع إيران ، كما ضلل الشعب لتجنب إثارة الغضب بسبب قرارها بإسقاط العقوبات المفروضة على أكبر ممولي برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية^[١٨٩] ، ولم يتطرق الاتفاق الشامل إلى أي من أنشطة إيران الإقليمية أو أعمالها العدوانية أو اعتداءاتها المتكررة لدول الجوار الإيراني وسياساتها التمديدية والتدخلية

المزعزعة للأمن والاستقرار الإقليمي ، مما وفر مساحة من الفراغ الجيوسياسي واللوجستي للمزيد من النفوذ والسيطرة الإيرانية في المنطقة ، في ظل الاستدارة الأمريكية لقارة أوراسيا الأمر الذي فاقم من حدة الصراعات الإيديولوجية والعنف والعنف المضاد المصاحب لها والمزيد من المغامرات الإيرانية غير المحسوبة ، واندلاع مواجهات جديدة في دول الربيع العربي ، واستمرار الاعتداءات بالصواريخ والمسيرات تجاه المملكة العربية السعودية من قبل أذرعها العسكرية في اليمن والعراق .

إطالة أمد الصراع العربي - الإسرائيلي

سعت الولايات المتحدة لعقود في التخطيط لاستدامة الصراع العربي - الإسرائيلي على نحو يمكن السيطرة عليه ، مما منحه زخم الديمومة والاستمرار لعقود عدة ، كما عمدت إلى إفراغ أسس عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي التي انطلقت في مدينة مدريد أكتوبر ١٩٩١م من محتواها الرئيسي ، وتهميش دور الأمم المتحدة والشرعية الدولية بما يتفق ومصالحها الاستراتيجية الخاصة ، ناهيك عن إثارة المزيد من الصراعات في المنطقة ، ل يبدو الصراع العربي الإسرائيلي كصراع ثانوي ضمن صراعات أكبر وأعرق بين دول المنطقة ، وبالرغم من اقتراح عدة إدارات أمريكية خرائط طريق لعملية سلام من شأنها أن تؤدي إلى دولتين واحدة إسرائيلية والأخرى فلسطينية ، إلا أن التعنت والرفض الإسرائيلي حال دون تحقيق ذلك ، والوضع قابل للتفاقم مع تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالاضطلاع بدور الوسيط النزيه التقليدي ، مما أضر بفرص التوصل إلى اتفاق سلام وما زالت آفاق المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية قائمة ، ومن المستبعد جداً أن يحصل الفلسطينيون على تنازلات عادلة من إسرائيل ، وعلى الأرجح ستستمر آفاق حل الدولتين في التلاشي إذا ضمت الحكومة الإسرائيلية المستوطنات في الضفة الغربية وغور الأردن ، وهي الإجراءات التي وافقت على تعليقها كجزء من اتفاق إبراهيم مع الإمارات .

ضعف الضمانات الأمنية الأمريكية

بمراجعة سريعة لأبرز سياسات الرئيس أوباما تجاه منطقة الشرق الأوسط ، نلاحظ أن إدارته لم تقدم أي ضمانات لتعزيز أمن استقرار المنطقة بعد التحولات الحاصلة في مدخلات عوامل القوة في العلاقات الدولية والإقليمية مؤخراً والتي لم تعد تقتصر على القوتين العسكرية والاقتصادية فحسب ، إذ دخلت عوامل أخرى لاسيما روسيا في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة حيث فشلت إدارة أوباما في إدارة الملفات الساخنة وقضاياها الشائكة للحفاظ

على نظام الدولة أبان الربيع العربي ، ومواجهة النفوذ المتزايد للمتطرفين أو إضعافهم سواء من السنّة والشيعة كتنظيم - الدولة الإسلامية في العراق والشام - والمليشيات الشيعية - وموقف الإدارة الأمريكية من استخدام النظام السوري برئاسة - بشار الأسد - للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الأبرياء ، بمقايضة الضربة العسكرية بخيار نزع الأسلحة الكيماوية التي بحوزة النظام ، كما برز ضعف سياسة الولايات المتحدة كضامن لأمن المنطقة أكثر ما يكون في قمة كامب ديفيد مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي - البحرين - الكويت - عمان - قطر - المملكة العربية السعودية - والإمارات العربية المتحدة - للتأكيد على التزام الولايات المتحدة بأمنها ، لردع ومواجهة أي تهديد خارجي لوحدة أراضي أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك احتمال استخدام القوة العسكرية إضافة إلى العمل المشترك ضد التهديدات غير المتماثلة ، مثل الإرهاب أو الهجمات السيبرانية والتعاون المتكرر في مجال مكافحة الإرهاب ، والتدريب الذي يشمل - قوات العمليات الخاصة - وأمن الفضاء الحاسوبي^[١٩٠] ومع ذلك لم يحقق دور والتزام الولايات المتحدة بضمان أمن الخليج والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد أي نتائج تذكر مع استمرار وتزايد الاعتداءات الإيرانية على الأراضي السعودية عبر أذرعها العسكرية والوضع الأمني قابل للاشتعال مع إمكانية دخول روسيا والصين وإيران في تحالف ثلاثي بشكل أكثر عمقاً ، مما يسمح لإيران بتكثيف مغامرتها تجاه دول المنطقة والسعودية تحديداً في ظل تحديها لنظام العقوبات الأمريكية على إيران ، وزيادة مشترياتها من النفط الإيراني لإنعاش اقتصاده المنهار فضلاً عن دعم المخطط الإيراني في التحكم بإمدادات نفط الخليج ومعايير الملاحة البحرية التي تصل الغرب بالشرق ، وبناء ترسانة عسكرية متقدمة لإيران وتزويدها بمعدات الدفاع الجوي الحديثة على نحو يهدد منطقة الشرق الأوسط والخليج^[١٩١] .

وحتى الوقت الراهن من غير المؤكد أن تكون الإجراءات الأمريكية المعلنة محققة للضمانات الأمنية الرسمية الكافية لمنطقة الخليج بقدر ما تعكس نوعاً من العمل المشترك بينهما ، لردع ومواجهة أي تهديد خارجي لوحدة واستقرار أراضي أي دولة منها ، كونها لا تأتي ضمن إطار قانوني أو تتسم بطابع رسمي ، ولا ترقى بشكل أو بآخر للضمانات الأمنية في - منظمة حلف شمال الأطلسي - الناتو - على سبيل المثال ، وإن كان الوضع شديد التعقيد حيث لا يمكن الموافقة عليها من قبل الكونغرس الأمريكي في ظل تفاقم الحالة السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط ، وتزايد أعباء الخزينة الفيدرالية على الرغم من تحذيرات بعض أعضاء الحزبين الأمريكيين - الجمهوري والديمقراطي - من أن الهيكلية الكاملة لنظام الدولة في الشرق الأوسط معرضه للخطر ، كما أن استمرار

تراجع سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة لن يضر بمصالح دول المنطقة فحسب ، بل والولايات المتحدة ومصالحها الاستراتيجية والقومية في الخارج والداخل الأمريكي^[١٩٢] .

تمكين روسيا في المنطقة

مع اخفاق الولايات المتحدة في تحمل أعباء القيادة الإقليمية والدولية ، شكل الاتفاق الروسي الأمريكي الذي منح الروس تفويضاً أمريكياً بإدارة الصراع في سوريا ، شكل بداية لسقوط المبادئ الأمريكية المعلنة وشعاراتها حول الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية والقضاء على الأسلحة المحرمة إلى البحث عن تكريس مصالحها الاستراتيجية القومية ، ففي الوقت الذي تركز فيه دول الخليج على احتواء النفوذ الإيراني والدفاع عن مصالح السنة أمام الحكومة الشيعية في العراق ونظام الأسد في سوريا ، برزت روسيا كضامن لحماية أصولها في سوريا المدعومة من إيران ، وترسيخ مكانتها في الشرق الأوسط كقوة محركة للأحداث ، وإثبات قدرتها على حماية وكلائها من الانقلابات العميقة المدعومة بشكل غير مباشر من الولايات المتحدة ، لاسيما مع نشر بطاريات صواريخ متحركة وقابلة للتبديل من طراز S-٤٠٠ و S-٣٠٠ ، جنباً إلى جنب مع أنظمة المدى القصير ، مما منح روسيا مؤخراً القدرة على إسقاط الطائرات وصواريخ كروز على بعد أكثر من ٢٥٠ ميلاً على الأقل ، في كل الاتجاهات من غرب سوريا على نحو يمكّنها من تغطية جميع أجزاء الدولة تقريباً ، فضلاً عن أجزاء كبيرة من تركيا وفلسطين والأردن وشرق البحر المتوسط^[١٩٣] ، كما صعدت روسيا احتمالات المواجهة من خلال نشر هذه الصواريخ كتهديد ضد أي عمل عسكري من قبل دول المنطقة تجاه نظام الأسد السوري وبالرغم من وجود خلاف بين الخبراء العسكريين حول قدرة الأنظمة الروسية ، وخاصة أنظمة S-٣٠٠ التي أثارت قلق مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية إزاء نشر الأنظمة الروسية ، وما إذا تستطيع القوة الأمريكية التغلب على نظام S-٣٠٠ - لاسيما أن الولايات المتحدة لم تختبر قط قدرة هذه الأنظمة الدفاعية على مواجهة التكنولوجيا الأمريكية ، ولا على استهداف الطائرات الروسية التي تحلق على ارتفاع منخفض^[١٩٤] ، ويبدو أن السياسة الخارجية الواقعية للرئيس أوباما لم تجد في إدارة العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة لا سيما الدور الروسي الذي كان عاملاً رئيسياً في تحديد عدد وتأثير النزاعات الإقليمية التي يمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة على أمن المنطقة في عصر الدول الفاشلة والإرهاب خصوصاً إذا ما كان هنالك تنافس محموم بين القوى الكبرى والتي سيكون لها الدور الحاسم في تحديد ما إذا كانت تلك النزاعات سيتم تصعيدها واستمرارها ، أو إنهاؤها ، وإن أكد مسار السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة ، أن القوى الكبرى لا يمكن لها أغفال أهمية وقيمة منطقة

الشرق الأوسط في تحقيق مصالحها الاستراتيجية الراهنة أو المستقبلية وأهمية دول الخليج الاستراتيجية بحكم مخزونها النفطي ، وإطالتها الاستراتيجية على معابر الملاحة البحرية في بحر العرب الذي يربط الشرق بالغرب والبحر الأحمر المحاذي لشرق أفريقيا وغير البعيد أيضا عن المحيط الهادي ، ودواع سياسية أخرى ، ومما يؤكد ذلك سعي الولايات المتحدة إلى إقناع حلفائها بتقاسم المزيد من المسؤوليات وتخفيف الالتزامات الأمريكية في المنطقة ، إلا إنها لم تخاطر بالنظر في مشاركة الصين في مثل هذه المسؤوليات ، خشية أن يقوض تدخل الصين الهيمنة الأمريكية في حال التوافق الروسي الصيني ، حيث تميل الصين إلى أن تحذو حذو سياسة روسيا في عدد من القضايا الدولية وقد يعزى ذلك نسبيا إلى المشاركة الروسية الصينية الممنهجة ، للحد من التمدد الأمريكي المهدد لحماية مصالحهم الاستراتيجية في الشرق الأوسط من جانب وللحيلولة دون تحقيق نصر أمريكي يحسب لها في الشرق الأوسط ومن ثم قد يخولها مستقبلا للتدخل على نطاق أوسع في قارة أوراسيا أو الشأن الداخلي لروسيا أو الصين ، أو في مناطق أخرى تشكل مصالح استراتيجية حيوية كما في شمال القوقاز أو التيب أو شينجيانغ أو أوكرانيا^[١٩٥] ، ولا شك أن خشية الولايات المتحدة من الدخول في مواجهة مباشرة بشكل أو بآخر مع روسيا والصين لا سيما مع تزايد قدرتهما على رفع سقف التحديات ، وعرقلة المبادرات الأمريكية في مختلف المحافل الدولية ، أسهم في تراجع مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مقابل منح فرصة استراتيجية لأطراف دولية أخرى ، لتحقيق مكاسب ونفوذ أكبر في إدارة الصراعات في المنطقة العربية بما فيها دعم التمدد والتأثير الإيراني غير المسبوق ، الأمر الذي سيجعل من منطقة الشرق الأوسط ساحة لاستعراض القوى العظمى حتى مع تراجع قدرات وموارد الولايات المتحدة المتاحة بسبب الأزمة الاقتصادية ، إذ لازالت مستمرة في بسط نفوذها في الخارج ، وإعادة ترتيب الأولويات ، وتصحيح توزيع نقاط التمرکز ، والتدخل العسكري^[١٩٦] ، ومن المرجح أن يحتل الشرق الأوسط قائمة أولويات الولايات المتحدة عند تهديد مصالحها الاستراتيجية القومية في المنطقة .

الفصل الثالث

تحولات السياسة الأمريكية في إدارة الرئيس ترامب
وانعكاساتها على الشرق الأوسط والخليج

يستعرض الفصل بشكل نقدي أسس سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أبان ولاية الرئيس دونالد ترامب ، وأبرز مسارات السياسة الخارجية وتحركاتها وتفاعلاتها في المنطقة في التعاطي مع التوترات والصراعات ، وما رافقها من مبادرات وتسويات سياسية ، علاوة على علاقات الولايات المتحدة مع دول المنطقة والخليج ما بعد الربيع العربي ، وسياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل المسلحة نووياً ، والدبلوماسية الأمريكية تجاه إيران وما أحدثته من انقسامات طائفية واختلال في ميزان القوى ، بلغ ذروته بتفكك أراضي العراق ودول الشام وصعود التنظيمات الراديكالية ، وتمكين قوى دولية وإقليمية في المنطقة .

انتهج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشكل عام سياسة خارجية مليئة بالتناقضات والتباين ، وأعرب عن عدم رضاه عن استراتيجية سلفه الرئيس أوباما السابقة في الشرق الأوسط والخليج العربي^[1] ، واضعاً مجموعة من الأولويات للعودة إلى التدخل أكثر ، واستعادة التأثير الأمريكي ودعم استراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠١٧ ، وتعزيز شعار - أمريكا أولاً - كما عمدت إدارة ترامب عند صياغة سياستها الخاصة بالشرق الأوسط إلى الابتعاد عن خطاب القوة الناعمة في سنوات أوباما ، وفضلت على ما يبدو نهج القوة الصلبة الأكثر تشدداً للتعامل مع أهم مصالح أمريكا في المنطقة ، بدءاً من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية واستهداف إيران كمهدد إقليمي مع إقامة تحالف عربي إسرائيلي مناهض لإيران ، في الوقت الذي كان يأمل فيه العديد من الشركاء الإقليميين حدوث تحول جذري في السياسة الخارجية الأمريكية بعد سنوات من فك الارتباط الأمريكي المتصور ، إلا أن إدارة ترامب كما يبدو كانت مقيدة بالتبعية في ذات المسار من حيث المعارضة العامة للمشاركة العسكرية الإقليمية من أجل المصالح المحيطية ، ناهيك عن التناقض الاستراتيجي الكبير بين الطموح والقدرة تجاه تغير الهيكل الأساسي للجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط وحالة الاضطراب الشديد الذي يسودها وبالتالي مواصلة نهج سياسة الرئيس أوباما القائمة على التفويض والتعددية.

وبتتبع ورصد أبرز اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس ترامب في الشرق الأوسط نجدها تمحورت حول قضايا مختلفة ، بما في ذلك الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، والملف النووي الإيراني ، ومكافحة الإرهاب في سوريا والعراق وبنسب متفاوتة ، وإن كانت تلك السياسة لم تخل هي الأخرى من التناقض والتضارب في محاولة يائسة للجمع بين منظورين عالميين غير متوافقين - الواقعية والليبرالية - لتجسيد شعار القومية الأمريكية

أولاً، ولم يقتصر الحراك الأمريكي في الشرق الأوسط على التناقض الاستراتيجي، بل كشف في الكثير من أوجهه مدى الانقسام بين رؤية وسياسات الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب والبيروقراطية الكلاسيكية العميقة للسياسة الخارجية الأمريكية العازمة على تخريب أجندة الإدارة الأمريكية طبقاً لمفهوم إدارة الرئيس ترامب.

وفي زخم الجدل والانقسام الدائر بين الليبراليين والواقعيين الأمريكيين حول جدوى نهج السياسة الخارجية الأمريكية بوجه عام وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه التخصيص ودورها في إعادة تشكيل المنظومة الدولية لمصلحة أمريكا، شكك المحافظون في المنظمات والمعاهدات والتحالفات المتعددة الأطراف، ووجد الكثير من المدافعين عن الديمقراطية أو التحالفات أو القيادة العالمية الأمريكية أنفسهم في حرج لمحاولة الدفاع عن تلك المعاهدات والتحالفات من خلال ربطها بشكل ملموس بالأمن القومي الأمريكي^[١]، ويفسر هذا الانقسام بين التقدميين الكثير من ملامح السياسة الخارجية في ولاية الرئيس ترامب، والفروقات والتباين بين الليبراليين الذين ما زالوا يريدون استخدام القوة الأمريكية لإعادة تشكيل دول أخرى وسياسات العالم إلى محاذاة أكثر إرضاء، وأولئك الذين يؤمنون بشدة في الديمقراطية وحقوق الإنسان للجميع، لكنهم متشككون في قدرة أمريكا على تحقيقها، ويساورهم القلق من ردود الفعل العكسية التي تثيرها هذه الجهود، مع تأكيدهم على أن استمرار المناورات الخطابية للهيمنة الليبرالية والتهديدات المبالغ فيها، ستفقد الولايات المتحدة مصداقيتها إذا لم ترد بقوة كافية على التهديدات التي تواجهها، كما أن فقدان المصداقية هو أيضاً تجسيد للضعف الأمريكي^[٢].

كما أدى تشكك الرئيس ترامب بشأن الدولة العميقة والمؤسسات والأفراد الذين يقودهم إلى عدد من الأزمات التي تسببت في نفسها، وأثارت نقاشاً لا ينتهي حول عملية صنع القرار الأمريكي، ودوافع حرب ترامب على الخبرة، والحرب على العلم كما يتضح من تفكيكه للأفرقة الاستشارية العلمية في إدارته، وطرده لعدد من الموظفين الفيدراليين من ذوي الخبرة ناهيك عن طرد وزير الخارجية - ريكس تيلرسون - وبعض من أفضل وألمع الدبلوماسيين المحترفين^[٣]، الأمر الذي فاقم من حالة الانقسام بين الصقور الأميين الليبراليين الكلاسيكيين والجناح التقدمي، المتزايد حول جدوى التدخل الأمريكي للحفاظ على المعايير الدولية مثل مسؤولية الحماية، وتعزيز الديمقراطية، وقدرة أمريكا على تحسين مواطن تدخلها الإقليمي والدولي في الممارسة العملية، والتأثير غير المباشر لهذه السياسات على سلامة وأمن الأمريكيين، الأمر الذي يعكس بعض من الصراعات السياسية المحيطة بإدارة ترامب في فترة استثنائية غير عادية.

عقيدة الرئيس ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية

لم يقم دونالد ترامب بصياغة عقيدة واضحة للسياسة الخارجية ، لكن التعيينات الحكومية وكذلك القرارات الأولى المتخذة بشأن سوريا أو اليمن ، أو قرار استخدام أقوى قنبلة غير ذرية أمريكية في أفغانستان ، تكشف عن بعض التوجهات العامة في الشرق الأوسط ، إذ طالما تميزت عقيدة الرئيس ترامب في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بمحاولة تعظيم ما يعتبره مكاسب نسبية للولايات المتحدة من خلال التصعيد المطبق أو خفض تصعيد النفوذ الأمريكي بما يعكس أسلوب - فن الصفقة - الدبلوماسي للرئيس ، ويتجلى ذلك أكثر ما يكون عند توجيه أي تهديدات وعند كل نقطة تصعيد ، حيث يحرص على أن يفهم المتلقي المستهدف - بما في ذلك الحكومات الأجنبية - أنه قد يكون على استعداد للذهاب إلى أبعد مما هو عليه الآن ، كما إنه قد يذهب إلى تصعيد التوترات بطرق مفاجئة وغير متوقعة ، ويمكنه أيضاً خفض التصعيد بسرعة كبيرة وبشكل غير متوقع في أحيان أخرى ويوضح الرئيس في كل حالة تقريباً أنه يبحث في النهاية عن تسوية تفاوضية ، ولكنها تسوية يجدها مرضية ، وأنه مستعد للابتعاد عن طاولة المفاوضات إذا لم تكن كذلك^[٥] .

بحث المحللون والعلماء بالفعل عن شواهد لتحديد ماهية - عقيدة ترامب - في خطاب تنصيبه الذي قدم عددًا قليلاً جدًا من الإشارات التي يمكن استخدامها لتحديد إطار السياسة الخارجية أبان ولايته تجاه المنطقة والخليج العربي ، وكشف خطابة الكثير من الشواهد حيال محاولة الرئيس ترامب تقليص التزامات الولايات المتحدة الإقليمية والدولية في سياق سياسة خارجية انعزالية تتميز بشعار - أمريكا أولاً - على وجه التحديد ، كما أبدى خيبة أمله في سياسة الرؤساء الأمريكيين التي استنزفت الخزينة الأمريكية لعقود عدة ، وإثرائها الصناعة الأجنبية على حساب الصناعة الأمريكية ، ناهيك عن دعم جيوش الدول الأخرى^[٦] ، ومن الواضح أن الرئيس ترامب قرر التخلي عن السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، واعتمد نموذج للسياسة الخارجية سعى من خلاله إلى خدمة المصالح القومية للولايات المتحدة الأمنية والاقتصادية على نطاق عالمي ، من خلال تعزيز الحكومات أو الأنظمة الصديقة القادرة على الدفع ، مع التركيز بشكل خاص على الشؤون الأمنية ، وهي إشارة مقتضبة حول ما يسميه الرئيس - الإرهاب الراديكالي وضرورة التصدي^[٧] ، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط .

واختلف الرئيس ترامب كثيراً عن الرئيس أوباما من حيث تركيزه على النزعة القومية بدلاً من العقلية العالمية التي استند عليها الرئيس أوباما ، حيث مجّد ترامب الدولة

القومية وأعتبرها أساس التحرك في سياسته الداخلية والخارجية ، ووضع المصالح القومية فوق كل اعتبار^[٨] ، وطبقا لعقيدته لم يدخل الرئيس ترامب في مواجهة عسكرية مباشرة مع أعداء الولايات المتحدة كونها ستكون بلاهه مبالغ مالية ونفقات ضخمة ، ولا يرى داعياً أن تستمر الولايات المتحدة في إدارة شؤون العالم ، كما أنه لا يؤمن بمبدأ التدخل الإنساني من أجل إنقاذ الأبرياء أو الدفاع عنهم ، حيث أن كل ما لا يمس المصالح الأمريكية لا يستدعي تدخل القوات العسكرية الأمريكية في الشأن الداخلي للدول ، لكن عندما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة ، حينها يجب عليها التدخل العسكري الأحادي الذي لا تعتمد فيه على أية أطراف أخرى^[٩] .

وتنطوي عقيدة السياسة الخارجية للرئيس ترامب على ثلاث أفكار رئيسية ، تتحدد الأولى في أن الولايات المتحدة سمحت لنفسها بأن تكن أكثر من اللازم احترام تحالفاتها ، وتتصل الثانية بأن أمريكا يجب أن تفكر في التجارة من حيث الأفضل بالنسبة للولايات المتحدة وليس ما هو الأفضل بالنسبة للنظام الاقتصادي العالمي ، وتعنى الفكرة الثالثة بإنهاء التعددية الصارمة التي هي من مخلفات الحرب الباردة في عصر الهيمنة الأمريكية ، وعليه ، يجب على الولايات المتحدة أن تعمل مع من يشاركها مصالحها بدلاً من التشبث بهياكل قديمة انعدمت فائدتها^[١٠] ، وبالنسبة للشرق الأوسط ، انتقد الرئيس ترامب بشكل حاد السياسة الخارجية لسلفه الرئيس أوباما تجاه المنطقة ، وموقفه الداعم لإسقاط الأنظمة الحاكمة وبتتبع سجل الهيمنة الأمريكية في ظل سياسات الرئيس ترامب ، تؤثر مجمل سياساته على أهمية التعاون مع دول الخليج والسعي لإدامة القوة الأمريكية لأطول فترة ممكنة في المنطقة ، حتى مع تفاقم معطيات البيئة الداخلية والدولية المعقدة بسبب الصراعات الإدارية الداخلية ، والافتقار إلى الخيارات المتاحة لإحداث تحول فوري ، مع حالة الاستنزاف التي يعيشها الجيش الأمريكي بسبب الحروب منذ ما يقرب من ١٦ عاماً ، وانتفاء الإرادة السياسية المحلية لحملة عسكرية كبيرة أخرى في الشرق الأوسط غير الواردة ، ناهيك عن سلوك الرئيس ترامب الرئاسي المندفع أحياناً ، إذ أتت قراراته خارج العديد من المعايير المؤسسية لصنع السياسة الخارجية ، علاوة عن استفزاز النزاعات الخلافية مع القادة الآخرين .

وداخل المجال الأمريكي العام اتسمت مناقشات الرئيس في السياسة الخارجية - بالجدلية والاستقطابية - للغاية بالتوازي مع الولاء الحزبي ، ويرى منتقدو الرئيس ترامب أن السياسة الخارجية الأمريكية منذ العام ٢٠١٦ تمثل انتكاسة للسلام العالمي والأمن الإنساني^[١١] بغض النظر عن ولائهم الحزبي ، حيث يفضل الأمريكيون غالباً سياسة خارجية تقاوم -

التشابكات في الخارج - ولا يقتصر الأمر على الليبراليين المحافظين من اليمين والليبراليين المسلمين على اليسار , لاسيما مع تزايد شكوكهم في التدخلات الخارجية لعقود من الزمن , واتخذ الرئيس ترامب نهجاً غير مسبوق للسياسة الخارجية , وأعاد رسم خطوط الصدع في السياسة الأمريكية بما يسودها من تباين , الأمر الذي أثار الكثير من التساؤل على مستوى المجتمع الأمريكي والعالمي , التي اقترنت بتصريحه المتكرر باستبدال سياسة التدخل العسكري إلى إبرام الصفقات , كأسلوب مجدي لتحقيق المصالح الاستراتيجية الأمريكية , وإعلانه عن استراتيجيته الكبرى بمحوريها - الحرية والتجارة العادلة - مركزاً في ذلك على توسيع علاقاته في منطقة الشرق الأوسط , لتأثيرها الكبير على الاستراتيجية الجغرافية فضلاً عن أهميتها الحيوية لاعتماد العالم على إنتاج الطاقة , كما تبني العديد من القرارات السياسة للوصول إلى هذه الموارد الحيوية خصوصاً ما يتصل بالطاقة والحفاظ عليها , حتى مع الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة في مجال الطاقة , لزيادة التبادل الرأسمالي إلى أقصى حد من خلال التجارة والتكامل , مع تفعيل المؤسسات متعددة الأطراف للحفاظ على السلام على أفضل وجه من خلال تبديد تكاليف الأمن الجماعي^[12] , وإن كانت هناك شكوك حول قوى الليبرالية الدولية لاسيما ما يتصل بتهديد روسيا والصين وغيرها من الأنظمة الاستبدادية في بث الفوضى والتنافس غير الشريف^[13] , ومع ذلك يرى العديد من النقاد أن إدارة ترامب عازمة على إسقاط هذا الصرح العالمي طبقاً لمجموعة من السلوكيات التي تستهدف تنفير حلفاء الاتحاد الأوروبي والحماية التجارية , ومواقف مناهضة الهجرة وتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان وإنكار تغير المناخ , وما إلى ذلك من سلوكيات تؤثر على ما يبدو لتخلي أمريكا عن دورها القيادي العالمي ,^[14] وبدلاً من ذلك , قامت الولايات المتحدة بتضخيم الحفاظ على سيادتها مع التشكيك حول التحالفات القديمة ومبادئ التبادل الدولي القائم على السوق .

وتطلب تحديد المصالح الأمريكية الخارجية حلاً عسكرياً , شكلت جزءاً لا يتجزأ من التركيز الاستراتيجي الأمريكي للرئيس ترامب , وإن فضل طرقاً أخرى للتأثير على كل من الأصدقاء والأعداء بالضغوط أو التهديد إذا تطلب الأمر , وهذا يشمل ضمناً التلويح بقوة الجيش الأمريكي كقوة رادعة وجاهزة للعمل عند الحاجة , ووفقاً لعقيدة ترامب السياسية أثار هذا التصور الكثير من جدل ونقد الليبراليين والمحافظين الجدد لاسيما ما يتصل بالنهاية المتوقعة لاستراتيجية الهيمنة الأمريكية العالمية , وعواقبها على النظام الأوسع للعلاقات الدولية , إذ اعتبرها الليبراليون والمحافظون تنازلاً عن القيادة الأمريكية العالمية لصالح إرضاء النخبين ومن ثم انتهاء البنية المؤسسية الباهظة التي صنعتها الولايات المتحدة ما بعد الحرب العالمية الثانية ,^[15] وعلى الرغم من الجدل الحاد على

خلفية رئاسة ترامب منذ عام ٢٠١٧ فإن عقلية ترامب التجارية أكدت أن الاستراتيجية الأكثر اقتصادية للولايات المتحدة ، تكمن في إطلاق الصفقات وأن من مصلحة أمريكا القومية أن يتضمن دورها نشر الحرية للحيلولة دون قمع الشعوب ، والحد من الطغاة أو المستبدين أو الثيوقراطيين .

وفي سياق شعار - التجارة العادلة - أوضح الرئيس ترامب مفهوماً قديماً للعدالة ، لتحديد كيفية التفاعل مع دول بعينها ، ليس على صعيد النشاط الاقتصادي فحسب ، بل بعلاقات الولايات المتحدة مع الدول الأخرى على كافة المستويات وما تمليه من نهج المعاملة بالمثل سواء بتغيير سلوكهم وتحفيزهم على القيام بذلك ، أو بمعاقبتهم على الإضرار التي تلحق الولايات المتحدة وأصدقائها ، منوهاً بأهمية القوة العسكرية للرد على تهديدات محددة ومؤكداً في نفس الوقت على العديد من أدوات السلطة الأخرى المتاحة وتفضيلها على أي عمل عسكري وبالتأكيد على أي نشر للقوات البرية ، واعتمدت استراتيجية - الحرية والتجارة العادلة - التركيز على توظيف مواطن القوة في السياسة الخارجية الأمريكية والظهور بمظهر الحليف القادر على خلق فرص جديدة للعمل بشكل منتج مع الأصدقاء في المنطقة ، والضغط على الأعداء ، لتعزيز مكانة الولايات المتحدة كقوة عالمية ، عبر زيادة التجارة ، والاستفادة والمشاركة في المنافع ، وربما المساعدة في تغيير مكانة الشرق الأوسط كنقطة ساخنة دائمة في العالم.^[١٦]

ومع هذا الانقسام الإيديولوجي ، يستنتج العديد من المراقبين أن الولايات المتحدة منذ العام ٢٠١٦ أصبحت أكثر عزلة ، كما أن مبدأ ترامب - أمريكا أولاً - لا ينبئ أن رئاسة ترامب كانت أكثر استعداداً لضمان الأمن الدولي من سابقتها خصوصاً مع تشكيكها بالتحالفات والمعاهدات الدولية متعددة الأطراف ، وتقديم الأولويات والاهتمامات الشعبية للدوائر المحلية على مقومات الأمن والسلم العالمي^[١٧] ، وبالرغم الانتقادات الفوضوية والقاسية لقرارات ترامب ، أصر البعض على أنه اختطف السياسة الخارجية للولايات المتحدة من خلال التعبير عن شكوك العامة حول قيمة التحالفات القائمة والسياسة الخارجية التدخلية^[١٨] لكن من نواحٍ عديدة ، تتوافق ووجهات نظر الرئيس ترامب بشكل وثيق أكثر من وجهات نظر أخرى في واشنطن العاصمة مع الطرق التي سيحدد بها غالبية دافعي الضرائب الأمريكيين الدور الأمريكي المستقبلي في العالم ، لاسيما أن أمريكا أولاً ليست مجرد شعار لدى الرئيس عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية فإنها تصبح وجهة نظر وطنية للعالم ، في حين يرى مؤيدوه أنها تعيد إلهام الولايات المتحدة ، وتحديها القومي ضد مؤسسة عالمية قمعية .

ومن جانب آخر ، هناك من يُنظر إلى السياسة الخارجية لإدارة الرئيس ترامب على

أنها أيديولوجية انعزالية قلبت القيادة الأمريكية العالمية بشكل جذري في منطقة الشرق الأوسط حيث انتقد المراقبون سياسة الرئيس باعتبارها استسلامًا متسرعًا للهيمنة الأمريكية التي حددت النظام الإقليمي منذ الثمانينيات^[١٩] ، وإن كان الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة بدأ بالتراجع منذ عقد من الزمان ، كما يتجلى في تردد الرئاسة الأمريكية أبان ولاية الرئيس بارك أوباما المتزايد في الاستفادة من تفوقها الاقتصادي والعسكري ، لتقييد وتنظيم وتدمير الأعداء المتصورين كما فعلت من قبل ، ولا يعزى ذلك إلى التراجع الأمريكي الذي سبق ولاية الرئيس ترامب من تحول أيديولوجي أو تحقيق استفادة من قوتها العسكرية أبان ولاية الرئيس أوباما بقدر ما يعزى إلى ديناميكية هيكلية جديدة ، تجد أن الشرق الأوسط لم يعد يشكل تهديدات ذات مصداقية ضد الولايات المتحدة ، كما أن المخاوف المزعجة في الماضي من الشيوعية وانعدام أمن الطاقة هي التي دفعت القوة الإقليمية لواشنطن ، وأن الأعداء المتصورين لمصالح الولايات المتحدة - الإسلام المتطرف وإيران - لا يهددون المؤسسات السياسية والازدهار الاقتصادي للمجتمع الأمريكي ، وفي غياب هجوم إرهابي كارثي ستستمر الولايات المتحدة في التخلي عن عباءتها المهيمنة ، والابتعاد عن التدخل العلني^[٢٠] .

وفي إطار عقيدة الرئيس ترامب المسيطرة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وحالة عدم اليقين في وقت تصاعدت فيه التوترات الإقليمية وتدايعات المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران ، دار الكثير من الخلاف حول ما إذا كان ولا يزال من الممكن الاعتماد على واشنطن كحليف جاد في المنطقة ، خصوصاً مع فشلها في إدارة الملفات الإقليمية^[٢١] ، وغياب الرؤية الاستراتيجية الشمولية للتعامل مع القضايا الرئيسية للمنطقة والتقلبات الدراماتيكية المحيطة بها ، وتم التعامل معها عبر فرض حلول تتصورها الإدارة الأمريكية أنها مناسبة وهي ليست بحلول بقدر ما هي مواقف تختلف باختلاف كل دولة عن الأخرى ، ولم يكتب لها النجاح بل جعل من المنطقة ساحة لاستعراض القوى الأمريكية السوفيتية وعلى أكثر من مستوى ، حيث كرست السياسة الخارجية الأمريكية مؤخراً رؤية جديدة على كل من الشرق الأوسط ومصالح الولايات المتحدة ، أما من حيث كيفية رسم وتنفيذ تلك السياسات المتناقضة والمتباينة ، وتوقع المسارات المحتملة لها على المدى المنظور والبعيد سيتم تباعاً استكشاف تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في مناطق محددة ، في ظل السياق التاريخي والمتغيرات الهيكلية لمصالح دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أبان الهيمنة الأمريكية الممتدة لعقود ، والتصورات الشعبية لمذهب الرئيس ترامب المتراجع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، والذي بدأ بالفعل ما قبل عقد من الزمان مع إدارة الرئيس أوباما.

السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس ترامب تجاه شمال إفريقيا

بتتبع ورصد السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اتُهمت الولايات المتحدة بالتخلي عن دورها في الخطوط الأمامية كوسيط خارجي للصراعات الإقليمية حيث اتسمت سياستها الخارجية بالكثير من اللامبالاة والانحياز^[٢٢]، أظهرت السنة والنصف الأولى من رئاسة ترامب خروجًا واضحًا عن سياسة أوباما في غرب آسيا في حين أن المنطلق الأساسي للإدارتين في حماية المصلحة الوطنية الأمريكية لا يزال قائمًا وإن كانت أساليبهما مختلفة بشكل كبير، ففي الوقت الذي أراد أوباما الابتعاد عن المنطقة، عمد ترامب إلى تخفيض دور الولايات المتحدة إقليميًا، واتخذ بعض القرارات المثيرة التي دفعت المنطقة إلى مزيد من الفوضى، وإن كانت سياسة عدم التدخل التي انتهجها أوباما لم تمنع الاضطرابات الإقليمية هي الأخرى، ولا شك أن عدم القدرة على التنبؤ بالسياسة الخارجية الأمريكية والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، عززت حالة عدم اليقين على مستوى مزدوج بين الأطراف الإقليمية حيث نأت واشنطن بنفسها عن السياسة الخارجية المفتوحة التي يمكن التنبؤ بها، والتي لعبت دورًا رئيسيًا في الحفاظ على النظام الإقليمي وبشكل ملموس كمزود خارجي للأمن، كما عززت الإجراءات الأمريكية حالة من عدم اليقين على مستويين، أحدهما يؤشر لفك الارتباط الاستراتيجي عن المنطقة، ويؤشر الآخر لتدخل الولايات المتحدة على نحو لم يكن متوقعًا حقًا في بعض القضايا الإقليمية حيث التزمت الولايات المتحدة بمسؤولياتها السابقة، واختارت إما التدخل المباشر أو المشاركة الخارجية، بينما تقدمت في حالات أخرى إلى فك الارتباط من خلال عدم التدخل أو القيام بأقل مما كان متوقعًا من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية^[٢٣]، أما من حيث نوعية واتجاه تدخلاتها، فقد تأرجحت سياساتها هي الأخرى ما بين من يعزز التدخل الأمريكي إلى أولئك الذين يعطلونه كما حدث في ليبيا، الأمر الذي دفع الجهات الفاعلة الإقليمية إلى تحمل المزيد من المسؤوليات الأمنية، كما يتضح من المركزية المتجددة لمجلس التعاون الخليجي أو السياسة الخارجية السعودية المبتكرة في البحرين أو اليمن أو قطر منذ عام ٢٠١١ أما من حيث المناطق الأخرى التي اختارت الإدارة الأمريكية التقدم في فك ارتباطها من خلال عدم التدخل على الإطلاق أو القيام بأقل مما كان يتوقعه الفاعلون الإقليميون مثل - صمتها في الانتفاضات الثورية في تونس أو مصر أو اليمن - والتعاس كما في البحرين عام ٢٠١١ أو في سوريا منذ عام ٢٠١١، وربما تكيفت بعض الجهات الفاعلة الإقليمية بسهولة مع فك الارتباط الاستراتيجي التدريجي، فإن الاتجاه غير المؤكد للسياسة الخارجية الأمريكية العالق بين التدخل والانكماش، والانخراط والانفصال، أثار الشكوك وعدم اليقين على مستوى المنطقة، باستثناء علاقاتها مع الحليف الاستراتيجي إسرائيل^[٢٤].

وفي شمال أفريقيا تخلى الرئيس ترامب عن الحلفاء ، وأرسل رسائل متضاربة في جميع أنحاء المنطقة وفي ليبيا - على سبيل المثال - وقف الحلفاء على طرفي نقيض من الحرب الأهلية الفوضوية في البلاد ، مع انحراف انتباه الولايات المتحدة عن ليبيا ، كما تزايد خطر اندلاع حرب بين اثنين من حلفاء واشنطن الإقليميين القدامى والشركاء العسكريين - تركيا ومصر - في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا المنقسمة ، بسبب دعمهما للحكومات والمليشيات المتنافسة في ليبيا إذ أعلنت تركيا نشر قوات لدعم الوجود العسكري المتزايد لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة في طرابلس وكان نهج إدارة ترامب الأسوأ في ليبيا ، فمن جانب اعترفت الولايات المتحدة رسمياً بحكومة الوفاق الوطني ومن جانب آخر أرسل الرئيس ترامب إشارات مربكة عندما أشاد شخصياً بقوة حفتر ، حيث دأبت إدارة ترامب طويلاً على إطلاق تصريحات سياسية طموحة لكنها تفتر إلى الالتزام متجاهلاً أن الحرب بالوكالة التي يشارك فيها حلفاء مهمون للولايات المتحدة ، تزيد من حالة عدم الاستقرار الإقليمي ، كما تصاعدت التوترات منذ أن صدت القوات المدعومة من تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها من الأمم المتحدة أمير الحرب المدعوم من مصر المشير - خليفة حفتر - والجيش الوطني الليبي من العاصمة طرابلس ، واتخذت الأحداث في ليبيا منعطفاً ملحوظاً بعد أن استعادت حكومة الوفاق الوطني التي تدعمها الأمم المتحدة السيطرة الكاملة على العاصمة ، وأجبرت هذه الخطوة الجيش الوطني الليبي على التخلي عن محاولتهم التي استمرت لمدة عام للسيطرة على المدينة ، وسحب قواتهم من البلدات والمدن الأخرى في غرب البلاد ، وأصبح بقاء حفتر السياسي موضع شك كبير واستياء متزايد - بما في ذلك الانشقاقات - داخل معسكره المنقسم في الجنوب والشرق ، وأنهت بذلك حصار دام عام [٢٥].

وجاء انتصار حكومة الوفاق الوطني في طرابلس بدعم من أنظمة الدفاع الجوي التركية وأساطيل الطائرات بدون طيار والمرتزة الذين استقدمتهم تركيا من الصراع السوري، كما قدمت تركيا دعماً عسكرياً ديسمبر ٢٠١٩ ، ووقعت حكومة الوفاق - الحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في طرابلس - اتفاقية بحرية مثيرة للجدل مع أنقرة ، ورأت الأخيرة في ضعف حكومة الوفاق الوطني فرصة رئيسة لتعزيز مصالحها في شرق البحر المتوسط على الرغم من أن داعمي حفتر دعوا إلى وقف إطلاق النار إلا إن تركيا لم تستجيب ، حيث يواجه حفتر زيادة في الانشقاقات وتراجع الثقة في قدراته ، وقد لا ينجو سياسياً من تداعيات انتكاساته العسكرية [٢٦] ، وبات المجال الليبي مفتوحاً أن يخطو آخرون ملئ الفراغ الذي خلقه الموقف الأمريكي الضعيف والمربك حيث كثفت روسيا دورها في ليبيا ، وهناك إجماع قوي في الدوائر التحليلية على أن استراتيجية بوتين الكبرى

التي تستهدف استعادة التعددية القطبية للنظام الدولي ، وضمان الاعتراف بروسيا كقوة عظمى مساوية للولايات المتحدة أو الصين مما يُطلب استشارتها بشأن القضايا العالمية، وهي استراتيجية مدفوعة بشعور تاريخي من الاستحقاق والاستياء من الزحف الغربي على فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي ، وتآكل النفوذ الروسي في الخارج ^[٢٧] ، وتتسق أهداف روسيا في ليبيا بشكل واضح مع أهدافها الإقليمية مع خصوصية إضافية تجاه الأفراد والاستثمارات والمواقع المستهدفة ومن المحتمل أن تتمتع الجهات الفاعلة الروسية الحكومية وغير الحكومية بمدى واسع من الحرية عند ترجمة رؤية بوتين في ظل الظروف المحلية ، مما يؤدي بشكل أساسي إلى إنشاء استراتيجية انتهازية تكتيكية للاستئثار بالمصالح الرسمية والشخصية في الخارج وبكامل قوتها الوطنية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية .

وبحلول العام ٢٠٢١ ونهاية ولاية الرئيس ترامب ، لا تزال وجهات النظر الأمريكية على جانبي النزاع المسلح الليبي غامضة وغير مبالية إلى حد ما ، باستثناء إبداء معارضتها للتصعيد العسكري في ليبيا ، ودعوتها إلى الالتزام بوقف إطلاق النار ، واستئناف الأطراف المتنازعة للمفاوضات من خلال محادثات ٥ + ٥ للأمم المتحدة ، ومبادرة القاهرة ، وعملية برلين ، على الرغم من أن الحكومة في طرابلس معترف بها من قبل الأمم المتحدة والعديد من الدول ، إلا أنها لا تملك القوة والنفوذ والقدرة على فرض سيطرة مطلقة وطويلة الأمد على الأراضي الليبية بأكملها ، كما أن مثل هذا الوضع يتطلب دعم وثقة العالم بأسره وموارد مالية لا تنضب وعقود من الوقت من أجل النجاح في إقامة دولة فاعلة ، ناهيك عن أن اللاعبين الرئيسيين في الأزمة الليبية حتى الآن هم روسيا والإمارات وفرنسا ومصر من جهة وتركيا وإيطاليا من جهة أخرى ، و التهديد الأكبر الذي يواجه الليبيين هو حقيقة أن هذه الدول غير معنية بوحدة أراضي ليبيا ، بقدر الاهتمام بمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية التي جلبتهم إلى ليبيا ، حيث تريد روسيا أن تصبح ليبيا محطتها على الطريق إلى إفريقيا وبالتالي تدفع أوروبا - الناتو - إلى الوراء في شمال البحر الأبيض المتوسط ، كما تسعى تركيا إلى دعم حكومة الوفاق الوطني الشبيهة أيديولوجياً بالنظام التركي ، ومع ذلك ، فإن المصالح الاقتصادية والاتفاقيات التجارية لها نفس الأهمية بالنسبة لأنقرة ^[٢٨] وشكل توقيع تركيا مع حكومة الوفاق الوطني مذكري تفاهم لتحديد الحقوق البحرية والتعاون الأمني والعسكري بين البلدين في نوفمبر ٢٠١٩ ، نقطة تحول في التدخل التركي على الساحة الليبية ، وأصبحت العملية تدخلاً مباشراً ومفتوحاً ونوعياً ، مما أدى إلى زيادة دعم تركيا العسكري لقوات حكومة الوفاق الوطني ، إضافة إلى تزويدهم بأنظمة أسلحة متطورة ، فضلاً عن المستشارين العسكريين الأتراك والمرترقة السوريين الموالين لها مما

ساهم في تغيير مسار المعركة ، ونجاح قوات حكومة الوفاق الوطني في طرد قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر من مدن الساحل الغربي وطرابلس وضواحيها.^[٢٩]

وتكمن المخاوف الدولية مؤخراً في أن إطالة أمد الصراع والحرب الدائرة في الأراضي الليبية قد يفضي إلى كابوس انقسام الدولة الليبية إلى دولتين شرق وغرب ليبيا^[٣٠]، كما قد يجبر الصراع القائم المؤسسة الوطنية للنفط على تقليص إنتاج مصدر الدخل الرئيسي للبلاد ، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على الشعب الليبي ، ومن المحتمل أيضاً أن يقوم أي من الأطراف المتحاربة بالاستيلاء على النفط وتحويله لنفسه ، خصوصاً أنه لا يزال بإمكان القيادة الأمريكية القوية أن تحدث فرقاً في مواجهة التهديدات الناشئة عن الحرب الجارية بالوكالة ولكن مع قرار الرئيس ترامب أبان ولايته بالانسحاب من سوريا واحتمال الرحيل القسري للولايات المتحدة من العراق ، يبدو أن الإدارة الأمريكية لديها خطط واستراتيجيات أخرى لم يفصح عنها بعد بشأن السياسة الخارجية والتواجد الأمريكي في المنطقة^[٣١].

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي

كانت المصالح الأمريكية الرئيسية طويلة المدى في الخليج العربي ، غالباً ما تتركز في تأمين تدفق وإمدادات النفط والغاز للأسواق الغربية فضلاً عن التصدي للإرهاب الراديكالي والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ناهيك عن القيمة الجيوسراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط التي تخدم أهداف نظام حماية العالم الذي تقوده الولايات المتحدة ، وهي مصلحة استراتيجية طويلة الأجل مع تباين العوامل والمتغيرات الأمنية والاقتصادية واتبعت الإدارات الأمريكية السابقة مناهج مختلفة لسياستها تجاه الشرق الأوسط ، ومع ذلك عملت جميعها ضمن مجموعة مشتركة من المعايير والممارسات المقبولة ، كما هو الحال مع جميع السياسات الخارجية لرؤساء الولايات المتحدة الجدد .

وفي سياق التصدي للإرهاب الراديكالي ، تبنت القيادة المركزية الأمريكية حزمة من المبادرات الدبلوماسية والعسكرية على حد سواء ، لتطويق هذا النوع من الإرهاب ، إلا أن الباحث في حيثيات السياسة الخارجية الأمريكية ، يجدها كثيراً ما تتعارض مع توجهات السياسة الخارجية الانعزالية للرئيس ترامب ، ناهيك عن غموضها فيما يتصل بالقيود والالتزامات الخارجية المحتملة التي تواجه الإدارة الأمريكية عندما يتعين عليها اتخاذ قرارات بشأنها وما إذا كانت القيادة العالمية لا تزال جزءاً من أجندة الشؤون الخارجية الأمريكية أم لا ، حيث استطاعت الولايات المتحدة طوال الحرب الباردة سواء باستخدام

القوة الصلبة أو القوة الناعمة ، الحفاظ على توازن قوى إقليمية مقبولة في الشرق الأوسط ومن وجهة نظر استراتيجية قد تتسق السياسة الخارجية للرئيس ترامب مع بعض سياسات الإدارات الأمريكية السابقة ، من حيث تجنب واشنطن التدخل العسكري المباشر ، وتفضيل استراتيجية التوازن الخارجي التي تم تصميمها لدعم الحلفاء الإقليميين ضد مطامع الاتحاد السوفيتي التوسعية ما قبل الحرب الباردة أو ضد الهيمنة الإقليمية الطموحة والمعادية ، وهو ما يعني أن سياسة الولايات المتحدة في نشر قواتها في الخارج غالباً ما تكون عند ظهور تحديات أو مخاطر تهدد مباشرة المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وفشل الحلفاء المحليون في السيطرة عليها

ومن حيث خدمة الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لواشنطن في المنطقة والخليج العربي على التحديد ، يمكن القول إن مشاركة الولايات المتحدة - أو التصورات الذهنية عنها - حددت العلاقات الإقليمية والتحالفات في المنطقة منذ السبعينيات والثمانينيات ، حيث كان الشرق الأوسط نظاماً إقليمياً يتسم بهشاشة ميزان القوى ، مما دفع الولايات المتحدة للمشاركة في إحداث بعض من توازن القوى ، وأتخذ تدخلها أشكالاً مختلفة من التدخلات المباشرة وغير المباشرة ، الموفقة وغير الموفقة ، التي عكست في مجملها استراتيجية الموازنة الخارجية لصالح الخيارات الاستراتيجية التي حثت على مزيد من الوجود المادي للولايات المتحدة في المنطقة ، حتى كانت نقطة التحول ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر وحرب الخليج العربي في عام ١٩٩١ ، حيث تحولت مشاركتها نحو الأحادية وتحديداً خلال العام ٢٠٠٣ في ظل عقيدة - جورج دبليو بوش - للحرب الاستباقية الوقائية ، وعلى المستوى النظامي للتحليل ، يمكن أن يُنظر إلى التحول من المشاركة غير المباشرة إلى المشاركة المباشرة على أنها نتاج ثنائي للتحول العالمي لتوزيع الطاقة ، الذي حدث ما بعد نهاية البرد الحرب وانحيار الاتحاد السوفيتي .

ومن حيث دوافع التحول الاستراتيجي الأمريكي في الخليج العربي ، طالما عارضت الأوساط الأكاديمية ومؤسسات الفكر والرأي الأمريكية ، عسكرة الوجود الأمريكي في الخليج العربي مقللة من أهميته الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة ، ومن بين هؤلاء السياسيين الرئيس ترامب ، الذي صرح كثيراً بعدم قناعته بالبراهين التقليدية التي تؤكد على الأهمية الاستراتيجية الحيوية لمنطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة ، وتعهد في حملته الرئاسية ٢٠١٦ بإنهاء - حروب أمريكا إلى الأبد - وكان يشير على وجه التحديد إلى إرث الرئيسين بوش وأوباما في العراق وأفغانستان^[٣٢] ، حيث رفض الرئيس ترامب كلا الاحتلالين على اعتبار أنهما مفهومان خاطئان ، وإهدار للأرواح الأمريكية وأموال الضرائب^[٣٣].

في المقابل ، أنهى بعض المحللين الجدل الدائر حول فكرة أن أمن إمدادات النفط الخليجي وعبره يتطلب وجوداً عسكرياً أمريكياً كبيراً بينما المنطق هو التكلفة المباشر ، وبحسب هؤلاء المحللين ، فإن مثل هذا الوجود يكلف الولايات المتحدة الإنفاق العسكري أكثر من قيمة النفط الذي يستخرج من الخليج ، كما أن استراتيجية الوجود العسكري كرادع ضد العدوان الإيراني أوضح البنتاغون والخارجية الأمريكية أن إيران لم تعد تشكل تهديداً مباشراً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية وإن كان العداء مع إيران لم ينحسر ، ويبدو أن ما تغير هو رغبة أمريكا أو حاجتها إلى حماية أصول النفط الأجنبية^[٣٤] ، ومع تقلب أسعار النفط التي تعتبر منخفضة للغاية بالنسبة لصناعة النفط الأمريكية ، يبدو أن الحاجة لم تعد تستدعي استراتيجية أمريكية لمنع التصعيد العسكري في مناطق النفط الأجنبي ، وليس من المصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة المخاطرة بالقوات الأمريكية أو الالتزام بالقوة العسكرية لمنع ارتفاع أسعار النفط .

وتتسق البراهين المقدمة بشأن الطاقة وارتباطها بالانسحاب الأمريكي مع المزيد من الرؤى الاستراتيجية العالمية التي تجادل بأن تركيز الولايات المتحدة على الشرق الأوسط والخليج العربي تحديداً ، يأخذ الموارد الأمريكية بعيداً عن الاهتمامات الاستراتيجية الأكثر أهمية مثل قارة أوراسيا ، وكان هذا هو الأساس المنطقي وراء استراتيجية - إعادة التوازن - المتحققة جزئياً لإدارة أوباما تجاه شرق آسيا^[٣٥] حيث تبنت إدارة ترامب نفس المنطق في استراتيجيتها للدفاع الوطني للعام ٢٠١٨ التي حددت - التحدي المركزي للأمن الأمريكي - في ضرورة العودة إلى استراتيجية المنافسة طويلة الأجل مع القوى الصاعدة - الصين وروسيا - مما يستدعي إعادة شحذ الموارد العسكرية والدبلوماسية الأمريكية لتوظيفها في صراعات القوى العظمى المحتملة^[٣٦] ، عوضاً عن هدفها في التدخل العسكري المكثف للولايات المتحدة في الخليج العربي خلال العقدين الماضيين ، وتستهدف استراتيجية التوازن الخارجي مؤخراً تخفيضاً كبيراً في القوات الأمريكية في الخليج ، إن لم يكن الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط^[٣٧] .

وبتغير الأولويات الجيوسياسية للإدارات الأمريكية المتعاقبة ، وتأثيرها على قضايا الأمن الإقليمي ، من الواضح تحول السياسة الخارجية مؤخراً نحو شرق آسيا وتحديداً تجاه الصين كمنافس اقتصادي وعسكري ، بهدف الدفاع عن مصالحها عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر من تركيزها على كبح النفوذ الروسي أو إصلاح الشرق الأوسط ، ويتسق هذا التوجه مع اعتقاد الرئيس ترامب بضرورة اعتماد حلفاء الولايات المتحدة بوجه عام على أنفسهم بشكل أكبر - مثل أعضاء الناتو الأوروبيين - مع إمكانية تزويدهم

بالأسلحة الأمريكية باهظة الثمن لتحقيق هذه الغاية^[٣٨]، ومن مظاهر تحول السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج، تجاهل القوة الأمريكية المتواجدة في الشرق الأوسط الرد على هجمات الصواريخ الإيرانية التي استهدفت منشآت النفط السعودية لشركة أرامكو وهي أقرب حلفاء أمريكا علاوة على انسحاب قواتها من سوريا في خطوة رمزية في ذات الوقت، مما أدى إلى تحرك القوات الروسية السريع لاحتلال القواعد الأمريكية التي تم إخلاؤها، ولم تتخل الولايات المتحدة عن قواعدها فحسب، بل تخلت عن حلفائها الأكراد الذين تعرضوا لهجوم عسكري مباشر من قبل تركيا^[٣٩]، وهو ما أجمع عليه خبراء الشرق الأوسط بخصوص تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة والخليج^[٤٠].

وفي الشأن السياسي من الصعب تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الخليج في ظل إدارة ترامب، حيث عكست التصريحات الرسمية القليلة للفترة غير التقليدية في صنع سياسات الإدارة الأمريكية، وهي فترة اتسمت بالكثير من الصراعات الإدارية الداخلية والأسلوب الرئاسي المندفع جراء رفض الرئيس ترامب العديد من المعايير المؤسسية لصنع السياسات فضلاً عن إثارة الخلافات المتشعبة مع القادة الآخرين، حتى أصبحت المناقشات حول السياسة الخارجية داخل المجال العام الأمريكي مثيرة للجدل والاستقطاب للغاية تماشياً مع الولاء الحزبي، ويذهب منتقدو الرئيس ترامب إلى أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٦ هي بمثابة يوم القيامة للسلام العالمي والأمن البشري، في حين يرى أنصاره أنها تعيد كبرياء الولايات المتحدة وتحديدها القومي ضد مؤسسة عالمية قمعية^[٤١] كما أصبح كثير من الأمريكيين يقبلون بأن قيم الديمقراطية الأمريكية التي روج لها على الصعيد العالمي لن تستمر خصوصاً أن دول مثل الصين والمملكة العربية السعودية حققتا نجاحاً اقتصادياً ملحوظاً دون اتباع نموذج السوق الحرة الأمريكية، ويعتقد البعض أن الولايات المتحدة يمكنها تعزيز هذه القيم بشكل أكثر فعالية من خلال تحقيق أعلى أشكالها في الداخل، بدلاً من بيعها أو فرضها في الخارج^[٤٢]، الأمر الذي يفسر أن استمرار الهيمنة الأمريكية في المنطقة لم يعد مقبولاً مع عدم وجود أي فاعل واقعي لديه القدرة على عبور مسافة جغرافية كبيرة وتعطيل الحياة الاجتماعية والوظائف الاقتصادية والمؤسسات السياسية في الولايات المتحدة بطريقة من شأنها أن تعرض أمريكا نفسها للخطر^[٤٣].

وفي الشأن الاقتصادي، بالرغم من حالة اللام يقين في السياسة الخارجية الأمريكية، وتشكيك الرئيس ترامب بخصوص ما إذا كانت الولايات المتحدة بحاجة لحماية النفط السعودي الذي يتم بيع معظمه مؤخراً للصين والمشتريين الآسيويين الآخرين، وليس للولايات

المتحدة وأوروبا كما كان الحال في العقود الماضية^[٤٤]، وتصريحاته المتكررة حول ثورة الطاقة الأمريكية المدفوعة بالتكنولوجيا على مدى العقد الماضي، واكتفاء الولايات المتحدة الذاتي من إنتاج النفط الصخري على نحو يقلل اعتماد الولايات المتحدة بشكل كبير على المملكة العربية السعودية والخليج، وتساؤل مراقبي السياسة الخارجية عن سبب إنفاق التمويل الأمريكي، وفقدان أرواح الأمريكيين لحماية الشرق الأوسط^[٤٥]، بالرغم من ذلك، تؤشر بيانات الحكومة الأمريكية المتوافرة أن واردات النفط الخام والمنتجات البترولية من منطقة الخليج العام لازالت تتدفق في السوق الأمريكية بوفرة^[٤٦] كما تضمن سجل الهيمنة الأمريكية سيناريوهات عدة على مدى عقود من الزمان، كان من أبرز ركائزه سعي القوة الأمريكية نحو تأمين الوصول إلى نفط الخليج حتى مع الثورة الصخرية المزعومة للولايات المتحدة وتنامي الدعوات بفك الارتباط مع الخليج العربي وإخراج نفسها عسكرياً، إذ لا يمكن أن يحجب ذلك حقيقة أن الخليج لا يزال يمتلك نصف الاحتياطيات العالمية، وعليه، لن تستطيع الولايات المتحدة تحمل تقليص وجودها بشكل جذري في الخليج العربي في المستقبل القريب حتى لو لم تستهلك النفط الخليجي، ويعزى ذلك، أن الولايات المتحدة لم تتدخل في الخليج بعد الحرب العالمية الثانية لأنها كانت بحاجة إلى نفط الخليج للاستهلاك الأمريكي، وإمّا كضامن لسوق النفط الدولي المعقد^[٤٧]، ناهيك عن ضمان عدم وصول منافسي الولايات المتحدة - روسيا والصين - إلى نفط الخليج والسيطرة عليه .

وفي الشأن الأمني، يبدو أن الولايات المتحدة لم تعد ترى أن هناك خطر حقيقي في الإسلام المتطرف وإيران، باعتبارهما يمثلان أخطاراً هامشية وليست أساسية، ولا يزال من الصعب على الولايات المتحدة إعادة هيمنتها التقليدية، والتدخل على غرار إدارة الرئيس بوش التي رأت أن تنظيم القاعدة يشكل خطراً عالمياً بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي ضربت الولايات المتحدة، في حين لا يمكن لإدارة ترامب بناء أي تهديد في الشرق الأوسط على أنه مكافئ، لأن الشرق الأوسط أصبح بمنأى عن العوامل الخارجية الإقليمية والمتغير الوحيد الذي يمكن أن يعكس سياستها، سيكون في حال توجيه ضربة إرهابية مفاجئة في الولايات المتحدة من شأنها أن تدفع صانعي السياسة لخوض حروب أخرى في المنطقة، وعليه، من الصعب تخيل من يمكنه إحداث مثل هذا الخطر الجديد بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظراً لتفاقم صراعاتها الداخلية وعدم استقرارها الداخلي، كما أن العنف القائم في ليبيا واليمن والعراق وسوريا، أدى إلى تمزيق هذه الدول ولا تزال الدول الأكثر تماسكاً وأماناً في الشرق الأوسط من حلفاء أمريكا الأقوياء، هي المغرب والأردن والمملكة العربية السعودية .

يشار ، أن الانسحاب الأمريكي المهيمن من المنطقة وتحديدًا الخليج ، لا يعني الإخلاء المطلق حيث ستحافظ الولايات المتحدة على بنيتها التحتية القسرية ، من الطائرات بدون طيار وقواعد المراقبة ، علاوة عن أساطيلها البحرية والجوية الكثيفة في الخليج ، لاسيما أنها لا تعاني من نقص فوري في الموارد يتطلب انكماشًا عسكريًا مطلقًا^[٤٨] ، ومع ذلك ، وطبقاً لاستراتيجية - الموازنة الخارجية - اعتمدت إدارة ترامب إعادة توزيع تكاليف الحفاظ على النظام الإقليمي بالاعتماد على الوكلاء المحليين للحفاظ على التوازن الأمني الإقليمي ، وقصر التدخلات عند الضرورة القصوى فحسب ، وكان التحالف المتزايد مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من أولى مبادرات السياسة الخارجية للرئيس ترامب في لقاءه قادة العالم الإسلامي في الرياض في العام ٢٠١٧ ، كما صنف مبادرات السياسة الأمريكية منذ إدارة أوباما على أنها استراتيجية نموذجية - للتوازن في الخارج - مثل السماح لروسيا وإيران بأخذ زمام المبادرة في سحق تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا ، وتوفير عمليات نقل الأسلحة الضخمة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، وتقعيد جيشها الموجود في الخليج من مهاجمة طهران رغم استفزازاتها المتكررة .

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحرب السورية

شكلت الحرب السورية الأهلية أكثر أزمات العالم تدميراً في الألفية الثالثة ، وهي مستمرة منذ عام ٢٠١١ وأودت بحياة الآلاف من الأبرياء والنازحين ، جراء تدخل أطراف إقليمية ودولية متباينة الأهداف والأجندات ، ومما يزيد الوضع خطورة عدم التوصل إلى وساطة فاعلة لحل الصراع القائم بين النظام والمعارضين له ، حيث انخرطت دول عظمى لدعم جانباً على الآخر بما يخدم مصالحها القومية ، ولأسباب منفصلة تماماً عن قضية الشعب السوري الذي يعيش تحت القمع الوحشي لنظام الأسد ، كما انخرطت جهات فاعلة حكومية وغير حكومية محلية وإقليمية ، مما زاد من تعقيد وتفاقم الأوضاع حتى مع مشاركة دول عدة لحل الصراع ، إذ لا تزال الحرب مستمرة ، ولا تظهر أي بوادر لاستبدال نظام الأسد كما تكشف لنا أن الحرب السورية لم تعد حرباً أهلية فحسب ، بل حرب استعراض القوى والنفوذ السياسي والعسكري لعبتها القوى العظمى - روسيا والولايات المتحدة الأمريكية - في الحرب مع مراعاة مصالحهم القومية في الشرق الأوسط ، كما عكست الحرب السورية - أيضاً - صراعاً إيديولوجياً طائفياً وجزءاً من حرب إقليمية باردة بالوكالة بين دول المنطقة وإيران .

كان دخول الولايات المتحدة في الصراع السوري في عام ٢٠١٣ مهماً ، عندما ساءت الأوضاع

في سوريا ، وانخرطت فصائل ودول مختلفة في النزاع على نحو زاد الوضع تعقيداً واستخدم نظام الأسد آنذاك الأسلحة الكيماوية ضد المتمردين ، وأعلنت الولايات المتحدة على إثر ذلك مجموعة من الإجراءات والقيود ضد نظام الأسد لاحتواء جرائمه ، كما شدد الرئيس أوباما على أن من مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة الرد على استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيماوية من خلال توجيه ضربة عسكرية^[٤٩] ، وحظي العمل العسكري لتدمير مخزون سوريا من الأسلحة الكيماوية ومرافق إنتاجها بدعم فرنسي ، وإن عارضه أقرب حلفاء الحكومة السورية - روسيا وإيران - وعدد من الدول العربية والإسلامية^[٥٠] ، وبعد اقتراح أمريكي يتم بموجبه تسليم الأسلحة الكيماوية السورية في مبادرة للأمم المتحدة مما يجنبها العمل العسكري ، بدأت روسيا وسوريا في متابعة هذا الحل مع استعداد سوريا للتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيماوية ، ووقف إنتاج الأسلحة ، والسماح لمفتشي الأمم المتحدة بالوصول إلى مخزونها ، كما أن الانضمام إلى الاتفاقية يمثل التزاماً ضمناً بتدمير مخزون الأسلحة الكيماوية^[٥١] ، ومن ثم علقت الولايات المتحدة محاولتها للحصول على تفويض من الكونجرس لشن ضربات عسكرية مطالبة أن لا تكون مبادرة الأمم المتحدة مجرد تكتيك للمماطلة وضرورة تقديم تقرير من مفتشي الأمم المتحدة.

وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في ٥ ديسمبر ٢٠١٧ ، بقاء القوات الأمريكية في سوريا طالما كانت ضرورية لضمان عدم عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى العراق وسوريا ويشير الواقع الفعلي أن سلسلة الإجراءات والوعود التي أطلقتها الولايات المتحدة بشأن النزاع السوري لم تستطع الوفاء بها على الرغم من تجاوز النظام السوري للخطوط الحمراء التي وضعتها الإدارة الأمريكية أبان ولاية الرئيس أوباما ، كما أن الحرب الأهلية السورية كانت مسرحاً حياً حتى وقت قريب لاستعراض القوى العظمى - أمريكا وروسيا - لقدراتها العسكرية المتطورة ، ومنذ بداية التدخل الروسي في سبتمبر ٢٠١٥ ، كانت الحرب في سوريا نقطة اشتعال رئيسية محتملة في العلاقة العدائية المتزايدة بين الولايات المتحدة وروسيا ، حيث شهدت ساحة المعركة المزدحمة من القوى الإقليمية والدولية في سوريا عدداً من الحوادث المميتة والحوادث الوشيكة ، بما في ذلك الإسقاط غير المقصود لطائرة جمع المخابرات العسكرية الروسية II-٢٠ من قبل الجيش السوري في سبتمبر ٢٠١٨ ، وهجوم سافر من قبل متعاقدين عسكريين روسيين خاصين في موقع تديره قوات العمليات الخاصة الأمريكية في فبراير من نفس العام^[٥٢].

اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحرب السورية الأهلية أبان ولاية الرئيس ترامب بالكثير من التباين والتناقض التي تؤثر في مجملها حالة من التذبذب واللا يقين

لاسيما ما يتصل بالموقف الأمريكي حيال التجاوزات السافرة لنظام سوريا ، والتدخلات الإيرانية والتواجد الروسي في منطقة الشرق الأوسط ، ودفاع الأخير المستميت عن النظام السوري فمن الواضح أن دخول لاعبين مؤثرين جدد في الحرب السورية ، وارتفاع كلفة المواجهة والصدامات المباشرة ، أسهم في تراجع الولايات المتحدة عن حسم الصراع الدائر في سوريا على نحو يتعارض مع مواقفها بداية الحرب ، حيث قدمت آنذاك الأسلحة والتدريبات العسكرية لفصائل المعارضة المعتدلة التي تقاتل ضد القوات الحكومية الموالية للرئيس بشار الأسد ، كما سعت لتحقيق أهداف عدة لإنهاء الحرب الأهلية السورية على المستوى الإنساني والسياسي بقصد استبدال - نظام الأسد - الديكتاتوري بحكومة شرعية مقبولة لجميع الأطراف والطوائف المتنازعة ، وعودة اللاجئين السوريين إلى الدولة ، وإعادة الإعمار بعد الحرب ، وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، أما من حيث الأهداف السياسية الأخرى ذات الصلة بالمصالح القومية الأمريكية ، سعت كل من إدارتي - أوباما وترامب - إلى القضاء على تنظيم داعش في الأراضي السورية ، ومحاولة احتواء كل من إيران وروسيا لتحقيق تلك الأهداف ، ولكن يبدو أن تباين وتقاطع مصالحها مع الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة في الحرب لم يكن سهلاً التعامل معه ، فمن جانب ترى أمريكا أن سوريا حليف مهم لإيران وروسيا ، وبقاء نظام الأسد في السلطة ، سيفاقم من نفوذ إيران وروسيا في الشرق الأوسط ، الأمر الذي سيضر بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة ومن جانب آخر أدركت القيادة المركزية الأمريكية عمق العلاقات السورية مع تركيا وهي الحليف الأبرز للناتو ومن مصلحتها تعزيز تحالفاتها العسكرية مع تركيا وإسرائيل على نحو لا يتوافق في الغالب مع توجهات روسيا وإيران في احتواء الصراع القائم في سوريا ، ولا شك أن تباين وتقاطع مصالح الدول الإقليمية والدولية الداعمة لأطراف النزاع السوري ، سيطيل أمد الحرب السورية واستمرار الصراع الدائر فيها ولا يلوح في الأفق إمكانية إنهاء تلك الحرب والحد من تداعياتها المكلفة ليس على الولايات المتحدة فحسب بل وحلفائها في المنطقة ، كما لم تحقق الولايات المتحدة أي انتصارات ميدانية في الأراضي السورية ، باستثناء انتصارها على تنظيم الدولة الإسلامية ، حيث أسهمت القوات التي يقودها الأكراد المدعومة من الولايات المتحدة ، وكذلك القوات السورية المدعومة من روسيا مؤخراً إلى تقليص كبير في الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في أنحاء سوريا .

وعكس ترامب مجموعة متنوعة من سياسات عهد أوباما في المنطقة ، بدءاً من قرار أوباما النهائي بشأن قبول اللاجئين من الحرب الأهلية السورية البالغ ١١٠ آلاف من ٥,٦ مليون فروا بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من سوريا منذ

عام ٢٠١١ وعمد الرئيس ترامب الى خفض العدد إلى صفر ، ولم يمنع ترامب اللاجئين السوريين فحسب من دخول الولايات المتحدة ، بل منع جميع مواطني - العراق وإيران وليبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن - من دخول الولايات المتحدة ^[٥٣].

كما عمدت كل من أمريكا وروسيا على تعزيز مصالحها القومية من خلال توظيف المتغيرات السياسية والميدانية للأطراف المنخرطة في الصراع السوري ، والدفع بالأحداث بما يخدم تلك المصالح ، وللتخفيف من حدة المخاطر ، عمدت كلتا الدولتان إلى تحديد آفاق للتعاون بينهما في إدارة الحرب السورية ميدانياً وإن كانت ضعيفة نسبياً ، إلا أنها كانت كفيلة دون حدوث مواجهة مباشرة بين قواتهما ، وأعطى كبار مسؤولي الدفاع الأمريكيين الأولوية للآليات العملية لفك تضارب الأنشطة العسكرية الأمريكية الروسية ، كما عمدت قوات كلتا الدولتين إلى استخدام قنوات أرضية وجوية لتفادي التصادم ، وتحديد مناطق عمليات مستقلة ، وطرق تواصل عبر البريد الإلكتروني والهاتف ، لمنع أي اشتباك غير مقصود ، وصياغة المقترحات لإنشاء مناطق منفصلة ، لتفادي التصادم حيث يمكن لكل جانب العمل مع توجيه إشعار مسبق والحد من خطر التصعيد أو المواجهة غير المقصود ، كما قام اللاعبون الإقليميون الرئيسيون مثل إسرائيل وتركيا ، بوضع إجراءات مماثلة لمنع التضارب ويؤشر هذا التنسيق الدقيق إلى استمرار الدول الداعمة لأطراف النزاع السوري في تدخلاتها العسكرية بما يخدم مصالحها القومية المتقاطعة حتى وإن تسببت في إطالة أمد الحرب الأهلية ، واستنزاف موارد ومكتسبات الشعب السوري ، حيث لم تقدم الولايات المتحدة على تحييد أطراف النزاع السوري أو الضغط عليه حتى مع تحدي روسيا لشرعية الوجود الأمريكي ، إذ اعتبرت روسيا أن حكومة سوريا الشرعية لم تستدع واشنطن للتدخل في حل الصراع ، كما نشرت معلومات مضللة مفادها أن الولايات المتحدة تدعم تنظيم - الدولة الإسلامية - علاوة إلى ما قامت به القوات الروسية في عدة مناسبات بضرب - قوات سوريا الديمقراطية - الشريك الرئيسي لواشنطن على الأرض - التي غالباً ما تضم مستشارين أمريكيين في صفوفها ^[٥٤].

طبق ترامب سياسته القائمة على رفض مبدأ التدخل الإنساني ، وعدم إقحام الولايات المتحدة في نزاعات لا تمثل مصالحها ، لذلك من المستبعد أن يقوم بالتدخل العسكري المباشر في سوريا ، والاكتفاء بضمان المصالح الأمريكية ، مع الاستفادة من ضرب النظام بتنظيم الدولة الإسلامية ، لإضعاف كل منهما بما يحقق أمن إسرائيل ، مع إمكانية التدخل بشكل محدود إذا ما دعت الحاجة للقضاء على داعش ، كما لم يعارض التدخل الروسي إذ كان الهدف الأساسي منه هو القضاء على داعش ، لخدمة المصالح المشتركة للولايات

المتحدة وروسيا ناهيك عن تخفيف الأعباء عن الولايات المتحدة ، خصوصاً أن بقاء الأسد كنظامٍ قويٍّ في منطقة الشرق الأوسط أفضل من الفراغ السياسي والعسكري الذي يدفع المنطقة نحو الفوضى .

ومن تناقضات السياسة الخارجية الأمريكية في الحرب السورية ، بداية ولاية الرئيس ترامب إعلان الولايات المتحدة وقف المساعدة العسكرية في عام ٢٠١٧ ، كما قطعت فيما بعد حوالي ٢٣٠ مليون دولار (١٩٨ مليون يورو) من مساعدات إعادة الإعمار ، واكتفت الولايات المتحدة بتقديم بعض الدعم الجوي والأسلحة لقوات سوريا الديمقراطية - قسد - وهي تحالف من القوات الكردية والعربية التي تقاتل مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سوريا ، وتم نشر عدة مئات من القوات الخاصة الأمريكية إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية مع تجنبها إلى حد كبير الصراع المباشر مع القوات الموالية للنظام ، باستثناء قرار الرئيس دونالد ترامب شن غارات جوية على قاعدة جوية سورية ردّاً على هجوم النظام بالأسلحة الكيماوية على المدنيين ، وفاجأ ترامب تاليّاً الحلفاء في ديسمبر ٢٠١٧ بإعلان انسحاب أحادي الجانب للقوات الأمريكية في سوريا بدعوى القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا^[٥٥] ، وإن كانت حتى تلك اللحظة منخرطة بعمق في التوسط في وقف إطلاق النار بين القوات الحكومية والمعارضة ، وأعطت إدارة ترامب الكثير من الإشارات المتضاربة حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستعارض اتفاق سلام يبقى الأسد في السلطة ، كما سعت إلى منع إيران وميليشيا حزب الله الشيعية اللبنانية من إقامة وجود دائم في سوريا يمكن أن يهدد إسرائيل ، وفي تطور مفاجئ أذن الرئيس ترامب بشن غارات جوية على مواقع النظام السوري بسبب هجوم بالأسلحة الكيماوية ضد المدنيين في منطقة الغوطة حول دمشق ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتخذ فيها الولايات المتحدة مثل هذه الإجراءات بالرغم من القائمة الطويلة لانتهاكات قوات الرئيس الأسد والتي قدرتها واشنطن بـ (٥٠) مرة استخدام سلاح كيماوي على الأقل خلال السبع السنوات الأولى من الحرب السورية^[٥٦] ، حتى مع وصف الرئيس أوباما استخدام الأسلحة الكيماوية بأنه - خط أحمر - من شأنه أن يدفع إلى تدخل أمريكي مباشر في عام ٢٠١٢ ،^[٥٧] في عدة مناسبات سابقة إلا أن واشنطن لم تقم بأي عمل عسكري رادع تجاه ذلك ، وأعاق مسار العمل هذا أي إحساس بالقدرة على التنبؤ في السياسة الخارجية الأمريكية حيث كان رد فعل الولايات المتحدة بشكل مختلف على مدار سنوات لأحداث مماثلة ، وحتى مع تأكيد الرئيس ترامب آنذاك على الطابع الجديد لرد فعل الولايات المتحدة ، وأن الولايات المتحدة لم تعد تشكل تهديدات فارغة وعندما تقدم وعوداً تفي بها .

يشار , بدأت الجهود الروسية الإيرانية المشتركة في قلب مسار الصراع خلال عامي ٢٠١٦ - ٢٠١٧, وسرعان ما وجدت واشنطن وشركاؤها الإقليميون أنفسهم في موقف حرج من التفاوض على شروط الاستسلام لنفس القوات التي دعموها خلال المراحل السابقة من الصراع على خلفية الضغط الروسي المستمر على القوات السورية المدعومة من الولايات المتحدة أعطى البنتاغون الأولوية لمهمته الأساسية في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية - عملية العزم الصلب - مع تسارع الهجوم على الأصول المادية للدولة الإسلامية , تصدى القادة العسكريون الأمريكيون بعناية للمحاولات الروسية لإخراج الولايات المتحدة من أجزاء من سوريا التي أرادها نظام الأسد ^[٥٨], وبالرغم من الإنفاق الروسي المتواضع نسبياً على القوة العسكرية في سوريا حقق أهدافه , كما قدم الجيش الروسي دوراً رئيسياً في الحرب , استطاع إنقاذ نظام الرئيس السوري - بشار الأسد - وتحويل مسار الحرب الأهلية السورية , وحققت روسيا نفوذاً كبيراً في مواجهة الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين بقوتها الرمزية التي لا تتجاوز ثلاثين إلى أربعين طائرة مقاتلة فحسب , وعشرين طائرة هليكوبتر فردية , وعدة مئات من المرتزقة , وما لا يزيد عن ٤٠٠٠-٦٠٠٠ من القوات البرية المتمركزة داخل سوريا في أي وقت - وهي أعداد أقل بكثير من القدرات العسكرية المتفوقة للغاية المنتشرة في أجزاء أخرى شرقاً من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا واللاعبين الإقليميين الآخرين ^[٥٩], وبتزايد الانتشار الروسي في سوريا , تحدد الوجود الأمريكي في الأجزاء الشرقية من سوريا لوقف الفصائل الإرهابية , واستقرار المناطق المحررة بدون جدول زمني واضح لسحب قواتها من سوريا , خصوصاً أنّ الانخراط المتزايد لروسيا وأمريكا في الشرق الأوسط سيؤدي إلى صعود الأنشطة المتطرفة في آسيا الوسطى وأفغانستان , ومن ثم إمكانية تنافس موسكو وواشنطن ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل وحتى آسيا الوسطى ^[٦٠] , بالإضافة إلى ذلك , يؤشر النموذج الأمريكي البعدي بالنسبة للشركاء المحليين على أنّ التحالف أصبح أقل التزاماً لأنه لم يعد في قلب أحداث المنطقة ومثل هذه المقاربة قد تُفنع أيضاً كلاً من إيران ونظام الأسد والأعداء الآخرين بأنهم أصبحوا أكثر حرية في التصرف , لعلمهم بعدم وجود قوات للولايات المتحدة أو - الناتو - في المنطقة , ومن ثم إثارة المزيد من الأعمال الانتقامية واسعة النطاق .

ومن تباينات السياسة الخارجية الأمريكية في الحرب الأهلية السورية وتقاطع مصالحها مع روسيا , عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري العام ٢٠١٩ في سوريا بعد عدد من المناوشات مع القوات الروسية أدت إلى تصعيد التوترات القائمة , وتصاعدت الحوادث بين القوات الأمريكية والروسية التي تقوم بدوريات في ذلك الجزء من سوريا , وفي محاولة أمريكية للدفاع وضمان سلامة وأمن قوات التحالف مع تجنب الصراع مع أي دولة أخرى

في سوريا ، أوضح مسؤولون عسكريون أمريكيون أن الإجراءات والتعزيزات هي إشارة واضحة لروسيا للالتزام بعمليات فك النزاع المتبادل بين روسيا والأطراف الأخرى ، لتجنب الأعمال غير المهنية وغير الآمنة والاستفزازية في شمال شرق سوريا ، وتوالت التفاعلات المتكررة بين القوات الأمريكية والروسية في شمال شرق سوريا بشكل عدواني متزايد وفي أكتوبر ٢٠١٩ ، قرر الرئيس الأمريكي ترامب سحب ١٠٠٠ جندي أمريكي ممن كانوا يعملون في دعم تحالف قوات سوريا الديمقراطية الذي يقوده الأكراد ، وبعدها بأشهر قليلة أصدر قرار الاحتفاظ ببضع مئات من القوات في البلاد لحماية آبار النفط ^[٦١] ، وتم انتقاد ترامب من قبل السياسيين والمسؤولين من جميع جوانب الطيف السياسي للانسحاب من سوريا ، حيث اعتبرت أفعاله عملاً مستهجنًا أخلاقياً وقد تخلق العديد من التهديدات الجديدة في المنطقة مثل عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية مرة أخرى ^[٦٢].

يمكن تفسير القرار الأخير لدونالد ترامب بسحب القوات الأمريكية على أنه قرار موجه نحو المصالح القومية الأمريكية ، حتى وإن كان على حساب علاقة طويلة ومثمرة مع حلفائها الأكراد ، من خلال التنازل عن المنطقة الحدودية السورية إلى تركيا ، كما تأمل الولايات المتحدة عزل روسيا وإيران بشكل أكثر فعالية مما يمكنها من إعادة توجيه مواردها للتنافس مع الصين ، ومع فوزى سياسة واشنطن وانتقال أنقرة إلى فلك موسكو ، احتلت موسكو الصدارة في الأزمة السورية كرايح أكبر على القوى الإقليمية والدولية المشاركة في الحرب بينما تعرض الرئيس دونالد ترامب لكثير من النقد في الداخل الأمريكي والخارج جراء سحب القوات الأمريكية المفاجئ من سوريا ، على نحو أضر بحلفائه المشاركين في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية خصوصاً الأكراد الذين هاجمهم تركيا ، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٥٠ كردياً ، وتشريد ٣٠٠ ألف منهم ، ناهيك عن تعزيز روسيا لنفوذها في المنطقة وتحالفها مع أنقرة ودمشق ^[٦٣].

ومن حيث تحديد ماهية الموقف الأمريكي من التدخل العسكري لروسيا في سوريا ، كشفت دراسة عام ٢٠١٦ دوافع روسيا في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة تحديداً عندما بدأت روسيا تلعب دوراً مؤثراً بشكل متزايد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حيث شيدت جسور للتواصل مع مصر وليبيا وتركيا والسعودية وإيران ، وأصبحت أكثر نشاطاً أيضاً في مناطق أخرى من أفريقيا باستخدام الشرق الأوسط كنقطة انطلاق مفيدة ^[٦٤] ، كما أقامت القوات الروسية نقطة عبور عبر نهر الفرات ، هاجمت من خلاله مقرراً ل - قوات سوريا الديمقراطية - على الجانب الشرقي من النهر ، وردت الولايات المتحدة عسكرياً ، فقتلت عدة مقاتولين عسكريين خاصين من الروس ، ولم يتضح لاحقاً ما إذا كانت روسيا تحاول

الوصول إلى البنية التحتية النفطية ، أو لمنع قوات سوريا الديمقراطية من التقدم جنوباً أو لطرد القوات الأمريكية وإن كانت تشمل النجاحات العسكرية الروسية في سوريا عمومًا الاستفادة من السفن البحرية للنقل البحري ، والحفاظ على معدلات طلعات الطائرات، وشن غارات جوية بمعدّلٍ تعتبره واشنطن خطيرًا، ولم تتمكّن غارات القاذفات طويلة المدى من إصابة أهدافها باستمرار، ولكنّ هذا الوجود نفسه يُظهر قدرة موسكو على القيام بمهام قصف استراتيجية ، كما تحسّنت روسيا كثيرًا في إدارة تحالف عسكري، وإن كانت القاعدة الأمريكية الكبيرة في - التنف - هي السبب الأساسي لإنشاء آليّة لتفادي التصادم البرّي لاحقًا وتقع هذه القاعدة في منطقة عبور حدودية مهمة وهي بمثابة رأس حربة لروسيا ، ومن مفارقات الحرب السورية أن القوات العسكرية الروسية استمرت في عدائيتها الشديدة تجاه الإسرائيليين ، وإن توّصل كلا البلدان إلى ترتيبات منع التصادم الجوي على غرار الترتيبات القائمة بين روسيا والولايات المتحدة ، الأمر الذي أثار تساؤل الكثير من المراقبين حول ما إذا أعطت الولايات المتحدة سوريا بالفعل لروسيا ^[٦٥] ، فطبقًا لمقاربات الرئيسين - باراك أوباما ودونالد ترامب - فيما يتعلق بالتعامل مع روسيا بشأن الحرب الأهلية في سوريا أصدرت كل من واشنطن وموسكو على نحو متكرّر بيانات مشتركة تحدّد مبادئ التصدي للصراع والتقليل من عواقبه الإنسانية ، كما أعلنّا اتفاقًا حول مركز عمليات مشترك مع الروس على أمل الحد من العنف وجعل العملية السياسية ممكنة كما ذهب الروس إلى أبعد من ذلك ، عبر تقديم الدعم لنظام الأسد والإيرانيين ، أبان إطلاق حملاتهم العسكرية ، ومن المرجح أن كل من الرئيس أوباما والرئيس ترامب لم يكونا على استعداد لفرض أي عواقب على الروس ، فقد أراد كلاهما الخروج من سوريا ، وليس التورط فيها ، وإنّ حافظت الولايات المتحدة على وجود رمزي في سوريا إلى حين حسم حربها ضد - تنظيم - الدولة الإسلامية - علاوة على ذلك ، أدركت الإدارة الأمريكية أنّ تواجد إيران المكثف والمستمرّ في سوريا قد يفضي على المدى البعيد إلى حرب أوسع نطاقًا بين إسرائيل والإيرانيين إذا لم يتمّ احتواؤها على نحو مبكر ، كما من المتوقع دعم الولايات المتحدة لإسرائيل بشكل كامل مما يجعل من مصلحة موسكو، وقف توسّع الإيرانيين ووكلائهم في سوريا للحيلولة دون تصعيد إقليمي كبير .

وبنهاية ولاية ترامب ، لا يبدو في الأفق أن هناك حلًا سياسيًا قريبًا ، فقد تم إهمال القرار الأممي ٢٢٥٤ ، وتم تجاوز جوهر بيان جنيف القاضي بتشكيل هيئة حكم انتقالية، وباتت القوى الدولية تدير الصراع بدل أن تسعى إلى إنهائه ، ولم يعد للسوريين أي دور أو حضور نظامًا ومعارضة ، في تقرير مستقبلهم ، ولا زالت هناك مسألتان معلقتان بالدور الأمريكي في الحرب السورية ، أحدهما تتحدد في الإطار الزمني لسحب القوات الأمريكية

وشروطه ، وما إذا كانت الإدارة الأمريكية جادة بشأن التصدي لإيران داخل سوريا ، والأخرى تتصل بقرار استئناف المساعدة الأمريكية من أجل تحقيق الاستقرار للمجتمعات المحررة من تنظيم - الدولة الإسلامية - التي تم تجميدها في أغسطس ٢٠١٧ ، فمن شأن استئناف المساعدات الأمريكية كما أكد ترامب سابقاً إنهاء الحرب ، وخروج إيران ، وإعادة الإعمار .

السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس ترامب تجاه الجمهورية الإيرانية

سعت إيران على مدى عقود إلى استخدام جميع أدوات نفوذها للتمدد في المنطقة من خلال حروبها بالوكالة ، حيث أفضت الانقسامات العسكرية الإيرانية ، وفيلق الحرس الثوري الإسلامي ، ووكلائها وأذرعها الخارجية ، بإنشاء وتمويل ودعم جماعات الميليشيات في جميع أنحاء الشرق الأوسط ، بدءاً من العراق ثم لبنان وسوريا واليمن وفلسطين في محاولة واضحة لكسب النفوذ العسكري والسياسي في المنطقة ، وكان - قاسم سليمان - والي ما قبل مقتله كقائد لفيلق القدس على اتصال مباشر مع هذه التنظيمات والجماعات المتشددة كحزب الله في لبنان ، وحماس والجهاد الإسلامي في غزة ، وقوات الحشد الشعبي في العراق مثل منظمة بدر وكتائب حزب الله ، وعصائب أهل الحق ، المعارضة وقوات المتمردين في سوريا والمتمردين الحوثيين في اليمن ، ولواء الفاطميين في أفغانستان ، وميليشيات شيعية صغيرة أخرى في دول الشرق الأوسط الأخرى ، كما تمتلك إيران قواعد دعم راسخة في مناطق متعددة ، في صراعها التخريبي إقليمياً وكذلك ضد الولايات المتحدة [٦٦] .

وتقود القيادة الإيرانية والحرس الثوري الإيراني جهوداً مكثفة ومكلفة ، لبناء مجموعاتها السياسية والمسلحة ، ولا تحتاج إيران إلى إعلان حرب رسمية عندما يكون لديها وكلاء للقيام بتلك المهام في زعزعة أمن واستقرار دول المنطقة ، حيث اعتمدت ولعقود عدة على استراتيجية الحروب بالوكالة من خلال أذرعها العسكرية المدربة التي تصفها بـ - محور المقاومة - لإكسابها بعض من الشرعية ، مع دعم الجهات المناهضة غير الرسمية مادياً وعسكرياً ، وهي حقيقة جماعات مسلحة وظفت كقنوات عسكرية لتأجيج الصراعات الطائفية والعرقية المنتشرة من العراق وبلاد الشام إلى اليمن ، بهدف تعزيز مكانتها وطموحاتها الثورية المعادية للغرب في الخليج والشرق الأوسط ، كما سعت حكومة إيران إلى خوض حروب بالوكالة عنها ، تديرها بصورة غير مباشرة خارج أراضيها ، وضد حكومات الدول التي تتواجد فيها تلك الجماعات المسلحة ، وغالباً ما تتم بكلفة اقتصادية محدودة وفي نفس الوقت تحميها من ردود الفعل الدولية والإدانة مع إمكانية الإنكار عند المساءلة

القانونية ، ولا تستهدف تلك الحروب تقليص التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط فحسب ، بل تستهدف أيضًا تصفية وتحجيم منافسيها الإقليميين ، مثل المملكة العربية السعودية وإسرائيل على وجه الخصوص ممن يشكلون عائقًا أمامها ، لبسط المزيد من نفوذها السياسي والعسكري والإيديولوجي في المنطقة على نحو يسمح لها إقامة إمبراطوريتها الفارسية ، وبهذا الخصوص أقامت إيران تحالفات مختلفة مع نظام الأسد والمليشيات الشيعية والجماعات الكردية في محاولة لتوسيع سيطرتها على العراق ، وإعادة تأسيس موقع مهيمن في بلاد الشام جنبًا إلى جنب مع حزب الله ، كما استفادت إيران أيضًا من تحالف تكتيكي آخر ، وإن كان غير رسمي مع الولايات المتحدة نفسها ، في جهودها لهزيمة داعش في العراق المجاور. ^[٦٧]

وتسعى إيران كلاعب أكبر في الشرق الأوسط إلى تحقيق الكثير من الطموحات والأهداف للهيمنة الإقليمية وبسط النفوذ من خلال انتهاج سياسة تدخلية في شؤون دول المنطقة ، لتنفيذ أجندتها الخاصة على مستوى تلك الدول ، عبر تمويل الجماعات الإرهابية والمليشيات الشيعية وتوظيف القوة الناعمة ومصادر الثقافة والقيم والسياسات الإيرانية ، لتوطيد علاقاتها مع بعض الحكومات العربية في المنطقة ^[٦٨] ، فضلًا عن تطويع دبلوماسيتها العامة مع الدول الإسلامية الأخرى لتطويع علاقات أوثق وأوسع ، لتحسين صورتها السياسية ، وتقديم نفسها كنموذج في طليعة عالم إسلامي جديد عادل ، والقوة الدافعة لذلك العالم الإسلامي في مواجهة الغرب ^[٦٩].

وعلى الرغم من سياسة الرئيس أوباما لاحتواء إيران في العام ٢٠٠٩ ، ونهجه الدبلوماسي للمساعدة في إصلاح العلاقات الأمريكية - الإيرانية ^[٧٠] ، حتى تأخذ جمهورية إيران الإسلامية مكانها الصحيح في المجتمع الدولي ، إلا أن سياسة إدارة أوباما المزدوجة لم تستطع ثني إيران عن رعاية الإرهاب ، أو وقف الدعم عن وكلائها المهددين لأمن واستقرار المنطقة أو الحيلولة دون أن تصبح دولة نووية ، الأمر الذي شكل تحديًا كبيرًا للولايات المتحدة في الحفاظ على توازن القوى بين دول الشرق الأوسط ، وضمان حفاظ حلفائها في المنطقة بموقف أقوى عسكريًا وجيوسياسيًا في مواجهة سلوك إيران العدواني ^[٧١] ، التي وسعت من نفوذها في أجزاء معينة من الدول مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن حتى مع إدانة الخطاب الطائفي الذي اعتادت إيران عليه ، لزيادة قوتها ونفوذها في الشرق الأوسط ^[٧٢] ، ولا تزال إيران حتى اليوم في المربع الصعب لدى الإدارة الأمريكية عندما يتعلق الأمر بتطوير سياسة خارجية متماسكة ومستدامة ، حيث تفتقر الولايات المتحدة إلى سياسة واضحة وفعالة تجاه إيران الأمر الذي أفضى إلى تعقيد الجهود المبذولة لتشكيل خيارات

النظام في المستقبل ، والتشكيك في مصداقية سياسات الولايات المتحدة الطويلة الأمد تجاه سلوكيات إيران العدوانية في المنطقة ، كما أنّ رد الفعل الأمريكي المتحفظ على الهجمات التي ترعاها إيران في العقود الأخيرة ، باتت تميل كثيراً للتفاوض بدلاً من المواجهة ، وهناك تحالفان على الأقل في الولايات المتحدة يتنافسان على تحول السياسة الأمريكية تجاه إيران على مدى العقود الماضية ، فضّل الفاعلين في التحالف الأول تغيير السياسة من خلال تبني اتفاق نووي مع إيران ، ودعم تطبيعها كلاعب في الشرق الأوسط وخارجه ، وهذا التحالف موجود في داخل وخارج حكومة الولايات المتحدة ، ولا يقتصر على إدارة أوباما فحسب ، بل ضم كبار المسؤولين في إدارة ترامب وعضوًا في الكونجرس ومراكز أبحاث في العاصمة الأمريكية ، ممن كانت جهودهم محل اعتراض من قبل التحالف الآخر الذي كان أكثر تحفظًا في سياساته تجاه إيران [٧٣] .

وبدخول إيران عملياً مرحلة ما بعد الحظر ، وهي المرحلة الجديدة التي تتيح لاقتصادها وشركاتها المتاجرة والاندماج مع المنظومة الدولية لاستيفاء شروط الاتفاق النووي ، ورغم رفع الحظر الدولي ، تبقى هنالك الحظر الأميركي غير المرتبط بالملف النووي ، وهو حظر أقره الكونغرس الأميركي ، ويخص خروقات إيران في مجالات دعم الإرهاب وحقوق الإنسان والصواريخ الباليستية ، وهذا الحظر يمنع الشركات الأميركية داخل الولايات المتحدة من التعامل مع إيران ، ولكنه لا يمنع فروعها في الخارج من التعامل مع السوق الإيراني ، الأمر الذي أثار الشكوك لدى المستثمرين الدوليين حول سلامة تعاملاتهم مع الجانب الإيراني لا سيما أن الولايات المتحدة ما زالت تلوح من وقت لآخر بإمكانية العودة التلقائية إلى حصار إيران - وقرارات الأمم المتحدة المرتبطة به - والمسّمى snapback في حال تمّ إثبات خرق إيران أحد بنود الاتفاقية ، وهذا بالتحديد ما يخشاه المستثمرون الدوليون .

وبقراءة متأنية لسير الأحداث ، يتأكد لنا إدراك الحكومة الإيرانية المسبق بسياسة الاستدراج الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، للدفع بها إلى قبول الاتفاق النووي ، والتخلي عن السلاح النووي مقابل رفع جزئي وتدرجي لبرنامج العقوبات المفروض عليها، وإن لم يكن يتوقع النظام الإيراني أن تُخل الولايات المتحدة بوعودها خلال شهور من إبرام الاتفاقية حيث أبدت إيران امتعاضها من تداعيات تلك الاتفاقية بعد عام ، متهمة حكومة الولايات المتحدة بانتهاك الاتفاقية ، خصوصاً بعد أن تأكد لديها تراجع الإدارة الأمريكية عن الكثير من التزاماتها فيما يتصل بالإفراج عن أرصدها المجمدة وغيرها من الصفقات .

وبفحص الديناميكية المتغيرة للعلاقات الأمريكية الإيرانية في ولاية الرئيس ترامب ، اتسمت تلك العلاقات بالكثير من التضارب والتناقض المتزايد ، بدءاً من رفض الرئيس ترامب إعادة التصديق على خطة العمل الشاملة المشتركة في أكتوبر ٢٠١٧ والانسحاب رسمياً من مشاركة الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني التاريخي مع القوى العالمية من جانب واحد في مايو ٢٠١٨،^[٧٤] بسبب عدم إحراز تقدم يحد من برنامج تطوير الأسلحة النووية الإيراني وفشل التعامل بشكل ملائم مع برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني CFR الداعم للإرهاب وللجهات الفاعلة الإقليمية مثل الحكومة السورية وحزب الله وحماس ، علاوة على إعادة فرض العقوبات المتعلقة بالمجال النووي التي تم رفعها نتيجة لذلك الاتفاق ، وعكست سياسة الرئيس ترامب تجاه إيران بمجملها في بداية ولايته جهداً أمريكياً جديداً حازماً ، لكبح سلوك إيران المهيمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط ، والعمل بمعزل عن استراتيجية الإدارات الأمريكية الست السابقة في احتواء إيران ، وهي سياسة تستهدف تغيير النظام الإيراني ، ويقودها مجلس وزراء متشدد له تاريخ طويل من الكراهية تجاه الحكومة الإيرانية ، ولا شك أن هذا التحول في السياسة الخارجية للولايات المتحدة له عواقب مهمة ليس فقط بالنسبة لإيران ولكن أيضاً على دول المنطقة ، وآفاق الأمن والاستقرار فيها.^[٧٥]

كما كانت مواقف الولايات المتحدة الرسمية ضد سلوك إيران الاستفزازي صامتاً ، والذي تميز في البداية بنشر المزيد من القوات العسكرية في الخليج ولكن - أيضاً - رفض استخدام تلك الأصول في أي تدخل حتى عندما بلغت التوترات الخليجية ذروتها ، حيث اعترف وزير الخارجية - مايك بومبيو - أنه على الرغم من سوء نظام طهران إلا أن الولايات المتحدة لا تريد حرب مع إيران ، مؤكداً على أن مسؤولية القضاء على العدوان الإيراني تقع على حلفاء آخرين ، في إشارة لدول المنطقة والخليج ، وبذلك ، تجاهلت إدارة ترامب المزيد من توقعات الحرب بفرض عقوبات جديدة ، مما دفع بعض المحللين إلى التصريح بأنه من خلال الكشف المتكرر عن الجمود الأمريكي ، فإن طهران قد - انتصرت - بشكل أساسي ، خصوصاً أنه بدون عمل عسكري أمريكي أولاً ، لن يجروا أي حليف أمريكي آخر من إسرائيل إلى المملكة العربية السعودية على مواجهة إيران^[٧٦] ، وأثار الموقف الأمريكي اللامبالي حيال إيران الكثير من التساؤل ، فمن المنظور التاريخي ، الاستفزازات الإيرانية وتمدد نفوذها في المنطقة وتهديدها لحركة الملاحة البحرية وإمدادات النفط والتجارة الدولية يوجب التدخل والحسم العسكري على غرار تدخلها في العراق خصوصاً أن نظام صدام في العراق كان أقل استفزازاً للولايات المتحدة ، ولكنه عانى من الإبادة في عام ٢٠٠٣ ، كما أن البنية التحتية الإقليمية الأمريكية تجعل من السهل مهاجمة القوات الإيرانية

حتى دون غزو أراضيها بالكامل مع القوات التقليدية ، نظراً لقدرة طائراتها المتفوقة من حيث النوعية والكمية والأساطيل البحرية وحتى التكاليف المالية لا تعد ذات إشكالية ، كون تكاليف الحرب ، لم تعد مخفية الآن إلى حد كبير عن الجمهور الأمريكي ، حيث إن الموارد اللازمة لشن الحرب ، لا يتم تلبيتها عن طريق فرض ضرائب أعلى أو تخفيض الإنفاق التي اكتشفها النخبون الأمريكيون ، وإنما عن طريق الاقتراض أكثر ، وإصدار المزيد من الديون الفيدرالية ^[٧٧] .

وعلى الرغم من تهديدات إيران النووية الإقليمية والدولية ، وتطلعها إلى ترسيخ نفسها كقوة مهيمنة في المنطقة من خلال استخدام أدوات غير عسكرية مثل نشر التشيع والأيدولوجية الإيرانية ، ودعم القادة السياسيين العرب وغير العرب والجماعات الصديقة لإيران ، يبدو أن سياسة الرئيس ترامب في الشرق الأوسط ليس لديها سجل مثل هذا التدقيق الذاتي لخطورة التهديد الإيراني القائم ، كما أن خطابه الغزير لا يشكل سياسة في حد ذاتها ، بقدر ما يشكل تهديداً لدول المنطقة التي تحتاج إلى التزام الولايات المتحدة الجاد المقرون بالأفعال لمواجهة إيران بدلاً التفاوض معها عبر توظيف قدرتها العسكرية ، لمكافحة ودحر مخططات إيران التوسعية غير الشرعية لبسط نفوذها في المنطقة ، والحد من التواجد الإيراني في العراق وسوريا واليمن ولبنان وغزة ، ودعم التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن والحد من تطوير قدراتها الصاروخية والبحرية الموجهة نحو دفاعات دول الخليج والمنطقة وغيرها من السياسات الرادعة التي يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للقيام به بانتظام من أجل استعادة ثقة شركائها الإقليميين بها والقوى العالمية الأخرى التي تشعر بالكثير من القلق إزاء برنامج التخصيب الإيراني ، الذي يجري تحويله لتطوير أسلحة نووية ، الأمر الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة ^[٧٨] ، مما ساهم على ما يبدو في زيادة الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في العراق وأماكن أخرى في الشرق الأوسط .

ورداً على الإجراءات المتخذة ضد البرنامج النووي الإيراني ، تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة وإيران ، لا سيما مع بدء سياسة - الضغط الأقصى - على طهران ، وإعادة فرض العقوبات ذات الصلة في العام ٢٠١٨ لخنق اقتصادها ، وإزاء تلك السياسات انتهجت إيران مواقف عدة وفقاً لمبادئها المعتمدة خلال الأزمات النووية السابقة ، من أبرزها اختبار القيود النووية التي فرضتها - خطة العمل الشاملة المشتركة - والعمل على تجاوزها ناهيك عن الرد بالمثل على الضغوط المكثفة في مجالات أخرى ، في محاولة للتخفيف من أثر العقوبات من خلال ضرب العلاقات بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي التي تزامنت

مع معارضة الرئيس ترامب العلنية لوجود عسكري أمريكي طويل الأمد في سوريا والعراق مما فاقم من تهديدات إيران العدوانية ، وزيادة نشاطها النووي ، علاوة على اعتماد نهج مغاير في شن هجمات غير نظامية على البنية التحتية باستخدام أسلحة إلكترونية ، وتنفيذ هجمات سيبرانية ضد المملكة العربية السعودية والخليج العربي التي لديها بعض من الضعف في النظام التحكم الإشرافي وتحصيل البيانات (SCADA) وأنظمة أخرى^[٧٩] ولم تؤد جهود طهران الرامية إلى تخفيف الضغط على برنامجها النووي إلى التأثير بشكل جوهري على أنشطتها الإقليمية ، لعدم يقينها من نوايا إدارة ترامب تجاه تجاوزاتها، مما فاقم من أنشطتها لفرض تكاليف على حلفاء واشنطن في المنطقة لاسيما المملكة العربية السعودية وإسرائيل عندما تعذر عليها معاقبة الولايات المتحدة بشكل مباشر ، كما أبطت إيران أنشطة مقاومتها النووية بمعزل عن عملياتها العسكرية التي تنفذها في كل سوريا والعراق وأفغانستان واليمن والخليج ، لذلك لم يكن للعقوبات النووية المكثفة ولا الرغبة في إبرام اتفاق نووي أي تأثير ملموس على تنفيذ أنشطتها الإقليمية التخريبية ، التي لم تكن جزءاً من مقاومتها السابقة المتعلقة بالأسلحة النووية ، ناهيك عن سلسلة المضايقات الإيرانية لعرقلة الملاحة البحرية في الخليج العربي ، أثناء المفاوضات النووية وما بعدها والبالغ عددها ٢٢ حادثاً في عام ٢٠١٥ - و ٣٦ حادثاً في عام ٢٠١٦^[٨٠].

كما لم توضح السياسة الخارجية لإدارة الرئيس ترامب ما تريده من طهران ، وما إذا كانت تستهدف احتوائها لتغيير الحكومة الحالية أو تهدئة سلوكها ، لإعادة دمجها في العلاقات الدولية وهي حقيقة ساعدت في تأجيج الأزمة الحالية ، حتى مع تنفيذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مايو ٢٠١٨ وعده في حملته الانتخابية بسحب الولايات المتحدة من الاتفاق متعدد الأطراف لعام ٢٠١٥ الذي يحد من برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني، وفشل المحاولات الأوروبية للإبقاء على الصفقة ، وأسهم الخطاب العدائي المتزايد من واشنطن ، في تغيير إيران لموقفها عام ٢٠١٩ ، حيث أعلنت تدريجياً عن سلسلة ما وصفته بانتهاكات عكسية لالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي ، متجاوزة سقف مخزونها من اليورانيوم المخصب (٣٠٠) كم ومستوى التخصيب ، وأفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسؤولة عن توثيق امتثال طهران للاتفاقية أن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب قد وصل إلى ١٠٠٠ كيلوغرام - وهي كمية إذا تم تخصيبها إلى مستويات أعلى بكثير ، فإنها ستوفر مادة انشطارية كافية لإنتاج نووي رأس حربي^[٨١] .

ويعتقد العديد من المحللين أن طهران تعمل تدريجياً نحو تحقيق مستوى التطور التكنولوجي الذي من شأنه أن يسمح لإيران ببناء قنبلة في وقت قصير جداً ، وإذا اختارت

ذلك ، لا تريد الولايات المتحدة - إلى جانب دول المنطقة إسرائيل وبالتأكيد جزء كبير من المجتمع الدولي - أن تمتلك إيران سلاحًا نوويًا ، خوفًا من أن يمنح إيران القدرة على الانخراط في المزيد من الأذى الإقليمي العدواني دون خوف من العقاب ، ومن المحتمل أن ينفجر سباق تسلح نووي إقليمي ، وفي ذات الوقت ، لا تريد أي إدارة أمريكية حقًا الدخول في حرب مع إيران بسبب ذلك حيث من شبه المؤكد أن النتائج ستكون كارثية لجميع المعنيين ، قد تكون نجحت إدارة الرئيس ترامب في العقوبات المفروضة على الشركات والكيانات الإيرانية وصادرات النفط للضغط على طهران للحد من طموحاتها ، وفي تقييد الحكومة الإيرانية والنمو الاقتصادي لكنها بالتأكيد لم تنجح في تغيير سلوك إيران ، ويذهب كثير من الخبراء والمراقبين الدوليين إلى أن الرئيس ترامب لم يكن لديه استراتيجية متماسكة في الشرق الأوسط ، كما أنه لا يمتلك استراتيجية واضحة تجاه إيران ، ويبدو أن سياسة الرئيس دونالد ترامب تجاه إيران - السياسة الحالية للولايات المتحدة - كانت مدفوعة بالعطش للانتقام والهيمنة ، كما اتسمت بقرارات متهورة لا تتسق والقانون الدولي على كل المستويات ، من استهداف اللواء قاسم سليماني القائد الإيراني المؤثر ، لتبدأ بعدها سلسلة من الإجراءات التصعيدية الإيرانية من قبل قواتها وأذرعها العسكرية في المنطقة ، ليتأكد لنا أن استراتيجية - الضغط الأقصى - الموضوعية لخنق الاقتصاد الإيراني وإنهاء النظام الديني في طهران ، لم تقدم الكثير خصوصًا أن القوات الحكومية قامت بإخماد جولات الاحتجاجات الجماهيرية داخل إيران ، كما عززت تكتيكات - الضغط الأقصى - التي اتبعتها مسؤولو الرئيس ترامب عززت معسكر المتشددين في إيران قبل الانتخابات الرئاسية العام المقبل^[٨٢] ، علاوة على ما حدث من تداعيات سياسية وأمنية بعد أمر اغتيال اللواء قاسم سليماني ، إذ لم تكن الإدارة الأمريكية مستعدة للرد على الهجوم الإيراني على قاعدتين أمريكيتين في العراق كما أن عملية الاغتيال تعد مهددة للأمن القومي وتعتبر مختلة وظيفيًا وغير مسوغة قانونيًا^[٨٣] .

على الجانب الأمريكي ، بالرغم من ادراك إدارة الرئيس ترامب مدى تأثير مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والأمن القومي والدبلوماسي في الشرق الأوسط بشكل كبير بالإرهاب والحروب الأهلية ، وعدم الاستقرار العام في المنطقة ، وأهمية الحفاظ على علاقات قوية مع الحلفاء وفهم طبيعة النزاعات كأمر أساسي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة^[٨٤] ، إلا أن سياسة إدارة ترامب في استراتيجية - الضغط الأقصى - قد تكون تسببت في ألم اقتصادي غير مسبوق للنظام الإيراني ، لكنها في نفس الوقت لم تسفر عن أي نتيجة تعزز أمن واستقرار المنطقة والمصالح الأمريكية في ذلك الاستقرار ، كما لم تؤد إلى مفاوضات جديدة بين الولايات المتحدة وإيران ، تنهي أو تحد بشكل

هادف أنشطة إيران الإقليمية ، أو آثار عدم الاستقرار السياسي في إيران ، الأمر الذي وضع السياسة الخارجية الأمريكية في مأزق مزدوج - بين الولايات المتحدة وإيران من جهة ، وبين إدارة ترامب ومنتقديها على الصعيدين المحلي والأجنبي من جهة أخرى ، مما فرض على الإدارة الأمريكية الجديدة التقدم لمعالجة كلا المأزقين المرتبطين ارتباطاً وثيقاً ، ومن المرجح أن يكتنف مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران الكثير من الغموض لتدني نسب النجاح ما بعد الرئيس ترامب في حال مضاعفة الضغط على إيران ، أو حتى في حال العودة إلى الدبلوماسية^[٨٥] ، وعلى الأرجح لن تحقق العقوبات الأمريكية في حد ذاتها أي تحجيم لأنشطة إيران الإقليمية والنووية خصوصاً أن إيران صممت أنشطتها الإقليمية بشكل عام لتكون غير مكلفة ، وغير معرضة بدرجة كبيرة للاضطراب بسبب العقوبات ، موظفة في ذلك انتشارها الإقليمي على مدى العقود الأربعة الماضية ، الأمر الذي ساعد على تشكيل استراتيجيتها التي تنتهجها إيران اليوم .

ويبدو مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية قائماً ما بعد إنهاء ولاية الرئيس ترامب خصوصاً مع تصلب المواقف الإيرانية تجاه واشنطن ، كما أن التكلفة السياسية المحلية للتفاوض مع الولايات المتحدة بالنسبة لمسؤول إيراني تعد باهظة للغاية^[٨٦] ، كما أن تهديدات الرئيس ترامب ضد إيران والهجمات الإضافية على الجماعات المسلحة الموالية لإيران في العراق ستزيد من تصعيد الولايات المتحدة للأزمة ، وقد تحاول إيران ضرب القواعد والقوات الأمريكية أو المنشآت الدبلوماسية أو حتى ضرب الوطن الأمريكي بمنحها العدد الكبير من المواقع العسكرية والتسهيلات الرسمية الأمريكية للكثير من المواقع التي يمكن استهدافها^[٨٧] .

السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس ترامب تجاه العراق الجديد

طالما شكلت استراتيجية الولايات المتحدة السابقة والحالية تجاه العراق أكثر المخاوف حول مدى استمرارية السياسة الأمريكية والوجود العسكري في العراق ، حتى مع الافتقار الملحوظ لاستراتيجية واضحة خاصة بالدولة ككل أو إقليم ما لتوجيه أهدافها أو عملها العسكري ، ويتفق كثير من المسؤولين والخبراء الدوليين على أهمية وضوح الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق التي أضحت بأمس الحاجة إليه منذ بدء حرب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة للعراق في العام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٢١ ، لاسيما ما يتصل برغبة الولايات المتحدة بتأسيس عراق مستقر وديمقراطي ، ومراجعة عدد من الاقتباسات لأبرز الوثائق الاستراتيجية والمواقع الأمريكية الرسمية التي وضعتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتحسين البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية للعراق منذ العام ٢٠٠٥ بدءاً من استراتيجية نصر الولايات المتحدة وانتهاءً بالسياسة الرسمية لوزارة الخارجية (DoS) بشأن الوضع العراقي ، لم تؤثر السياسات المتوافرة عن أي تغيير فعلي في الأهداف الاستراتيجية المعلنة ، كما كانت هناك تقلبات واسعة في مستويات القوة الأمريكية المتواجدة التي وصلت إلى أكثر من ١٥٠,٠٠٠ جندي أمريكي في العام ٢٠٠٧ ، في ذروة التمرد السني ، في حين تفاوتت النسب إلى ما يقرب من ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠ جندي أمريكي في العراق ما بين العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٤^[٨٨] ، وبتقييم الخبراء الدوليين للأضرار المحتملة التي تؤثر على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في العراق بالنظر إلى التباين بين الأهداف الاستراتيجية المعلنة والسياسات العملية في العراق ، وتحولات البيئة العالمية المصاحبة لها ، يبدو أن خيارات انسحاب القوات الأمريكية من العراق تباينت هي الأخرى ، هناك من يرى أن الانسحاب الكلي سيحقق للولايات المتحدة إعادة توجيه قواتها باتجاه قارة أوراسيا بؤرة المنافسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بما يحقق المصالح الأمريكية المعلنة بوضوح^[٨٩] ، وهناك من يرى مصالح عملية أخرى تستوجب الحفاظ على وجود عسكري محدود في العراق ، أما من حيث مستوى الحضور المطلوب ، والدرجة التي يمكن أن تؤدي تكاليف ومخاطر الوجود العسكري الأمريكي إلى موازنة الفوائد المتصورة والاستثمار في العراق^[٩٠] ، لا تظهر أي اتفاقية رسمية بين العراق والولايات المتحدة بخصوص الوجود العسكري الأمريكي منذ أوائل العام ٢٠٢٠ ، كما لا يوجد انسحاب كامل ، ويبدو أن مستوى القوة الأمريكية التقريبية المتواجد في العراق ، ستواصل تقديم المساعدة القتالية ، والأدوار الاستشارية التدريبية التي يقومون بها حالياً ، مع إعادة تقييم نشاط التنظيمات الراديكالية في العراق ودول الجوار .

وبرصد أوجه تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق أبان ولاية الرئيس دونالد ترامب , نجدها لا تختلف كثيراً عن سياسة الرئيس أوباما , فكلاهما يعتقد أن الولايات المتحدة قد أنفقت الكثير من الدماء والأموال في الشرق الأوسط في عهد جورج دبليو بوش , كما أراد كلاهما تهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط , ومن ثم نقل عبء ضبط الأمن إلى حلفاء أمريكا في المنطقة , كما فعلت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة , ومن هنا كانت سياسة القيادة المركزية الأمريكية تستهدف انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة , وإبرام اتفاق نووي إيراني واستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين , كما ركزت أهم الوعود المركزية لحملة الرئيس ترامب على تخلص الولايات المتحدة من التشابكات العسكرية الممتدة خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط , الأمر الذي وضع العراق لسنوات عدة أمام مرحلة حرجية في ظل التوترات المتزايدة مع إيران , وغياب التوافق السياسي على قضايا أساسية , تتعلق بالمدن المحررة من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية , وطبيعة الإدارة في ظل التعددية السياسية والقومية والطائفية , وافتقار الحكومة العراقية القدرة على تحقيق مصالح وطنية لعراق موحد ناهيك عن المواجهات التي ستكون مفتوحة للمزيد من التقسيمات الطائفية والعرقية والمناطقية والأثنيات الدينية في ظل الافتقار لخطط واقعية , لترتيب البيت العراقي , الأمر الذي قد يدفع نحو تقسيم فدرالي يؤسس لمرحلة جديدة من تاريخ العراق لاسيما مع ارتفاع الطموحات الكردية لإعلان انفصالها , والعيش كدولة مستقلة ذات علاقة مع جارتها الجديدة العراق , ومع صعوبة توصل الطرفين لصيغة مشتركة تمكنهما من حل إشكاليات الخلاف , الذي أقي بالتزامن مع الحرب الدولية ضد تنظيم الدولة الإسلامية - داعش - دفعت الأحداث المتسارعة لمرحلة أكثر صعوبة وتعقيداً على العراق إذا ما استثنينا مشروع انفصال كردستان , حيث ضمنت معظم الأحزاب السياسية لنفسها وجود قوات تنتمي إليها مدعومة إقليمياً ودولياً لتعزيز تواجدها , مما بلور حالة من الصراع السياسي في سياق تجاذب وصراع عميق للإرادة الدولية والإقليمية , جعلت من العراق ساحة لنفوذها السياسي والعسكري .

ومع تزايد حالة الاحتقان الطائفي في الأعوام الأخيرة , كان الوجود الأمريكي مفيداً للغاية كقوة موازنة - لإيران وتنظيم الدولة الإسلامية - كما أن التواجد الأمريكي ساعد في ضبط السياسة الداخلية العراقية خاصة فيما يتعلق بالانقسامات الطائفية والعقيدة العسكرية للجيش والقوات الأمنية , وقد يكون الأكراد والشيعية والسنة العراقيون جميعهم لديهم مشاكل مع الولايات المتحدة , لكن قلة منهم ينظرون إلى واشنطن على أنها متحيزة بطبيعتها ضدهم لا سيما مع ترسخ الكثير من القناعات لدى الشعب العراقي بفشل الحكومات المتتالية في إيجاد مجتمع آمن ومستقر يستند على مصالح وطنية حقيقية ,

تحد من الصراعات السياسية والاقتتال الطائفي في الساحة العراقية , ومن معاناة عشرات الملايين من العراقيين , فضلاً عن عجز الحكومة عن القيام بواجباتها في توفير الخدمات والأمن للعاصمة والمحافظات , وتفاقم حالة الانفلات الأمني في العاصمة بغداد ومحافظات العراق السنية , تعالت الأصوات المطالبة بالتقسيم أو - الفدرلة - التي طالما كانت حاضرة في ذهن العراقيين منذ دخول الولايات المتحدة أراضيهم في العام ٢٠٠٣ , وحقهم التشريعي طبقاً للمادة (١١٩) من الدستور العراقي الذي صيغ بأمر من الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر في عام ٢٠٠٤^[١] , ونص على أحقية كل محافظة أو أكثر في تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه سواء كان بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تسعى لتكوين الإقليم , أو بطلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تستهدف تكوين الإقليم , فالصيغة الفيدرالية التي تفضلها الإدارة الأمريكية هي أقرب ما تكون إلى الكونفدرالية التي تعتمد الطابع الإقليمي , مع منح سلطة مطلقة تقريباً لكل إقليم خاصة وأن الدستور يدعم هذا الاتجاه في بعض مواده , وهو ما تم مناقشته من قبل مسؤولين أمريكيين مع بعض السياسيين في السلطة العراقية , وتم إطلاع بعض حكومات المنطقة عليه , كما شجع بعض القيادات السياسية والعشائرية العراقية ممن كانوا ضد مشروع التقسيم على مناشدة الإدارة الأمريكية السابقة بضرورة العزل ما بين الطوائف المذهبية والعرقية بحيث يكون فيه لكل مكون من السنة والشيعية والأكراد وضع سياسي وجغرافي ومعنوي في ثلاثة أقاليم مستقلة لعراق فدرالي , قادر على تحقيق الانسجام والتآلف ما بين الطوائف مع توزيع عادل للثروة والمكتسبات الوطنية , وهو تحديداً ما يتوافق مع مشروع الديمقراطي - جو بايدن - الذي صاغ مخطط مشروع تقسيم العراق إلى أقاليم في العام ٢٠٠٧ , وإن كانت هناك قوى عراقية مؤثرة من المفكرين ورجال الدين وشريحة واسعة من الشباب , تقف ضد هذا التقسيم , وترى فيه مشروعاً غربياً ليس لتقسيم العراق فحسب , بل ودول المنطقة , عبر إضعاف قوة العراق بما يخدم أهداف إيران التوسعية وتعزيز الأمن القومي الإسرائيلي , وإن تأكدت تلك الشكوك بزيارة وزير الدفاع الأمريكي الجديد - جيمس ماتيس - إلى العراق , التي وجد فيها البعض حراكاً أمريكياً لترتيب ودعم أوضاع قواته في مرحلة ما بعد داعش , وتأكيد استمرار العلاقة والدعم بقيادة - الرئيس ترامب - لتحسين الأمن القومي الأمريكي من خلال إنهاء الوجود القمعي في العراق , وضرب جميع الحركات الإسلامية المتطرفة لضمان أمنها الوطني عبر القارات .

السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس ترامب تجاه تقسيم العراق

من المسلم به أن السياسة الخارجية الأمريكية تركز دومًا على بعدين خارجين رئيسين فيما يتصل بمنطقة الشرق الأوسط والخليج تحديدًا ، أولهما ، تأسيس قاعدة أمنية قابلة للبقاء في المنطقة كهدف قصير الأمد ، وثانيهما ، إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والثقافات الداخلية في المنطقة بما يتناسب والنموذج الأمريكي ، وإن اقتضى ذلك شن حروب وقائية ، لتغيير الأنظمة ، وإحداث الإصلاحات الليبرالية لإقامة أنظمة سياسية حديثة وديمقراطية ، كما صرح بذلك عدد من الساسة والمفكرين ورؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين ، وهو ما يؤكد أن الخطط الأمريكية الساعية إلى تقسيم دول المنطقة العربية ومن بينها العراق ، لم تكن وليدة تأزم الوضع السياسي والعسكري العراقي ، ودخول الولايات المتحدة في حرب استنزاف طويلة ومحدودية البدائل المتاحة أمامها حتى مع القضاء على تنظيم - داعش - بقدر ماهي استراتيجيات صاغها الكثير من المفكرين والفلاسفة الأمريكيين منذ عقود ، وإن تُركت خطط وأسلوب التنفيذ لمراكز الأبحاث الأمريكية ، وأذهان السياسيين الأمريكيين بحسب المتغيرات السياسية والدولية لكل رئاسة أمريكية .

وبتدافع الأحداث والوقائع على المسرحين السوري والعراقي مؤخرًا ، شرع مستشارو الإدارة الأمريكية في استحضار تاريخ مخططات الاستعمار الأمريكي منذ خمسينيات القرن الماضي وصولاً إلى بدايات صعود المحافظين الجدد الأمريكيين في إطار مخطط التجزئة والتقسيم لبلدان الطوق خلال العقد الأخير ، وكان في مقدمتها مشروع تقسيم العراق ، حيث اتفق على استبدال العراق الحالي بثلاث دويلات صغيرة ، كردية في الشمال ، وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب^[٩٢] ، وهي الخطة التي سبق وأن اقترحها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر ، وأيدها بعض الساسة والمفكرين أمثال : ليزلي جيب - ديفيد جوزيف - جون هوبكنز - لوقف الصراع الدموي في العراق^[٩٣] ، وإن كانت المؤشرات المتوافرة ، تؤكد أن الاستراتيجية الأمريكية ، تميل لإضعاف القوة العراقية والحيلولة دون إعادة بناء قوته العسكرية مرة أخرى ، مما يسهل السيطرة عليه ، وليس كمخرج لحل الأزمات التي تواجهها الإدارة الأمريكية في العراق .

وتنطلق الاستراتيجية الأمريكية في مخطط تقسيم العراق ، من فرضية أن التحديات التي تواجه العراق لن تحل بهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في ساحة المعركة فحسب ، وأن مسألة تقسيم العراق مسألة وقت لاسيما مع تطور الأحداث في المنطقة ، وزيادة التوترات العرقية التي تهدد استقرار العراق على المدى الطويل ، وتدعو إلى إنشاء ثلاث - أو أكثر -

مناطق عرقية شبه مستقلة مرتبطة باتفاقية تقاسم السلطة في بغداد ، بقصد الحفاظ على عراق موحد من خلال جعله فيدرالية ، ومنح الأكراد والشيعية والسنة السيطرة على حياتهم اليومية في مناطقهم وينص اقتراح جو بايدن - الفيدرالية - في العام ٢٠١٥ ، أن تقسيم العراق سيخلق ثلاث دول مستقلة تمامًا ، واحدة لكل مجموعة طائفية رئيسية ، وستعمل خطة بايدن الفعلية لإضفاء الطابع الفيدرالي على العراق ، مع إبقاء العراق موحدًا في ظل حكومة مركزية في بغداد ، لكنها ستنشئ ثلاث مناطق شبه مستقلة ، تستند أيضًا إلى الهوية الطائفية ^[٩٤] ، وعليه ، ستظل الحكومة المركزية في بغداد هي التي تحدد إدارة البلاد مثل السياسة الخارجية أو الصفقات التجارية ، إلى جانب بعض القوانين الوطنية ، كما ستظل الدولة تشارك عائدات النفط على سبيل المثال ، ويمكن لكل منطقة أن تضع سياستها التعليمية الخاصة بها وخلافها ، خصوصًا أن المجموعات الطائفية الرئيسية الثلاث في العراق لا يمكنها التعايش بسلام بما يكفي لتقاسم دولة موحدة بشكل كامل ، ولكن منح كل مجموعة المزيد من الحكم الذاتي من شأنه أن يرضيهم دون تقسيم الأمة .

وبتوالي المعطيات الميدانية في المدن العراقية ، وجدت إدارة الرئيس ترامب أن من الصالح لتعزيز جهودها الميدانية في حربها القائمة ضد الدولة الإسلامية ، عدم تقسيم العراق ما قبل تحقيق الهزيمة الكاملة للتنظيم ، كما سعت الولايات المتحدة للتنسيق مع بريطانيا والتحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية ، مع ضرورة تأجيل مشروع انفصال إقليم كردستان لمدة عامين على الأقل ، وأكد وزير الخارجية الأمريكي - ريكس تيلرسون - عدم اعتراف واشنطن بنتائج استفتاء انفصال الأقليم الذي أجري مؤخرًا ، كون الاستفتاء ونتائجه يفتقران للشرعية ، مع الإعلان عن استمرار بلاده في دعم عراق موحد اتحادي وديمقراطي ، مع حث بغداد وأربيل على الهدوء وإنهاء الاتهامات والتهديدات المتبادلة ^[٩٥] ، في محاولة منها لاستكمال حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية ، ولاحتواء توسع وقوة النظام الإيراني الحالي فضلًا عن التحقق من مخططات المرشد الإيراني والثوار المتشددون والحرس الثوري الإيراني .

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مشروع انفصال كردستان العراق

لطالما كانت تطلعات الأكراد في دولتهم القومية ، تتفق واستراتيجية الإدارة الأمريكية في التقسيم الكونفدرالي للعراق ، كمخرج لأزمته منذ العام ٢٠٠٣ ، فطبيعة التحالف الأمريكي مع أكراد كردستان العراق واضحة للعيان لاسيما مع صياغة نصوص دستور عام ٢٠٠٥ التي أعطت وضعًا مميزًا للإقليم ، وتأكد ذلك التعاون أكثر ما يكون في حرب الولايات المتحدة والتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية - داعش - مما شجع من تطلعات

الأكراد في تكوين دولتهم القومية مع احتياج القوى الدولية لمشاركتهم العسكرية في محاربة الإرهاب وبالرغم من إدراك القوى الدولية للهدف الكردي ، ومحاولة ترجمة واستثمار مشاركته وانتصاراته في استكمال مسار الاستقلال عن الدولة العراقية ، إلا أن سياسات التحالف الدولي اتسمت بالكثير من الحذر في التعامل مع التطلعات الكردية ، ورفض فكرة الانفصال على الأقل في الوقت الراهن على اعتبار أن انفصال إقليم كردستان أثناء الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية ، ستكون له تداعياته الكارثية على مجريات تلك الحرب ، إذ سيفضي استقلال كردستان إلى المزيد من الصراع بين الحكومة العراقية وبين حكومة الإقليم مما يشنت جهود الولايات المتحدة وحلفائها والحكومة العراقية نفسها في حربها على تنظيم الدولة الإسلامية^[٩٦] ، ناهيك عن احتمال اتساع معادلة الصراع بين بغداد وأربيل مع دخول المتغير الشيعي على معادلة الرفض الداخلية لاستقلال إقليم كردستان ، ورفض بعض العراقيين الأكراد من السياسيين ورجال الأعمال وشخصيات بارزة انفصال الإقليم في ظل الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتأزمة ، واحتمال استخدام بغداد وسائل عنيفة على المستويين الدبلوماسي والعسكري ، لكبح التطلعات الكردية ، كما أن الظروف المحيطة بالمنطقة مؤخرًا ، لن توفر بيئة ملائمة لنجاح مشروع الانفصال مع صعوبة التحديات والموانع الناتجة عن رفض القوى الإقليمية في المنطقة مثل - تركيا وإيران - لنتائج الاستفتاء ، لاعتبارات جيوسياسية وأمنية واقتصادية خاصة بها .

ونستنتج مما تقدم ، أن ثمة موافقة أمريكية ضمنية على استقلال إقليم كردستان في المدى البعيد ، بالرغم من رفضها لنتائج الاستفتاء في الوقت الراهن ، وإن كانت تؤثر المعطيات بأن الإدارة الأمريكية ستدعم - ما بعد الانتهاء من محاربة داعش في العراق وسوريا - مشروع استقلال الإقليم ، كما ستعتمد إلى الضغط على حكومة العراق ، للتفاوض حول فصل السلطات السيادية بصورة رسمية بينها وبين إقليم كردستان ، لإقامة كونفيدرالية حقيقة معترف بها من كلا الجانبين ، خصوصًا أن التجاهل الأمريكي لحلم الأكراد في تكوين دولة قومية سيكون له ثمنه المكلف على الإدارة الأمريكية التي طرحت بداية فكرة تقسيم العراق وما قبل الحرب على داعش .

وإن طالبت السياسة الأمريكية بتأجيل استقلال إقليم كردستان - إلى ما بعد ترتيب الأوضاع الداخلية في مرحلة ما بعد داعش والوقوف إلى جانب الفريق السياسي الذي سيحقق لها هذه التطلعات ، فطبيعة ليبرالية الإدارة الأمريكية الجديدة ، ستجعلها تتجاوز الظروف والاستحقاقات السياسية بما فيها الأغلبية الطائفية في العراق ، إلى إيجاد أحزاب سياسية مناهضة للوجود الإيراني الذي سيكتف من حراكه ملء الفراغ الأمني في العراق ما بعد داعش ، كما من المتوقع أن يكون الحراك الأمريكي المضاد للنفوذ الإيراني أحد أوراق

الضغط الأمريكي على إيران فيما يتصل بمراجعة الاتفاق النووي معها ، للحد من دورها الإقليمي في العراق والمنطقة ، لاسيما أن العراق لا يزال له ذات الأهمية العسكرية والأمنية الاستخباراتية لدى الإدارة الأمريكية ، التي يمكن استقراؤها من أجندة وترتيبات اللقاء الذي عقدته اللجنة المشتركة - الأمريكية - العراقية - والمقترحات التي قدمتها إلى رئيس الوزراء العراقي ، التي تعكس في مجملها مرتكزات السياسة الأمريكية لعراق ما بعد داعش من حيث ضرورة بقاء القوات الأمريكية ، وزيادة أعدادها لفترة لا تقل عن خمس سنوات فضلاً عن تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي ، وتأهيل الأجهزة الأمنية العراقية ، وإعادة تأهيل وتدريب القوات العراقية المسلحة بكافة تصنيفاتها من حيث التنظيم والتسليح مع إعادة تأهيل المناطق المتضررة^[٩٧] ، فالخطة الأمريكية لتقسيم العراق سواء في الوقت الراهن أو حتى مستقبلاً ، لم تعد من أجل ضمان الاستقرار النسبي للعراق على نحو يمكن أمريكا من رفع يدها عنه ، مع انسحاب تدريجي لقواتها من العراق ، بقدر تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة من خلال العراق ، حيث افترض مستشارو الإدارة الأمريكية في خطة تقسيم العراق أن يكون لكل طائفة دولتها الخاصة بها ، مما يتطلب من واشنطن إبقاء نفوذها على الأقاليم الناتجة عن التقسيم بقصد تقديم الدعم والمساندة الأمريكية ، لضمان استقلالية واستمرارية بقاء تلك الدويلات مقابل منح الأمريكيين تواجد ونفوذ أكبر ، عبر نشر قواعد عسكرية تستطيع من خلالها الحفاظ على مصالحها ، وهو ما عرضه الرئيس الأمريكي - دونالد ترامب - للقادة العراقيين^[٩٨] ، على اعتبار أن خيار تقسيم العراق لدويلات ، يعد الخيار الأمثل من البقاء الدائم على حالة العنف خاصة مع صعوبة طرح مبادرة شاملة للسلم الأهلي والمصالحة الوطنية تتفق عليها المكونات المذهبية والطائفية والعرقية في العراق .

وعلى المستوى الاقتصادي ، حرصت الإدارة الأمريكية على السيطرة والاستحواذ على النفط العراقي ، وهي الاستراتيجية المرتبطة بتوجهات الرئيس ترامب الاستثمارية في إدارة ملفات السياسة الخارجية ، والذي أعلن أن من حق الولايات المتحدة الحصول على ثمن الدفاع عن حقوق الشعوب الأخرى ، وأن النفط العراقي هو حق أمريكا التي قدمت الكثير من الأرواح والمليارات في حربها مع العراق^[٩٩] ، ووجدت الإدارة الأمريكية في التوسع الإيراني في العراق ، وتطوير نظامها الدفاعي ، وتجارب إطلاق صواريخها الباليستية ، مدخلاً مناسباً لتعزيز تواجدتها الأمريكي ، كما سعت إدارة ترامب بعد تدمير تنظيم الدولة الإسلامية إلى طرح مبادرات أخرى للحكومة العراقية ، تتصل بمدى المشاركة في عملية إعادة إعمار العراق وتعزيز الاستقرار والإصلاحات السياسية الإضافية التي يمكن أن تكون ضمانة أساسية لمنع نشوء أي جماعات مسلحة أخرى .

مواقف القوى الإقليمية من استقلال إقليم كردستان العراق

ثمة مواقف إقليمية ذات تأثيرات هامة بشأن مشروع تقسيم العراق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية ، كما تحدد فرص نجاح ذلك التقسيم من عدمه ، سواء كان من الداخل العراقي أو بفعل قوى إقليمية أو دولية ، بحكم أنها تشكل متغيراً أساسياً في سعيها للحفاظ على عراق موحد لذا كانت لها مواقفها الراضية من استقلال إقليم كردستان عن الدولة العراقية ، وضم محافظة كركوك لنطاقه الجغرافي والسيادي ، وما قد تشكل من امتدادات انفصالية كردية مماثلة في الدول التي تتواجد لديها قوميات كردية كإيران وسوريا وتركيا، كما أن هناك موقفاً داعماً لانفصال الإقليم كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل، وهو ما سنحاول تعرفه تالياً بحسب المتغيرات السياسية والأمنية والجغرافية لكل دولة .

الموقف الإيراني من استقلال إقليم كردستان العراق

يأتي الموقف الإيراني في مقدمة المواقف الإقليمية الراضية لتقسيم العراق ، ومحددًا مهمًا في إمكانية استقلال إقليم كردستان ، حيث تسعى طهران إلى أن يكون العراق موحدًا ، مما يعني أن إقليم كردستان كيان غير قابل للانفصال عن الجمهورية العراقية لاسيما أن إيران هي المتحكم في العملية السياسية في العراق منذ ٢٠٠٣ بدعمها مختلف الأحزاب ذات الأغلبية الشيعية ، بل والتدخل لتعيين المسؤولين السياسيين أو حتى عزلهم ، كما لم يقف التدخل الإيراني عند التحكم في الأغلبية الشيعية فحسب ، وإنما أمتد إلى عقد صفقات مع الأكراد في الشمال ومع السنة ، وعلى نحو يبقي الاستقرار السياسي للعراق رهنًا بالدور الإيراني ، لذا كان من الطبيعي رفض إيران نتائج الاستفتاء الشعبي الكردي ، ومحاولة ضم كركوك إلى إدارة الحكم الذاتي في إقليم كردستان ، معتبرة ذلك تعدياً صريحاً للدستور العراقي ، كما انتقدت الحراك أحادي الجانب الذي تنتهجه حكومة أربيل باتجاه استقلال الأقليم ، وستكون له انعكاساته السلبية على علاقات طهران الاستراتيجية مع - حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني - وهو الذي يتمتع بعلاقة متميزة ووطيدة بإيران حيث أوفق كل من حزب الاتحاد الوطني وحزب الكردستاني الديمقراطي غير الموالي لإيران على بناء استراتيجية مشروع الاستقلال ، ويرى النظام الإيراني أن فحوى الخلاف بين أربيل وبغداد قابل للحوار والمصالحة الوطنية لاسيما ما يتصل بالمسائل قيد الخلاف حول المناطق المتنازع عليها وحصة الإقليم من الموازنة الاتحادية ، وإنتاج وتسويق واقتسام عائدات النفط والغاز التابع للإقليم بين كلا الجانبين ^[١٠٠] .

ولما كانت العراق بوابة واسعة للتمدد الإيراني في المنطقة ، فمن المتوقع أن ينتهج النظام

الإيراني كافة الوسائل الممكنة حتى العسكرية لمنع تكوين دولة كردية عراقية مستقلة , مستغلاً في ذلك رفض تركيا وسوريا وحكومة العراق نفسها لهذا الاستقلال , كما عمدت طهران مؤخراً إلى استهداف حالة التقارب بين الحزبين الكردستانيين الديمقراطي والاتحاد الوطني - رغم خلافاتهما العميقة - بقصد منع التوافق بينهما بشأن مستقبل الإقليم , وحل الخلافات التي باتت تعاني منها أجنحة حزب الاتحاد الوطني حليفها الكردستاني الاستراتيجي^[١٠١] , كما لن تتوانى طهران عن دعم سياسات التحالف الوطني الشيعي الحاكم في تهيمش وإقصاء غيره من المكونات الطائفية العراقية سواء السنة أو الأكراد على نحو يكرس دكتاتورية الغالبية السياسية , ولن يتوان التحالف الشيعي بدوره وهو المدعوم إيرانيًا عن استخدام القوة في مواجهة حكومة أربيل^[١٠٢] , فضلاً عن سياساته في اختراق المكون الكردستاني , لكسب ولاءات تساهم في تكريس التواجد الشيعي داخل أربيل مما يجهض تطلعاتها الانفصالية^[١٠٣].

ومن منظور أمني , لا يمكن تجاهل مخاوف إيران من استقلال الإقليم , وتداعياته السلبية في الداخل الإيراني , مما يحفز النزعة الانفصالية لأكراد إيران , وتداعياته الخارجية بالنسبة للمخطط الإيراني التوسعي في المنطقة , الذي اتخذ من الأراضي العراقية مسرحاً لنشر ميلشياته , وتنفيذ عملياته لاسيما مع الاتفاق الأميري الروسي التركي الخليجي على إنهاء التمدد الإيراني في العواصم العربية , ناهيك عن تأثير مصالح إيران الاقتصادية مع إقليم كردستان العراق , الذي يقدم النفط الخام إلى إيران مقابل الحصول على منتجات نفطية حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين إيران وأكراد العراق أكثر من ٨ مليارات دولار^[١٠٤].

الموقف التركي من استقلال إقليم كردستان العراق

بلورت تركيا موقفها الرافض لمشروع القومية الكردية , ومنحها حق تقرير المصير على أكثر من مستوى , حيث شجب الرئيس التركي - رجب طيب أردوغان - نتائج استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق متهمًا الإقليم بالخيانة , ومحاولة جر المنطقة إلى أتون حرب عرقية , كما هدد باتخاذ إجراءات عقابية إن استمر الإقليم في تطلعاته الانفصالية , مؤكداً أن كل الخيارات متاحة باتجاه كردستان العراق من الإجراءات الاقتصادية إلى أخرى أكثر تعصيداً^[١٠٥] , وعبرت أنقرة في بيان رسمي صادر عن وزارة خارجيتها , أكدت فيه أن الحفاظ على سيادة الأراضي والوحدة السياسية للعراق أحد أسس السياسة التركية , كما أن الانفصال بقرار أحادي سيفضي إلى مرحلة سياسية جديدة لتقسيم العراق تقسيمًا مناطقيًا أو تقسيمًا على أسس طائفية أو عرقية وهو ما يعني أن الصراع ما بعد تنظيم داعش , سيكون صراعًا بين حكومة العراق وبين مكوناتها الطائفية والعرقية التي ستطالب كل

منها بمكاسب كتلك التي سيحصل عليها الأكراد , كما رفضت تركيا ضم محافظة كركوك ذات المكون الاجتماعي المتنوع ما بين أكراد وعرب وتركمان لإقليم كردستان , معتبرة أن استقلال الإقليم خط أحمر للأمن القومي التركي وللسياسة الخارجية التركية التي لا يجب على أكراد العراق تجاوزه [١٠٦] .

ومن منظور أمني آخر , أصدر وزير الدفاع التركي بياناً عبر وكالة الأنباء رويترز يحدد موقف حكومة طهران الراض لخطط انفصال إقليم كردستان العراق , وعزم أنقرة نشر قوات ودبابات بالقرب من الحدود مع العراق , وإجراء مناورات عسكرية في جنوب شرق تركيا قرب الحدود مع العراق , مما يؤكد عزم أنقرة على الوقوف دون تنفيذ أي إجراءات بخصوص تقسيم العراق , أو انتهاك وحدة أراضيها , وهو الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً على تركيا , ويمكن أن يؤدي إلى اندلاع صراع عالمي , كما أكدت تركيا على اتخاذ كافة الوسائل والقرارات اللازمة , لوقف عوامل الخطر المتزايدة مع تسخير كافة قواتها الأمنية والقوات المسلحة لمتابعة تطورات التقسيم , والتعامل بحزم عند الضرورة [١٠٧] .

ويأتي هذا التصعيد التركي على خلفية تعاطف أكراد تركيا مع فكرة الاستقلال , إذ أثنت بعض الأحزاب الكردية الشرعية في تركيا على خطوة إجراء الاستفتاء في كردستان العراق كما عمدت تركيا إلى تنسيق الجهود مع منافستها الإقليمية إيران لمنع استقلال إقليم كردستان ليس في العراق فحسب , بل حتى أكراد سوريا وإيران نفسها , على اعتبار أن استقلال إقليم كردستان العراق على المستويين السياسي والأمني , سيحفز من تطلعات القومية الكردية والنزعة الانفصالية لديها ولدى دول الجوار , مما يعرض الدولة لصراعات داخلية حادة خاصة مع احتمالية شروع حزب العمال الكردستاني التركي المعارض إلى تكوين دولة كردية ناهيك عن صراع حكومة تركيا مع أكراد سوريا المتطلعين لوجود كيان كردي في مناطق شمال سوريا , وموازاة الحدود الجنوبية لتركيا , والتي قد تمهد لبناء تحالفات قومية كردية أكثر نفوذاً لاسيما مع تواجد قوات - حزب العمال الكردستاني التركي - المعارض والمصنف لدى الحكومة التركية كمنظمة إرهابية في جبال قنديل وسنجار , وهو ما يشكل تهديداً أمنياً للعمق التركي بسبب تمرد وعمليات ميليشيات الحزب منذ الثمانينات , فضلاً عن تزايد الهاجس الأمني التركي جراء التنسيق القائم بين الحزب و- ميليشيات وحدات الشعوب - التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي السوري , التابع لقوات سوريا الديمقراطية - قسد - المدعومة من قبل الولايات المتحدة في حربها ضد تنظيم داعش داخل الأراضي السورية , لتطلعاتها هي الأخرى بشأن إقامة دولة كردية سورية , مما يقوض النفوذ التركي في المنطقة وهدر مكاسبه السياسية والميدانية , وقطع الطريق

على قوات البيشمركة الكردية التي تستثمرها تركيا في محاربة تنظيم داعش^[١٠٨].

وعلى المستوى الاقتصادي قد يؤثر استقلال إقليم كردستان على الاقتصاد التركي حيث من المتوقع أنَّ الكونفدرالية الكردستانية، ستؤثر بشكل أو بآخر على علاقات التعاون الاقتصادي المميزة بين حكومة تركيا والحزب - الديمقراطي الكردستاني العراقي - بزعامة - مسعود برازاني - الذي يتمتع بعلاقات قوية بتركيا جراء الدور الحيوي الذي تقوم به أنقرة في تصدير النفط وغاز إقليم كردستان للسوق العالمية، عبر الأراضي التركية دون الرجوع إلى الحكومة المركزية في بغداد أو اقتسام العوائد معها، وما ترتب عليه من إشكاليات فاقمت من واقع الخلاف المتراكمة بين بغداد والأكراد.

الموقف الإسرائيلي من انفصال كردستان العراق

لطالما أيد رئيس الوزراء الإسرائيلي - بنيامين نتنياهو - إقامة دولة كردية في شمال العراق لمصالح إسرائيل الأمنية، ولموقع الإقليم الاستراتيجي من دولتي إيران وسوريا خصمي إسرائيل في المنطقة، وإنْ اعتبرت بعض القوى السياسية العراقية ذلك التأييد بداية لتحقيق مشروع - بلفور - الذي يدعو لإقامة الدولة الصهيونية من النيل إلى نهر الفرات، كما حافظت إسرائيل على علاقات سرية منذ ستينيات القرن الماضي في بعض من القضايا العسكرية والمخابراتية، فضلاً عن التبادل التجاري، كما دعمت حكومة إسرائيل الأكراد مؤخراً كثيراً من فعاليات الإقليم، عبر مشاركة الشخصيات الإسرائيلية في عدد من الأنشطة الكردية^[١٠٩] وبحسب الصحافة الإسرائيلية^[١١٠]، بات من المؤكد أن إسرائيل قادرة على التأثير على الولايات المتحدة لإقناعها بالموافقة على انفصال إقليم كردستان عن العراق لاسيما أن نتائج الاستفتاء كانت مشجعة للعديد من الأحزاب بما فيها إسرائيل، وعلى الأرجح لن يقف دعم تل أبيب على أقناع واشنطن فحسب، وإنما ستكون إسرائيل أول دولة في العالم تعترف باستقلال كردستان إذا قررت الانفصال رسمياً عن العراق، وعلى نحو يماثل الموقف الإسرائيلي مع استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١، وبحسب رؤية عضو حزب المعسكر الصهيوني - شيفاتوفيا - أنَّ إنشاء دولة كردية في شمال العراق، سيخلق واقعاً جديداً في منطقة الشرق الأوسط، وسيؤدي إلى تغيير جوهر في ميزان القوى السائد في المنطقة لاسيما أنَّ التقييم الإسرائيلي السائد للموقف الأمريكي من الاستفتاء في كردستان يماثل الوضع في إعلان إنشاء إسرائيل في عام ١٩٤٨، وإن لم تكن واشنطن سريعة الاعتراف ولا يوجد اليوم ما تخشاه الولايات المتحدة من العواقب الإقليمية لانفصال الأكراد^[١١١].

وفي سياق متصل , تفيد مصادر معلوماتية توجه رئيس الوزراء الإسرائيلي - بنيامين نتنياهو - لحشد دعم قوى عالمية - الولايات المتحدة , روسيا , ألمانيا , وفرنسا - لمنع تعرض إقليم كردستان العراق لهجمات وعمليات إبادة , أو المزيد من خسارة أراضيه , واستهداف حكومة بغداد مساعيه في إقامة دولته وحكمه الذاتي مع استعادة الجيش العراقي مؤخرًا السيطرة على منطقة - كركوك - الغنية بالنفط , وانحسار قوات الإقليم أمام الجيش العراقي^[١١٢].

وفقًا للمعطيات والإشكاليات السابق رصدها , لا يبدو مصير العراق ما بعد داعش واضح المعالم في المدى المنظور , وإن أبدت عدد من الأطراف السياسية العراقية اهتمامًا استثنائيًا بتلك المرحلة إلا أنها لم تقدم رؤيتها السياسية لمصالحة وطنية لعراق موحد , وتعاطي أمثل مع متطلبات وتحديات المرحلة المقبلة , مما ترك المجال مفتوحًا لقوى إقليمية ودولية , لفرض إرادتها كمتغير أساسي في بناء العراق الجديد , تأتي في مقدمتها قلق الولايات المتحدة لمرحلة ما بعد داعش , ورؤيتها للعلاقة مع العراق , التي تحكمها الكثير من الاعتبارات والتفاعلات السياسية والميدانية في ظل الانقسامات التي يعاني منها العراق , وسطوة ميلشيات الحشد الشعبي المدعومة إيرانيًا على مجريات الأحداث , وإن كانت المؤشرات تميل إلى الاعتقاد أن مخطط تقسيم العراق ما زال حاضرًا في مخططات الإدارة الأمريكية , لتحديد دول الجوار العراقي من استغلال الفراغ الأمني ما بعد القضاء على داعش , وهو الفراغ الذي لم تنجح الحكومة العراقية في التعاطي مع تأثيراته بظهورها الضعيف أمام قوات الحشد الشعبي .

أما المكون السنّي الذي عرف بضعف موقفه من العملية السياسية بكاملها , فإن التعويل عليه إقليميًا ودوليًا لا يخلو هو الآخر من تحديات , وربما كان أهمها غياب قيادة فاعلة وموحدة للسنة , تمثلها على نحو مكافئ للمكونات الطائفية والعرقية الأخرى , لاسيما أن الشخصيات السياسية السنّية التي تمّ تكريسها من قبل النظام , لم تعد تحظى بذات القبول السابق على المستوى الشعبي , وإن كانت هناك محاولات جديدة , لإعادة ترشيح وانتخاب قيادات تحظى بقبول إقليمي , مما يساعد في تأمين حقوق المعسكر السنّي في ظل التعددية السياسية والقومية والطائفية في العراق .

أما من حيث إدارة العلاقة بين كردستان العراق وبين الحكومة المركزية في بغداد من الواضح أن مسألة الانفصال لم تعد تقتصر على الداخل العراقي فحسب , وإنما أضحت في ظل النقلات النوعية التي يقوم بها مسئولو الإقليم - مسألة إقليمية دولية - تخضع

إدارتها لتفاعلات إرادات قوى دولية وإقليمية ذات تأثيرات وانعكاسات متباينة باعتبارها أزمة عابرة للحدود ، نظراً لتواجد القوميات الكردية في أربع دول مجاورة للعراق - تركيا وإيران والعراق وسوريا - ما يجعل من مشروع استقلال كردستان العراق مشروعاً ذا أبعاد وتداعيات سياسية وأمنية لا تمس العراق فحسب ، وإنما ستغذي النزعة الانفصالية لأكراد تلك الدول ، وما قد تفضي إليه من تطورات سياسية وعمل مسلح لنيل استقلالهم ، وعليه ، فإن نتائج الاستفتاء على تقرير مصير العلاقة بين إقليم كردستان العراق والدولة العراقية ، وإن كانت مكفولة تشريعياً ، إلا أنه سيتم التعامل معها إقليمياً كورقة ضغط على الحكومة العراقية ، للتنازل عن مجمل المناطق الحدودية لإقليم كردستان المتنازع عليها في مقدمتها محافظة كركوك الغنية بالنفط والغاز ، فضلاً عن تسوية الخلافات بخصوص حصة الإقليم في موازنة الدولة ، ما لم تتدخل الولايات المتحدة على نحو مغاير باتجاه تقسيم وفدرلة العراق ، لا سيما مع تصريحات حكومة ترامب ببقاء قوات أمريكية في العراق قد تصل إلى ٣٠٠٠ جندي لضمان الاستقرار ما بعد خروج داعش ، بالإضافة إلى سعي الإدارة الأمريكية لإدارة ما يخص العملية السياسية العراقية لإنهاء الدور الإيراني وحسم نفوذه . وتعكس العلاقات الأمريكية العراقية اعتباراً من أوائل عام ٢٠٢٠ حالة من الغموض ، حيث لا اتفاقية دائمة حول وضع القوات بين العراق والولايات المتحدة، كما لا يوجد انسحاب يحافظ على مستوى القوة التقريبي في مكان آخر في ، وعلى الأرجح ستواصل ما تبقى من القوات القتالية أو تلك التي تمارس الأدوار الاستشارية التدريبية التي يقومون بها حالياً ، على إعادة تقييم دورية تسمح بانتقال تدريجي مستقبلي من قوات المساعدة القتالية إلى الاستشارات التي تركز على التدريب البعثات ، مع تقديم الفرق العسكرية الأمريكية مساعدة مباشرة لقوات الأمن العراقية ISF بشكل مستمر في المعركة ضد ما تبقى من عناصر الدولة الإسلامية هذا من شأنه تشمل التراجع عن المساعدة الاستخباراتية القتالية المباشرة ، ودعم النيران أرض - أرض ، والدعم الطبي ، المساعدة اللوجستية ، وبعض الدعم الجوي ، بالإضافة إلى مستشارين عسكريين أمريكيين يساعدون في التدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية في قواعد في جميع أنحاء العراق ^[١١٣] ، وعلى الأرجح أن فك الارتباط، سيني كل المساعدات المالية والعسكرية المقدمة من الولايات المتحدة لدعم قوى الأمن الداخلي، وقطع التمويل العسكري الأجنبي بما في ذلك المليارات من الدولارات في صندوق التدريب والتجهيز لمكافحة داعش ^[١١٤] ، كما تشمل قطع الدعم العسكري والدعم المالي للوزارات العراقية المسؤولة عن الأمن القومي ، بما في ذلك وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ، ناهيك عن قطع الدعم المالي غير العسكري للعراق بما في ذلك القروض الاقتصادية الأوسع ، التي قد تستمر أو لا تستمر .

ومن تلك المنطلقات ، أضحى العراق في وضع عالق أبان ولاية الرئيس ترامب ، ووسط تصعيد عسكري أمريكي إيراني خصوصاً مع مقتل قائد فيلق القدس بالحرس الثوري - قاسم سليماني - على الأراضي العراقية والرد الإيراني ، مما خلق ديناميكيات سياسية وأمنية من شأنها أن تضع حدًا للقوات الأمريكية وتواجهها ، كما لا يزال توقيت وشروط انسحاب القوات الأمريكية غير واضح حتى الآن ، ومن انعكاسات هذه التطورات على العراق ، انتهاء ولاية ترامب بانتفاضات واسعة النطاق في العراق لإثارة المشاعر القومية ، وسيطرة إيران وميليشياتها العراقية على الفضاء السياسي ، وإعطاء قوة جديدة لقوات الأمن المسلحة لضرب المتظاهرين ، مما سيجعل إحياء الحركة الاحتجاجية ذات التوجه الإصلاحية أمرًا صعبًا ^[١١٥] ، ناهيك عن تضرر العلاقات الأمريكية العراقية ، فمن الواضح أن العلاقات الثنائية ستتضرر من الانسحاب الأمريكي القسري ، الذي سيفسر برضوخ الولايات المتحدة للأوامر الإيرانية كما ستتأثر الحرب الأمريكية ضد الإرهاب التي ستكون في خطر لا سيما مع عمل خلايا داعش على إعادة تجميع صفوفها في العراق وسوريا حتى مع افتقارها إلى القدرات والرأس المال السياسي ، لإعادة تشكيل خلافتها التي طال أمدها كما أن انسحاب القوات الأمريكية ، سيقوض قدرة الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين على حرمان داعش من الملاذ الآمن في بلاد الشام ، وحرمان قوات الأمن العراقية من تلقي المساعدة والتدريب المتقدمين من قبل القوات الأمريكية ، ومن المستبعد جدًا أن تتمكن حكومات قوات التحالف الأخرى غير الأمريكية العاملة في العراق بما في ذلك القوات الفرنسية والبريطانية والكندية من تحمل نفقاتها سياسيًا لقواتهم التي تبقى في العراق بعد الانسحاب الأمريكي. ^[١١٦]

التأثيرات الإقليمية لانسحاب القوة الأمريكية من العراق

مما لا شك فيه ، أن للولايات المتحدة مصلحة مُعلنة في الحفاظ على موقف عسكري قادر على ردع الخصوم في الشرق الأوسط ، لدعم الحلفاء ، والحفاظ على حرية الحركة لأغراض عسكرية واقتصادية ، ومكافحة الإرهاب ، وإذا لزم الأمر ، خوض الحروب ، ومن ثم قد لا تكون التداعيات الأمنية للانسحاب الأمريكي من العراق ذات تأثيرات سلبية داخل العراق فحسب ، بل إن أي انسحاب عسكري أمريكي ثان من العراق خلال عقد من الزمان ، سيسهم في هشاشة العراق بالفعل ، علاوة على تداعياته السلبية على الاستراتيجية الأمريكية لتوازن القوى في المنطقة التي اعتمدتها إدارتا الرئيسين أوباما وترامب ، لتعزيز أمن واستقرار الشرق الأوسط عبر إمداد قواعدها العسكرية ، ومساعدة القوى الأخرى في المنطقة ، ويأتي التأثير الأساسي الأوسع لانسحاب الولايات المتحدة من العراق على

الوضع الإقليمي أكثر ما يكون على سوريا الذي سيكون قاسياً وعلى نحو سيضر بموقف الولايات المتحدة نظراً لمعارضة تركيا الدعم الأمريكي لشركائها الأكراد في سوريا ، وإن كان تأثير الانسحاب المحدود أو حتى الكامل للقوات الأمريكية ، وفك الارتباط لن يفاقم من حجم الضرر المتوسط الناجم عن الانسحاب الكامل ^[١١٧] ، وإن كان سيؤثر بشكل أو بآخر على كفاءة وأداء القواعد الأمريكية في العراق عند الحاجة لدعم أي عمليات برية أمريكية كبيرة في المنطقة ، ناهيك عن التشكيك في مدى قيمة الشراكة الأمريكية العراقية والوعود التي أطلقتها الإدارة الأمريكية ما بعد إسقاط نظام البعث عام ٢٠٠٣ .

ومن حيث تأثير الانسحاب الأمريكي من العراق على الإرهاب الراديكالي ، من المؤكد أن تنظيم الدولة الإسلامية لم يعد صامداً جغرافياً في كل من العراق وسوريا ، إلا أن قيادة الجماعة لم ينته وجودها الوظيفي أو الأيديولوجي ، وما زال مقاتلوها يواصلون العمل داخل المناطق الحضرية والريفية في العراق ^[١١٨] ، وبحسب خطاب قيادة الدولة الإسلامية الحالية ، طالبت بالانسحاب الكامل للولايات المتحدة من الشرق الأوسط ، والتهديد بتدمير القوة الأمريكية والحكومات الشريكة المتحالفة معها ، لإقامة الخلافة الإسلامية ^[١١٩] ، مما يشكل تهديداً لا يمكن الاستخفاف به ، لاسيما أن الغرض الأساسي من القوات العسكرية الأمريكية المتمركزة في عدة قواعد في العراق ، تقديم الدعم لشركائها العراقيين والسوريين في عملياتهم المستمرة ضد تنظيم الدولة الإسلامية المتواجد في كلتا الدولتين ، والمساهمة في تدريب قوى الأمن الداخلي والوحدات العراقية المناوئة للإسلاميين ، والمساعدة في توجيه الدعم المادي للجيش العراقي ووحدات مكافحة الإرهاب ، وجمع المعلومات الاستخبارية وتوفيرها عن مقاتلي الدولة الإسلامية وقادتها ، ودعم العمليات الجارية ضد الدولة الإسلامية عبر الحدود في سوريا

ومن حيث التأثيرات على المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة والاستقرار الاقتصادي العراقي ، لا شك أن المساعدة الأمريكية من شأنها تطوير العراق إلى شريك مستقر وفعال حيث تستطيع الولايات المتحدة الاستفادة من وجود عراقي قوي ومستقر اقتصادياً ، كما أن اهتمام الولايات المتحدة بالنمو الاقتصادي العالمي لن يتأت لها إلا بالاستفادة من إنتاج النفط العالمي المستقر ، وهما أن العراق هو رابع أكبر منتج للنفط في العالم ، فإن استقرار العراق سينعكس إيجابياً على إمدادات النفط بما يفيد المصالح الاقتصادية الأمريكية ، ناهيك عن الاستفادة الأمريكية من تجارة بيع الأسلحة والتجارة مع العراق على افتراض وجود علاقة وثيقة بين الدولتين ، بقدر ما يستطيع العراق الإنفاق بقدر تعزيز تجارتها ، وزيادة مكاسبها ^[١٢٠] ، كما أن تدهور الاقتصاد العراقي سيققل من قدرة الحكومة العراقية

في قمع الحركات الإرهابية ، والحد من تطرف الطوائف المذهبية المتناحرة في الوقت الراهن خصوصاً مع اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط وبما يقارب من ٩٠ بالمائة من إجمالي عائدات العراق ، ناهيك عن ارتفاع وانخفاض وانهيار الموازنة العراقية مع تقلبات السوق العالمية^[١٢١] ، كما أن سحب المساعدات المالية والمادية العسكرية الأمريكية وغيرها من مصادر التمويل الدولي من شأنه وضع الحكومة العراقية في أزمة ، وسيتعين على القادة العراقيين الاختيار إما الاستمرار في تمويل القوات المسلحة للدولة بنفس مستوى الأداء الحالي مما يعني التعمق في الديون السيادية بشكل مباشر ، أو تخفيض القدرات العسكرية مما يشكل أزمة أمنية عراقية إقليمية كبرى، قد تنهي حملة ضغط الولايات المتحدة تجاه إيران .

وهنا لابدّ من التذكير ، أنّ العراق والمنطقة العربية مقبلة على عدد من التحولات والمواجهات الجديدة في فترة ما بعد انهيار الدولة الإسلامية في العراق لاسيما مع تشدّد مواقف القوى الدولية المتدخلّة في العراق ، واشتداد المواجهات بينها وبين القوى الإقليمية من دول الجوار العراقي التي لها مطامعها هي الأخرى في العراق الجديد ما بعد داعش، واحتمال تغيير الخريطة الجغرافية للمنطقة بظهور تقسيمات ومناطق جديدة في العراق ، بفعل بعض جيوب تنظيم - داعش - بحسب التحول في الإستراتيجية القتالية للتنظيم التي أعلن عنها سابقاً - أبو بكر البغدادي - في خطابه التحريضية ، لتعبئة وحشد الجماعات العرقية والأتباع والموالين من السنة في الداخل العراقي ، لتشتيت الجهود القتالية للتحالف الدولي ، ومحاولة الزج به في أتون حرب استنزاف طويلة ، فضلاً عن استنفار خلايا التنظيم النائمة في العالم أجمع ، للانغماس في عمليات استشهادية فردية ضد حكومات إسلامية بعينها وحكومات غربية من قوى التحالف المشاركة في الحرب ضد تنظيم داعش .

السياسة الخارجية للرئيس ترامب تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

تغير مشهد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل جذري منذ عام ٢٠١٦ ، وتلاشت الآمال في إحياء المحادثات المجمدة بالفعل بين الطرفين في ديسمبر ٢٠١٧ أبان ولاية الرئيس أوباما وبتولي الرئيس دونالد ترامب منصبه ، وفي بداية نهجه الجديد للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين والمتحيز لتفضيل إسرائيل ، أعلن اعترافاً رسمياً بالقدس كعاصمة لإسرائيل معتبراً أن مسار عمله هذا ينصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن شأنه تحقيق السلام بين طرفي الصراع ، ودفع عملية السلام والعمل نحو اتفاق دائم،^[١٢٢] وأكد الرئيس ترامب أن إسرائيل دولة ذات سيادة ، ولها الحق مثل أي دولة أخرى ذات سيادة في تحديد عاصمتها ، وأن الاعتراف بهذا الأمر حقيقة قائمة شرط ضروري لتحقيق السلام ، وأوقف الرئيس ترامب المساهمات في وكالة اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة وأوقف التبرعات الأمريكية للأونروا ، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ، في المقابل تعهد بأكثر من نصف المساعدات العسكرية الخارجية الأمريكية لإسرائيل ، كما شجعت تصريحات الرئيس ترامب وسياساته المنحازة رئيس الوزراء الإسرائيلي - بنيامين نتنياهو - على تبني عدد من الممارسات التي تقوض جدوى حل الدولتين ، وتثير الكثير من التساؤلات حول مستقبل السياسة الأمريكية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، وموقفها من الحكومة الإسرائيلية عن خطتها في بناء مستوطنات في القدس الشرقية ، كما خطط لاحقاً لضم أجزاء من الضفة الغربية ، وهو الأمر الذي رفضه أعضاء الكونجرس مطالبين باتخاذ خطوات استباقية للحفاظ على قابلية حل الدولتين للحياة بما يتوافق مع القانون الدولي ، ورفض الإجراءات التي تقوض مساره إلى الأمام^[١٢٣] .

ولم يقف دور الرئيس ترامب عن هذا الحد بل عمد وصهره - جاريد كوشنر - على تحقيق مجموعة من المكاسب الدبلوماسية والاستراتيجية لإسرائيل دون أي كلفة تقريباً ، وعلى حساب الكثير من التنازلات الفلسطينية وعلى أكثر من مستوى سياسي وأمني ، كما أسقط ترامب الاعتراضات التي طالما كانت لدى الإدارات الرئاسية الأمريكية المكونة من الحزبين على مدى عقود ، ليعلن إنشاء سفارة أمريكية في القدس ، ومنح السيادة بشكل دائم على القدس بأكملها لإسرائيل ، بما في ذلك الحي المسيحي والإسلامي ومجمع المسجد الأقصى^[١٢٤] ، وضم مرتفعات الجولان المتنازع عليها ، وتكثيف المستوطنات غير القانونية وإلغاء المساعدات الإنسانية للفلسطينيين ، وهدم أعداد قياسية من منازل الضفة الغربية متجاهلاً تهديدات منظمات حقوق الإنسان التي تنتقد إسرائيل كدولة معادية للسامية^[١٢٥] ، وهذه ليست سوى بعض من السياسات المنحازة التي حدثت في

عهد ترامب ، حتى مع اعتراف المجتمع الدولي بممارسات الإدارة الأمريكية التعسفية وغير العادلة بحق الفلسطينيين ، واستمرار السياسة الأمريكية المنحازة والكيل بمكيالين بحق الفلسطينيين على مدى عقود ، وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة لحقوق الإنسان ، إلا أنها عملت على حماية إسرائيل من الاتهامات الدولية الموجهة لها بسياساتها وممارساتها العنصرية والتعسفية بحق الفلسطينيين .

وعكفت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منذ ٢٠١٧ على إعداد خطة للسلام في الشرق الأوسط لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ؛ وعد الرئيس ترامب فيها وبشكل غامض بأنه يمكن للفلسطينيين تحقيق دولة مستقلة خاصة بهم دون تقديم أي تفاصيل أخرى^[١٢٦] ، وفي ٢٨ من شهر يناير - من عام ٢٠٢٠ ، أعلن الرئيس ترامب إطلاق خطته للسلام من أجل حل الصراع القائم منذ عقود ، بحضور كل من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومنافسه بيني غانتز وغياب المسؤولين الفلسطينيين ، حيث اجتمع بهما من أجل مناقشات منفصلة بشأن صفقة القرن التي طال انتظارها للسلام في الشرق الأوسط ، وأصدر اقتراحًا من شأنه أن يمنح إسرائيل معظم ما سعت إليه على مدى عقود من الصراع ، بينما يعرض على الفلسطينيين إمكانية إقامة دولة ذات سيادة محدودة^[١٢٧] ، وكان الاقتراح الذي استغرق إعداده ثلاث سنوات يصب في صالح الأولويات الإسرائيلية ، وتم تصميمه دون تمثيل أو مساهمة فلسطينية على الرغم من تعهد الرئيس ترامب في بداية رئاسته بالتفاوض بشأن - صفقة أكبر وأفضل - للتوسط في سلام أكثر ، وانتقد خبراء دوليين الخطة التي تم وضعها تحت إشراف جاريد كوشنر - صهر السيد ترامب - ومن غير المرجح أن تصلح أساسًا لاتفاق سلام ، وتتضمن خطة السيد ترامب سيطرة إسرائيل على القدس الموحدة كعاصمة لها ، ولا تنص على إزالة المستوطنات في الضفة الغربية ، ويعني ذلك تنازل الفلسطينيين عن المطالبة بأراضي الضفة الغربية المليئة بأجزاء مترابطة من الأراضي الإسرائيلية التي تحتوي على مستوطنات يهودية ولن يكون لدولة فلسطين المحتملة أي جزء من الضفة الغربية ، مما يعني أن الأرض الفلسطينية ستكون محاطة بإسرائيل من جميع الأطراف جراء استيلاء القوات الإسرائيلية على الضفة الغربية من الأردن خلال حرب عام ١٩٦٧ ، وتوغل المستوطنات الإسرائيلية بشكل مطرد في المنطقة على مدى عقود ، وهي خطوة قمت إدانتها دوليًا إلى حد كبير ، ويعتبرها العالم المستوطنات غير شرعية ، وإن وعد الرئيس ترامب بتقديم ٥٠ مليار دولار من الاستثمارات الدولية لبناء الكيان الفلسطيني الجديد وفتح سفارة في دولته الجديدة^[١٢٨] .

وقد أثارت الخطة في مجملها استياء وغضب الفلسطينيين ، كما رفض القادة الفلسطينيون

الخطّة بشكل قاطع؛ كونها تسعى لتسوية الألويات والمواقف الإسرائيلية المقترحة، ولا تقدم اقتراحاً جاداً لسلام تفاوضي في جميع القضايا الرئيسية، بما في ذلك الأمن والأراضي واللاجئين والقدس، وتؤشر الخطّة بشكل أساسي على إرغام الفلسطينيين بالتنازل والتراجع عن جميع حقوقهم عبر عقود، والاعتراف الضمني بتسويق مطالبهم، وقبول الحقائق التي فرضتها إسرائيل وقدمتها الإدارة الأمريكية في الصفقة، مما يعني الإذعان لضم إسرائيلي فعلي لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية وغور الأردن، والتخلي عن عودة اللاجئين - حتى الرمزية - إلى إسرائيل، وقبول عاصمة فقط في ضواحي القدس النائية، والتي ستسيطر عليها إسرائيل كمدينة - غير مقسمة - مع منح إسرائيل الحق الوحيد في تحديد متى يمكن للفلسطينيين - إن وجد - تولي مسؤولية أمنهم، والحق في إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية إذا كان أمنها مهدداً، مع مطالبة السلطة الفلسطينية بالسيطرة على غزة ونزع سلاح حماس والجماعة الإرهابية التي تسيطر عليها حالياً، وغيرها من الممارسات التي من الصعب تخيل أن الإدارة الأمريكية تعتقد حقاً أن أي قيادة فلسطينية يمكن أن تقبل مثل هذه الخطّة [١٢٩].

يشار إلى أنّ رؤية ترامب لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليست متجذرة في رؤية أخلاقية لتحقيق سلام عادل، بقدر تبنى وجهة نظر براغماتية متجذرة في الحقائق القائمة ومكتسبات إسرائيل، مع تجاهل الظلم والمساواة والعدالة وكرامة وحقوق الإنسان، وتركز بدايةً ونهايةً على أمن إسرائيل وازدهارها المالي، كما قلبت إدارة ترامب منذ توليه منصبه الكثير من موازين وثوابت السياسة الخارجية الأمريكية وجهودها الدبلوماسية، لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سلمياً، والمضي قدماً في حل الدولتين، ودحض أي ادعاء بالحياد وإلحاق الضرر الشديد بالولايات المتحدة في دورها كوسيط نزيه، حيث عرضت إدارة ترامب غير الحيادية في حل الدولتين، وقيادة أمريكا في صنع السلام العربي الإسرائيلي للخطر [١٣٠]، كما أدت إلى انتكاسة في حقوق الإنسان والحقوق المدنية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير لاسيما أنها تمنح فلسطين سيادة محدودة جداً، ولا تعالج بشكل كافٍ قضية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتمنح إسرائيل سيطرة كاملة على القدس، والأهم من ذلك تتجاهل الخطّة عقوداً من التزام الولايات المتحدة بحل الدولتين، ومنذ نشر الخطّة التي انتقدت على نطاق واسع، أحبط البيت الأبيض مسعى فلسطينياً لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، يدين خطة الرئيس الأمريكي للسلام التي تعرضت لانتقادات شديدة باعتبارها غير قانونية، كما هدد بوقف المساعدات الفلسطينية كجزء من حملة ضغط دبلوماسي على القادة الفلسطينيين وحلفاء الولايات المتحدة لقبول خطته [١٣١]، وسعى القادة الفلسطينيون لحشد الدعم الدولي ضد الخطّة،

التي كشف عنها ترامب إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الإسرائيلي ، الذي مضى قدمًا منذ ذلك الحين في خطط ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية ^[١٣٢].

ويبدو أن توقيت إصدار الخطة يتعلق بالسياسة الداخلية الإسرائيلية والأمريكية أكثر من اعتقاد الإدارة بأن الوقت قد حان لإطلاقها ، وكان كبار المسؤولين في الإدارة يقولون منذ ما يقرب من عامين أن الخطة كانت كاملة بشكل أساسي ، وإن إطلاق الخطة الآن يمكن أن يساعد نتنياهو من خلال تغيير الموضوع في إسرائيل من مزاعم الفساد التي يواجهها إلى قضية الأمن التي ينظر إليها على أنها قوية ، ومن خلال إظهار قدرته على تقديم دعم رئيس الولايات المتحدة ، كما قد يشعر ترامب أنه قادر أيضًا على جني فوائد انتخابية من خلال زيادة صقل أوراق اعتماده المؤيدة لإسرائيل ، وتشير المعطيات المتوافرة إلى حقيقة عمل الحكومة الإسرائيلية طبقاً لخطة ترامب ، حيث قررت بالفعل التصويت على ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية ، ويبدو أن الخطة هي ضوء أخضر لعمل إسرائيلي أحادي الجانب وليست اقتراحًا صادقًا للسلام المتفاوض عليه ^[١٣٣].

يشار ، أن الاتفاقيات المعروفة باسم - اتفاقيات إبراهيم - التي سعى إليها الرئيس ترامب للتطبيع العربي الأخير بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين ، وإن عقلت العلاقات الجديدة بعضًا من خطط إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة إلا أنها غيبت حقيقة هامة لدى الرئيس ترامب ، وهي أن إسرائيل منذ تأسيسها خاضت ما لا يقل عن ست حروب شاركت فيها دول عربية مختلفة ، وحملتين ضد الانتفاضة الفلسطينية ، وتصعيد دوري مع غزة التي لحقها الكثير من الدمار ، وأدت هذه الحروب بشكل تراكمي ، إلى سقوط عشرات الآلاف من الضحايا ، لكن الإمارات والبحرين لم تكن في حالة حرب مع إسرائيل أبدًا ، وليس لديهما أي نزاع إقليمي أو أي نزاع آخر لم يتم حله ، وعواصمهم تبعد ١٢٦٠ ميلًا و ١٠٠٠ ميلًا على التوالي عن القدس ، وعليه ، فإن جهود دونالد ترامب في تسويق وترقية العلاقات الثنائية بين الدول التي ليست طرقًا في أي نزاع على أنها سلام حقيقي ما بين إسرائيل والفلسطينيين ^[١٣٤] ، مشكوك فيه ، وإن كان التطبيع قد أضفى ببساطة إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية الرسمية التي كانت قائمة لسنوات ، وهو مطلب حيوي للأمن والاستقرار الإقليمي كما من المؤكد أن إسرائيل والإمارات والبحرين لهم الحرية في القيام بذلك ، لكن لا ينبغي تضخيم الحدث ذو الأثر المحدود ، ووصفه كحدث تاريخي لأمن واستقرار المنطقة ، وأن - خطة السلام - واقعية وذات مصداقية تراعي احتياجات وتطلعات الشعب الفلسطيني المحروم من حقوقه المدنية والإنسانية الأساسية ، فما زالت التوظيفات المعلنة للعلاقات الجديدة تختزل

الدولة الفلسطينية في كيان يفتقد أدنى المبادئ الأساسية للسيادة والتواصل الإقليمي على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي ، في الوقت الذي ينبغي فيه إجبار الأطراف على العودة إلى محادثات السلام التي تم تنشيطها ، بما يتماشى مع المعايير الدولية المتفق عليها وقرارات المجلس ^[١٣٥] .

العوامل الكامنة لدعم الولايات المتحدة الثابت لإسرائيل

بتحليل العوامل الكامنة وراء الدعم الأمريكي الثابت لإسرائيل والانحياز المطلق لها ، أشار بعض الباحثين إلى أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، تتأثر بالعوامل الهيكلية والبيئة المحلية للنظام الأمريكي التي تؤثر على سياسته الخارجية ، مما يساعد على تفسير مواقفها المتحيزة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، وميلها إلى تفضيل إسرائيل خاصةً تحت إدارة الرئيس دونالد ترامب ، ومن تلك العوامل الكامنة ، طموح إيران لامتلاك السلاح النووي ومواقفها المعادية للصهيونية ، وبحسب الفكر الأمريكي قد تهاجم إيران الولايات المتحدة وإسرائيل يومًا ، وهذا تهديد خطير ليس على إسرائيل والولايات المتحدة فحسب ولكنه تهديد للاستقرار الإقليمي ككل ^[١٣٦] ، كما تخشى الولايات المتحدة في حال طورت إيران أسلحة نووية ، فهناك احتمال بتهديد متزايد من إيران المسلحة نوويًا ، ولعل هذا هو السبب في اتباع حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط استراتيجية قاسية تجاه إيران ، وطلب إعادة فرض العقوبات للتأكد من أن إيران لن تضع يدها على الأسلحة النووية ^[١٣٧] ، ويتحدد العامل المنهجي الثاني المؤثر في السياسة الأمريكية تجاه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ، في الجماعات الإرهابية المتطرفة - الإرهاب الإسلامي الراديكالي - بأشكاله المتعددة ، الذي ينظر إليه ليس كمهدد للولايات المتحدة فحسب ، بل أيضًا حلفائها من دول الشرق الأوسط التي تسودها غالبًا علاقات معقدة من قبل جهات فاعلة مختلفة ومتعارضة .

ويذهب محللون آخرون إلى التشكيك في منهجية السياسة الخارجية الأمريكية المنحازة لإسرائيل ، لاسيما أن الصراع الطويل والدائم بين إسرائيل وفلسطين ليس السبب الوحيد لحالة الانفلات الأمني لبعض دول المنطقة ، وغياب سلطة الدولة ، وتصاعد الجماعات والجهات الفاعلة المناهضة لها ، وظهور الجماعات الإرهابية الإسلامية ، بل أصبحت تلك الجماعات أكثر تنظيمًا ونشاطًا في استقطاب وتجنيد المؤيدين بكفاءة عالية ، مستغلة في ذلك المجازر الوحشية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين ، وكانت السبب الرئيس لحالة اليأس والغضب لدى الشباب المسلم للانضمام إلى التنظيمات الراديكالية ^[١٣٨] ، كما أفضى استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى المزيد من الانقسام الإقليمي والدولي ، ما

بين دول عربية تعبر صراحة عن دعمها لفلسطين ودول غربية تقف إلى جانب إسرائيل، الأمر الذي فاقم من حدة خطر التنظيمات الإسلامية^[١٣٩]، جراء السياسات الأمريكية المستدامة لضمان سلامة إسرائيل على نحو عزز من القومية في المنطقة^[١٤٠].

من ناحية أخرى، من العوامل المحلية المؤثرة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، هيكلية الدولة الأمريكية، والجهات الفاعلة المحلية ومجموعات المصالح، وكذلك نخب السياسة الخارجية، التي تعمل من خلال أحكام دستورية وقواعد وأنظمة محددة بوضوح، تحدد نطاق واسع المعايير للمنافسة المحلية على السياسة والقيود الهيكلية المفروضة، كتقسيم السلطات والضوابط والتوازنات في دستور الولايات المتحدة، التي تحدد الدعم العام أو التقييد على القادة الديمقراطيين، لسن سياسات ما أو دحضها، ومن حيث تأثير مجموعة المصالح فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تعتبر من أكثر المجموعات تأثيراً على القرار الأمريكي، خصوصاً مجموعات الضغط الإسرائيلي - اللوبي الإسرائيلي - التي تمتلك قدرة لا مثيل لها للتأثير على الحكومة سواء السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، وتهيمن القوات الموالية لإسرائيل على وسائل الإعلام الأمريكية، وفكر الدبابات، التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل التصور العام، وكذلك السياسة الفعلية، والهدف هو منع التعليقات النقدية حول إسرائيل وضمان الدعم الشعبي المستمر^[١٤١]، ناهيك عن تقديم الدعم بشكل كبير للقضايا الإسرائيلية^[١٤٢]، كما يسعى اللوبي إلى التأكد من أن الخطاب العام حول إسرائيل يقدم صورة إيجابية من خلال تكرار الأساطير عن إسرائيل وتأسيسها والترويج لها^[١٤٣]، من أجل كسب دعم المجتمع الأمريكي، والضغط على الحكومة لإقرار سياسات معينة، وقد تؤثر الجهات الفاعلة المحلية على صنع السياسة الخارجية من خلال تشكيل الرأي العام، عبر وسائل الإعلام ومراكز الفكر في الاتجاهات التي يفضلونها، ومن الصعب على الحكومة تجاهل تأثير الفاعلين المحليين على السياسة الخارجية، ولا شك إنَّ تعقد هذه التفاعلات على مستوى الدولة جعل هيكل الدولة والجهات الفاعلة المحلية مؤثرين في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة^[١٤٤]، وبات من الصعب توقع سياسة أمريكية عادلة تعود بالنفع على كلا الجانبين، وعلى الأرجح ستنحاز السياسة الأمريكية فيما يتعلق بهذا الصراع تجاه جانب واحد لصالح إسرائيل^[١٤٥]، وهو ما أوضحه الرئيس ترامب من حيث تأييد الولايات المتحدة الكامل لإسرائيل وإلى الأبد، باعتبارها الحليف الأكثر ثباتاً لواشنطن في المنطقة، ناهيك عن قوتها العسكرية^[١٤٦].

ويبدو أن آفاق المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية قائمة، ومن المستبعد جداً أن يحصل

الفلسطينيون على حزمة من التنازلات من إسرائيل تكون أكثر تفضيلاً من تلك التي رفضها الفلسطينيون في الماضي ، ويرى بعض الخبراء أن آفاق حل الدولتين ستستمر في التلاشي خاصة إذا قامت الحكومة الإسرائيلية بضم المستوطنات في الضفة الغربية وغور الأردن وهي الإجراءات التي وافقت على - تعليقها - كجزء من اتفاق إبراهيم مع الإمارات [١٤٧] .

السياسة الأمريكية للرئيس ترامب تجاه التواجد الروسي في الشرق الأوسط

تعود العلاقات الروسية بالشرق الأوسط إلى قرون ، لقربها الجغرافي من المنطقة ، وأهميتها الإستراتيجية ؛ حيث تتقاطع مصالح العديد من القوى ممثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، وحتى الصين مؤخراً ، وأظهرت روسيا والصين على مدى العقد الماضي قدرات وميول متزايدة لتحدي تفضيلات الولايات المتحدة ، وتحقيق نتائج تتعارض مع توقعاتها واستطاعت موسكو إعادة بناء علاقات طويلة الأمد مع عدد من دول الشرق الأوسط بعد أن قلصت العلاقات بشكل مفاجئ في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، وتعد روسيا ودول الخليج من كبار المصدرين للنفط والغاز ، ولديهما حصص ضخمة في أسواق الطاقة العالمية ويعتبر النفط والغاز ضروريين للاقتصاد الروسي ، والاستقرار السياسي المحلي ، والقدرة على تمويل السياسة الخارجية والمشاريع العسكرية الجارية .

شهدت الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط مؤخراً تحولات جوهرية شتى ، حيث تقوم كل من الولايات المتحدة وروسيا بتكييف مصالحهما الوطنية لتناسب الواقع الحالي ، حتى مع تساؤل مصالح الولايات المتحدة بسبب تطوير مصادر الطاقة المحلية الوفيرة والمنخفضة التكلفة ، وكذلك نهاية الحرب الباردة ، إذ لازال الشرق الأوسط الهادئ والمستقر مطلباً أمنياً أمريكياً بالغ الأهمية ، لدعم مصالحه الرئيسية ، والحفاظ على نظام دولي قائم على القواعد المحددة التي أنشأتها الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد الحرب العالمية الثانية ، المرتكزة على القيم والمصالح الدولية التي تتقاسمها أمريكا وحلفاءها في المنطقة .

وترتكز المصالح الروسية في المنطقة في محاولة استعادة دورها كقوة عظمى ، وإن كانت تابعة جزئياً للولايات المتحدة من خلال توسيع علاقاتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط ، في حين يعزز خبراء وسياسيين التواجد الروسي إلى محاولة إنهاء ما تعتبره روسيا عقدين من الأحادية الأمريكية في الشرق الأوسط ، ولا تستهدف تحركات روسيا في الشرق الأوسط القضاء على الوجود الأمريكي هناك ، بقدر تحقيق التكافؤ مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بنفوذها في المنطقة ، ولا تختلف روسيا

عن الولايات المتحدة وحلفائها من حيث القيم فحسب ، ولكنها بالتأكيد لها استراتيجيات وسياسات وأدوات مختلفة لتحقيق نتائج تتفق مع مصالحها القومية ، وتشترك روسيا مع الولايات المتحدة في مصلحة أساسية واحدة تتمثل في تكريس مقومات الأمن في الشرق الأوسط ، والذي يركز حاليًا على مكافحة الإرهاب ، وبالتالي تقليل خطر انتشار التطرف الإسلامي في روسيا ودولها ، وجرت علاقة الولايات المتحدة مع روسيا في الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة الماضية في سياق الاضطرابات غير المسبوقة التي اجتاحت الشرق الأوسط من الحروب والثورات والانقلابات والمنافسات الإقليمية والدولية ، علاوة على انضمام إيران وتركيا بالكامل إلى المنطقة .

وتعود بدايات التواجد الروسي الفعلي في المنطقة إلى عام ٢٠١٥، إذ تبينت موسكو ضعفًا من الغرب وتحديدًا الولايات المتحدة ، قررت معه التدخل في حرب سوريا من أجل إحراز تقدّم ، مستهدفةً تحقيق حزمة من المصالح التي من شأنها إعادة مكانة روسيا كقوة عظمى ومؤثرة في المنظومة الدولية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والانتقال إلى عام ٢٠٢٠ ، لا سيما مع انخفاض قدرة الولايات المتحدة على إجبار أو إقناع الدول الكبرى الأخرى في النظام الدولي بقبول تفضيلاتها، وتركز المصالح الثانوية لروسيا في الشرق الأوسط بخلاف ذلك على مواجهة النفوذ الأمريكي والغربي ، ويشمل ذلك الجهود المبذولة لإضعاف الاتحاد الأوروبي والغرب بشكل عام ، فضلاً عن زعزعة استقرار سوريا، والتي يُعتقد أنها ستساهم في زعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي من خلال تقسيمه على جبهات ناهيك عن تقويض أو تعقيد دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأماكن أخرى من أجل تعزيز التصورات المحلية والإقليمية لقوة روسيا مقابل ضعف وتراجع الولايات المتحدة .

ويبدو أن التحدي الاستراتيجي الأكبر للولايات المتحدة مؤخراً ، يتركز في كيفية الحفاظ على موقعها بالنظر إلى عدد من المنافسين المحتملين المنتشرين عبر ثلاثة مساح منفصلة - أوروبا والشرق الأوسط والمحيط الهندي والمحيط الهادئ - حيث لا تستطيع الولايات المتحدة فرض النتائج المفضلة في كل منطقة ، وقد أعاد هذا تقديم الضرورة الاستراتيجية لتوازن القوى مما يفرض على الولايات المتحدة اتخاذ خيارات حول مكان المواجهة ومكان التسوية ، حيث أقرت موسكو عددًا من المبادرات الدبلوماسية ، لزيادة تعقيد وإلحاق الضرر بعلاقة الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط ، واستعادة مكانتها العالمية ومنافسة الوجود الأمريكي في المنطقة علاوة على إعادة تأسيس نفوذها في ليبيا ومصر وتركيا وإيران من خلال سد الثغرات التي خلفتها الولايات المتحدة ، مما يهدف لوجود

عسكري روسي في الشرق الأوسط كنتيجة محتملة لهذا الهدف .

واستفادت روسيا كثيرًا في عهد ترامب وسياساته المندفعة في إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وإرثها التاريخي على مدى العقدين الماضيين ، وإنْ تباينت أهداف كل منهما في المنطقة ، حيث استهدفت روسيا تحقيق أهداف مختلفة عما حاولت الولايات المتحدة تحقيقه في عهد الرئيسين السابقين باراك أوباما وجورج دبليو بوش وأبقت روسيا على تقسيماتها الجيوسياسية ، والابتعاد عن الالتزامات العسكرية واسعة النطاق في الشرق الأوسط ، ولم تكن مهمة بتعزيز الديمقراطية الأمريكية ، أو الضغط على دول المنطقة لتبني أهدافها التحويلية كشرط لعلاقات جيدة بقدر اهتمامها باستقرار المنطقة التي عانت كثيرًا بحسب رأيها من سياسة الولايات المتحدة المزعزعة لاستقرار المنطقة بأكملها ، بما في ذلك التوترات الدائمة في العلاقات الأمريكية الإيرانية .

ووظفت روسيا نجاحها في سوريا في إقامة علاقات جديدة في المنطقة والخليج العربي كشريكٍ موثوقٍ به ، كما ضمنت تواجدًا عسكريًا طويل الأمد في سوريا ، ونقطة وصول إلى باقي المنطقة ، ومما ساعد على ذلك تحول السياسة الخارجية الأمريكية أبان الربيع العربي وتخلي الولايات المتحدة عن حليفها الرئيس المصري السابق - حسني مبارك - بعد شراكة استمرت لأكثر من ثلاثة عقود كقوة خارجية داعمة ، فضلًا عن تطوير استراتيجية بينها وبين إسرائيل ، الحليف الأمريكي والفاعل العسكري الأكثر قدرة في المنطقة ، وهو إنجاز بالغ الأهمية بالنسبة لإسرائيل في مواجهة إيران ووكلائها في سوريا ، ويعود الكثير من النجاح الذي حققته موسكو في المنطقة إلى عدم وجود ضغط كبير من الغرب ، كما من المرجح أن تظل روسيا لاعبًا مهمًا في الشرق الأوسط في المستقبل المنظور كوسيط دبلوماسي نشط ، مع عدم الإفراط في الالتزام كلاعب عسكري على نطاق مماثل للولايات المتحدة .

برزت روسيا فاعل عسكري في الشرق الأوسط ، من خلال إرسال قواتها الجوية وأعدادًا لامحدودة من القوات البرية إلى سوريا ، للإبقاء على نظام الرئيس الأسد مما بدا وكأنه هزيمة مؤكدة آنذاك ، مع إلزام الولايات المتحدة وأوروبا على التعامل مع موسكو على قدم المساواة ناهيك عن صرف انتباه الغرب عن أوكرانيا ، وغير التدخل العسكري الروسي في سوريا مسار الحرب الأهلية ، مما شكّل طريقةً للدعاية والترويج عن الأسلحة محلية الصنع لزيادة وتعزيز مبيعاتها ، ووسيلةً لتخفيف قدرة المناورة الأمريكية في المنطقة ، كما ساعدت المعدات العسكرية الروسية بشكلٍ أساسي على دعم حكومة الأسد ، ومنع الدخول لمناطق معينة بالإضافة إلى المساعدة في القتال ضد تنظيم - الدولة الإسلامية -

ووضعت موسكو حدًا للعمليات الغربية إذ كانت في موقع أفضل لجمع الاستخبارات الإقليمية على الرغم من الفوضى التي أحدثها الانسحاب المفاجئ للرئيس الأمريكي دونالد ترامب من شمال سوريا ، ولا يظهر حتى الآن ما إذا كانت روسيا تريد إزاحة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط بالكامل ، أو رغبة القادة الروس في أن يُنظر إلى موسكو على قدم المساواة مع الولايات المتحدة ووسيط قوة إقليمي .

ويبدو أن المنافسة العالمية حدت كثيراً من رغبات الولايات المتحدة وروسيا للسيطرة والتصعيد جراء تضارب السياسات والمواقف الإقليمية والدولية إلى حد المواجهة المباشرة سواء في منطقة الشرق الأوسط أو غيرها حتى مع تباين مصالحهما في مواجهة إيران وسوريا وإن أدى تضارب المصالح الأمريكية والروسية في بعض منه إلى قيام كل منهما بأنشطة متعارضة بشكل أساسي للآخر ، كما حدث في - سوريا وليبيا - على سبيل المثال ، ناهيك عن معارضة روسيا الكاملة للفصائل التي تدعمها الولايات المتحدة ليس في الشرق الأوسط فحسب بل وحتى في أفغانستان ، حيث تدعم روسيا مقاتلي طالبان الذين يستهدفون القوات الأمريكية ، ومن الملاحظ أن موسكو تعتمد على الأحداث الخارجية للشرعية السياسية الداخلية ، وعليه سيكون من الصعب تحقيق حل حقيقي للتوترات بين الولايات المتحدة وروسيا في مناطق الصراع في العالم ، لاسيما منطقة الشرق الأوسط التي لديها أشكال مختلفة من الحكومات الديكتاتورية ، والكثير من المجموعات العرقية والطائفية والمنظمات الراديكالية ، وهذا ما يؤكد الاستثمار الروسي والعمليات العسكرية في سوريا وتوطيد وتكثيف العلاقات مع إيران بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية في المنطقة وستحاول واشنطن جاهدة إيجاد توازن جديد للقوى ، ومن المرجح انضمام دول أخرى إلى تحالفاتها من أجل تحييد الوجود الإيراني في الدول العربية ، ونزع فتيل أي حروب بالتركيز على آسيا الوسطى وأفغانستان الأقرب إلى الصين وروسيا الخصمين اللدودين للولايات المتحدة ، لإبعادهما عن منطقة الشرق الأوسط.

السياسة الخارجية للرئيس ترامب تجاه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

تشكل منظمة الأمم المتحدة كيانًا دوليًا متعدد الأطراف يعنى بالتفاوض الموثوق بين المجتمع الدولي ، وإضفاء الشرعية القانونية على الكثير من المعاهدات والاتفاقات والصفقات والتعاون الدولي ، وهي مؤسسة مرنة ومتعددة الطبقات ، تستفيد بشكل كبير من العلاقات بين الدول الأعضاء فيها كما تحافظ الأمم المتحدة على النزاعات من خلال عمليات حفظ السلام والاستجابة للآزمات الإنسانية ، بهدف تعزيز الأمن والاستقرار العالمي من خلال القيم والقواعد القانونية المشتركة ، وعلى الرغم من المساهمات الأمريكية الكبيرة في الأمم المتحدة - مشاركة مع الدول في التكاليف الإجمالية لتقاسم الأعباء الدولية - تؤثر الكثير من خطط الرئيس ترامب وسياساته الخارجية إلى أن تعزيز مؤسسات الحوكمة العالمية ليس هدفًا لإدارته بدءًا من خطط خفض التمويل للمؤسسات متعددة الأطراف بشكل كبير^[١٤٨] ، إلى صياغة أوامر تنفيذية تشير إلى الانسحاب المحتمل من مختلف المعاهدات الدولية ،^[١٤٩] إلى قرار قصف مهبط طائرات سوري دون إذن من مجلس الأمن أو حتى دعم من دول التحالف الأخرى^[١٥٠] ، كما أظهر الرئيس ترامب تباعًا عدم اهتمامه بالمؤسسات والأدوات التي تعمل عادة كمنتدى للتعاون الدولي ، الأمر الذي فسره البعض بانسحاب الولايات المتحدة من دورها القيادي في القانون والمؤسسات الدولية^[١٥١] ، حيث أخرج الرئيس ترامب الولايات المتحدة من الكثير من الترتيبات والاتفاقات متعددة الأطراف والمؤسسات في الخارج ، وانسحبت إدارته بشكل منهجي من المعاهدات والمنظمات والترتيبات والمنتديات الدولية ، بالإضافة إلى ذلك ، توقف إلى حد كبير عن الانضمام إلى أي اتفاقيات جديدة ، حيث قدمت إدارته خمس معاهدات فحسب لموافقة مجلس الشيوخ ، مما يشكل انخفاضًا حادًا مقارنة بالإدارات السابقة وقد يعزى عزوف الرئيس ترامب عن المشاركة الدولية إلى ثقته المفرطة بقدرته على قيادة الولايات المتحدة قدمًا دون الحاجة لتلك الاتفاقيات ، وإن كان مضي الولايات المتحدة بمفردها لن يحقق لها التقدم في عالم يتزايد بالتحديات العالمية التي يمكن مواجهتها على أفضل وجه من خلال العمل الجماعي وليس الفردي ، كما شنت إدارة ترامب هجومًا على القانون الدولي بدعوى ما يسمى بنقد - السيادة الجديدة - للقانون الدولي ، ووفقًا لتوجه الرئيس ترامب ، فإن المعاهدات الدولية تمنح الكثير من الصلاحيات للدول الأجنبية والمنظمات الدولية ، وتنتزع السلطة التي يجب أن تنتمي بدلاً من ذلك إلى المؤسسات السياسية المحلية ، وبالنسبة لأولئك ممن يتبنون ذات وجهة النظر هذه للقانون الدولي ، فإنهم لا يميلون لأي قيد تقريبًا يكون أكثر من اللازم حتى لو كان طوعيًا وقابلًا للإلغاء ، وحتى لو وعد الاتفاق بجلب منافع متبادلة كبيرة^[١٥٢].

سحب الرئيس ترامب في أحد مبادراته الأولية الولايات المتحدة من الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP وهي اتفاقية تجارية ، تضم عشرات الدول التي تمثل حوالي (٤٠) في المائة من الاقتصاد العالمي ، وكان الدافع وراء اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ، وضع قواعد طموحة للتجارة ، يتعين على الصين الوفاء بها أو المخاطرة بالتخلف عن الشركاء^[١٥٣] وإن كان قرار الولايات المتحدة بعدم الانضمام إلى الاتفاقية التي فعلت الكثير لتحقيقها خفف بدلاً من ذلك الضغط على الصين للإصلاح ، بينما عاقبت المصدرين الأمريكيين الذين يسعون إلى البيع لأعضاء الاتفاقية الجدد ، كما قطعت إدارة الرئيس ترامب التمويل وهددت بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية وسط جائحة COVID ١٩ العالمية^[١٥٤] ، ثم ما لبثت أن أعلنت عن انسحابها من معاهدة الأجواء المفتوحة ، وهي اتفاقية بين ثلاثين دولة تسمح برحلات استطلاعية فوق أراضي بعضها البعض من أجل تقليل حالة عدم اليقين وفرصة سوء التقدير^[١٥٥] .

وكانت هناك أيضا مجموعة من الانسحابات الأخرى ، بما في ذلك اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥ بشأن تغير المناخ COP٢١ ، والاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥ ، ومعاهدة القوات النووية متوسطة المدى INF واليونسكو ، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة^[١٥٦] لأكثر من عام ، كما أكد الرئيس ترامب عدم تجديده لمعاهدة ستارت الجديدة التي سبق أن تفاوض عليها الرئيس أوباما في عام ٢٠١٠ ، ما لم تنضم الصين الراضة لها ومن غير الواضح كيف يمكن أن يتم ذلك حتى لو وافقت الصين على الدخول في المعاهدة مع نشر ١٥٥٠ سلاحاً نووياً لكل منهما ، ولن تكون الولايات المتحدة وروسيا على استعداد أبداً لخفض ترسانتهما إلى ٣٠٠ أو نحو ذلك التي تحتفظ بها الصين ، ويبدو أن السماح للصين بالارتقاء إلى المستويات الأمريكية والروسية يقضي على هدف الحد من التسليح^[١٥٧] .

وبانسحاب الولايات المتحدة أو قرار الرئيس ترامب بالتخلي عن المفاوضات المتقدمة بالفعل بشأن الشراكة عبر المحيط الهادئ وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات الأخرى أثارت هذه التطورات مجتمعة قضية قابلية التنبؤ بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة ومصداقية الجهات الفاعلة الدولية والتوقعات العالمية ، ووضعتها في صدارة النقاشات العالمية مؤخراً إذ أدى انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس إلى نفور العديد من الحلفاء الذين يرون عن حق في تغير المناخ تحدياً وجودياً ، كما أفضى الانسحاب المتسلسل من المعاهدات إلى عدم القدرة وعدم الثقة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، إذا أضفنا لها انسحاباتها الأخرى في بعض الوعود التي أطلقتها ولم تف بها ،

كتقديم الدعم العسكري للأكراد في سوريا وربما الآن للحكومة في أفغانستان ، الأمر الذي أنتقص من مصداقيتها بالنسبة للأصدقاء والحلفاء ، والتشكيك في جدوى وأهمية تحالفهم مع الولايات المتحدة ، مما يدفعهم إلى بناء قدراتهم العسكرية الخاصة ، أو خلق فرص للمنافسين من القوى العظمى الأخرى كروسيا والصين .

أرسلت انسحابات إدارة الرئيس ترامب أحادية الجانب ، رسائل متضاربة لدول العالم أجمع حول شرعية وجدية الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها والاتفاقيات الدولية ، إذ يبدو جلياً أن هناك خطراً يهدد مستقبل المنظمة الأممية وهيئاتها الأخرى ، وقد استحوذت هذه القضية انتباه الكثير من حكومات العالم والمراقبين السياسيين عند مناقشة الوضع الحالي للأمم المتحدة ^[١٥٨] ، وكذلك وضع المنظمات الأخرى التي تواجه انقسات من جراء تركيبة مجلس الأمن التي لم تعد تستجيب لنظام توزيع القوى الدولية الجديدة والوقائع والتطورات المعاصرة لتحقيق السلم والأمن الدوليين ، والافراط في مسألة النقص وما ترتب عليها من عواقب لا سيما ما يتصل بحالة الحرب والنزاع والانقسام الدائم في الشرق الأوسط ، وانعكاساتها السياسية والأمنية على دول المنطقة والخليج ، كما يبدو أن سياسات مجلس الأمن في ظل غياب الطابع الديمقراطي للتصويت ، لجأت إلى قرارات من شأنها تعزيز تلك الانقسات كما هو الحال في الأزمة العراقية والسورية والقضية الفلسطينية والدور الإيراني في المنطقة والحرب اليمنية مما قد يفضي إلى تقسيم دول المنطقة مع استمرار سلوك الولايات المتحدة السلبي داخل مجلس الأمن وبشكل متكرر وقاس من حيث استخدام حق النقض في قضايا الشرق الأوسط ، ودعوات الكونغرس في الأمم المتحدة، إلى تخفيض المساعدات الخارجية ، مما عزز من مخاوف الدول النامية حول أولويات الإدارة الأمريكية وحول التهديدات التي تمثلها قوتها غير المقيدة داخل المنظمة الدولية، الأمر الذي يشكل تحدياً حقيقياً لشرعية الأمم المتحدة كمؤسسة دولية يفترض أن تحد من اندلاع الحروب لضمان تحقيق المنافع الإنسانية للبشرية جمعاء ، كما أن استمرار هيمنة وتأثير الولايات المتحدة عليها ، سيقوض تماماً المقاصد التي أنشئ من أجلها مجلس الأمن ، مما يعطي حافزاً للحكومات المتنفذة ، للمزيد من بسط السيطرة والنفوذ .

ومن منظور قانوني ، يعتبر فك ارتباط الولايات المتحدة بمجلس الأمن مهماً فيما يتعلق بالوظيفة المبتكرة لسد الثغرات التي لعبتها قرارات المجلس في القانون الدولي ، وإن كانت الولايات المتحدة أكسبت القرارات التشريعية الهامة الصادرة عن مجلس الأمن قوة كبيرة لا سيما في مجال الإرهاب ^[١٥٩] ، إلا أن الانسحاب الأمريكي من شأنه القضاء على ديناميكية مجلس الأمن ^[١٦٠] ، الأمر الذي يثير التساؤل عن جدوى تلك المنظمات الدولية مع عدم

إلزامية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، واستثنائية الدول الدائمة العضوية لاسيما ما يتصل بموقف الولايات المتحدة الذي يشكل الأكثر استثنائية في العالم^(١٦١) ، ناهيك عن واقع الأمم المتحدة والنظام العالمي في ظل النزاعات الدائمة والسياسات البائدة .

السياسة الخارجية الأمريكية وواقع الأمم المتحدة والنظام العالمي

إنّ تقييم هيكليّة وميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن مدينة كثيراً لتجاربها الماضية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة ، لاسيما ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي عكست تهميشاً وانتهاكاً خطيراً غير مسبوق لميثاقها ، إذ تحول مجلس الأمن من جهاز لحفظ السلم الدولي إلى مُشرع للتدخلات العسكرية الأمريكية في العالم بدعوى مكافحة الإرهاب، كما حدث في حربي أفغانستان والعراق ، مما يعني منح تفويض أممي للولايات المتحدة تملك بموجبه سلطة حفظ الأمن الدولي وباسم المجتمع الدولي ، الأمر الذي أثار الكثير من الشكوك حول الغايات الإنسانية والممارسة السياسية للأمم المتحدة ، ومسؤولياتها في الوفاء بالتزاماتها على الصعيد الدولي من زاوية أداتيّه أو - تكوينية - فالنظام الدولي من الصعب أن يتجاهل طويلاً إخفاقات المنظمات الدولية ، وعدم إلزامية قراراتها التي تعتبر إطاراً قانونياً ، لتعزيز نظام عالمي جديد مستقر وآمن خاصةً مع أزمة الثقة في الولايات المتحدة والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من حيث مستوى امتثالهم للقضايا التي تنطوي على التزامات طويلة الأمد ، وتفاقم تكاليف التنصل من مسؤولياتهم المفترضة ، التي أضحت تداعياتها أكبر من مجرد الحفاظ على سمعة المنظمات الدولية فيما يخص الوفاء بوعودها .

وإنّ كانت سلبيات المنظمة الأممية وتدني فاعليتها ، ارتبطت بمناخ نشأتها ، إذ صممت هياكلها ، وحُدّدت طبيعّة أدائها بحسب أوضاع العالم ومراكز القوى آنذاك ، فأعطت المنتصرين في الحرب العالمية الثانية وضعاً استثنائياً ، تجسد في واحد من أهم هياكلها وهو مجلس الأمن ومنحت تركيبته للأعضاء الدائمين - أمريكا - روسيا - الصين - فرنسا - بريطانيا - صلاحية إصدار قرارات حسم ذات صفة إلزامية وتنفيذية بما فيها حق التدخل بالنيابة عن منظمة الأمم المتحدة ، إلا أن تلك الاستثنائية لم تعد تستطيع الصمود أمام امتعاض ومطالبات الجمعية العمومية التي تضم الدول الأعضاء ، مما يؤشر لعمق عجز المنظمة الأممية وقرارات مجلس الأمن التي برهنت لعقود ، أنّه لم يوجد إلا ليكون وسيلة لسيطرة الدول الدائمة العضوية على المنظمة الدولية بأسرها وسير العلاقات فيها، ليتحول مجلس الأمن الى أداة تخدم المصالح الذاتية لتلك الدول ، ومقاومة أي محاولة تغيير في هيكل المجلس أو تقليص لدورها بما في ذلك القدرة على ممارسة النفوذ على

الأمين العام، للإبقاء على تلك الامتيازات ، وضمان استفادتها من الأوضاع الحالية للأمم المتحدة في بسط سيادتها وسيطرتها على مناطق نفوذها بالرغم من المطالب المتزايدة لكافة الدول الأعضاء بتوسيع عضوية مجلس الأمن مع بروز قوى جديدة وفقاً لتوزيع النفوذ في النظام العالمي الجديد ناهيك عن دورها في استمرار عجز الأمم المتحدة عن الاضطلاع بالأدوار الإنسانية والتنمية المناطة بها .

وأسهل تقاعس الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عن القيام بمسؤولياتهما تجاه قضايا حفظ السلام الدولي في تغذية الكثير من مناطق الحروب والنزاعات الدولية على الرغم من التحذيرات الدولية بخصوص المخاطر الكامنة ، لتداعي عمليات حفظ السلام في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، وهو موقف يناقض من حيث المبدأ ميثاق الأمم المتحدة الذي تأسس على المعاهدات لإدارة العلاقات الدولية ، وفاقم من ذلك العجز إحجام المنظمة عن إيجاد قوات دولية دائمة لحفظ السلام باستمرار ، والتي حالت الولايات المتحدة دون إنشائها مع إقرارها قانون هيلمز بايدن ^[١٦٦] Biden Act Helms ، الذي يحظر على الحكومة الأمريكية دفع مستحقات الأمم المتحدة إذا ما توصلت الأخيرة إلى اتفاق مع أي دولة بخصوص وضع قوات أممية تحت تصرفها ، إضافة إلى رفع الكونغرس من سلطته الرقابية لكبح ما اعتبره توسعاً منفلاً لطموحات الأمم المتحدة في مبادرات حفظ السلام ، كما طلبت الولايات المتحدة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، التأكد من أن تقوم الأمم المتحدة بإدارة عمليات حفظ السلام فحسب وليس صنع السلام ، وأن تقوم بذلك على أساس التكلفة في مقابل الفعالية وبما يتسق مع التفويض الممنوح ، وإن كانت الولايات المتحدة لا تعارض استخدام القوة في حد ذاتها في تأمين مصالحها مادامت قد حشدت التحالفات الدولية حتى يكون لها تأثير قوي على خصومها .

كما أسهم عجز الأمم المتحدة عن تحقيق الأمن الاجتماعي أو الأمن التعاوني ، ومعالجتها الانتقائية والهزيلة لكافة القضايا الدولية والمفتقرة إلى قواعد عامة مقبولة ومتفق عليها دولياً أسهم في دفع الكثير من الدول في اتجاه الانشطار والانقسام ، والعزلة ، فضلاً عن الانغلاق الفكري والثقافي والعِرقي خوفاً من فقدان الهوية أو سلب الإرادة ، الأمر الذي عَقْد من عملية التنظيم الدولي ، كما أضحت كلفته باهظة وتداعياته خطيرة خاصة مع اتجاه الدول المتقدمة والغنية الديمقراطية ، لتنظيم علاقاتها ومعالجة قضاياها في أُطر تنظيمية مؤسسية خاصة بها بمنأى عن الأمم المتحدة ، في الوقت الذي تزايدت فيه أزمات الدول الفقيرة أو النامية وباتت أكثر انغماساً في الديون والحروب العِرقيّة والطائفية ، والتخلف العلمي والتقني مع استمرار أطرها الإقليمية بالتفكك والانهييار ،

والافتقار لأطر مؤسسية دولية جامعة تكفل لها إقامة نظام فعال ودائم للأمن الجماعي التعاوني ضمن المنظومة الدولية الجديدة التي تتسم بسرعة التطور وتتابع الأحداث ، و الاستقرار السياسي والأمن الجماعي .

ومن المظاهر السلبية الأخرى ، تراجع دور الأمم المتحدة في تقديم البرامج الإنمائية للدول النامية ، مع محدوديتها وتدني فعاليتها ، بالرغم من تضخم ميزانيتها ، إلا أن أعمالها لا تتضمن تقديم ودعم برامج التنمية المستدامة أو الإنفاق على قوات حفظ السلام التابعة ، مما ساهم بخيبة أمل عالمية لسوء إدارة وتخطيط عملياتها ، ومجازفاتها الكبيرة وتفكيرها غير الواقعي في إدارة الموارد المتاحة ، ناهيك عن تراجع مسؤوليتها في لجنة صنع القرار ، لإنقاذ البشر والتدخل السريع في حالات الإبادة الجماعية ، ولعل من أخطر ما أفرزه تأثير السياسة الأمريكية على الأمم المتحدة ، قصر دورها على إمدادات الإغاثة لمنكوبي الحرب وضحايا خروقات حقوق الإنسان فحسب ، وأعزى مسؤولو الأمم المتحدة ذلك التقصير بسبب القيود المفروضة عليهم ، ومحدودية ميزانيتهم التي تعتمد على مساهمات الدول والضغوط السياسية التي تمارس عليهم من قبل الدول الكبرى ، وهذا ما ينطبق أيضاً على وسطاء منظمة الأمم المتحدة الذين يخضعون لتعليمات صارمة من القوى الكبرى التي تتحكم في سير مفاوضات السلام ، وقد يعزى تدني برامج الأمم المتحدة إلى عدم رغبة الولايات المتحدة في التفكير لإيجاد بدائل لتمويل أنشطة المنظمة القائمة على مساهمات الدول الأعضاء ، واعتمادها نوع من المراجعة الجذرية لالتزاماتها المفتوحة في ظل غياب معايير دقيقة للخروج من الأزمات ، كما يلحظ في عدد من عمليات الأمم المتحدة طويلة الأمد مع تصميم الإدارة الأمريكية على خفض التزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة ، لحملها على قبول رؤيتها الاستثنائية ، مع اقتراح أساليب غير شرعية لإيقاف المساهمات الأمريكية حتى مع تحقق بعض الإصلاحات الأممية بحسب المقترح الأمريكي ^[١٦٣] .

يشار ، أن تقييد الاستقلال السياسي للدول ، واستمرار سياسة حبسها في اتفاقيات مؤسسية يصعب تحديدها والتكهن بالتزاماتها مسبقاً ، وحدث كثير من الأزمات الدولية ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، كانت بسبب تخطيط ورؤية الولايات المتحدة على اعتبار أنها مهمة للغاية على نحو يبرر القيود والالتزامات التي قدمتها أمريكا للحصول على تلك الترتيبات المؤسسية في كل من أوروبا والشرق الأوسط ومؤخراً شرق آسيا ، وجميعها تستهدف حبس الدول في اتفاقيات مؤسسية ، مثل الإصلاحات الاقتصادية ، ومعايير حقوق الإنسان ، وقوانين جرائم الحرب وغيرها ، مما يتعذر تقييمها كأهداف تستحق قدراً من التنازل عن الاستقلال السياسي ويجعلها عرضة للمساومات المستقبلية التي من

الصعب تحديدها أو التكهّن بها مسبقاً في بعض هذه النماذج المؤسسية^[١٦٤].

ونستنتج مما تقدم ، أنه في الوقت الذي بدا فيه حفظ السلام أمراً هامشياً ومشكوكاً فيه من الناحية السياسية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، اعتبرت قضية التجارة العالمية مركزية لإعادة ترتيب الأولويات لفترة ما بعد الحرب الباردة ، ولتحقيق توازن سياسي ، حيث اجتهدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في إيجاد شكل من أشكال التعويض لتحقيق مكاسب تجارية من خلال بناء نظام دولي جديد ، قائم على التجارة الحرة والنمو الاقتصادي والإنتاجية من خلال منظمة التجارة العالمية وشبكة الإنترنت ، بدلاً من الأجندة القديمة للسلام والأمن للأمم المتحدة وتطلب الاتفاق من جميع الدول التجارية الالتزام بنفس القواعد ، وبما أن الولايات المتحدة يوجد لديها أكبر اقتصاد منتج وقادر على المنافسة كانت القضايا الاقتصادية العالمية الأكثر أهمية ومناسبة لمستقبل وشعب الولايات المتحدة من التفضيلات الأولية مقارنة بالقضايا الجيوسياسية وقضايا حفظ السلام المكلفة ، كما أن النقاش حول منظمة التجارة العالمية حظي بمشاركة جماعات ضغط قوية قادرة على تجييش أعضائها وشراء مساحة واسعة من عالم الإعلام ، وإجراء الحملات التواصلية مع الشركات متعددة الجنسيات ، وتتبع الموارد التجارية والثروات الطبيعية العالمية وعلى الرغم من تشكل منظمة التجارة العالمية خارج منظومة الأمم المتحدة ، إلا أن مهام وأنشطة منظمة التجارة الدولية ، اعتبرت دائماً على صلة مباشرة بالمصالح الحيوية والقومية للولايات المتحدة كمنظمة نفعية مقارنة بالأمم المتحدة ، مما ساعد على انتقال أجندة المؤسسات المالية والإيمائية الدولية نحو الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي لا تخفى علاقتها بالاختيارات الأمريكية .

حقيقة تأثير الولايات المتحدة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن

لطالما كانت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي من أبرز محاور الاستراتيجية الأمريكية للتفرد بالقرار الدولي وأداة هيمنتها على العالم ، على اعتبار أنها الباعث الأساسي في إنشاء وتعزيز أجندة تلك المنظمات ، ولا تخفى ممارسات الولايات المتحدة وآليات توظيف أهداف المنظمات الإنسانية ، لتحقيق مصالحها الاستراتيجية وأهدافها الجيوسياسية الممتدة ، عبر العالم أجمع بغية إضفاء الشرعية عليها لبسط سيطرتها ، مع استغلال بعض القرارات الأممية كأداة ضغط أو مساومة عند الحاجة ، مما أثار الكثير من الجدل منذ التسعينيات وتعالّت الأصوات للحد من الميول الأحادية للولايات المتحدة ، لا سيما مع دعوة الساسة الأمريكيين العالم إلى إعطاء دور جديد وبارز للأمم المتحدة ، في الوقت الذي لم تلتزم الإدارة الأمريكية بمبادرات أخرى متعددة الأطراف من بينها : رفض الانضمام للمحكمة

الجنائية الدولية ، ورفض المصادقة على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية وقرار الانسحاب من معاهدة ABM الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ، وموقفها من بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol - حول تغير المناخ العالمي - والقيام بأعمال عسكرية أحادية الجانب ما بعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ للتصدي للتهديدات الأمنية على نحو استباقي لتعزيز مصالحها الأساسية والاستراتيجية [١٦٥] .

ومن حيث حقيقة التأثير الأمريكي على أداء المنظمة في استتباب الأمن الجماعي ، لم تتمكن الأمم المتحدة من التحرك وفق قواعد الشرعية والعدالة الدولية ، لتهدة بؤر التوتر وحل الأزمات المهددة للسلم الدولي لإحلال السلام ، ورغم أن المنظمة الأممية تحركت في بداية التسعينات لحل بعض القضايا الدولية العالقة ، إلا أن ذلك تم بأجندة سياسية أمريكية محضة خدمة لمصالحها القومية الاستراتيجية ، كما حدث في المنطقة العربية التي كانت مسرحاً خصباً للدور الجديد للأمم المتحدة ، كدخلها في أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١ ضد العراق والأزمة الصومالية عام ١٩٩٢ ، والأزمة الليبية - قضية لوكربي - مقابل تقاعس الأمم المتحدة عن التزاماتها تجاه القضية الفلسطينية وقراراتها الدولية ضد إسرائيل [١٦٦] .

كما انتهجت الولايات المتحدة استراتيجيات طموحة ، انطوت على استخدام مجموعة من المنظمات متعددة الأطراف لإعادة صياغة النظام الدولي ، وتنظيم وإدارة العلاقات بين الدول دون إلزام نفسها بتلك القواعد خاصة مع افتقار الأمم المتحدة إلى قوة عسكرية كبيرة خاصة بها للرد على تهديدات السلم والأمن الدوليين ، كوضع قوات أممية تحت تصرف الدول الأعضاء ، مما جعلها رهينة للقوة العسكرية والموارد الأساسية واللوجستية للولايات المتحدة والدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي ، كما جعل المنظمات الدولية رهينة الدول الأعضاء ومدى استعدادها للسماح باستخدام القوة بشكل تعاوني لحفظ السلام ، أو فرضه بطرق قسرية .

ومن حيث أدوات وأساليب الولايات المتحدة في تطويع قرارات المنظمة الأممية ، شكل سلوك الإدارات الأمريكية ، وممارساتها حالة من اللا استقلالية واللا شرعية بحسب منظورها السياسي للهيمنة على محيطها الخارجي المعزز لمصالحها الاستراتيجية ومنافعها العامة وبحسب الإطار المعياري للقوى الدولية المؤثرة من حيث التقارب أو التباين معها فضلاً عن الجهود الدبلوماسية المبذولة من قبل الحكومات الأخرى في التعاون معها - حلفاء أو خصوم - لدعم مواقفها الدولية ، وخططها للاقتصاد العالمي لاسيما تلك التي تتطلب جهود عدد من الدول ممن تعول على شرعية المنظمات الدولية وقواعدها

القانونية ، الأمر الذي يعفي الولايات المتحدة من استخدام التهديد أو الضغوط السياسية كما يجنبها التضحية بسمعتها أو حتى تحمل الكلفة السياسية لبعض تدخلاتها التي تجنيها من شرعية قرارات وأداء المنظمات متعددة الأطراف ذاتها باعتبارها معنية بوضع قواعد الحراك السياسي والاقتصادي على المستوى الدولي ، وقد برهنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بحسب الدستور الأمريكي على أنه من الطبيعي جداً بالنسبة لها ، رفض الانضمام للاتفاقيات الأممية في الوقت نفسه الذي تطلب فيه من المؤسسات متعددة الأطراف القيام بدور أكبر في مكافحة الإرهاب ، وإن كانت الولايات المتحدة براغماتية ودقيقة في اختيار أدوات سياستها الخارجية رغم ترددها في النزول عند إرادة العمليات متعددة الأطراف إلا أنها تتعمد الإبقاء على قدر من المرونة بما يعكس شعورها بالاستثنائية .

يشار ، إلى أن قرارات الانسحاب التي اتخذتها إدارة ترامب ، والتحدي المتمثل في إصلاح هذا الضرر ، تسلط الضوء على عدم تناسق عميق في عملية صنع القانون الدولي في الولايات المتحدة ، فغالباً ما تكون الاتفاقيات الدولية صعبة للغاية ولكن من السهل على الرئيس كسرها ولا شك أن هذا التباين ضار بآفاق التعاون مع الولايات المتحدة على المدى الطويل كعنصر فاعل على المسرح الدولي ، في حين أن تعديل قواعد النظر في المعاهدة في الكونجرس ليس عملياً على الأرجح كحل قصير المدى بهدف إصلاح الضرر الذي أحدثته إدارة ترامب للنظام والقانون الدولي ، كما أن مواجهة مسألة كيفية إحياء المشاركة الأمريكية على الساحة الدولية ^[١٦٧] ، ستشكل أبرز التحديات التي تواجه الرئيس جو بايدن بما في ذلك إعادة الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والمنظمات الدولية التي انسحبت منها إدارة ترامب .

تقييم السياسة الخارجية للرئيس ترامب تجاه الشرق الأوسط

على مدى أربعة عقود قادت أمريكا نظامًا دوليًا ، ويمكن أن يعزى نجاحها في القيام بذلك إلى اعتمادها على القوة الصلبة ، والطريقة التي استخدمتها واشنطن بهذه القوة، كنقطة انعطاف في مسار الاستراتيجية الأمريكية الكبرى والنظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة ومن منظور القوة الصلبة ، كانت أمريكا ولا زالت مهياة للقيادة منذ الحرب العالمية الثانية إن لم يكن من قبل حتى أثناء منافسة الحرب الباردة مع موسكو ، إذ لم يكن العالم قطبيًا قط وتفوقت أمريكا بشكل كبير على الاتحاد السوفييتي اقتصاديًا فضلًا عن التفوق العسكري الشامل ما بعد الحرب الباردة ، كما عمل صانعو السياسة الأمريكيون على تغيير البيئة الدولية من خلال تشكيل المؤسسات والترتيبات التي تهدف إلى الاستفادة ليس الولايات المتحدة فحسب وكذلك - أيضًا - الدول ذات التفكير المماثل حول العالم ، من خلال ترسيخ التحالفات العسكرية التي وفرت الأمن في المناطق الرئيسية ، والتأكيد على الازدهار الدولي والقومي ، وتوفير المنافع العامة مثل حرية البحار ، والقيادة في مواجهة التحديات العالمية ^[١٦٨] .

وحفلت سنوات رئاسة دونالد ترامب كرئيس للولايات المتحدة بعدد من الإنجازات والإخفاقات وإن كانت الأخيرة الأكثر حدوثًا ، وناقش العديد من الخبراء الدوليين السياسة الخارجية للرئيس ترامب باعتباره الرئيس الأكثر إثارة للجدل والانقسام ما بين الرؤساء في تاريخ الولايات المتحدة ، دخل الرئيس السابق دونالد ترامب عام ٢٠٢٠ باعتباره ثالث قائد أعلى في تاريخ الولايات المتحدة يتم عزله مرتين ، وترك منصبه في عام ٢٠٢١ باعتباره الرئيس الوحيد الذي تمت مساءلته مرتين ^[١٦٩] ، ومن أبرزت سياسات الرئيس ترامب التي شملها التقييم ، نوجز السياسات التالية :

استمرار تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة

لعل السمة الرئيسية لمشهد السياسة الخارجية في هذا القرن ، تراجع قدرة أمريكا على تشكيل الشؤون العالمية - القوة الأمريكية - في حد ذاتها ، حيث عملت إدارة ترامب على تسريع الاتجاهات الجارية منذ فترة طويلة ، أي تراجع نفوذ أمريكا كنتيجة منطقية لسياسات سابقة قللت من نفوذ أمريكا ، وما صاحبها من التغيرات الواسعة في النمو الاقتصادي العالمي ، وإضفاء الطابع الديمقراطي على التكنولوجيا وغيرها من العوامل الأخرى ، التي خلقت فضاء واسع أكثر تكافؤًا للدول والجهات الفاعلة غير الحكومية على حد سواء مع تغير القواعد ^[١٧٠] .

وبتولي دونالد ترامب منصبه ، كان النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط في تراجع كبير في السنوات الثماني الماضية ، مع نفوذ كبير لإيران وروسيا ، ووجود على الأرض في سوريا وكان يُنظر إلى إيران على أنها القوة الصاعدة في جميع أنحاء المنطقة ، ناهيك عن توتر علاقات الولايات المتحدة مع كل من إسرائيل والدول العربية السنية الرئيسية ، وفي ظل رئاسة دونالد ترامب ، تخلت الولايات المتحدة على ما يبدو عن شائعات طويلة الأمد حول أهمية الشرق الأوسط في تعزيز مصالحها القومية ، وسارعت اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية المثيرة للقلق مؤخراً ، إلى تخلي واشنطن عن دورها كشريك ضامن لدول المنطقة ووسيط نزيه في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، كما سمحت بل وشجعت الانقسام الطائفي بين حلفائها العرب في الخليج ، وفاقمت من حالة الصراع الإقليمي بين إيران والسعودية^[١٧١] وتخطى الرئيس دونالد ترامب التفكير السياسي التقليدي ، وانتهج نهجاً أكثر تجاري ، وكان اقتراب ترامب من منطقة الشرق الأوسط يحكمه عقلية تجارية أكثر من كونه سياسياً ومارس الضغط بالتناوب على الخصوم والتلويح بالإغراءات الاقتصادية ، والاستفادة من الفرص الاستثمارية حيثما وجدها ، متحدياً بذلك المبدأ الثاني من الحكم السياسي الأمريكي الذي ينص على فكرة وجود مجموعة من الدول ذات التفكير المماثل التي تلتزم بها أمريكا بأكثر من التوافق العابر للمصالح .^[١٧٢]

الافتقار لهيكلية استراتيجية واضحة للسياسة الخارجية تجاه المنطقة

على مدى عقدين كانت الولايات المتحدة تفتقر إلى استراتيجية شاملة ذات مصداقية كاملة وقابلة للتنفيذ تجاه الشرق الأوسط ، وفي غضون أربع سنوات ، أظهر ترامب أن - أمريكا أولاً - لا تشكل أساساً لاستراتيجية السياسة الخارجية لقوة عظمى ، وتحليل الخطاب العام الأمريكي شهدت السياسة الخارجية في عهد الرئيس ترامب تحولات كبيرة نابعة من طبيعة شخصية ترامب نفسه ، وعقليته التجارية ، التي تؤثر في مجملها إلى اختلاف سياساته عن الرئيس باراك أوباما في كثير من جوانبها ، بل تفردت عن الرؤساء الأمريكيين السابقين ، وتأتي في سياق ما تحدث فيه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر الذي يرى أن عهد ترامب قد يكون نهاية لحقبة تاريخية وبداية حقبة تاريخية جديدة^[١٧٣] ، لا سيما ما يتصل بطبيعة التحولات التي شهدتها العلاقات الأمريكية - الصينية في عهد الرئيس ترامب وتطوراتها الكبيرة ، في ظل تركيز الرئيس على صعود الصين ، وبروز مكانتها على الصعيد الدولي كقوة اقتصادية كبيرة منافسة بشكل شرس للولايات المتحدة ، ليس كمنافس كبير وخطير للولايات المتحدة الأمريكية فحسب ، بل كقوة عسكرية واقتصادية لها ثقلها الأكبر على مستوى المنظومة الدولية^[١٧٤] ، كما عززت سياسة الرئيس

ترامب حالة من عدم اليقين العام ، والتناقض والتقلب في سياسة الولايات المتحدة ، التي لم تسهم بالتأكيد في استقرار الشرق الأوسط على العديد من المستويات ، كما أسهمت سياساته وأفعاله في تفاقم الصعوبات والتوترات الجيوسياسية الأخيرة وإضعاف فعالية أمريكا في الشؤون الشرق أوسطية بدلاً من تعزيزها ^[١٧٥] .

كان مسعى الرئيس ترامب محفوفًا بالمخاطر فيما يتصل بالسياسة الدولية ، جراء عدم انضباطه وتفجيره لبعض المواقف ، ناهيك عن عدم معرفته بعدد من القضايا الرئيسية والتغيرات غير المتوقعة ، ففي الغالب لم تتسم سياسته الخارجية بأي هيكلية على الإطلاق وقد يعزى ذلك جزئيًا إلى أهمية اتخاذ القرارات الاستراتيجية الكبرى كأمر لا مفر منه بشأن العلاقات الجيوسياسية لدولته ، أو صياغة السياسات الطارئة لمواجهة التحديات الحرجة تجاه هذه القضايا كلها باعتبارها ذات طبيعة استراتيجية عميقة للغاية ، ومحددة سلفًا للإدارة الأمريكية وجميعها ملازمة لنظام الرئاسة الأمريكية لاسيما ما يتصل بالسياسة الخارجية ، وهو الأمر غير المفاجئ ، بالنظر إلى الآراء التي تبناها ترامب في خطابه ، إذ كثيرًا ما شجب التحالفات الأمريكية ، إلى دعوته للحماية والحروب التجارية ، إلى ازدرائه لتعزيز الديمقراطية وإعجابه الصريح بالسلطويين مثل فلاديمير بوتين ، والترويج والاتجار في كثير من الأحيان بالقومية ، وكرهية الأجانب ، وتمزيق اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية - نافتا - وتعهده بإعادة التعذيب ، علاوة على أمر الجيش بارتكاب جرائم حرب في الكفاح ضد الإرهاب وكانت هذه الأفكار جذرية بما يكفي لإثارة ثورة غير مسبقة من قبل خبراء السياسة الخارجية الجمهوريين ، بينما تساءل العديد من المراقبين عما إذا كان ترامب يعني حقًا ما تقدم به من آراء حول الشؤون الدولية ، خصوصًا ما يتصل بعوائده لمنظمة التجارة العالمية ، وإصراره على إزالة الاستراتيجية المناهضة للحماية من البيانات الصادرة عن مجموعة العشرين والتلويح بفرض رسوم جمركية عالية على الصلب من دول مثل الصين وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا - من المحتمل أن تكون افتتاحية لحرب تجارية - لتقليل العجز التجاري للولايات المتحدة ^[١٧٦] ، وخلق المزيد من فرص العمل كما هدد عدة مرات بإنهاء اتفاقيات مهمة مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وكوريا ^[١٧٧] .

استمرار انسحاب القوى العسكرية من المنطقة

لا يعكس المنظور الجيوسياسي والاستراتيجي المهيمن على فكر الإدارة الأمريكية والمسيطر على طموحها في بسط الهيمنة العالمية مؤخراً، ضرورة الاحتفاظ بقواعد عسكرية حول العالم وقت ما تريد وحيثما تريد وتشير القراءة المتأنية للخطاب السياسي للولايات المتحدة، إلى رغبة سياسة لدى القيادة المركزية الأمريكية خلال ولايتي الرئيسين أوباما وترامب في تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، ومن المرجح أن يستمر الرئيس بايدن في ذات التوجه، وبحسب تقارير إعلامية عراقية، صرح السفير الأمريكي في منتصف شباط ٢٠٢٠ في لقاء مع أحد المرشحين لرئاسة وزراء العراق، أن هناك ضغوطاً في الولايات المتحدة لسحب قواتها، وأن الإدارة تخطط لإكمال هذا الانسحاب في العامين المقبلين^[١٧٨]، ومازال الوجود العسكري الأمريكي في العراق حتى الوقت الراهن متأرجحاً ما بين انسحاب القوات، والاعتبارات الاستراتيجية لصالح بقاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وعلى الرغم من الدعوات بإنهاء الوجود الأمريكي، إلا أن القيادة العراقية تواجه أيضاً معضلة بين إدراك أن الوجود الأمريكي مهم لقدرته على مواجهة التهديدات الإرهابية، وربما - أيضاً - لموازنة عزم إيران على زيادة نفوذها في البلاد، والحساسية القومية التي حالت في السابق دون إبرام اتفاقيات مع الولايات المتحدة حول هذا الموضوع.

ومع فشل التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية في العام ٢٠١٤، بشأن تجديد الوجود العسكري الأمريكي بعد تصاعد عمليات تنظيم الدولة الإسلامية، لازال هناك ٥٠٠٠ جندي أمريكي في العراق بناء على طلب الحكومة العراقية، والعدد قابل للتخفيض خاصة ما بعد مقتل - سليمان - في الأراضي العراقية، حيث ازداد الخطاب الداخلي في العراق بشأن مستقبل القوات الأمريكية في البلاد، وطالب العديد من الجماعات السياسية بمغادرة القوات الأمريكية للعراق لضمان سيادتها، وصادق البرلمان العراقي على قرار غير ملزم يدعو الحكومة للمطالبة بانسحاب القوات الأمريكية، قررت الولايات المتحدة تقليص وجود قواتنا في العراق من حوالي ٥٢٠٠ إلى ٣٠٠٠ جندي خلال سبتمبر ٢٠٢٠، مع مواصلة تقديم المشورة والمساعدة للشركاء العراقيين في اجتثاث البقايا الأخيرة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وضمان هزيمته الدائمة^[١٧٩].

وبتقييم المخاطر الإستراتيجية المحتملة المرتبطة بالانسحاب العسكري الأمريكي من العراق والتوصية بسياسات لمساعدة الولايات المتحدة على تلبية احتياجاتها وأهدافها الإستراتيجية

في الشرق الأوسط اعتباراً من أوائل عام ٢٠٢٠ ، والعواقب المحتملة لفك الارتباط الأمريكي عن العراق لاستراتيجيات وسياسات الولايات المتحدة المعلنة بخصوص الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة وطرق التجارة آمنة ، ولمواجهة النفوذ الإيراني ، يبدو أن استراتيجية الولايات المتحدة السابقة في ضمان أمن المنطقة والعراق ، لم تعد بذات الزخم السابق مع تخفيض القوة العسكرية في المنطقة أبان ولايتي الرئيسين أوباما وترامب ، ناهيك عن الافتقار الملحوظ لاستراتيجية واضحة خاصة بكل بلد أو إقليم لتوجيه الهدف والعمل العسكري^[١٨٠] ، وباستقراء السياسة الرسمية لوزارة الخارجية DoS بشأن العراق - على سبيل المثال - في العام ٢٠٢٠ لم يكن هناك تغيير فعلي في الإعلان عن الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في العراق منذ العام ٢٠٠٥ ، كما أن هناك تقلبات واسعة في مستويات القوة ، ففي العام ٢٠٠٧ وفي ذروة التمرد السني ، كان هناك أكثر من ١٥٠,٠٠٠ من القوات الأمريكية في العراق ، ومنذ العام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤ لم يكن هناك أي شيء ، وفي وقت مبكر من العام ٢٠٢٠ ، يتواجد ما يقرب من ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠ جندي أمريكي في العراق ، بالرغم من المصالح الأمريكية المعلنة بوضوح في العراق ، ومصالح عملية أخرى ، تستدعي الحفاظ على وجود عسكري في العراق .

وفي إدارة قضايا الشرق الأوسط ، الأخرى واصل ترامب تعزيز القدرات العسكرية الأمريكية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ، كما كثف بشكل متزايد - نهج أوباما متوسط الأثر - لهزيمة داعش والجماعات الجهادية الأخرى ، على الرغم من أن ترامب كان قد دعا في السابق إلى جعل الأسد السوري شريكاً في - الحرب على الإرهاب - بصفته رئيساً ، إلا أنه أمر بضربة صاروخية - كروز - ضد قوات الأسد بعد أن قام النظام السوري بهجوم مروع بالأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في أبريل ٢٠١٧^[١٨١] ، وقد رحبت النخبة الحزبية في السياسة الخارجية بهذه التحولات إلى حد كبير ، ودفعت هذه الأفكار مقاربة ترامب للعديد من القضايا لاسيما ما يتصل بمواجهة إيران عبر الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني ، وتصفية زعيم شبكة من الميليشيات الخطيرة القائد العسكري الإيراني الكبير الجنرال - قاسم سليماني - متحدياً أولئك الذين شككوا بأن أي تحركات أمريكية مماثلة ستؤدي إلى حرب في المنطقة^[١٨٢] .

تعزيز سياسات الكراهية والممارسات العنصرية

تؤشر المتغيرات السياسية الدولية ، تراجع صورة أمريكا العالمية بشكل كبير في ظل حكم الرئيس ترامب ، الذي أهان مراراً حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين ، كما أنهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ، وانتهاك القانون الدولي من قبل الأمم المتحدة ، علاوة

على سياسة - عدم التسامح - على المعابر الحدودية غير الشرعية , وكان العام الانتخابي ٢٠١٦ حافلاً بالنوايا الكامنة في السياسات الأمريكية وحقائقها الأساسية , وقدّم عدداً من المواقف والسياسات العنصرية للإدارة الأمريكية تجاه المجتمع الدولي والشرق الأوسط , ويتمثل أبرز هذه الدروس في أن خطاب الكراهية الذي اعتمده الرئيس ترامب يؤلّد الدعم , فقد أثبت دونالد ترامب أنه يمكن استخدام التعصب والعنصرية وبغض النساء في تنشيط أي حملة انتخابية , كما أظهر أنه من الممكن تجنيد أصحاب نظريات المؤامرة المتطرفين والعنصريين البيض , والمعادين للسامية والعلاقات بين الأعراق كحلفاء أقوياء دون تنفير النخبين الجمهوريين العاديين^[١٨٣] , مع دعم القومية البيضاء , التي تفاقمت في الولايات المتحدة منذ بدايتها , وازدهرت في عهد ترامب , وزادت معدلات الدعاية والتجنيد للمنظمات المناهضة للأقليات , وارتفعت جرائم الكراهية^[١٨٤] .

تمكين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة في المنطقة

كان الشرق الأوسط ساحة اختبار رئيسية لسياسة الرئيس ترامب الخارجية , ويمكن اعتبار تداعيات الربيع العربي , والتدخل العسكري متعدد الجنسيات بقيادة حلف شمال الأطلسي في ليبيا والحرب الأهلية السورية والعملية الصعبة التي أدت إلى الاتفاق النووي الإيراني , بمثابة مقاطع تكوينية لعقيدة ترامب السياسية , كما مثلت تحدياً حاسماً لإدارته لا سيما أن المنطقة كانت ولا زالت مصدر قلقٍ رئيسي طويل الأمد للقادة الأمريكيين , ولم تُظهر الولايات المتحدة جهداً متسقاً في احتواء الصراعات أو التخفيف من حدتها , ناهيك عن افتقارها إلى التوجيه السياسي والقوة البناءة لإنهاء الحرب في سوريا واليمن , ويبدو أن فك الارتباط الأمريكي كان خروجاً واضحاً من الصراعات الإقليمية الرئيسية والتحرر من أعبائها , مما أثر بشكل مباشر على جوهر المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط , خصوصاً مع رغبة الرئيس ترامب في التحالف مع روسيا حتى بعد أن استولت على شبه جزيرة القرم من أوكرانيا , وتدخلت لإنقاذ نظام الديكتاتور الأسد في سوريا , كما أعرب في كثير من الأحيان عن إعجابه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين , بالرغم من انتهاك بوتين لمعاهدات الحد من التسلح والقانون الدولي , وسيادة جيرانه وسلامة الانتخابات في الولايات المتحدة وأوروبا ودعم الطغاة في ليبيا وسوريا وبييلاروسيا وفنزويلا , واغتيال أعداء روسيا على الأراضي الأوروبية , وتصميمه لأحد أكثر عمليات الاختراق تدميراً للحكومة الأمريكية والشركات الأمريكية على الإطلاق , وإن أظهرت القوى العظمى المتنافسة في المنطقة - روسيا والولايات المتحدة - نفورها من الصراع المباشر مع بعضها البعض , كما لم تساهم في تحقيق الاستقرار لتباين وتضارب مصالحها الإستراتيجية وحلفائها في المنطقة .

من جانب آخر ، انتقد عدد من المراقبين افتقار إدارة ترامب لاستراتيجية شاملة للمنطقة مما تسبب في أخطاء جسيمة ، على نحو سمح لتركيا بمهاجمة شركاء الولايات المتحدة الأكراد في سوريا عام ٢٠١٧ ، وهو الأمر الذي ربما شجع الأسد على استئناف كبير لنطاق الهجمات بالأسلحة الكيميائية ، ناهيك عن سياسته التي زادت من الخلاف بين الحلفاء الخليجيين على نحو أعاق احتواء إيران مع تركيزه الكبير على مساعدة إسرائيل ، مما مكن إيران من استئناف مشروعها النووي ، وبحسب تقديرات الخبراء ، لدى إيران ما يكفي من المواد النووية لصنع السلاح النووي^[١٨٩] ، كما أدى مقتل - سليمان - إلى إفشال أي فرصة للتفاوض على اتفاق نووي أفضل مع إيران أبان رئاسته ، على الرغم من أنه رفض باستمرار تحديد نهج سياسي مفصل تجاه بؤر التوتر في الشرق الأوسط مثل سوريا ، إلا أنه أعلن بشكل صريح ، رغبته في الاستيلاء على حقول النفط التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة ، وتجنيد شركات النفط الأمريكية لإدارتها^[١٩٠] .

واليوم هناك ثلاث قوى خارجية كبرى - الولايات المتحدة والصين وروسيا - متنافسة في المنطقة - بفضل مواردها الهيدروكربونية الغنية - وموقعها الجغرافي الاستراتيجي والممرات البحرية الدولية الرئيسية ، والمضائق الاستراتيجية من - قناة السويس وباب المندب إلى مضيق هرمز - جعلت منه موقعاً طبيعياً لتنافس القوى العظمى لسنوات ، وأصبحت منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية استراتيجية متزايدة لكل من بكين وموسكو ، كما أدت تداعيات الانتفاضات العربية ، وتراجع نظام ما بعد الحرب الباردة ، وزيادة التنافس العالمي بين القوى العظمى إلى إحياء تلك المنافسة الإقليمية من جديد .

ووفقاً لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام ٢٠١٧ الصادرة عن إدارة ترامب ، عادت - المنافسة بين القوى العظمى - وبشكل أكثر تحديداً ، تحدى الصين وروسيا قوة ونفوذ ومصالح الأمريكية ، في محاولة منهما لتقويض الأمن والاقتصاد القومي الأمريكي ، في المقابل ، غيرت الولايات المتحدة رسمياً تركيز سياستها الخارجية إلى التنافس مع القوى العظمى على اعتبار أن الصين وروسيا منافسين رئيسيين لها ، وتعكس الاستدارة الأمريكية باتجاه المحيطين الهادئ والهندي تأكيداً لتلك المنافسة ، وعلى الأرجح ستظل سمة مهمة للمنافسة أيضاً خلال رئاسة جو بايدن^[١٩١] ، من الناحية الأمنية ، قد يصعب تحدي موقف الولايات المتحدة في المنطقة من قبل أي قوى خارجية أو محلية ، وإن تغيرت بعض سمات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، فمن غير المرجح أن تؤدي إلى تحول جذري فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة في المنطقة .

وبالرغم من تواضع الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط ومحدودية مواردها ، إلا أنها تراها فرصة لبناء مكانة دولية دون أي مشاركة قوية ، كما يتضح من مشاركتها العسكرية في الحرب السورية ، ونشر قوات شبه عسكرية في كل من سوريا وليبيا ، وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع مصر والجزائر ، وزيادة مبيعات الأسلحة للقوى الإقليمية ، ويبدو أن الوجود الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري لموسكو في الشرق الأوسط ليس من أجل ملئ الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة ، أو ضعف الجهات الخارجية في المنطقة فحسب، وإنما يأتي - أيضًا - في سياق نهج روسيا الاستباقي تجاه الشؤون الدولية ، لاستعادة مكانتها كقوة عظمى وإعادة تشكيل النظام الدولي ، وبصرف النظر عن المصالح الروسية المعترف بها رسميًا في المنطقة - مثل منع أو مواجهة صعود الحركات الجهادية الراديكالية، وتوسيع التعاون الاقتصادي والدفاع عن مصالح الطاقة الروسية - سعت روسيا مؤخرًا إلى وضع نفسه كقوة هائلة في الشرق الأوسط لمواجهة الغرب ، لا سيما الولايات المتحدة ، وتتمحور أهداف روسيا من منظور تنافس القوى العظمى حول إجبار الولايات المتحدة على الاعتراف بشرعية أهدافها ومكانتها كقوة عالمية عظمى مساوية ؛ علاوة على تحدي الجناح الجنوبي لحلف الناتو في بلاد الشام وشرق البحر الأبيض المتوسط من خلال الحصول على - أو إعادة إنشاء - القواعد العسكرية في سوريا ، والسعي الجاد إلى إنشائها في كل من مصر وليبيا ؛ ناهيك عن تعزيز شراكة العمل مع إيران ، وتحسين علاقاتها مع تركيا ، مما يجعل أنقرة على خلاف مع بعض حلفاء الناتو الآخرين^[١٨٨].

ووجدت السلطات الصينية في الشرق الأوسط ، موردًا رئيسيًا للغاز الطبيعي والنفط الخام على الرغم من أن مصالح الصين في المنطقة ، كانت في الغالب ذات طبيعة اقتصادية ، إلا أنها انتقلت مؤخرًا إلى دمج الاهتمامات الاستراتيجية أيضًا ، وأصبحت مبادرة الحزام والطريق BRI أحد العناصر التي تعمل على توسيع النفوذ الصيني بشكل ملحوظ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حيث تتاجر مع القوى الإقليمية في الخليج والشرق وشمال إفريقيا وفي العام ٢٠١٩ - على سبيل المثال - كان للصين التجارة الرائدة بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، وثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل ، وشملت المصالح الصينية في الغالب موارد النفط والطاقة ، وإن كانت هناك أيضًا زاوية عسكرية وتكنولوجية لوجودها في الشرق الأوسط^[١٨٩]، كما حافظت الصين - أيضًا - على علاقات أمنية وثيقة مع إيران ، وهي حقيقة ينبغي أخذها في الاعتبار جراء تضارب تقاطع المصالح ما بين إيران ودول المنطقة ، مما ينبئ بإمكانية زيادة المخاطر في التنافس الإقليمي على السلطة بين القوى الخارجية الرئيسية أو بينها وبين القوى الإقليمية في المنطقة .

سياسة الاحتواء المزدوج لدول الشرق الأوسط

عكس الخطاب السياسي الأمريكي للرئيس ترامب الكثير من التصدع وخيبة الأمل في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية مؤخرًا ، والذي حاول بكافة الوسائل والأساليب احتواء الفرقاء والأصدقاء في المنطقة ، مما كان له تداعياته السلبية على دول المنطقة والإدارة الأمريكية بحد ذاتها ، وبرز أكثر ما يكون في مواقفها السياسية المبهمة في حربها الدولية مع الإرهاب ، وتنظيمات الإسلام السياسي كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، أو في الصراع بين السنة والشيعة ، أو الحرب بالوكالة بين دول الخليج وإيران ، ولا شك أن سياسة الاحتواء والاحتواء المزدوج لكافة الفرقاء ، والميل إلى الوسطية والحوار تجاه الكثير من الملفات الإقليمية والأزمات التي تشهدها المنطقة ، بما فيها التعامل الأمريكي مع أطراف إقليمية ، خلفت وستخلف الكثير من التداعيات السلبية والتهديدات الأمنية المستقبلية ، كما أنها عززت من مكانة إيران وتركيا كقوى إقليمية ناجحة.

كما تكشف للكثير من الخبراء الاستراتيجيين ، التفاف السياسة الخارجية الأمريكية الشرق الأوسطية ، والتناقض بين السلوك والخطاب الأمريكي ، والحلول السياسية ، التي تعكس في الواقع أكثر ما يكون رغبة أمريكية في الإمساك بكل الخيوط ، والتظاهر بإرضاء الحلفاء التقليديين ، عبر تدخل خاطف وتحالف سريع ضد - تنظيم الدولة الإسلامية - لاستنزاف حلفائها التقليديين ، وإنقاذ اقتصادها المتهالك ، خصوصاً أن الكثير من كارتيلاتها العسكرية المنتشرة كانت ولا زالت تمثل عصب الاقتصاد الأمريكي ، ومن ثم فإن سياساتها لا تقيم وزناً لأي مصلحة عربية أو حلفاء تقليديين ، ولا تستند لأي شرعية دولية باستثناء شرعية القوة والهيمنة والنفوذ ، وهي سياسات تختزل جميع الاتجاهات والأبعاد حيث تقتصر على بعد واتجاه واحد وليست متخبطة كما يتصور البعض ، وأن أظهر بعض الساسة الأمريكيون بعض التخطي في أداء مهامهم ، إلا أن جوهر السياسة الأمريكية ثابت ولا تغير فيه^[١٩٠].

فقدان الثقة في الولايات المتحدة كشريك استراتيجي : شنت إدارة ترامب هجوماً على القانون الدولي لم يسبق له مثيل في حقبة ما بعد الحرب ، وخلال السنوات الأربع التي قضاها ترامب في منصبه ، قوض نفوذ أمريكا من خلال التنازل عن القيادة العالمية للولايات المتحدة وتهميش المؤسسات الدولية ، واعتماد نهج ساخر وتعاملي للغاية للشؤون العالمية ، حيث قلب ترامب بعض مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال التشكيك في حلف الناتو ، وعزل الشركاء الأوروبيين ، ولم توقف

إدارة ترامب الالتزامات الجديدة بالاتفاقيات الدولية فحسب ، بل دفع ازدرائه للتعددية إلى الانسحاب من الاتفاقات والهيئات الدولية التي بلغت إحدى عشر انسحاباً بما في ذلك الاتفاق النووي الإيراني ومنظمة الصحة العالمية ، كما أهان ترامب أصدقاء أمريكا وقوض التحالفات المتعددة الأطراف ، واختار المواجهة على التعاون ، وأثارت العقوبات والحظر والمقاطعات التي استهدفت الصين وإيران وأوروبا انقساماً عالمياً كبيراً .

كما رفض ترامب النهج المتعدد الأطراف لحل التحديات الدولية ، واعتبرها غير موثوقة في جوهرها للولايات المتحدة ، وقوض منظمة التجارة العالمية ، التي تمنع التشغيل السليم لآلياتها لتسوية المنازعات ، وتجبر الدول الأخرى على إيجاد حلول بديلة ، في العام ٢٠١٧ ، أعلن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس لتغير المناخ على اعتبار أن الاتفاقية كانت بمثابة - إعادة توزيع ضخمة لثروة الولايات المتحدة إلى دول أخرى - وانتقد التأثير الذي ستعطيها لدول أخرى على السياسة الاقتصادية الأمريكية ، متجاهلاً حقيقة أن أي التزامات ستكون متبادلة ، وفي خضم جائحة COVID-١٩ انسحب الرئيس ترامب من منظمة الصحة العالمية معتبراً أنها متأثرة بشكل مفرط بالصين ، بدلاً من العمل من خلالها لمواجهة الأزمة.

كما تخلى عن الاتفاق النووي الإيراني ، وفشل في تأمين صفقة أفضل ، كما فشل في الحد من البرنامج النووي لكوريا الشمالية ، أو التفاوض بشأن الحد من التسلح مع روسيا ، أو احتواء طموحات الصين الاقتصادية والإقليمية ، وعمل على تفاقم العلاقات الأمريكية مع أمريكا اللاتينية من خلال إعادة فرض عقوبات صارمة على كوبا ، وفرض عقوبات غير مبررة على فنزويلا ، مع تجاهله إلى حد كبير بقية القارة. لقد استخف بأفريقيا.

والأهم من ذلك ، خطة الرئيس ترامب للسلام الفلسطيني الإسرائيلي - صفقة القرن - التي أثارت رد فعل فاطر من أوروبا والأمم المتحدة ، وتوبيخاً غاضباً من دول إسلامية رئيسية نددت بها باعتبارها خيانة للفلسطينيين^[١٩] ، حيث أضر إعلان الرئيس دونالد ترامب عن اعتراف الولايات المتحدة رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل ، ونقل السفارة الأمريكية إلى المدينة ، أضر كثيراً بجهود بناء السلام في الشرق الأوسط ، وكذلك نزاهة أمريكا كقوة عالمية مؤثرة ، وقوض مصداقية الولايات المتحدة في إحلال السلام والاستقرار في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، ودفع بأهداف سياسة الولايات المتحدة الخارجية بعيداً عن مسارها التاريخي ، كون الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، قلب عقوداً من السياسة الأمريكية في المنطقة ، كما أنه من الصعب على الولايات المتحدة الظهور ك - وسيط

نزيه - في أي مبادرة سلام مستقبلية , وستكون بعيداً تماماً حيث حكم مسبقاً على واحدة من أكثر القضايا أهمية وحساسية , واحدة من أكثر القضايا تفجيراً بين الإسرائيليين والفلسطينيين في العالم العربي وفي العالم الإسلامي , وجميع الديانات التوحيدية الثلاثة دفعة واحدة , وبات من الصعب على الولايات المتحدة ادعاء الحياد مستقبلاً^[١٩٢] .

ويبدو أن ترامب طبق تصوره المسبق لأهمية الدور العسكري للولايات المتحدة في المنطقة من منظور مكافحة الإرهاب أكثر منه من حيث الاستقرار أو بناء الدولة , كما صرح بذلك خلال خطاب حملته^[١٩٣] , وأعاد تشكيل الشرق الأوسط , حيث جعل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل أقوى من قبل , كما جعل إيران أكثر عدوانية وتهديداً أكبر لحلفاء الولايات المتحدة , وخارج الخليج وإسرائيل وإيران , كان تأثير إدارة ترامب غير ملحوظ على مسار الصراعات في سوريا وليبيا والانتفاضات الشعبية في الجزائر والسودان ولبنان , ربما لانتفاء مصالح الولايات المتحدة في تلك الدول , باستثناء التأكيد من عدم تحولها إلى دول فاشلة مصدره لإرهاب , ولم تساهم إدارة ترامب في التأثير على التحولات السياسية اللاحقة^[١٩٤] , ويخشى البعض أن إدارة الرئيس بايدن ستواجه شرق أوسط جديد أعيد تشكيله في ظل كل من أوباما وترامب^[١٩٥] , ناهيك عن تعقيد بيئة الأعمال الإقليمية.

الفصل الرابع

مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنظومة الدولية والشرق الأوسط

يقدم هذا الفصل تحليلاً لما يحمله مستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنظومة الدولية ومنطقة الشرق الأوسط على التخصيص بعد سبعة عقودٍ من الاستمرارية السياسية والجيواستراتيجية للحفاظ على هيمنتها الإقليمية ، وبعض من تحول أفضلياتها الدولية في ظل استراتيجية الموازنة الخارجية التي شرعتها مؤخراً للحفاظ على توازن القوى إقليمياً ودولياً .

ويبحث الفصل بشكل نقدي في عدة أسس أساسية لمستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الهيكلية الجديدة للنظام العالمي الجديد في ظل ازدواجية سياساتها طويلة الأمد تجاه الدول والمعاهدات والتحالفات والمؤسسات الدولية ، وكذلك مستقبل سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط من خلال مستوين رئيسيين .

المستوى الأول : الولايات المتحدة ومستقبل قيادة النظام العالمي الجديد

طالما تمحور المنظور الفكري والفلسفي للسياسة الخارجية الأمريكية بمجمله في فلك الهيمنة والزعامة الأمريكية العالمية ؛ فالهيمنة أو الزعامة حسب الخطاب الأمريكي هي استراتيجية واقعية ، تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية لاسيما ما بعد الحرب الباردة وتراجع الاتحاد السوفيتي ، حيث ظهرت الولايات المتحدة كقوى عظمى فارضة على العالم نظام الأحادية القطبية ، لقيادة العالم وتطوير المنظومة الدولية وفقاً لمصالحها الاستراتيجية ، عبر مساهماتها المالية للمؤسسات الدولية ، وتقديم الدعم العسكري ، و نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي وجدت فيها مسوغاً شرعياً لاحتلال بعض دول العالم ، والسيطرة على ثرواتها دون أية مشروعية قانونية دولية ، كما ضاعفت قوتها النسبية إلى أقصى حد لزيادة قدرتها التنافسية على افتراض أن الدول تكسب الأمن ليس من خلال توازن القوى بل عبر اختلال القوى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية وتكريس زعامتها .

وتبنت الإدارة الأمريكية مفهوم الفوضى الخلاقة على أكثر من مستوى لإخلال التوازن النسبي في الكثير من المناطق الحيوية في المنظومة الدولية بما فيها منطقة الشرق الأوسط مستغلة هيمنتها المتفردة على مجلس الأمن وغيره من المؤسسات والمنظمات والتحالفات الدولية لعقود عدة ، إما بتوجيه قراراتها أو إحباطها أو انتزاعها ، فضلاً عن ممارساتها المتكررة خارج الشرعية الدولية ، مما فاقم من عجز الأمم المتحدة والمنظمات الدولية عن معالجة قضايا العالم الحيوية ، وإقرار السلم والأمن الدوليين .

ويحفل تاريخ مجلس الأمن الدولي بالعديد من التدخلات والخروقات الأمريكية ، التي جعلت منه أداةً لتحقيق مصالحها الاستعمارية ، وشرعنة تدخلاتها وجرائمها بحق الشعوب ، والدول الرافضة للهيمنة الأمريكية ، وما حروبُ أمريكا الأخيرة في كل من : أفغانستان العراق إلا انعكاس مباشر للسلطة الأمريكية على الأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية التي سعت لتأسيسها أو رعايتها .

وفي ظل النظام الدولي الجديد ، وتحولات ميزان القوى من الغرب إلى الشرق - المحيطين الهندي والهادئ - يبدو أن النسق الفلسفي والفكري المرسوم لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم لم يعد بذات القوة والزخم المحدد له ، واندفع الكثير من المحللين لرصد التداعيات المنتظرة على مستقبل قيادة الولايات المتحدة للعالم ، حيث أثار نقاش خبراء السياسة الدولية ومستشاري الأمن القومي في أمريكا ^[1] Aspen Institute أهم المخاطر التي ستواجه الإدارة الأمريكية أمام نظام عالمي جديد تمامًا ، بما يعنيه ذلك من طرق جديدة للتفاعل بين الدول على المستويين الاقتصادي والسياسي والشكوك حول ما إذا كانت المتغيرات الدولية المتسارعة ، تعزز من الاعتقاد السائد بأن الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم لا تزال حقيقة أم واقعًا سياسيًا نسبيًا قابل للتغيير في ظل التراجع الأمريكي ^[2] ، ومدى تدني قدرة واشنطن على فرض إرادتها على قضايا العالم التي باتت رهينة بجملة من المتغيرات والاعتبارات والتوازنات العالمية ، خاصةً مع خسارة تحالفاتها في أمريكا اللاتينية التي باتت خارج هيمنة وسيطرة أسطول البحرية الأمريكية وجهازها الاستخباراتي، وصعوبة السيطرة على أوروبا الشرقية والهند والصين والعالم العربي والإسلامي وإفريقيا.

وللاستفاضة في استشراف مستقبل قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للمنظومة الدولية في ظل هيكल العالم الدولي الجديد ، ونتاج تنبؤات الخبراء والمستشارين لمجموعة التحديات التي تكبح جماح القيادة الأمريكية حاليًا وفي المستقبل ، وما مرت به من أزمات عاصفة في العقد الأخير تؤكد المعطيات المتوافرة ، أن قدرة واشنطن على التحكم في مجريات الأحداث باتت محدودةً مع تساقط حلفائها من مختلف مناطق العالم وبروز قوى عظمى أخرى تتنافس على دورها وغيرها من الإشكاليات الأخرى التي تكشف لنا حتى مع استراتيجية البيت الأبيض في استرضاء المنافسين والخصوم ، وتحفيز واستجداء الحلفاء والشركاء ، مما ينبئ بانحسار الدور الأمريكي في قيادة العالم ^[3] ، طبقا للإشكاليات التي سنحاول البحث فيها تاليًا .

أولاً: القيادة الأمريكية العالمية وإشكالية التوازن الدولي الجديد

يقف العالم أجمع على أعتاب نظام عالمي جديد تمامًا ، بعيداً عن هيمنة القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما أنَّ التبدلات في المجالات الصناعية والمعلوماتية بدأت تعيد تشكيل العالم بشكلٍ يجعله أغنى بالفرص ، وإنَّ كان أخطر من حيث التحديات والتهديدات ، بما يعنيه ذلك من طرق جديدة للتفاعل بين الدول على المستويين الاقتصادي والسياسي بشكل ثنائي^[٤] ، وفي عصر تنافس القوى العظمى ، فإنَّ الحرب على الإرهاب الإسلامي التي شغلت الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة خلال الجزء الأكبر من العقدين الماضيين لم تنته بعد ، كما إنَّ التهديدات التي يشكلها خصوم الولايات المتحدة - الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية - متباينة بشكل كبير ، وتتطلب مجموعة مختلفة من القدرات ، وبالنسبة للاستراتيجيين الأمريكيين ، لا يكمن التحدي في كيفية التنافس مع هذه القوة العظمى أو تلك ، أو الانخراط في عمليات مكافحة الإرهاب ، ولكن في كيفية القيام بكل ما سبق ، والأهم من ذلك ، لا يبدو على هذه التحديات أي مؤشرات على زوالها أو تناقص حدتها مع انشغال العالم بمواجهة جائحة COVID-19 على العكس من ذلك ، يبدو أنَّ الخصوم والمنافسين الخمسة عازمون على استغلال الوضع كل لصالحه ، وبطرق شتى ، ومن الواضح أنَّ الصين وروسيا تتبعان مسارات مختلفة تمامًا من حيث قوتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجيا النسبية على المدى الطويل ، وإنَّ كانت الصين الأكثر قدرة على مواجهة التحديات التي قد تفرزها الولايات المتحدة وحلفائها مقارنة بروسيا على الرغم من تباين القوى النسبي ، لا تزال كل من الصين وروسيا عازمتين تحقيق أهدافهما من خلال تطوير أنظمة المراقبة والرقابة والدعاية القومية لتقوية مجتمعاتهم ضد ما يرون أنه تهديد تخريبي قاتل للأفكار والتأثيرات الليبرالية ، ناهيك عن تطوير قوى ومفاهيم عملية مناسبة للعدوان الغامض منخفض المستوى في - المنطقة الرمادية - الجغرافية والاستراتيجية^[٥] .

ومن منظور أكثر اتساعاً ، أحدثت هيكلية التوازن الدولي الجديد تحولات جمة في المجتمع الدولي ، وتغيَّر مساراته على نحوٍ لم يعد يخدم السياسة الخارجية الأمريكية وتحالفاتها كما كان سابقاً ، مما تسبب بالعديد من التوترات بين كتلة العالم المتقدم بقيادة الولايات المتحدة من جانب وكتلة الدول النامية بقيادة الصين من جانب آخر ، وكان هذا هو الأساس المنطقي من وراء استراتيجية - المحور - أو - إعادة التوازن - المتحققة جزئياً بأبان إدارة أوباما تجاه آسيا - المحيطين الهادئ والهندي - كما تبنت إدارة الرئيس ترامب نفس المنطق في استراتيجيتها للدفاع الوطني للعام ٢٠١٨ ؛ التي حددت التحدي المركزي للأمن

الأمريكي على أنه عودة ظهور المنافسة الاستراتيجية طويلة الأجل مع القوى الصاعدة - الصين وروسيا - وتوفير الموارد العسكرية والدبلوماسية الأمريكية في الصراعات المحتملة مع تلك القوى العظمى علاوة على التعاطي مع السياسات الحمائية والموانع الحدودية المفروضة في تلك الدول حيث يعدّها كل منهم مناطق نفوذ خاصة به ، والتي تزامنت مع تراجع ملحوظ لدور المؤسسات الدولية التي تدعمها الولايات المتحدة وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة التي باتت عاجزةً هي الأخرى عن طرح مبادرات جادة لحل الأزمات والقضايا الدولية المتسارعة وصندوق النقد الدولي الذي تراجع نشاطه ، وتقلص دوره في إقراض الأموال مع توجه كثير من الدول إلى ضخّ صناديق ثرواتها السيادية في الأسواق الناشئة بدرجة تفوق ما ضخّه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجتمعين ، فضلاً عن قوة الصين المالية التي يتوقع تزايد قدرتها على منح القروض والمساعدات بدرجة هائلة - كما في حالة إفريقيا - وعلى نحوٍ يفوق قروض البنك الدولي ، مما يعني المزيد من التهميش لدور البنك الدولي ، وتدني تأثير الرعاية الأمريكية له على مستوى العالم .

وعلى صعيد الداخل الأمريكي ، من الواضح أنّ هناك حقائق سياسية داخلية عدة تشكل تحديات جمة لسياسة التوازن في الخارج والتحول الاستراتيجي تجاه أوراسيا ، لم تدركها الإدارات الأمريكية المتعاقبة على نحو واقعي ، وتتمحور معظم هذه التحديات حول شح الموارد اللازمة لدعم أجندات التحول على نطاق واسع في أوروبا أو آسيا لا سيما مع توجهها الأخير لتقليص الإنفاق الأمريكي وحتى فك الارتباط الجزئي لالتزاماتها الأخرى في مناطق العالم خاصة أنّ استراتيجية تحقيق التوازن التحويلي في وقت واحد تجاه قوتين رئيسيتين في منطقتين مختلفتين أوروبا وآسيا ، ستعرض الولايات المتحدة لكثير من التحديات الآنية والمستقبلية جراء كلفة مطالب التوازن النشط ، ناهيك عن أنّ عملية الحفاظ على التحالفات المتباينة مع الحلفاء والشركاء في كل من آسيا وأوروبا ، كانت أحد الأسباب الهامة لتعثر جهود إدارة أوباما لـ - إعادة التوازن - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في العام ٢٠١٤^[١] ، حيث تركزت استراتيجية - إعادة التوازن في الخارج - إلى تقييم مفاده أنّ روسيا لن تتحدّ الولايات المتحدة بتحركات ضد أوروبا مما يسمح بتحويل المزيد من الأصول شرقاً ، متجاهلة في ذلك أنّ التوازن التحويلي ضد كل من موسكو وبكين لن يؤدّ إلا إلى مزيدٍ من التعاون بين روسيا والصين ، للعمل معاً ضد الولايات المتحدة على الرغم من خلافاتهما كما تؤثر سياسات كل منهما مؤخراً على قوة علاقاتهما بالنظر إلى المصالح الاستراتيجية المشتركة ، والمقاربات الموازية للعديد من القضايا الدولية .

وبحسب التطورات الدولية المتسارعة، تواجه السياسة الخارجية الأمريكية تحديين هامين آخرين خلال العقود القادمة، يتحدد الأول في كيفية تطوير نهج جديد لأنماط المنافسة الجيوسياسية التي تتناسب مع السياق الفكري والتاريخي والنمو غير المقيد للولايات المتحدة على مدى القرنين الماضيين، ويتحدد الآخر في كيفية ضمان قدرة التفوق الأمريكي على منافسيها في ظل النظام الدولي الجديد، وقد تكون هذه التحديات مجرد تصورات، لكنها حاضرة في حلقات النقاش والتحليل داخل المجتمع الأمريكي وعلى مستوى جهات مختلفة^[٩]، ويتصل كلا التحديين بالغايات الاستراتيجية الأمريكية والوسائل التي اعتادت على تحقيقها من قبل الإدارات الرئاسية المتعاقبة، وكذلك مسار القوة الأمريكية وكيفية استخدام القادة الأمريكيين للسلطة، ومستوى القوة الوطنية المتاحة في ظل ضعف الموارد الأمريكية مؤخرًا^[١٠]، ناهيك عن مدى قدرة الولايات المتحدة على التأثير في النظام الدولي، وتشكيل وتطوير البيئة الاستراتيجية للمضي قدمًا في استدارتها نحو قارة أوراسيا، وقدرتها الاستراتيجية على الربط بين الغايات والوسائل، خاصةً أن مثل هذه القرارات السياسية للقيادات الأمريكية، تتطلب الكثير من الحكمة في تقييم القوة النسبية الحالية للدولة، وتقدير المستويات المستقبلية، نظرًا لعواقبها الوخيمة على القوة النسبية للدولة وملاءمتها المالية خشية الانحدار أو الإعسار كنتيجة محتملة لعدم التوافق بين السياسة الخارجية والبيئة الاستراتيجية والتي يمكن أن تسرع من تراجع الولايات المتحدة، علاوة عن استنزاف مواردها الإضافية في التنافس الاستراتيجي مع الصين، والاستفزاز العسكري لإيران^[٩].

وبتآكل القيم والديمقراطية الأمريكية، وإنهاك اقتصادها بالحروب المسييسة، أضحت السياسة الخارجية مهددة أكثر من قبل بانحسار نفوذها العالمي^[١٠]، وأكثر عرضة للخضوع للتأثير المتزايد للقوى الجديدة في المنظومة الدولية على نحو يُكرس مفهوم البقاء للأقوى، مقابل تضائل تأثير أمريكا تدريجيًا الذي شهد انخفاضًا كبيرًا في معدلات الإنجاز الدولي، وانتكاسات السياسة الخارجية التي كانت أكثر تكرارًا من التقدم، وتزايد الوعي بتراجع نفوذ أمريكا بين المراقبين في ولاية باراك أوباما، وإن اتخذ ميزة أكثر حدة وحزبية خلال ولاية الرئيس دونالد ترامب، مما ينبئ بانحسار الهيمنة العالمية التي تمتعت بها ١٧ عامًا بين انهيار الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١ والأزمة المالية في العام ٢٠٠٨، والذي برز أكثر ما يكون في استجابتها البطيئة وسوء إدارتها لجائحة فيروس كورونا COVID-١٩ في العام ٢٠١٩ ومع تأرجح الولايات المتحدة وحلفائها وتشتت انتباههم وانقسامهم بسبب الجائحة، فما طموح الصين في أن تكون اللاعب المهيمن في آسيا، وكذلك رغبتها في إعادة تشكيل المؤسسات والقواعد الدولية لتناسب قوتها وتفضيلاتها الدولية، مما أدى إلى

زيادة تضاؤل مكانة الولايات المتحدة الدولية ، خاصةً مع أدائها الضعيف بشكل واضح في التعامل مع أعظم أزمة عالمية في هذا القرن^[١١] ، وغياب القيادة الأمريكية في محاربة هذا التهديد العالمي على عكس الأدوار البارزة التي أداها جورج دبليو بوش في التعامل مع وباء فيروس العوز المناعي (HIV) والرئيس أوباما مع فيروس الإيبولا^[١٢] .

وبقياس النفوذ الأمريكي الدولي طبقاً لأسلوب استطلاعات الرأي العام لقياس البيانات الأجنبية احتراماً لجمهور الولايات المتحدة والثقة فيه ، وأسلوب سرد الإنجازات السياسة الخارجية المهمة للولايات المتحدة لفترات زمنية ، أظهرت كلا الطريقتين انخفاضاً حاداً في تأثير الولايات المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية ، كما وجد استطلاع جديد لمركز بيو للأبحاث ركز على ما يعتقد الأمريكيون أن الولايات المتحدة ستكون عليه في عام ٢٠٥٠ وجد أن غالبية الجمهور الأمريكي يتوقع تفاقم الدين العام الفيدرالي ، مع اتساع الفروقات الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء ، ناهيك عن القوى العاملة المهددة بالأمته ، كما توقعت الأغلبية ضعف الاقتصاد ، وكلفة الرعاية الصحية ، وسوء حالة البيئة ، ومن المتوقع أن يواجه الأمريكيون الأكبر سنّاً صعوبة في تلبية احتياجاتهم أكثر مما هم عليه الآن ، وعلى المستوى الأمني ، توقع بعض من أفراد المجتمع الأمريكي إمكانية التعرض لهجمات إرهابية أسوأ من هجمة ١١ سبتمبر في وقت ما خلال الثلاثين عاماً القادمة ، كما بلغ معدل الأمريكيين غير الراضين عن الطريقة التي تدار بها الدولة - سبعة من كل عشرة في يناير ٢٠١٩ - وهي نسبة أعلى من العام الذي يسبقه ، وتعكس هذه التوقعات القائمة جزئياً المزاج السيئ للمجتمع الأمريكي حول الوضع الحالي للولايات المتحدة^[١٣] .

وبفحص تفسيرات هذا التراجع في الخيارات السياسية للإدارات الأمريكية المتعاقبة والتغيرات في المجتمع الأمريكي على مستوى المسؤولين ، أكد بعض المراقبين صعوبة العثور على عضو في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية لا يؤمن بأن الولايات المتحدة في حالة انحدار تدريجي خاصةً مع تضاءل نفوذها في ظل حكم الرئيس ترامب^[١٤] ، كما لم يعد يثق غالبية المجتمع الأمريكي في قدرة واستعداد الحكومة الفيدرالية ومسؤوليها المنتخبين على مواجهة التحديات والتهديدات الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة ، حيث تؤثر الإحصاءات أن أكثر من ثمانية أفراد من بين كل عشرة يشعرون بالقلق من الطريقة التي تعمل بها الحكومة في واشنطن ناهيك عن المخاوف المماثلة بشأن قدرة القادة السياسيين على حل المشاكل التي يعيشها المجتمع الأمريكي مؤخراً^[١٥] .

والوضع قابل للتفاقم مع تزايد حالة الخصوم المستقرين مع التحالفات غير المستقرة

والتهديد المتنوع ، وتناقص الموارد ، والضغط الخارجية المتزايدة على نحو قد يجعل العالم أكثر قابلية للاشتعال ، وعلى الأرجح ستواجه الولايات المتحدة صراعات الند للند ، أو حتى صراعات نظامية في استدارتها لقارة أوراسيا ، ولا تختلف استراتيجية القتال في الحرب التقليدية الحالية عن تلك التي سادت في الحرب العالمية الثانية ومن الممكن أن يشكل تحديات أكبر للقيادة المركزية الأمريكية ، كما يمكن أن يجد الجيش الأمريكي نفسه منتشرًا بشكل أضعف من أي وقت مضى عبر المناطق للتعامل مع العديد من التهديدات، حيث تواجه الحكومة الأمريكية مأزقًا استراتيجيًا متزايدًا وأضحت التزاماتها الدولية تتجاوز بشكل متزايد وسائلها للوفاء بها حتى قبل انتشار جائحة COVID-19، ومن المرجح أن يظل خصوم الولايات المتحدة ثابتين مع تغير الحلفاء لا سيما عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة ، حيث لازالت القيادات الأمريكية تكافح من أجل تأمين ميزانيات الدفاع لمواكبة العقد المقبل ، وعلى الأرجح ، ستواجه القيادات الأمريكية القادمة مأزقًا استراتيجيًا ، يتمحور في كيفية الاختيار ما بين مضاعفة التزاماتها الحالية وإنفاق الكثير من الأموال وربما الدماء - أيضًا - أو التراجع وقبول عواقب القوى العظمى الصاعدة التي تتقدم لملء الفراغ الذي تركته ^[١٦] .

ثانيًا: التراجع الأمريكي بنهاية الرأسمالية الغربية والتكامل الاقتصادي

تُعرف الرأسمالية الغربية على أنها نظام اقتصادي ، يقوم على جهات فاعلة خاصة يُسمح لهم بامتلاك الممتلكات والتحكم في استخدامها وفقًا لمصالحهم الخاصة ، حيث تعمل آباري خفية لضبط آلية التسعير على تنسيق العرض والطلب في الأسواق بطريقة تصب في مصلحة المجتمع بشكل تلقائي ، وطبقًا لهذا المنظور ، غالبًا ما توصف الحكومة بأنها المسؤولة عن السلام والعدالة والضرائب التي يمكن تحملها ، كما تعرف كنظام للحكومة غير المباشرة للاقتصاد ، حيث توجد جميع الأسواق ضمن الأطر المؤسسية التي يتم توفيرها من قبل السلطات السياسية أي الحكومات ، التي تضطلع بتنسيق وتحديث السوق ليتماشى مع الظروف المتغيرة بما في ذلك التصورات المتغيرة للتكاليف والفوائد المجتمعية ^[١٧] ، ومن منظور أوسع ، يكون للحكومة دوران متميزان أحدهما يضطلع بإدارة الأطر المؤسسية القائمة ، بما في ذلك توفير البنية التحتية وإدارة القوانين والأنظمة ، والآخر لتعبئة السلطة السياسية لإحداث تحديث تلك الأطر كظروف أو لتغيير الأولويات المجتمعية من أجل نظام رأسمالي متطور بشكل فعال وتنموي بشكل دائم ، مما يعني اضطلاع الحكومات الرأسمالية بدورين ، أحدهما مرئي يعنى بالاستراتيجيات وآلية التسعير ، والآخر غير مرئي يتم إدارته بشكل مباشر من قبل الحكومة من خلال الهيئة التشريعية والبيروقراطية ^[١٨] .

ساهمت الرأسمالية الغربية في تحقيق الكثير من المكاسب الكبيرة في النمو الاقتصادي والازدهار عبر تاريخها , حيث حققت العلامة التجارية الأمريكية للرأسمالية - النسخة التي كانت موجودة على مدى نصف القرن الماضي أو نحو ذلك - نموًا اقتصاديًا وازدهارًا لا مثيل لهما , زاد معها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من الضعف خلال الخمسين عامًا الماضية , بينما تضاعف نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي ثلاث مرات تقريبًا وحدثت تحسينات كبيرة في طول لعمر وأوقات الفراغ وتوسط القطاع الخاص - الشركات الكبيرة والصغيرة وريادة الأعمال - في قلب النموذج الأمريكي للرأسمالية , وإن صاحبها سخط دولي عام بشأن تزايد مستويات عدم المساواة , والمنافسة المتزايدة من الاقتصادات ذات النماذج المختلفة , والتهديدات الوجودية بما في ذلك تغير المناخ , الذي واجه الرأسمالية في شكلها الحالي - والرأسمالية الأمريكية على وجه الخصوص - كأخطر اختبار لها^[١٩] .

كان الانهيار المالي في العام ٢٠٠٨ عقدًا صعبًا بالنسبة للرأسمالية الغربية التي أدت إلى انهيار الاقتصاد العالمي , وخضعت الرأسمالية لتدقيق متجدد من قبل المنظومة الدولية , ومع ذلك يبدو أن العالم يتجه نحو أزمة اقتصادية مستدامة على نطاق لم يشهده منذ الكساد الكبير^[٢٠] , ويجمع خبراء السياسة كما أسلفنا , أن عصر الأحادية القطبية قد انتهى , كما يستبعد أن يعود العالم إلى حالة من الثنائية القطبية أو حتى التوافق حول نموذج اقتصادي واحد يتحدد بالرأسمالية الليبرالية الديمقراطية , حيث تتعدد الأشكال والنماذج الاقتصادية في الهيكل العالمي الجديد , والتي غالبًا لن تكون ليبرالية لاسيما ما بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة , وما أفضت إليه من تغير وعدم استقرار دائمين , وإبطاء الاقتصادات العالمية ناهيك عن تراجع الازدهار المفترض بين السياسات الديمقراطية والنمو الاقتصادي^[٢١] , إذ لم تخلق العولمة كنظام اقتصادي رأسمالي بيئة للتعاون وتحقيق المصالح المشتركة والمفترضة بين دول العالم لدعم استقرار النظام الدولي , أو تقديم أي مميزات للدول الكبرى^[٢٢] , بل أسهمت في تكريس التعارض بين استراتيجيات الاقتصادات العالمية الكبرى , كما عكس الواقع الجديد تدهور فعالية المنتديات والتحالفات , وانهيار المؤسسات الدولية التي تعول عليها الولايات المتحدة , نظرًا لاتساع الفجوة بين مصالح الدول المتقدمة والدول النامية على نحو أحل التنافس والنزاع بدلًا من التعاون , وساد منطق - المعادلات الصفرية - للاستئثار بكامل الربح بدلًا من المشاركة في الفرص والأرباح , ولا يفوتنا تقدم الدول الآسيوية الذي أتي على حساب الولايات المتحدة , وتسبب بإفلاس الكثير من الشركات الأمريكية , وصعود الصين الاقتصادي مما شكل عاملي ضغط وتهديد على الولايات المتحدة وعلاقاتها الإقليمية والدولية , خاصة أن هذه الأزمة لم تؤدّ إلى

الانهيار التام للرأسمالية الليبرالية فحسب^[٢٣]، بل إنها لم تدفع إلى أي عمليات إصلاح شاملة، كما كان مخططاً لها، وإزاء تعثر الرأسمالية الغربية بوجه عام و - الرأسمالية الأمريكية - على التخصيص في مسيرتها، ظهرت في المنظومة الدولية أنماط مختلفة من الرأسمالية - الصينية والهندية والروسية والبرازيلية - وبدأت تحقق كل منها تقدماً ملحوظاً كما تحولت ديناميكياتها الاقتصادية بشكل سريع كقوة ونفوذ مؤثر على الصعيد السياسي والعسكري، مما شكل المزيد من الضغط والانحسار للدور الأمريكي القابل للتصعيد إذا ما قررت الدخول في مواجهة مع الصين في المناطق الجغرافية الاستراتيجية التي تتقابل وتتقاطع فيها مصالحها، الأمر الذي شكل حاجساً لدى الكثير من خبراء السياسة الخارجية الأمريكية مؤخراً على اعتبار أن هذه المواجهة قادمة لا محالة، وقد تكون فيها نهاية القيادة الأمريكية للعالم طبقاً لمنطق تحول القوة Power Transition لصالح القوى الإقليمية الصاعدة^[٢٤]، أو في الحد الأدنى تقديم التنازلات والمزيد من سياسات الاسترضاء Appeasement للتكيف التدريجي^[٢٥]، والحفاظ على بعض مكتسباتها لاسيما أن عبء المواجهة سيكون على أمريكا بالدرجة الأولى حتى وإن كانت خارج أراضيها .

وأصبحت التحديات التي تواجه الرأسمالية الأمريكية بشكل عام واضحة بشكل متزايد في العقود الأخيرة، وإن أتى البعض منها من داخل النظام نفسه، والبعض الآخر من التحديات الخارجية التي يجب أن تتصارع معها، ويمكن القول أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أكبر مجموعة من التحديات منذ الحرب العالمية الثانية، من أبرزها التحول المطلوب لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وشرعية تهديدات الأمن القومي في التجارة والاستثمار الدوليين مع الحفاظ على التكامل الاقتصادي العالمي، ومشكلة تغيرات المناخ التي تشكل تحدياً للرأسمالية الغربية والأمريكية من خلال أكبر اضطراب محتمل في اقتصاد السوق، ناهيك عن المنافسة مع قوى اقتصادية عالمية برزت كاقترادات كبيرة وتنافسية بحد ذاتها، وأثبتت أنها أكثر ديناميكية في بعض النواحي من الولايات المتحدة^[٢٦] كما تركت التطورات في تكنولوجيا الاتصالات، وبقايا سياسات - التوسيع - و - المشاركة - الفاشلة، الاقترادات والمجتمعات والأنظمة السياسية في الدول الغربية مفتوحة للاختراق والتلاعب، ونقاط الضعف التي سارع منافسوها الاستبداديون إلى اكتشافها واستغلالها والتغلب عليها، بفضل الآثار المتبقية للأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ والآن جائحة COVID-١٩ وأصبحت الديمقراطيات أيضاً أضعف وأكثر انقساماً في الوقت الحاضر مما كانت عليه خلال معظم الحرب الباردة، وعلى الأرجح يمكن أن يكون العصر الجديد لمنافسة القوى العظمى أكثر تحدياً من العصر الذي سبقه، من حيث متطلبات التفكير الإبداعي واسع النطاق^[٢٧]، حيث يشكل التعامل مع التنافسية الاقتصادية العالمية صعوبة بالغة إن لم تكن مستحيلة

لزيادة النفوذ الأمريكي ، ومواكبة الطموحات المتزايدة لتلك القوى الاقتصادية في ظل ضعف الاقتصاد الأمريكي بشكل أساسي ، وعلى الأرجح سيشكل مستقبل الاقتصاد أحد أهم قضايا السياسة الخارجية التي تواجه الولايات المتحدة خلال العقد المقبل^[٢٨] .

ثالثاً : انحدار نموذج الاقتصاد الأمريكي وكسر هيمنة الدولار

ساهم النموذج الاقتصادي والنظام المالي الأمريكي في تحقيق مكاسب كبيرة عبر تاريخه ولم تتحقق فوائد نموذج الاقتصاد الأمريكي على مستوى المجتمع الأمريكي فحسب بل انتشرت في جميع أنحاء العالم ، من خلال المنافسة والتجارة والاستثمار وانتشار الابتكارات ذات الصلة في مجالات عدة مثل التكنولوجيا والطب والأسواق المالية ورأس المال ، وكذلك في ابتكارات النماذج الإدارية والتجارية ، وواجه النظام المالي الأمريكي في شكله الحالي أخطر اختبار له مؤخراً شأنه شأن معظم الأنظمة المالية المتقدمة ، بسبب عيوب هيكلية عميقة ساعدت في تعميق الأزمة المالية^[٢٩] ومع دخول الصين الصاعدة القرن الحادي والعشرين بنمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي ، ومكانة متقدمة في سلاسل التوريد العالمية، حيث سعت بكين إلى زيادة وجودها في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٤ ، كما أصبحت الصين مراقباً دائماً في منظمة الدول الأمريكية ، وفي العام ٢٠٠٩ ، انضمت إلى بنك التنمية للدول الأمريكية ، وفي العام ٢٠١٥ أعلنت الصين عزمها على زيادة التجارة مع المنطقة إلى أكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنوياً ، واعتباراً من عام ٢٠٢٠ ، وقعت ١٨ دولة من أصل ٣٣ دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مبادرة الحزام والطريق الصينية وهي بنية تحتية عالمية واستراتيجية تنموية ، تؤدي فيها جميع الطرق إلى بكين ، إذ أصبح الاستثمار في التجارة والبنية التحتية من أولويات الصين في نصف الكرة الغربي حيث تتمتع الصين بميزة مميزة واستثنائية على الدول الصناعية الأخرى بما في ذلك الولايات المتحدة ، وذلك بفضل اليد الثقيلة للقطاع العام في اقتصادها ، في حين أن القطاع الخاص في الولايات المتحدة يميل إلى التفاوض بشأن الاستثمار الأجنبي في البنية التحتية وتوفير الخدمات ، كما تقدم الصين الاستثمار العام والتمويل بمعدلات مميزة ، في حين أن الشركات الأمريكية ملزمة بالقوانين الأمريكية التي تفرض الامتثال لمعايير مكافحة الفساد وحقوق الإنسان ، وإن كانت الصين غير واعية تجاه العديد من اعتبارات الحوكمة .

وبتأهل الصين كثاني أكبر اقتصاد في العالم ، وتحوله نحو استراتيجية أكثر حزمًا تجاه الغرب سرع من التدهور النسبي للولايات المتحدة ، وعلى الأرجح ستكون استراتيجية المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة وحلفائها صعبة ومحفوفة بالمخاطر ومكلفة بالنسبة للصين وهذا لا يعني أنها غير ممكنة ، خاصة مع عودة المنافسة بين القوى العظمى إلى مركز

الصدارة العالمي ، ومن المتوقع وجود المزيد من العوامل الجيوسياسية والتكنولوجيا المتشابكة والمنافسة المكثفة بين القوتين للسيطرة على القواعد والمعايير والمؤسسات التي ستحكم العلاقات الدولية في العقود القادمة .

وأشعلت منافسة القوى العظمى حربًا من نوع جديد ، لضرب النظام المالي الأمريكي أو ما يسمى بـ - حرب العملات - لكسر هيمنة الدولار الأمريكي في التعاملات الخارجية الدولية الذي تسيد العالم أجمع كعملة احتياطية رئيسية لعقود من الزمن ولكن هذا الوضع بات يتعرض للتهديد ، حيث استشعرت العديد من دول العالم خطر وجود نظام دفع عالمي مسلح يتمحور حول الدولار ، وسعت الدول - القوية للغاية - لتقويض أهميته الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي ، مما يعني أن القوة الاقتصادية والجيوسياسية الأمريكية باتت على المحك بعد أن كان الدولار أحد أكثر الاستثمارات أمانًا في العالم خاصة مع تزايد السياسات القضائية الأمريكية التي حدت من حماس الدول تجاه العملة الأمريكية. لاحتمال الخضوع للسلطة القضائية الأمريكية عند التعامل بالدولار أو في حال تصفية المعاملات من خلال البنوك الأمريكية ، حيث تخضع الكيانات المالية والمصرفية - للولاية القضائية الأمريكية - حتى لو لم يكن لها علاقة بالولايات المتحدة ^[٣٠] ، ناهيك عن إمكانية مواجهة سلسلة العقوبات المدمرة من قبل واشنطن ، والحصار المحتمل لنظام الدفع العالمي الذي يهيمن عليه الدولار SWIFT كما شرعت روسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى سياسات لكسر هيمنة الدولار باستخدام عملياتهم الخاصة في المعاملات بدلاً من الدولار ^[٣١] وتضغط الصين مؤخرًا من أجل تدويل - اليوان - من خلال توسيع نطاق استخدامه في تعاملاتها مع المزيد من دول العالم وعلى طول مسارات مبادرة الحزام والطريق ، ويُعتقد أن تطوير الصين - لليوان الرقمي - سيزيد من استخدام عملتها على نطاق أوسع في العديد من المجالات .

وشهدت الجهود الدولية لإزالة الدولار تقدّمًا كبيرًا بعد حملة استمرت عدة سنوات بذلتها الصين وروسيا ، حيث انخفضت حصة الدولار في التجارة الثنائية من ٩٠ في المائة في العام ٢٠١٥ إلى ٤٦ في المائة في الربع الأول من العام ٢٠٢٠ ، وانخفضت إلى ما دون علامة ٥٠ في المائة في المرة الأولى ، كما أنّ هناك محادثات بين دول البريكس - البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا - حول استخدام عملاتها في المعاملات داخل الكتلة ، وشاعت حالة من الاستياء المتعمق حتى بين حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا جراء تسليح واشنطن لعملتها ، بعد أن فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات أحادية الجانب على إيران في عام ٢٠١٩ وأعلنت الدول الأوروبية بما في ذلك - فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - عن صفقة

مدفوعات باليورو مع إيران بقصد التحايل على العقوبات الأمريكية^[٣٢] ، وإن تعهدت إدارة الرئيس بايدن بإصلاح العلاقات مع الحلفاء ، إلا أن بعض مسؤولي الاتحاد الأوروبي لا زالوا قلقين بشأن الدولار المستخدم كسلاح ، في ظل الاستخدام المتزايد للعقوبات أو التهديد بفرض عقوبات من قبل الولايات المتحدة ضد الشركات والمصالح الأوروبية ، والوضع قابل للتفاقم في ظل سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس جو بايدن التي تؤثر بمواصلة نهج المواجهة الذي اتبعه سلفه الرئيس دونالد ترامب ، ويبدو أن جهود البحث عن بدائل للدولار الأمريكي ستكون طويلة وبطيئة لبناء نظام دفع بديل ، ولا تزال تواجه عقبات بسبب الاختلافات مع نمو التجارة والاستثمار ، ومع استمرار الولايات المتحدة في تسليح عملتها والتي قد تؤدي إلى انخفاض الدولار ، وليس انهياره^[٣٣].

رابعاً : انهيار هيمنة التكنولوجيا الأمريكية والامتياز الاقتصادي

ترتكز إستراتيجية السياسة الخارجية للولايات المتحدة على مبدأ - الأسبقية - على اعتبار أن القوة العظمى تكون أكثر أماناً عندما لا يكون لها أي منافسين ، وفي سياق المنافسة الشرسة المتعلقة بالقواعد والأعراف والمؤسسات التي ستحكم العلاقات الدولية في العقود القادمة تواجه الصين والولايات المتحدة تحديات جمة بخصوص محاولة تجنب المنافسة التي قد تؤدي المواجهة المباشرة والصراع^[٣٤] ، ولا يعتقد العديد من الخبراء الأمريكيين أن الاستراتيجيات الغربية للمشاركة مع القوى العظمى ، ستقود الصين إلى التطور إلى دولة أكثر ليبرالية وتعددية وديمقراطية^[٣٥] ، خصوصاً مع استخدام الصين وروسيا لقوتيهما بشكل متزايد لتأكيد المصالح والقيم التي تتعارض غالباً مع تلك الخاصة بالولايات المتحدة ، وأن توصل صانعي السياسة والخبراء إلى إجماع جديد حول الصين يتلخص في أن المشاركة مع الولايات المتحدة قد انتهت ، وأن المنافسة الاستراتيجية ستستمر طويلاً^[٣٦] ، كما توسعت المنافسة الشرسة بين الصين والولايات المتحدة بالفعل من التجارة إلى حماية التقنيات المتطورة ، لا سيما أن الاستراتيجيات الإقليمية لكلا القوتين تعكس نموذجين نمويين مدعومين بقيم مختلفة ، وبات الاقتصاد الجغرافي هو الساحة الرئيسية لمنافسة القوى العظمى ، بينما تتشابك الجغرافيا السياسية والتكنولوجيا بشكل متزايد ، ومن بين جميع الديناميكيات أصبحت التكنولوجيا أداة سياسية إلى حد كبير وعنصرًا بارزاً في تنافس القوى العظمى ، وأحد أكثر التحديات بروزاً وتعقيداً في المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين ، كما اتخذت المنافسة منحى آخر يستهدف تقليل المكاسب المتاحة للآخرين ، ويتسم عصر المنافسة الدولية المتزايدة بتزايد المنافسة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وعلى الأرجح ستكون ديناميكيات وخصائص هذا التنافس الجديد في المقام

الأول بين الولايات المتحدة والصين مختلفة تمامًا عما حدث في القرن العشرين ، إذ شهدت الحقبة السابقة بعضاً من التعاون والمشاركة لتشابك اقتصاد الدولتين على النقيض من ذلك يكشف الوقت الراهن تراجعاً في النظام الدولي القائم على القواعد منذ فترة طويلة وابتعاد الاقتصاديين بعيداً بوتيرة متسارعة .

وأدرك القادة السياسيون في كل من الصين والولايات المتحدة بعمق الابتكار التكنولوجي كمصدر فعال للقوة الوطنية ، حيث تعلق الحكومة الأمريكية أهمية على تطوير التصنيع المتقدم وإنشاء شبكة ابتكار تصنيع قومية لضمان نشوء الثورة الصناعية القادمة في الولايات المتحدة حيث أطلقت إدارة أوباما استراتيجيات الابتكار الأمريكية في العام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ و ٢٠١٥^[٣٧] ، وإن عمد الرئيس ترامب بعد تولي منصبه إلى إلغاء العديد من الخطط العلمية والتكنولوجية مثل خطة الطاقة النظيفة وخطة تغير المناخ العالمي، وإزالتها من ميزانية السنة المالية ٢٠١٨ ، وقد يعزى ذلك إلى رغبة إدارة ترامب تنفيذ استراتيجيتها للأمن القومي والتي تؤكد على ضرورة الحفاظ على الريادة العالمية في البحث والتكنولوجيا والابتكار لضمان امتلاك الولايات المتحدة قدرات قتالية كافية وقادرة على كسب الحروب المستقبلية حيث تعتقد إدارة ترامب أن منافسي الولايات المتحدة يركزون بشكل متزايد على استخدام التقنيات الناشئة التي تجلب تهديدات جديدة للولايات المتحدة ، لذلك ، على عكس إدارة أوباما التي استثمرت بكثافة في أبحاث الابتكار العلمي والتكنولوجي في مجالات مثل الطاقة والصحة والتعليم ، حولت إدارة ترامب ٥٢,٣ مليار دولار أمريكي من الاستثمار العام إلى تطوير الدفاع وخفضت أموال المساعدات الخارجية بمقدار الثلث لتعزيز الميزانية العسكرية في خطة الموازنة المالية الأمريكية لعام ٢٠١٨^[٣٨] . وتؤشر تلك السياسات مجملها إلى شح موارد الحكومة الفيدرالية المتاحة للموازنة بين الإنفاق على الابتكار العلمي والتكنولوجي في مجالات مثل الطاقة والصحة والتعليم والصناعة والتقنية ، وبين تطوير الدفاع الأمريكي والمؤسسة العسكرية والتكنولوجيا المتصلة بها .

خامساً: تراجع النفوذ الأمريكي العسكري والنووي في إحلال السلم العالمي

استطاعت الولايات المتحدة ما بعد الحرب العالمية الثانية تبني استراتيجية عالمية لإحلال السلام والاستقرار العالمي، وحماية حلفاءها عسكرياً ونووياً، بقصد تعزيز مجتمعات آمنة ومزدهرة نسبياً، وعلى الرغم من الإخفاقات الكثيرة التي منيت بها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأفغانستان، إلا أنّ تلك الاستراتيجية للحكم الرأسمالي الديمقراطي نجحت في كل من أوروبا واليابان، مقابل فشل الاتحاد السوفيتي، وفقدان الشيوعية مصداقيتها، فالسيادة الأمريكية تجذرت عالمياً بسبب قدرتها الفريدة على إنجاز ما تريده دولياً عن طريق الإقناع أو التهديد باستخدام القوة، ومع عجز واشنطن عن الاستجابة بشكل مناسب للجائحة العالمي COVID - ١٩ مقابل احتواء الصين لذات الفيروس، عزز من النظرة الدولية لتراجع الولايات المتحدة كنظير لصعود الصين، وقد نجحت الصين على الأقل في الوقت الحالي في السيطرة على وباءها الخاص، فهم من يقدمون الرعاية الصحية والفرق والأجهزة الطبية للدول المتضررة من الجائحة في أوروبا وإفريقيا وغيرهما، مما يبلور تصوراً بأن الكفاءة الأمريكية آخذة نحو الانتهاء، فالتغيير في الموقف وإن كان بسيطاً مهم للقوى العظمى كما حدث مع الإمبراطورية البريطانية والاتحاد السوفيتي في الماضي القريب، أو الولايات المتحدة اليوم، فالصورة المبالغ فيها للقوة البريطانية تحطمت بسبب أزمة السويس في عام ١٩٥٦، كما أنهى الاتحاد السوفيتي بسبب الحرب في أفغانستان في الثمانينيات^[٣٩].

ومن منظور أمني، تمارس الصناعات العسكرية والدفاعية الصينية والروسية أدواراً نشطة في البحث والتطوير والتجريب، ويبدو أنّ عدم قدرة الجيش الأمريكي على استخدام براعته التقنية لكسب الحروب في الصومال وأفغانستان والعراق، أظهر مدى ضآلة ما حصل عليه مقابل إنفاق الحكومة الفدرالية الهائل عليه، وكذلك إحجام أمريكا عن شن عمليات عسكرية جديدة ذات تأثير كبير على المفاوضات النووية مع إيران حيث تمكنت طهران من انتزاع تنازلات كبيرة مثل القدرة المستمرة على تخصيب اليورانيوم التي استبعدتها الأمريكيون حتى الوقت الراهن، وموقفها الولايات المتحدة تجاه انتفاضات الشارع العربي، والتداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لحربي العراق وأفغانستان التي لا زالت قائمة حتى الآن بسبب الإخفاقات الأمريكية المتتالية ويؤشر ضعف الولايات المتحدة كدولة وانحدار قوتها إلى انقسام مؤسساتها التشريعية والتنفيذية من الداخل، والوضع قابل لتفاقم لتعميق تلك الانقسامات على نحوٍ لم يعد أعداء وأصدقاء أمريكا يخشون البيت الأبيض بالقدر الذي كانوا يخشونه من قبل، حيث تحدى حليفان مقربان

من الولايات المتحدة - بريطانيا وأستراليا - إدارة الرئيس أوباما ، عبر الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ، وتأييدهم الكبير لجهود بكين في إنشاء منافسين ماليين لمؤسسات - بريتون وودز - والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF التي تهيمن عليها أمريكا ، ناهيك عن تحسين العلاقات التجارية والدبلوماسية مع الصين ، بقصد التحوط ، لشكوكهم بتراجع وعدم استمرارية القوة العسكرية للولايات المتحدة المهيمنة في المحيط الهادئ ، وكذلك أولوية قوتها الاقتصادية في المنظومة الدولية ^[٤٠].

ومن مفارقات هيكل النظام الدولي الجديد ، أنّ التحديات الكبرى التي تواجه النفوذ العسكري الأمريكي ، تتبع بالدرجة الأولى من ذات مناطق نفوذها وسيطرتها وتحديداً حيثما تنتشر فيها القوات الأمريكية بكثافة ، بدءاً من شرق آسيا والمحيط الهادي ومروراً بأوروبا موطن القوة لحلف الناتو ، وانتهاء بالشرق الأوسط حيث القواعد العسكرية الأمريكية الدائمة والمتحركة ^[٤١] ، ففي شرق آسيا بات الوجود العسكري الأمريكي مهدداً بقدرات القوة الاقتصادية والعسكرية المتصاعدة والمتطورة للصين ، وطموحاتها ببسط سيطرتها على الإقليم الآسيوي ، بقصد تحويلها لمنطقة نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري خاصه بها ، موظفة في ذلك الكثير من المؤسسات والسياسات المالية المتقدمة تنصدها - منظمة شنغهاي للتعاون وبنك الاستثمار الآسيوي - ويستهدف كلاهما تنظيم التجارة البينية في آسيا لجذب الاستثمارات إلى الصين ، مع توفير الملاء المالية الآمنة لها من التقلبات المالية والاقتصادية الدولية ، حيث استصدرت الصين منتجاً لجذب الدول المصدرة للنفط من خلال استبدال قيمة العقود الآجلة للنفط بالذهب بدلاً من الدولار ، كما عملت جاهدة مؤخراً على تحويل - اليوان - من عملة احتياطية إلى عملة عالمية لكسر هيمنة الدولار الأمريكي على تعاملاتها الخارجية . ^[٤٢] وعززت من نشاطها في تجارة السلاح ، وإحياء طريق الحرير التجاري القديم للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط وأوروبا فضلاً عن آسيا وغيرها بحسب أجندتها الموضوعية لتلك السيطرة ، والتي غالباً ما تتقاطع مع أي حراك أمريكي في الإقليم بقصد التضييق عليه .

وفي شرق أوروبا يواجه النفوذ العسكري للولايات المتحدة متاعب جمة على أثر حرب أوكرانيا التي تعد من أعتى حروب الإرادة بين الشرق والغرب ، بسبب رغبة الولايات المتحدة في توسيع حلف الناتو شرقاً ، ليضم أوكرانيا ، الأمر الذي أثار حفيظة موسكو التي تعتبر هذا التوسع تحدياً أمريكياً سافراً للنفوذ الروسي ، وهناك العديد من المؤشرات الدالة على عمق التراجع الأمريكي أمام القوة الروسية التي تكشف إلى حد كبير حدود العجز الأمريكي في مواجهة مشكلات العالم والتعاطي معها لاسيما مع إعلان روسيا رفضها

القاطع للهيمنة الأمريكية على العالم في حرب جورجيا الأخيرة ، ولم تستطع أمريكا ردع قوة أقل منها مثل روسيا عن شن حرب مدمرة على دولة حليفة لها في منطقة القوقاز. بل صعدت روسيا من تحديها للغرب وللولايات المتحدة عبر إعلان اعترافها الرسمي باستقلال إقليمي - أبخازيا وأوسيتيا - الجنوبية ، والتهديد باستهداف الدرع الصاروخي الأمريكي في حال تم نشره في بولندا أو جمهورية التشيك^[٤٣] ، والوضع قابل للتصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري على نحو يماثل المحرك الأساسي للحرب الروسية الجورجية في العام ٢٠١٤ مع استمرار ضخ الأسلحة الأمريكية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ^[٤٤] ، ناهيك عن الخيار الأمريكي في تعزيز القدرات النووية لدى طوكيو وسيئول ، لمواجهة ما تعتبره واشنطن تهديدات من كوريا الشمالية .

ويأتي تراجع النفوذ العسكري والتأثير النووي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط الذي يمثل الإقليم الثالث للنفوذ الأمريكي العالمي بعد شرق أوروبا وشرق آسيا ومسرح حربها ضد الإرهاب في العراق وأفغانستان ، ليشكل التحدي الأصعب للإدارة الأمريكية على خلفية تحول ساحات تلك الحرب إلى عمليات قتل جماعية ووحشية بسبب الرغبة الأمريكية في الهيمنة واستعراض القوة ، فضلاً عن اتساع الرقعة الجغرافية للحرب التي كان من المفترض أن تتركز في قتال مجموعات إرهابية مسلحة وأنظمة ديكتاتورية بالتوازي مع الضغوط السياسية ليدمر العدوان الأمريكي كل من العراق وأفغانستان ، ثم تسليم العراق لإيران لممارسة عبثها السياسي ، وتحقيق طموحاتها القومية في المنطقة ، مما يؤكد إخفاق الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب ، ناهيك عن زعزعة أمن واستقرار المنطقة ، كما لم تدعم القيادة الأمريكية الأمن العالمي بل جاءت نتائجها عكسية تمامًا^[٤٥] ، إذ أسهم القادة الأمريكيون أحياناً في تراجع قوة الولايات المتحدة الذي تجسد أكثر ما يكون في إضاعة إدارة أوباما فرص عدة لتحسين العلاقات الأمريكية مع الشرق الأوسط ، واستمراره في متابعة استراتيجيات سلفه - بوش الابن - المشكوك فيها هناك ، علاوة على إعلانه المتكرر أبان رئاسته عن ازدرائه للقوة العسكرية وبشكل علني ، وجاء استخدام القدرات القتالية للولايات المتحدة في المنطقة دون المأمول ، وغالباً ما صب في مصلحة الخصوم ، كما حدث في سوريا والعراق ، ولم يعد النموذج الأمريكي الأخلاقي مقنعاً في مجال الحريات المدنية والدستورية ، وفقدت الكثير من قوتها الناعمة كمدافع عن حقوق الإنسان في المنطقة فضلاً عن فشلها في عملية السلام بين العرب وإسرائيل .

يشار ، إلى أن النظام الذي سعت الولايات المتحدة إلى إسقاطه على النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة ، وكانت القيادة الأمريكية أساساً فيه للحفاظ على السلام العالمي لم يستطع

هو الآخر الصمود أمام النظام الدولي الجديد ، وتعقيدات التاريخ الدولي ، إذ ثمة الكثير من ردود الأفعال من قبل الدول التي تشعر بالاستياء من دور الولايات المتحدة القيادي كما هو الحال في روسيا والصين ، فضلاً عن تملك كثير من دول العالم مؤخراً التكنولوجيا المتقدمة خاصة في مجالي - التجارة الإلكترونية والحروب السيبرانية - مما سمح بالمزيد من إعادة توزيع القوة والنفوذ خارج تبعية وسطوة الهيمنة والقيادة الأمريكية ، وبات التحالف والإجماع النووي الذي تقوده الولايات المتحدة للحد من التسليح النووي متهاكاً مع تملك كوريا الشمالية للأسلحة النووية واقترب إيران من تملك السلاح النووي في ظل الصفقة النووية المجزية مع مجموعة الدول ١٠+٥ ، مما يعني تراجع قدرة أمريكا في إقرار السلم العالمي وعجزها عن حماية حلفائها في ظل السبق العالمي المحموم للتسلح النووي، وتأتي هذه التحديات بالتزامن مع توقعات تقرير مجلس المخابرات الوطنية الأمريكية^[٤٦] ، التي تؤكد اقتراب نهاية عصر الهيمنة الأمريكية التي تلت الحرب الباردة ، كما أعزت تنبؤات مجلس المخابرات النهاية المحتملة للولايات المتحدة كقوة مهيمنة على العالم إلى تراخي الإدارة الأمريكية في التمسك بالمبادئ الأساسية لتلك القوة مثل الاقتصاد الدولي المفتوح ، والتحالفات الأمريكية العسكرية مع آسيا وأوروبا ، والمؤسسات الليبرالية مثل منظمة حماية حقوق الإنسان ومنظمة التجارة العالمية^[٤٧].

بالنظر إلى التراجع الأمريكي العسكري والنووي القابل للتطور في ظل سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، وأفكارها الخاصة عن إضعاف النظام الدولي في حقل التجارة وهو من يمثل في الأصل - مجموعة التجارة الحرة في العالم - عبر استصدار المزيد من القيود الحمائية الجماعية ، وفرض الرسوم الإضافية الصارمة على واردات الولايات المتحدة لاسيما من الصين والمكسيك كما حدث في ولاية الرئيس ترامب أسهمت تلك السياسات في إشعال حرب تجارية عالمية قادمة ، خاصة أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل القوى الكبرى في العالم باتت تحت التهديد ، مما سيفقدها تدريجياً نفوذها واحتكارها للسوق العالمي، وهو ما يدعم مشروع - ترامب - في الدفاع عن حقوق أصحاب الشركات العملاقة التي تعمل بالأصل في الخفاء ، لتحقيق مصالحها الخاصة بعيداً عن الشعب الأمريكي والكونجرس ، وإن فشلت استراتيجية الرئيس ترامب في حربه التجارية ، كما فشل في فرض برنامجه الاقتصادي والسياسي في قمة دول العشرين المنعقدة بمدينة - هامبورغ الألمانية - بسبب توجهه الانعزالي وشعاره - أميركا أولاً - وأجمع قادة الدول الـ ١٩ على تطبيق اتفاق باريس حول المناخ ليبقى صوت الولايات المتحدة وحيداً لأول مرة منذ انتخابه رئيساً ، كما أكدت قمة العشرين الأخيرة ، أن العالم لم يعد يتطلع إلى القيادة الأمريكية وفي مقدمتهم حلفاء أمريكا نفسها ، مما يؤكد مرة أخرى فشل الرئاسة الأمريكية

في إدارة استراتيجيتها الدولية ، لقيادة العالم عبر بوابته التجارية ، كما عول عليها الرئيس ترمب الأمر الذي فاقم من حجم الإشكاليات والتحديات الدولية التي تواجه الولايات المتحدة .

وانتهت سنوات ولاية الرئيسين أوباما وترامب بخيبة أمل كبيرة لدى الكثير من التقدميين بسبب الفرص الضائعة التي أهدرتها القيادات الأمريكية ، لاستعادة الولايات المتحدة مكانتها العالمية ، وقد أتت رئاسة أوباما بعد ما يقرب من عقدين من الانحدار النسبي ^[٤٨] ، خصوصًا مع عودة التنافس بين القوى العظمى ، مما جلب معه العديد من المخاطر والمقايضات المعقدة للقيادة المركزية الأمريكية بالتزامن مع زيادة قوة ونفوذ الصين ، وتسريع جهودها ليس كقوة اقتصادية عالمية منافسة للولايات المتحدة فحسب، وإنما لتحل محلها كقوة رائدة في آسيا خصوصًا بعد استعادة أسبقيتها المعتادة في آسيا مما قلب العديد من الافتراضات حول كيفية التعامل معها أو توجيهها في نظام تقوده الولايات المتحدة ، ناهيك عن القوى الروسية المتهورة التي وظفت كامل ثقلها لاستغلال الانقسامات داخل الغرب ، والحفاظ على مكانتها كقوة عظمى من خلال تقويض القوة الأمريكية على أكثر من مستوى ^[٤٩] .

المستوى الثاني : مستقبل السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

يؤثر مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ضوء المواقف والمتغيرات الإقليمية والدولية المحلية والتزاماتها تجاه المنطقة بالكثير من التراجع ، وإن كان تصور الانسحاب الأمريكي الكلي من الشرق الأوسط يجانب الواقع ، حتى مع تراجع النفوذ الأمريكي حيث لازالت الولايات المتحدة تحتفظ بوجود محدود لقواتها العسكرية في المنطقة ، بالرغم من محدودية دعم الرأي العام الأمريكي للمشاركة العسكرية في صراعات الشرق الأوسط . ويتمثل تراجع الولايات المتحدة أكثر ما يكون في التخلي عن القيادة السياسية والدبلوماسية فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط ، وإدارة الصراع في جميع أنحاء المنطقة لاسيما القضايا المتعلقة بإيران واتفاقية السلام بين إسرائيل ، والتحديات الجيوستراتيجية التي تشمل التنافس بين الدول الناشئة والتهديد المستمر للتطرف العنيف ، ناهيك عن الاستدارة الأمريكية نحو شرق آسيا ، وما أنطوى عليه من انسحاب جزئي من منطقة الشرق الأوسط ، إذ لم تعد تمثل المنطقة ذات الأهمية القصوى التي مثلتها للولايات المتحدة عبر العقود السابقة بسبب اكتفاء وتحول الولايات المتحدة كمصدر للنفط الصافي - ثورة شيل أو الغاز الصخري - الذي من المتوقع أن يجعل من الولايات المتحدة لاعبًا مهمًا في عالم النفط والغاز ومصدرًا له خلال العقود القادمة وليس

في الوقت الراهن إذ لازالت تعتمد الولايات المتحدة على إمدادات النفط في المنطقة , وهو ما تؤكده حقائق سوق النفط العالمية وإن كانت ثورة شيل ستشكل عملية صنع القرار الأمريكي المعاصر بشكل أو بآخر , ولكنها لم تنه دور الولايات المتحدة في القتال من أجل نفط المملكة العربية السعودية , ومتى ما انتهت من ذلك , فمن المتوقع إنهاء القتال من أجل المنطقة بأكملها^[٥٠] .

ويتحدد تراجع السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط على عدد من المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي سيتم تناولها تباعاً , والكيفية التي ستحددها القيادات الأمريكية المتعاقبة في استثمار موارد الولايات المتحدة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والقيمة التي ستعلقها تلك القيادات على التحالفات القائمة والمؤسسات متعددة الأطراف في المنطقة طبقاً للمحاور التالية .

أولاً: تراجع الدور الأمريكي في إدارة شؤون الشرق الأوسط

واجهت إدارتا الرئيسين أوباما وترامب شرقاً أوسطاً مليئاً بالعديد من التحديات والفرص القليلة مع تعالي الأصوات الداعية إلى الابتعاد عنه , واتسمت التحديات السياسة والأمنية والعسكرية بالكثير من التشابك والتعقيد التي لم يعد من الممكن للولايات المتحدة أن تستمر في القيام بذلك بمفردها في المنطقة , مما دفعها إلى اتباع نهج انتقائي متعدد الأطراف لإصلاح المشكلات على أمل أن يؤدي إلى نتائج أفضل بالرغم من أهمية قضايا مكافحة الإرهاب , والجرائم العابرة للحدود , وإدارة النزاعات وتخفيف أضرارها , وحسم الصراعات الإقليمية التي طال أمدها والتي لديها القدرة على جذب الولايات المتحدة مرة أخرى بحكم المصالح الاستراتيجية التي تسعى دوماً إلى حمايتها , إلا أن الولايات المتحدة اختارت الانسحاب , على نحو يؤشر إلى التحرر الأمريكي من أعباء إدارة شؤون الشرق الأوسط التي فرضتها حيوية النفط الخليجي للاقتصاد الأمريكي والدولي , ودافعاً آخر لسياسة الارتكاز الآسيوي , مما يعني فك الارتباط عن تحديات الشرق الأوسط بالرغم من كلفة ومخاطر هذا التحول والذي سيفوق كثيراً مشاركة الولايات المتحدة المستمرة بهدف منع الأزمات العديدة في المنطقة من التدهور على المدى القريب , علاوة على مساعدة الشعوب في الإصلاحات الحكومية والاقتصادية والتعليمية اللازمة , لمعالجة أسباب العنف والعنف المضاد وعدم الاستقرار على المدى الطويل^[٥١] .

ومن منظور استراتيجي يتضح أنَّ تغيير دور الولايات المتحدة تجاه نظام إقليمي شرق أوسطي ساعدت في إنشائه لعقود , وتركه في حالة صراع ونزاع دائمين بفعل قوى داخلية

وخارجية ذات أجندات ومصالح متقاطعة ، ستكون له تداعياته الإقليمية والدولية على حدٍ سواء ، حتى مع تحول الولايات المتحدة كمصدر صافي للنفط في المستقبل القريب ، فإن الكثير من العالم لا يزال يعتمد اقتصاديًا على مصادر الطاقة في المنطقة التي يتم شحنها عبر ممرات الاختناق البحرية الحرجة مثل مضيق هرمز وباب المندب والتي من الممكن لأقل صراع إقليمي أو انتهاكات عدائية من قبل إيران لأمن الممرات البحرية والمنصات النفطية ، أن يعطل إمدادات الطاقة العالمية وتعطل عجلة الاقتصاد وإن عزز البعض تحول الدور الأمريكي تجاه قارة أوراسيا بدعوى التركيز على التحديات الأكبر للزخم المتعدد الأوجه في العلاقات الصينية الروسية^[٥٢] ، متجاهلاً أن الشرق الأوسط لم يعد ساحة لمنافسات القوى العظمى فحسب ، بل والأنظمة المارقة والتنظيمات الإرهابية الجهادية ، وهذه المنافسات والتوترات تتلاقى وتتفاعل بطريقة تهدد أمن أمريكا وأمن أصدقائها في المنطقة وفي أوروبا ، خصوصاً مع دور روسيا في الحفاظ على نظام الأسد ، وإطالة أمد الحرب الأهلية في سوريا ، وغياب مشاركة القوى العسكرية الأمريكية المتسقة والمختصة ، مما خلق أزمة اللاجئين التي أدت إلى مزيد من الاستقطاب في سياسات بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

ومن داخل البيت الأبيض ، دعت النخب الأمريكية من الليبراليون الدوليون المؤيدون السابقون للربيع العربي ، والمتعاطفون من حيث المبدأ إن لم يكن المنهجية مع أجندة جورج دبليو بوش ، للترويج للديمقراطية الأمريكية في العالم الإسلامي ، دعت إلى التغلب على - التناقض عميق الجذور الذي رآته في أجندة الحرية الإقليمية لإدارة بوش حول دفع الدول العربية الصديقة إلى التحول إلى الديمقراطية ، وطالبت تلك القوى الإدارة الأمريكية بوضع حدٍ للتفكير بالتمني حول قدرتها على إقامة نظام شرق أوسطي بشروطها الخاصة ، أو لتحويل الشركاء الإقليميين المهتمين بأنفسهم ، مع أهمية قصر النظر إلى الحلفاء الموثوق بهم^[٥٣] ، لاسيما أن الاستقرار والأمن الدائمين للشرق الأوسط لن يتحقق إلا إذا تغيرت العلاقة بين الحكام والمحكومين طبقاً لمنظومة القيم الأمريكية لحقوق الإنسان التي طالما كانت انتقائية للغاية ، ناهيك عن تباين سياساتها في إدارة المقايضات التي تنشأ عندما تتعارض حقوق الإنسان مع أهداف السياسة الخارجية الأخرى ، ولإزالة المحافظون الجدد يدعمون التدخل العسكري والدبلوماسي الأمريكي المكثف في الشرق الأوسط حتى أولئك غير المؤيدين لحرب العراق ، كما طالبوا بالاستعداد لحملة عسكرية طويلة الأمد ضد القوات المعادية لأمريكا في المنطقة^[٥٤] .

في المقابل ، يرى بعض المحافظين الجدد ممن يعملون في المناصب الحكومية المهمة أن

حرب العراق كانت جيدة وضرورية ، معتبرين أن قرار سحب القوات الأمريكية من العراق في عام ٢٠١١ قرارًا خاطئًا ، ويميل خبراء إقليمييون مرتبطون بمؤسسات المحافظين الجدد إلى دعم الالتزام الأمريكي المستمر لتعزيز الديمقراطية والعلاقة الأمريكية القوية مع إسرائيل خصوصًا مع اعتقاد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أن تقليص إدارة أوباما للالتزامات الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط ، كانت على حساب إسرائيل^[٥٥] ، وبالنظر لمعارضة المحافظين الجدد للانسحاب الأمريكي ، وحث القيادة المركزية الأمريكية على إقامة شرق أوسط جديد بحسب المعايير والقيم الأمريكية ، يمكن تفسيرها كرد فعل عكسي على وجهة النظر الشائعة في الأوساط الأكاديمية والتحليلية في الولايات المتحدة بسبب التأثير الأمريكي الضعيف جدًا في الشرق الأوسط ، وتراجع القوة الأمريكية كأمر مسلم به^[٥٦] ، كما عارض بعض المفكرين الأمريكيين سياسة فك الارتباط الأمريكي بالمنطقة حتى وإن لم تعد الولايات المتحدة الوحيدة في الكتلة الجيوسياسية ، كفرصة لتأمين دورها - كقوة محورية للعالم - إذ لا تزال تتمتع بقدرة أفضل لممارستها أكثر من أي من منافسيها ، ولا توجد دولة أخرى في وضع أفضل للتنقل عبر التيارات المعقدة للجغرافيا السياسية للقرن الحادي والعشرين^[٥٧] ، لاسيما على مستوى التنافسات غير المستقرة بين دول المنطقة والأسس المتدهورة للاستقرار الإقليمي ، وتراجع القيم والمصالح الأمريكية في تعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط ، التي مارستها على مدى عقود من الزمن ، كقوة جذب قوية للسياسة الأمريكية في مناطق العالم المختلفة .

ومن منظور أمني ، أدرك صانعو السياسة الأمريكية المشاكل التي تطرحها مشاركة الولايات المتحدة ، وبحث القيادات الأمريكية وبعمق تأثير الاهتمام الأمريكي بعد أكثر من نصف قرن في الشرق الأوسط ، وأصبح مستقبل الوجود العسكري الأمريكي مطروحًا للنقاش مرة أخرى ، خصوصًا مع إنهاء الولايات المتحدة وجودها البالغ قوامها ٥٠٠٠ جندي في البلاد بناء على طلب العراق وإصرار ترامب على إزالة القوات الأمريكية من سوريا وأفغانستان^[٥٨] ، واكتسب مؤيدي تقليص دور الولايات المتحدة في المنطقة زخمًا كبيرًا بين المؤثرين في السياسة الخارجية في واشنطن ومدى التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على هيكل الدول في المنطقة كما هي ممثلة حسب الحدود المادية المرسومة منذ قرن مضى ، وكيفية الحفاظ على علاقات محدودة مع الحلفاء الرئيسيين لحمايتهم من التهديدات الخارجية ، ولو بشكل جزئي^[٥٩] .

ويعتقد عدد من المحللين أن النظام أحادي القطب الذي هيمنت فيه الولايات المتحدة على العلاقات الدولية وصل إلى النهاية ، وأدت الهيكلية العالمية الجديدة إلى إعادة توزيع

السلطة وتقليص حرية أمريكا في المناورة ، وفضح تراجعها النسبي ، وتبخر التحالفات التقليدية التي عززت موقف أمريكا منذ عام ١٩٧٣ ، وإن كانت أنشطة الولايات المتحدة بحسب مراقبين الدوليين جلبت الاضطرابات إلى المنطقة أكثر من الاستقرار^[٦٠] ، حيث قوضت كارثة احتلال العراق مكانة أمريكا الأخلاقية ومصادقيتها واستراتيجية الردع الخاصة بها أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتواجه الولايات المتحدة تحديًا لا يمكن التغلب عليه في الحفاظ على نفوذها الغالب في المنطقة في مواجهة التغيرات التاريخية والاجتماعية الكاسحة بعد الانتفاضات العربية الشعبية واسعة النطاق في عام ٢٠١١ ، وإن كانت سياسة الولايات المتحدة ليست بالضرورة المنقذة دومًا إلا أنها لا تزال جديرة بالاهتمام^[٦١] ، كونها تمثل عامل ردع للقوى العالمية المنافسة لها .

ومن منظور دولي ، يبدو أن الاستدارة الأمريكية والتركيز باتجاه قارة أوراسيا ، لتعزيز الشراكة عبر الأطلسي المبني على المصالح والقيم المشتركة ، فرضت على الإدارة الأمريكية تبني نهجًا مشتركًا وتقسيماً استراتيجيًا جديدًا للعمل مع حلفائها الأوروبيين بقصد دفعهم لتحمل المزيد من المسؤولية عن النظام في قارتهم ، في الوقت الذي وجهت فيه الولايات المتحدة المزيد من الاهتمام والموارد تجاه المحيطين الهادئ والهندي ، وكانت نقطة الانطلاقة الأمريكية من مكتب - مؤسسة آسيا - في كوريا وبرعاية مسؤولين أمريكيين للبحث في دور أمريكا في آسيا ، والآثار المترتبة على إعادة التوازن الأمريكي إلى تلك المنطقة ، ناهيك عن جهود مؤسسة - قادة الرئيس أوباما - التي لا تقتصر على برنامج للقيادة بين القارتين فحسب ، بل تمثل مجتمع من الدعم والصداقة الدائمة والروابط مدى الحياة ، كما أعطي الرئيس ترامب صوتًا لرغبة قوية ومفهومة في الانسلاخ عن الشرق الأوسط بشكل نظيف .

ثانيًا : تراجع مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أثار نهج إدارة جورج دبليو بوش تجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رد فعل إقليمي عنيفًا تجاه سياسة الولايات المتحدة على خلفية حربي أفغانستان والعراق - أطول حربين في التاريخ الأمريكي - وما خلفته من تداعيات سياسية واقتصادية وعسكرية وتنموية لا يمكن للقيادة الأمريكية والاستثنائية إصلاحها في الشرق الأوسط أو لعب دور رئيسي في قيادته إلى مستقبل أفضل ، وبالرغم من أن هناك مصالح للولايات المتحدة لحمايتها إلا أن العناوين الرئيسية اليومية للخطاب الرئاسي والحراك السياسي في واشنطن ، تؤكد على تحول الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة بعيدًا عن الشرق الأوسط على مدى السنوات القليلة الماضية^[٦٢] ، التي تزامنت مع بدء تنفيذ الرئيس أوباما لاستراتيجية -

إعادة توازن - الحذرة , وتم إثبات سحب الاستثمارات الأمريكية في المنطقة ببطء وبطريقة غير عملية , وشارك في عملية الانسحاب من المنطقة الرئيس دونالد ترامب وعدد متزايد من القادة السياسيين من كلا الحزبين بما فيهم الرئيس المنتخب جو بايدن , وغلبت على وسائل الانسحاب القسوة والفوضوية في كثير من الأحيان بقصد خفض جهد وكلفة ووقت دور الولايات المتحدة في المنطقة ناهيك عن خفض الاستثمار الأمريكي ومجموعة أخرى من المصالح الأمريكية العملية وليست التحويلية , وإن كان هناك القليل من المصالح الحيوية التي لا تزال على المحك في الشرق الأوسط^[٦٣] , إلا أن الإدارة الأمريكية تفضل ألا تكون سياسات الشرق الأوسط من أولوياتها في الوقت الراهن .

ولما كان من الصعب التنبؤ بحالة السياسة والأزمات الأمنية في الشرق الأوسط القابلة للتفاقم بسبب الآثار المدمرة لجائحة COVID-١٩ وكامل انسحاب القوات الأمريكية والاستثمارات التي ستدعو إلى المزيد من المنافسة الإقليمية والعالمية , وما قد تفضي إليه من اضطرابات جديدة وحالة من انعدام الأمن الإقليمي , فإن الواقع يفرض تحدياً كبيراً للمنطقة في حال تهديد المصالح الأمريكية الحيوية , فمن المرجح أن يدفع هذا التهديد باتجاه الإفراط الأمريكي في الاستثمار في الشرق الأوسط من أجل خوض حرب باردة جديدة مع روسيا , وإن كانت المنافسة الأمريكية مع روسيا في المنطقة , ستقتصر على تلك الحالات القليلة التي تتورط فيها المصالح الأمريكية الأساسية , نتيجة للسجل الأمريكي الضعيف على مدى العقود الماضية ناهيك عن العوائد المحدودة جداً المتحققة من استثماراتها الواسعة في المساعدة الأمنية في المنطقة^[٦٤] , حتى مع التقاطع المحتمل في المنطقة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومهما كان الاحتمال بعيداً , سيكون له تداعياته الكارثية ؛ حيث لن تنجح الولايات المتحدة في التغلب على تنظيمات الإرهاب المنتشرة على نطاق واسع في المنطقة , وكذلك حظر استخدام الإرهاب كتكتيك سياسي وإحباط مخاطره كتهديد عالمي , أو القضاء على جميع الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية في المنطقة , لصد أي هجمات إرهابية محتملة على أهداف أمريكية مالم تتخلى الإدارة الأمريكية عن ازدواجية المعايير في سياستها الخارجية كتفضيل مصالحها الخاصة , والتجاهل التام لمصالح الأطراف الأخرى , والإمعان في سياسة الكيل بمكيالين^[٦٥] ناهيك عن تدني اهتمامها وأدائها في شل قدرة التنظيمات الإرهابية للحد من هجماتها , أو منع الدول المارقة من تطوير قدراتها النووية والبيولوجية والكيميائية , خشية وصول هذه الأسلحة لأيدي تلك التنظيمات^[٦٦] , وإن كان من الممكن خدمة المصالح الأمريكية بشكل أفضل بحسب خبراء سياسيين , إذا ما استثمرت الولايات المتحدة الوقت والطاقة في ممارسة الدبلوماسية الوقائية , لاستعادة مصداقيتها والانخراط مرة أخرى في المنطقة

بالقوة والنفوذ الذي تمتلكه لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين^[٦٧]، مع تركيز الشراكة على التهديدات الأمنية المشتركة من قبل إيران وغيرها من الجهات الفاعلة من الجماعات والتنظيمات والميليشيات العنيفة من غير الدول، خصوصاً إنَّ الواقع المتمثل في انخفاض أولوية المنطقة، والمصالح المتضائلة وتآكل النفوذ الناتج - بات أمراً مؤلماً وغير مقبول بالنسبة لكثير من صناع القرار في دوائر السياسة الأمريكية^[٦٨].

أثبتت التطورات في الشرق الأوسط أن توقع الأحداث في المنطقة يتجاوز بكثير قدرات المسؤولين الحكوميين، المحللين والصحفيين على حد سواء، ومن غير المرجح أن ترغب الولايات المتحدة في ترسيخ نفسها بشكل أعمق، لاسيما أن الاستثمار في الشرق الأوسط يتطلب دعماً سياسياً من الشعب الأمريكي والكونغرس الذي لا يبدو أنه موجود فضلاً عن ذلك، هناك إجماع من نوع ما بين نخب السياسة الخارجية في الداخل والخارج الحكومة توصي بتغيير دور الولايات المتحدة في المنطقة، ناهيك عن الجدل الدائر في أروقة السياسة في واشنطن حول ما إذا كانت الولايات المتحدة يجب أن تنسحب من المنطقة، وأفضل طريقة ممكنة للقيام بذلك عندما يتعلق الأمر بمنافسة القوى العظمى، هناك نمطان متنافسان يسودا التفكير في الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، يرى أحدهم أن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، سيسهم في تحرير الموارد لمواجهة التحديات الجديدة في آسيا الناشئة خصوصاً طموحات الصين العالمية، والانتقام الروسي في أوروبا، بينما يعترف نمط التفكير الآخر - الأكثر إقناعاً - بحاجة صانعو السياسة الأمريكية إلى إعادة التفكير في أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأن التخفيض هو حل جذري للغاية^[٦٩]، وإن كان سيوفر ذلك الحل فرصة لموسكو وبكين ومجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الإقليمية لتحقيق مصالحهم على حساب واشنطن، وما قد يفضي إليه من فوضى بسبب تدافع المصالح وتقاطعها في المنطقة، وإن كان الباب سيكون مفتوحاً والفرصة متاحة أمام الولايات المتحدة، لتجنب أنواع الأخطاء الاستراتيجية التي أقدمت عليها في العقدين الماضيين.

ثالثاً: مستقبل التواجد العسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط

تتبع سياسات الرؤساء الأمريكيين خلال العقدين السابقين ، والانسحابات المتكررة للقوات الأمريكية المنطقة ، يبدو أن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في آخر مراحلها خصوصاً مع إخفاق الرئيس بوش في تحقيق هذا التحول مع حربه على العراق عام ٢٠٠٣ التي أحدثت الكثير من التغيرات في المجتمع الأمريكي نفسه ، ناهيك عن تداعيات هذه الحرب التي ستظل مؤثرة في حياة الأمريكيين لعدة عقود قادمة^[٧٠] ، جراء التوسع المفرط في قدرات الولايات المتحدة في المنطقة ، والذي كان كارثياً في أفغانستان والعراق^[٧١] ، وتعتبر كلتا الحربين نقطة تحول في مسار عقدين من التوسع الاستراتيجي ، وإن كانت نتائجها غير موفقة مع تباين التوقعات وديناميكية المعاملات ، ولا تشجع الإبقاء على توازن هش في الخارج في منطقة معرضة للعنف ومنافسات القوى الإقليمية والعالمية ، كما أن نتائج انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة لن تكون هي الأخرى موفقة خصوصاً أن الولايات المتحدة ليست الفاعل الوحيد الذي تسترشد خيارات سياسته الخارجية في الشرق الأوسط بتغيير الآفاق الاقتصادية والمخاوف الأمنية ، ومن المرجح أن يؤدي خفض الوجود العسكري الأمريكي وفك الارتباط بالمنطقة إلى خلق تصورات عدة حول وجود فراغ في السلطة أمام القوى الأجنبية والإقليمية الأخرى - مثل روسيا والصين وتركيا وإيران - وتحركها لمصلته. ناهيك عن تصاعد سباقات التسلح الإقليمي للقوات التقليدية ، وتطوير برامج الردع النووي ، والتصورات حول توازن القوى الإقليمي المتغير وانعدام الأمن المتبادل ، وما سيزترتب عليها من مواجهات عسكرية مختلفة .

وعلى الرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة كانت لاعباً قوياً ومؤثراً في المنطقة ، مع سجل يمتد لعقود من الوجود العسكري واختراق النفوذ الإقليمي إلا أنها كانت دائماً ما تعتمد على الآخرين في حماية مصالحها خصوصاً ما قبل التحول نحو الخيارات الاستراتيجية أحادية الجانب والهيمنة المطلقة ، مما عرض الولايات المتحدة ومكانتها الدولية للخطر على المدى الطويل ، وإن أحدثت ولاية الرئيس باراك أوباما بعضاً من التغير في استراتيجية الولايات المتحدة الشرق أوسطية ، وأبدت سياسات أقل تشدداً في محاولة لإصلاح تلك الإخفاقات عبر المسارات الدبلوماسية دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية ، وتعزيز هذا التوجه كنتيجة لإعادة تقييم السياسة الأمريكية في الخارج مع القليل من الاهتمام بإحداث أي تغيير في المنطقة يتجاوز خفض قدرة الولايات المتحدة كضامن للأمن فحسب، ومحاولة الانسحاب بأقل الخسائر وأظهرت إدارة ترامب نفس التناقض عند إعلانها عن خطط لانسحاب كامل القوات الأمريكية بل تفاخر الرئيس الأمريكي بالانسحاب الجزئي

للقوات الأمريكية كما لو كان نهاية للوجود الأمريكي في المنطقة ، مع استخدام هذا الانسحاب الجزئي كوسيلة للترويج لنفسه باعتباره - رئيس سلام - ويؤكد عدد من الخبراء أنَّ الولايات المتحدة لم تسع إلى استراتيجية - السلام - كإنهاء للحروب الدائرة في المنطقة بقدر ما هي إنهاء لوجودها الفاشل في الشرق الأوسط حيث خسرت الولايات المتحدة وحلفاؤها في التحالف العسكري - إيساف - كما لم يحقق التدخل العسكري الأمريكي نتائج إيجابية أبدًا وعلى الأرجح سيكون الانسحاب من مواجهة إيران أصعب بكثير من سحب القوات من العراق وأفغانستان^[٧٢] .

وحتى إذا لم يكمل الرئيس ترامب طريقه بالانسحاب الكامل ، فقد أنتهز بلا شك فرصًا إضافية لتقليل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ، مما سيدفع مستقبلًا الرئيس المنتخب جو بايدن والمرشحين التقدميين في الاتجاه نفسه ، حيث يهيمن على فريق جو بايدن أيداء قديمة من إدارة الرئيس أوباما ، ومن المرجح أن تعود إلى المنطقة بأوامر جديدة لإعادة النظر في القضايا القديمة ، وتنطوي أكبر تحدياتهم على سياسات ساعدوا شخصيًا في تشكيلها ،^[٧٣] وإن تعهد بايدن كسلفه بإنهاء - الحروب الأبدية - في الشرق الأوسط ، والمخارج من أفغانستان مع التركيز على تنظيمي القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية ، وإنهاء الدعم الأمريكي للحرب التي يقودها التحالف في اليمن^[٧٤] ، كما يتطلع الرئيس بايدن للمشاركات الإقليمية الأكثر تواضعًا في المجالات التي يمكن أن تحدث فيها فروق ذات مغزى ، مع تجنب إثارة الأزمات التي من شأنها أن تقلب الاستقرار الإقليمي، وتتطلب التدخل والمشاركة الفعلية للولايات المتحدة ، كتجاهل الإدارة الأمريكية سلسلة الاستفزازات والانتهاكات الإيرانية متزايدة الخطورة في المنطقة ، والتحرش بالسفن الأمريكية في الخليج العربي ، وتجاهل الهجمات الصاروخية المستمرة على الأراضي السعودية من قبل وكلاء إيران في اليمن ، مما يعكس تراجعها عن الأولوية القصوى التي أولتها في مواجهة إيران .

كما يبدو - أيضًا - أنَّ زيادة النفوذ والتدخل الروسي في المنطقة ، ساهم بالتراجع الاستراتيجي الأمريكي ، وإفساح بعض المجال في المنطقة ، حيث شكلت التحركات الروسية الجديدة دورًا بارزًا على المستوى العسكري في الأزمة السورية ، دعمًا للرئيس بشار الأسد^[٧٥] ، وقد اعتقدت موسكو أن تدخلها العسكري في سوريا يمثل خيارًا عقلائيًا بسبب الارتباك الأمريكي الأولي فيما يتعلق بالحرب الأهلية في سوريا لا سيما مع قرار واشنطن النهائي بعدم المضي في توجيه ضربة عسكرية ضد نظام الأسد في سبتمبر ٢٠١٤ ، على الرغم من الاستخدام المسبق للأسلحة الكيميائية من قبل النظام الذي تم النظر فيه باعتباره - خط

أحمر - للرئيس أوباما وتؤشر هذه التطورات إلى تراجع استراتيجي أوسع على مستوى المنطقة، حيث سرعان ما تم التخلي عن الخيار الاستراتيجي للمشاركة المباشرة، إلى أداء أدوار ثانوية استخباراتية حيث لم تعد واشنطن راغبة في دفع ثمن الهيمنة الإقليمية، كما أن تركيز السياسة الخارجية الأمريكية على إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية قوية مع جميع دول المنطقة - بما في ذلك إيران - كجزء من استراتيجية شاملة لتهدئة المخاوف الأمنية والتوترات السياسية، ستمثل تحديًا لها، كون مصداقية الإدارة الأمريكية كوسيط دبلوماسي في المنطقة، ستظل مرهونة بقدرتها على إقناع كل من خصومها وشركائها بأنها لا تزال على استعداد لاستخدام القوة العسكرية جنبًا إلى جنب مع الدبلوماسية بشكل مباشر، كبوليصة تأمين لدعم شركائها عندما يتعرض وجودها ونفوذها في المنطقة للتحدي من قبل قوى إقليمية أو دولية^[٧٦].

ومن المرجح أن ما تبقى من القوات الأمريكية، ستختبر من قبل روسيا ونظام الأسد وإيران وحتى تركيا التي لن تتوان في استعراض قوتها لاختبار شركاء الولايات المتحدة في المنطقة وكيفية استجابة الولايات المتحدة لهذه الاختبارات، وما إذا كانت الإدارة الجديدة مستعدة أو قادرة على إظهار قوة ردع عسكرية ذات مصداقية إلى جانب أجندتها الدبلوماسية الطموحة فإن التصور الإقليمي للانسحاب الأمريكي لن يكون مفارقة بل سيصبح حقيقة واقعة، وإن كان التفشي المروع للجائحة العالمية Covid ١٩ سيدفع الولايات المتحدة إلى إعادة تركيز أولوياتها على التحديات الحالية والمستقبلية الأكثر أهمية وإلحاحًا، خصوصًا مع تزايد الضغوط الواسعة التي يتعرض لها صانعو السياسة الأمريكيون لإعادة توجيه الإنفاق العسكري نحو ردع المنافسين القريبين من الأقران - وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو اقتصادات عالمية واعدة.

من منظور إقليمي، أثارت الرسائل المختلطة للقيادات الأمريكية، وتبدد مخاوفها بشأن تعطل إمدادات الطاقة في الخليج العربي التي كانت تسيطر على صانعي السياسة في الولايات المتحدة أثارت المزيد من التساؤلات العميقة، والجدل الذي لم يتم حله إلى حد كبير داخل الولايات المتحدة نفسها حول دور أمريكا في المنطقة وعلى مستوى المنظومة الدولية كذلك؛ حيث اعترض النقاد على موقف الإدارة الأمريكية تجاه الصراعات الدائرة باعتباره أسرع استسلام للهيمنة الأمريكية التي حددت النظام الإقليمي منذ الثمانينيات، ولا يوجد أي إنجاز عسكري أمريكي - بالحجم المناسب - في المنطقة، في ظل تردها المتزايد في الاستفادة من تفوقها الاقتصادي والعسكري لتقييد وضبط وتدمير الأعداء المتصورين كما فعلت في السابق، حيث اختار القادة الأمريكيون تقليل الالتزامات الأمنية في المنطقة

وتقييد الارتباطات الاستراتيجية التي لا تعزى لتحول أيديولوجي ، أو خفض الإنفاق المالي لقوتها العسكرية ، بقدر ما تعزى لديناميكية هيكلية باتت ترى أن الشرق الأوسط لم يعد مصدرًا لتهديدات موثوقة ضد الولايات المتحدة^[٧٧] ، كما أنَّ الأعداء المتصورين لمصالح الولايات المتحدة - الإسلام الراديكالي وإيران - لن يعرضون المؤسسات السياسية والاقتصاد الأمريكي للخطر ، مما يعني استمرار الولايات المتحدة في التخلي عن عباءة الهيمنة ، وتجنب التدخل العلني أو الهيمنة القسرية على منطقة ذات أهمية متناقصة ، وهناك تصور كبير بأن الولايات المتحدة تريد أن تترك المنطقة لمصيرها ، وتزامن هذا التصور مع تغير هيكل النظام الدولي خلال العقد الماضي ٢٠١١ - ٢٠١٩ بحسب الأدبيات الحديثة للسياسة الدولية ، مما يعني تحول المنظومة الدولية من نظام أحادي القطب بعد الحرب الباردة تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب للعديد من القوى العظمى، بما في ذلك الصين وروسيا والولايات المتحدة ، ولكن لا أحد يهيمن عليه^[٧٨] .

ويؤشر التراجع الاستراتيجي للولايات المتحدة - خاصة نطاق الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق - وتدني قدرتها على تشكيل الأحداث في المنطقة إلى إعادة توزيع إقليمي رئيسي للسلطة في المنطقة ، فمن جانب تحولت إيران وتركيا - على سبيل المثال - نحو سياسات تهدف إلى زيادة النفوذ ، إنَّ لم يكن الهيمنة الإقليمية ، حيث استهدفت الهيمنة الإيرانية الزج بالتنظيمات الشيعية المسلحة للحرب بالوكالة في الصراعات الدائرة في كل من العراق وسوريا واليمن ، وكذلك في دول الخليج في بدايات الربيع العربي ، في حين سعت تركيا ، إلى فك ارتباطها الجزئي بحلفائها الغربيين ، وتبني أجندة سياسة خارجية مستقلة لإعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية ناهيك عن التقارب الاستراتيجي مع موسكو وبكين ، في المقابل أسهمت الديناميكيات الجديدة في تدني قدرة القيادة الأمريكية على تحمل كلفة متابعة الهيمنة الإقليمية أو التعامل مع التهديدات الناشئة مثل تلك الصادرة من الصين وروسيا ، مما دفع صناع السياسة الأمريكية إلى الحد من التزاماتها من خلال الاعتماد على الشركاء الإقليميين خاصة - المملكة العربية السعودية - لتحقيق أهداف السياسة الإقليمية ، لا سيما أنَّ الأنظمة الملكية في مجلس التعاون الخليجي قد تجنبت إلى حد كبير الصراع الأهلي والاضطرابات السياسية التي قوضت مكانة القيادات الدبلوماسية التقليدية ذات الثقل في المنطقة^[٧٩] .

وبتقييم الضرر المحتمل والمترب على إستراتيجية الولايات المتحدة في استقرار وأمن العراق وهي مصلحة استراتيجية معلنة للولايات المتحدة^[٨٠] ، وتندرج كذلك ضمن المصالح الأمريكية الأوسع كما هو محدد في الوثائق الاستراتيجية^[٨١] ، على الأرجح سيتسبب الانسحاب

العسكري الكامل من العراق في الحاق الكثير من الضرر لجهود الولايات المتحدة عبر عقدين كما أن فك الارتباط بالمنطقة , سيكون له أثر عكسي على الاستراتيجية الأمريكية ومصالحتها في الشرق الأوسط , خصوصاً مع دخول روسيا والصين كمنافسين على نحو قد يضر بأمن واستقرار واقتصاد المنطقة , ولن تتضح التأثيرات السياسية والأمنية الأكبر والأكثر سلبية للانسحاب الكامل إلا على المدى الطويل , سيما ما يتصل بالإضرار بقيمة الشراكة الأمريكية مع دول الشرق وسواء كانت تصورات انسحاب الولايات المتحدة من العراق عادلة أو غير عادلة , من المرجح أن تساهم في تقويض مصداقية الولايات المتحدة الإقليمية والعالمية وتعزيز الانطباع المتزايد بأن الولايات المتحدة لا تلتزم بالحلفاء , على نحو قد يؤثر على شبكة الولاءات الحاسمة والقواعد التي تعتمد عليها الولايات المتحدة حول العالم^[٨٢].

وبالرغم من أن تأثير الانسحاب المحدود أو الكامل للقوات الأمريكية في موقف القوة الإقليمية سيكون محدوداً بالنظر إلى صغر حجم الوجود الأمريكي في العراق حالياً , كما أن فك الارتباط لن يضر بشكل كبير , إلا أن الانسحاب الكامل لقوات المساعدة القتالية الأمريكية ومستشارو التدريب , سيقوض من الجهود الأمريكية والدولية والإقليمية في حملتها المستمرة في القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية والتنظيمات الراديكالية , خصوصاً أن القوات العراقية غير مستعدة بشكل كامل من حيث الوقت والجهد والموارد المتاحة لمواجهة تلك التنظيمات , ناهيك عن تقويض الجهود المبذولة لمواجهة النفوذ الإيراني العدائي , وعلى الأرجح ستكسب إيران الكثير من النفوذ وستزداد ممارساتها المزعزعة لأمن واستقرار العراق وشركاء الولايات المتحدة في المنطقة , ودعا خبراء دوليين الولايات المتحدة إلى الانسحاب المحدود كنهج مقبول ضمن السياسة العامة للمشاركة الأمريكية ولو باستشارات بسيطة قد تساعد القوات الشريكة في التحالف على ملء بعض الثغرات التي خلفتها القوات العسكرية الأمريكية المغادرة , كما من شأنها إرسال إشارات جادة لإيران وميليشياتها المسلحة وخصوم آخرين بكف يدهم ونفوذهم عن المنطق^[٨٣].

ولا يوجد مؤخرًا ما يؤشر إلى حقبة ما بعد أمريكا القادمة في الشرق الأوسط أكثر من حقيقة أن العديد من القادة الأمريكيين يخشون العواقب الوخيمة لترك المنطقة مفتوحة بالكامل للقوى العظمى الأخرى , وليس من الواضح مدى فعالية استراتيجية الولايات المتحدة في السنوات الماضية أو الاستراتيجية التي يتم تشكيلها حالياً , في مواجهة هذه التحديات , وتظل الحقيقة المؤكدة أنه على الرغم من تعقد البيئة الأمنية في الشرق الأوسط , وتشابك أحداثها , وتفاقم القوى والأعمال العدائية المزعزعة للأمن والاستقرار

الإقليمي ، وتفاقم الصراعات المستمرة والدائمة على السلطة داخل وبين دول المنطقة ، فما زال الإنتاج الضخم للنفط في الشرق الأوسط ، يمثل مطلبًا حيويًا للاقتصاد العالمي ، وعلى الأرجح ، ستعتمد الولايات المتحدة نهج المشاركة غير المباشرة في الشرق الأوسط ، وهو ما كان واضحًا في عهد الرئيسين أوباما وترامب ويتوقع أن يستمر - أيضًا - في عهد الرئيس بايدن ، حتى مع تحول أهمية المنطقة من أعلى قائمة الأولويات ، خصوصًا أن أي تغيير جذري يمكن أن يحدث عواقب طويلة المدى بالنسبة لإسرائيل ، التي تشكل الركيزة الأساسية لأمن الولايات المتحدة القومي^[٨٤] .

وقيم خبراء دوليين خيارات الانسحاب العسكري في العراق في العام ٢٠٢٠ في سياق الاستراتيجيات والأهداف السياسية الأمريكية المعلنة منذ العام ٢٠٠٥ ، وخلصوا إلى أن دعم عراق مستقر وصديق يصب في مصلحة الولايات المتحدة المستمرة على المدى الطويل خصوصًا إن إستراتيجية الدعم الأمريكي ، لا تتطلب استمرار مهمة المساعدة القتالية في العراق على المدى الطويل ، ولكنها تتطلب الاحتفاظ بقوة محدودة من المستشارين العسكريين للمساعدة في تدريب وتطوير القدرات العسكرية العراقية لتمكين العراق من الدفاع عن نفسه وبشكل أكثر تحديدًا ، أوصى الخبراء بضرورة مواصلة الولايات المتحدة دعمها النشط لتنمية الاستقرار والديمقراطية في العراق والعمل على إحداث التوازن الأمثل بين المخاطر والفوائد بين الانسحاب وعدم الانسحاب المحدود ؛ بغية الحفاظ على مهمة استشارية دائمة للمساعدة في تطوير قوات الأمن العراقية ؛ ومساعدة الجيش العراقي على تحسين العلاقات المدنية العسكرية بمرور الوقت^[٨٥] .

رابعًا : دبلوماسية السياسة الخارجية كبديل للقوة العسكرية الأمريكية

كثيرًا ما نأت واشنطن بنفسها عن السياسة الخارجية المفتوحة التي يمكن التنبؤ بها كمساهم رئيسي في الحفاظ على النظام الإقليمي ، وضامن خارجي لأمن واستقرار الشرق الأوسط . مما عزز حالة من عدم اليقين مزدوجة المستوى وسط عملية أوسع لفك الارتباط الاستراتيجي بالمنطقة ، إذ تعثرت المحاولات الأمريكية السابقة لتعزيز تعاون أمني أكبر في المنطقة والخليج وسط التنافسات الإقليمية ، وارتفاع أولويات السياسة الأمريكية ، ظهرت معها مستويات تدخل الولايات المتحدة تجاه عدد من قضايا المنطقة غير المتوقعة وهي التي كانت من أهم مسؤولياتها والتزاماتها سابقًا ، واختارت القيادة الأمريكية عدم التدخل أو القيام بأقل مما كان متوقعًا من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية من حيث اتجاه تدخلاتها ، في محاولة منها لدفع الجهات الفاعلة الإقليمية إلى تحمل المزيد من المسؤوليات الأمنية ، كبداية إدارة أمريكية جديدة وقرارات جديدة وسياسات

جديدة صادرة عن واشنطن , وهو ما كانت القيادة المركزية الأمريكية تسعى إليه منذ فترات طويلة مع اعتماد وتفعيل النشاط الدبلوماسي للخارجية الأمريكية كبديل عن التدخل العسكري تجاه قضايا وملفات الشرق الأوسط الدفاعية في الغالب للمساعدة على التراجع وفك الارتباط بالمناطق التي كانت تمثل الكثير من العبء العسكري والاقتصادي على الولايات المتحدة سابقاً حتى مع سعي المنافس الروسي إلى إعادة تأكيد هويته الخاصة كقوة عالمية , وتعتمد مشاركته في منطقة القيادة المركزية الأمريكية , وتقديم نفسه كبديل للغرب من خلال محاولة التوسط في النزاعات الإقليمية وبيع الأسلحة دون قيود المستخدم النهائي, وتقديم الخبرة العسكرية والمشاركة في المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف , وتقديم التدريبات والخبرات العسكرية لدول المنطقة , بهدف الحفاظ على اتفاقيات إنتاج النفط, وتوسيع وصولها إلى أسواق الطاقة النووية والتجارة ومبيعات الأسلحة , ناهيك عن إقامة وجود عسكري دائم في سوريا لتأسيس وجود طويل الأمد .

يشار إلى أن تطوير إطار عمل جديد للدبلوماسية الأمريكية الشاملة كبديل عن المواجهة مع إيران لتأمين المصالح الأمنية للولايات المتحدة على المدى الطويل وتهدئة التوترات الأمنية الإقليمية , من خلال توسيع القنوات الدبلوماسية للانفتاح بين إيران ودول الجوار, أوصل المنطقة إلى حالة من الردع المتنازع عليه مع إيران كما أرسل تراجع الولايات المتحدة وضعف إرادتها في الدفاع عن الشركاء إشارات استقبلها النظام الإيراني بوضوح , حيث أخفقت الجهود الدبلوماسية الأمريكية في ردع إيران عن المزيد من التصعيد , كما شكلت الدبلوماسية الشاملة أحد العناصر الرئيسية المفقودة في سياسة إدارة ترامب المعيبة تجاه إيران وإن استهدفت نزع فتيل التوترات الإقليمية وتجنب التصعيد في المستقبل , ومن غير المرجح أن تحل هذه الجهود الهادئة جميع القضايا طويلة الأمد , وانعدام الأمن المتبادل بين إيران وجيرانها كبديل لعمليات متماسكة من التفكير الاستراتيجي والتخطيط, ناهيك عن رغبتها بفتح قنوات دبلوماسية لمعالجة قضايا الأمن الإقليمي قصيرة المدى - بما في ذلك الأمن البحري - لإعادة التوازن إلى استراتيجية الاستقرار الإقليمي الشاملة للولايات المتحدة , وتجاوز اعتماد دول المنطقة المختل وظيفياً على القوة الصلبة للولايات المتحدة على مدى السنوات الأربعين الماضية ^[٨٦] , كما لم يعد الابتعاد الأمريكي عن أعباء التدخل العسكري في الشرق الأوسط من أجل تحويل الموارد إلى أولويات أخرى أو أجزاء من العالم أكثر حيوية , لم يعد يتعلق بالولايات المتحدة فحسب , وإما كضامن لنمو الاقتصاد العالمي , الذي يعتمد بشكل كبير على استقرار المنطقة في حركة إمدادات النفط وحرية التجارة الأخرى عبر ممراتها ومناذها البحرية , للحفاظ على دورة اقتصادية عالمية آمنة للإنتاج والتجارة والاستهلاك في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية ^[٨٧] , مما

يعني أن على الولايات المتحدة أن تكون أكثر واقعية بشأن ما يمكنها وما لا يمكنها تحقيقه فيما يتعلق بأمن واستقرار المنطقة , وكذلك ردع السلوك الإيراني , كون المسار الحالي لدبلوماسية القيادة المركزية الأمريكية , أنتجت من حيث لا تعلم الكثير من المخاطر على المدى القريب , حيث لا توجد صفقات كبيرة أو صفقات تفاوضية شاملة مع طهران يمكن أن تعالج جميع مخاوف الولايات المتحدة أو الشركاء الإقليميين الرئيسيين .

خامساً : استمرار السياسة الخارجية الأمريكية الاستثنائية الداعمة لإسرائيل

تمتعت إسرائيل على مدى عقود بعلاقة استثنائية ومتفردة مع الولايات المتحدة في مجال التعاون الدفاعي والأمني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية , وفي خضم التحولات المتزايدة للسياسة الخارجية الأمريكية , وعدم القدرة على التنبؤ بها في الشرق الأوسط منذ العام ٢٠٠٣ شكل دعم الأمن الإسرائيلي عنصراً أساسياً ثابتاً في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة بما في ذلك دعم المواقف التفاوضية والمقاربات الدبلوماسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي , مع إعطاء الأولوية لتفضيلات القيادة الإسرائيلية واستمرار معارضة ربط المساعدات الأمريكية بالتنازلات الإسرائيلية الملموسة والتوجهات المتزايدة للتشاور والتنسيق المسبق مع إسرائيل حول التوجهات الدبلوماسية والتطورات الإقليمية , وعلى مدى أربع سنوات جنت إسرائيل فوائد العلاقات الوثيقة بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس ترامب , حيث اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية للشرق الأوسط تتماشى إلى حد كبير مع المصالح الإسرائيلية بدءاً من الاعتراف بالقدس المدينة المتنازع عليها كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس , كما توقفت واشنطن عن اعتبار المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية غير شرعية , مخالفةً بذلك السياسة الأمريكية السابقة التي اعتبرت انتهاكاً للقانون^[٨٨] , وشعر الكثير من الإسرائيليين أن العلاقة مع أمريكا كانت مثمرة مقارنة بالمتغيرات السياسية والأمنية والتطورات الإقليمية والاضطرابات لا سيما ما يتصل بالمقاربات الثنائية لصنع السلام وما يتصل بذلك من أولويات الاتفاقات الثنائية , والاستمرار في تهميش حق الفلسطينيين والأمم المتحدة والقانون الدولي , والجهود المتواصلة التي تبذلها الولايات المتحدة للحفاظ على احتكار العملية الدبلوماسية لإسرائيل^[٨٩] .

وبالنظر لمشاركة الولايات المتحدة إسرائيل القيم الديمقراطية والمصالح الاستراتيجية والشراكة التاريخية متعددة الأبعاد , وتأيد الحزبين من المسؤولين المنتخبين في الولايات المتحدة والدعم الشعبي الواسع , أثرت مؤخراً الكثير من التساؤلات حول مستقبل الدعم الأمريكي المستمر واللامحدود لإسرائيل , خصوصاً مع تزايد حالة الإحباط من الوضع الإقليمي الراهن , وخيبة الأمل من التزامات أمريكا المطولة في الخارج , والضغط السياسي من قبل

المجتمع الأمريكي ، وما إذا كان بالإمكان الاستمرار في الاعتماد على اتفاق الحزبين الأمريكي حول فوائد التحالف مع إسرائيل أم ستتغير العلاقة في ظل إدارة الرئيس بايدن^[٩٠] ، ولما كان من الصعب التنبؤ بالتغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل أساسي ، ومدى استعداد الإدارة الحالية للانخراط في الدبلوماسية على المسرح العربي الإسرائيلي ، وما إذا سيتم منح حرية العمل لإسرائيل لتنفيذ سياساتها المفضلة على حساب الحق الفلسطيني ، والحقيقة هي أن العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل ستبقى مستقرة على الأرجح بغض النظر عن تغيير القيادات الأمريكية ، كما أعرب الرئيس الحالي بايدن عن استمرار التزامه بالحفاظ على علاقات قوية مع الدولة اليهودية وإن اختلف مع سلفه حول ما يعنيه ذلك من الناحية العملية، حيث سبق له أن عزز هو وإدارة أوباما التعاون الاستراتيجي بين البلدين، وشمل ذلك منح إسرائيل أكبر حزمة مساعدات عسكرية على الإطلاق بلغت ٣٨ مليار دولار على مدى ١٠ سنوات ٢٠١٨ - ٢٠٢٨^[٩١] وتمثل أكبر تعهد للمساعدة العسكرية في تاريخ الولايات المتحدة^[٩٢] على الرغم من الاشتباك مع الرئيس نتنياهو بشأن المستوطنات الإسرائيلية آنذاك .

ومن منظور عملي آخر رفيع المستوى ، على الأرجح أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لن يكون من أولويات القيادة الأمريكية مستقبلاً ، وستحول إدارة بايدن بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية بعيداً عن الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، حيث تهدد قوة الصين الصاعدة مصالح وحلفاء واشنطن ، وربما أوروبا ، وفي نفس الوقت لا يميل فريق الرئيس بايدن عند صياغة سياسته الخاصة بالشرق الأوسط على وجه التحديد إلى إثارة غضب حليف أمريكا القوي في المنطقة ، بسبب صراع أحبط أجيالاً من الدبلوماسيين مع وجود أمل ضئيل في الأفق لحل الدولتين .

ودعا خبراء الإدارة الأمريكية الجديدة إلى ضرورة رسم مسار للمضي قدماً في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية لا ينطوي على موافقة أمريكية على الوضع الراهن في الأراضي المحتلة التي تبدو مستدامة إلى حد كبير بالنسبة لإسرائيل ، وطالب البعض الإدارة الأمريكية بأهمية النأي بنفسها عن مشروع استيطاني غير واقعي ، ولا يخدم مصلحة أمريكية واضحة بقدر ما يهدد الاستقرار الإقليمي من خلال نزع الشرعية عن شريك أمريكي آخر وهو السلطة الفلسطينية ، خصوصاً أن الولايات المتحدة تمثل حليف إسرائيل وليست محامية عنها^[٩٣].

بالنسبة لإسرائيل ، من المرجح أن تبقى علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة كرسيد قيم ، وإن كانت إسرائيل اليوم تشكل قوة اقتصادية قائمة بحد ذاتها ولا تعتمد على

الولايات المتحدة للبقاء أو الدفاع عن نفسها ، كما أنها لديها القدرة على القيام بأي سياسات غير حكيمة في الأراضي المحتلة متى ما أرادت دون الحاجة إلى طلب مساعدات أمريكية ، مما يعني المزيد من حالة انعدام الأمن والاستقرار في الأراضي الفلسطينية والسياسات العنصرية والمزيد من تفاوت تناسق القوة بين إسرائيل والفلسطينيين ، مما يتعين على الولايات المتحدة أن تكون جادة مع كلا الجانبين بشأن المساءلة والعواقب المترتبة على الإجراءات التي تتعارض مع عملية السلام خصوصاً أن لديها تاريخ طويل وممتد في محاسبة الفلسطينيين ، وليس لديها تاريخ مماثل في تحميل إسرائيل المسؤولية عن مثل هذه السياسات والممارسات العنصرية غير الإنسانية مثل التهجير القصري وبناء المستوطنات^[٩٤] .

سادساً : مستقبل واردات الأسلحة الأمريكية وأنظمة الدفاع للشرق الأوسط

تمارس الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في سوق السلاح العالمي ، إذ تمتلك أهم ٤٢ شركة من أكبر ١٠٠ شركة دفاعية في العالم مقرها في الولايات المتحدة ، تصدرها سبع شركات من أفضل عشرة شركات عالمية^[٩٥] ، وتبنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الكثير من السياسات والاستراتيجيات المدروسة والدقيقة لتنشيط مبيعات الأسلحة ، للحفاظ على قاعدة الصناعات الدفاعية الأمريكية ، وتنافسية صناعة التقنيات العسكرية المبتكرة والمتطورة، لفوائدها وأرباحها العالية لتعزيز الأمن القومي والاقتصاد الأمريكي^[٩٦] ، كما شكلت صادرات الأسلحة الأمريكية إلى الشرق الأوسط دوراً بارزاً في دعم صناعة الدفاع في الولايات المتحدة ، حيث تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق تسليحاً في المنظومة الدولية لسلسلة الصراعات والمواجهات التي تشترك فيها العديد من الدول على خلفية التباينات المذهبية والطائفية والعرقية ، ناهيك عن التهديدات المتصورة من قبل بعض الدول النافذة أو العدائية لتأكيد الحاجة المستمرة للحفاظ على جيوش ذات مستوى عالٍ من التدريب والتقنية المتقدمة حيث تنظر كثير من دول المنطقة والخليج إلى إيران كمصدر تهديد دائم ومستمر ، كما تنظر الأخيرة بدورها إلى بعض دول وحكومات المنطقة والولايات المتحدة وإسرائيل كأعداء دائمين لمصالحها الاستراتيجية ومخططاتها التوسعية ، علاوة على تهديدات الإرهاب الراديكالي العابر للحدود ، وحركات التمرد المحلية والنزاع على الشرعية السياسية على نطاق واسع في المنطقة .

وتظهر بيانات مبيعات الأسلحة الأمريكية استحواذ الشرق الأوسط على ما يقدر بـ (٣) بالمائة من إجمالي واردات الأسلحة العالمية منذ العام ٢٠١٥ إلى العام ٢٠١٩^[٩٧] ، كما بلغت مبيعات الأسلحة الأمريكية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٩ ما يقارب من (٤٥) بالمائة من الأسلحة التي استوردتها دول المنطقة ، وهو ما يفوق بكثير تلك التي استوردتها من الموردين الآخرين مثل روسيا وفرنسا التي بلغت ١٩,٣ بالمائة و ١١,٤ بالمائة من أسلحة الشرق الأوسط من الواردات على التوالي^[٩٨] .

وبالرغم من أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة كسوق للسلاح على مدى التاريخ منذ العام ١٩٥٠ وحتى الوقت الراهن ، ومبيعات تفوق ٣٧٩ مليار دولار أمريكي من اتفاقيات المبيعات العسكرية ، ونحو ٥١,٥ بالمائة من اتفاقيات FMS في جميع أنحاء العالم ، وأكثر من ٢٣٤ مليار دولار في عمليات تسليم FMS ، وتمثل ٤٥,٨ بالمائة من تسليم FMS في جميع أنحاء العالم^[٩٩] ، إلا أن سياسات مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط مازالت تخضع للكثير من الرقابة والمراجعة والتدقيق من قبل الكونغرس الأمريكي بشكل خاص ومستمر ، كأداة مهمة لممارسة سلطة الدولة ، والتأثير على مسارات السياسة العامة لا سيما في السنوات الأخيرة^[١٠٠] ، وغالبًا ما تكون إدارة صفقات السلاح محكومة بكيفية تحسين القدرات العملياتية المستقلة للدول في سياق تشكيل توازن القوى العسكري في المنطقة ، ناهيك عن شكوك كثير من أعضاء الكونغرس منذ سبعينيات القرن الماضي حتى الوقت الراهن بخصوص انعكاسات مبيعات الأسلحة لبعض دول الشرق الأوسط من حيث تنامي الإمكانات وتهديدات القدرات العسكرية المتطورة على أمن إسرائيل ، حتى مع تطور العلاقات العلنية لدول الخليج وغيرها والتطبيع مع إسرائيل ، وتبدد الشكوك والمخاوف تجاه أمن إسرائيل ، إلا أن صفقات وحجم مبيعات الأسلحة الأمريكية مع دول المنطقة ما زالت رهن التدقيق ، وأحيانًا الرفض في سياق ما يمكن وصفه بسباق التسلح الإقليمي^[١٠١] ، وإن تحدى بعض أعضاء الكونغرس البعض الآخر من حيث الجدوى المالية والسياسية طويلة الأجل لمبيعات الأسلحة الحالية ، والترتيبات داخل الدول الإقليمية^[١٠٢] ، مما يثير التساؤل لدى دول المنطقة حول ما إذا كان بإمكان شركاء الولايات المتحدة الحصول على صفقات عادلة بالكم والكيف والتوقيت المناسب من الأسلحة أو أنظمة الدفاع المتطورة والعالية التكلفة ، أم سيستمر الكونغرس في سياسات الحجب ، وتقنين مبيعات الأسلحة وأنظمة الدفاع المتطورة تجاه دول المنطقة بدعوى أمن إسرائيل ، وتبدو الاستراتيجية الأمريكية في تقنين صفقات السلاح ، غير منصفة لتوازن القوى في المنطقة خصوصًا مع التهديدات والانتهاكات الإيرانية المتزايدة واستراتيجياتها التوسعية في المنطقة ، ناهيك عن انتهاء فترة حظر الأسلحة الدولي المفروض على إيران أكتوبر ٢٠٢٠.

ومن منظور أمني آخر ، دأبت الإدارة الأمريكية على وضع الكثير من القيود والشروط المفروضة على توريدات الأسلحة الأمريكية تجاه المنطقة ، كأسلوب ضغط وتأثير وحرمان تجاه الحكومات المشبوهة بانتهاكات حقوق الإنسان ، حيث يهتم العديد من أعضاء الكونجرس بمحاولة ضمان احترام حقوق الإنسان خاصة في الدول التي تربطها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ، وتمارس الإدارة الأمريكية درجة من التأثير على منع صفقات الأسلحة أو توفيرها أو غيرها من الخدمات لأغراض بناء قدرات شركائها في المنطقة ^[١٠٣] ، الأمر الذي قد يتعارض مع حريات واستقلالية وسيادة الدول ، ناهيك عن التداعيات الأمنية في المنطقة جراء زيادة القيود المفروضة على المساعدة العسكرية الأمريكية المقدمة للدول الشريكة مما يحد من قدرتها على الحصول على المبيعات العسكرية وأنظمة الدفاع المتقدمة بناءً على قضايا حقوق الإنسان أو الاضطهاد السياسي للأقليات ، في حين أن هناك تحديات أمنية كبيرة تواجه تلك الدول ، في ظل تفاقم الصراعات والحروب الإقليمية والتهديدات الأمنية للأنظمة الإقليمية المعادية - إيران - وتنظيمات الإرهاب الراديكالي التي قد تضر بالتعاون مع الحكومات الشريكة ^[١٠٤] .

ويبدو أن مستقبل الولايات المتحدة كضامن لأمن المنطقة لم يعد يقتصر على الانسحاب منها فحسب ، بل شمل التراجع عن مسؤوليتها في تأمين المنظومة العسكرية والدفاعية للحلفاء وتقييد الخصوم ^[١٠٥] ، مع تحميل القوى الإقليمية مسؤولية أمن مناطقها ^[١٠٦] ومن المرجح أن عدم رغبة الولايات المتحدة مشاركة التكنولوجيا العسكرية والدفاعية مع حلفائها ، وتقنين عقود مبيعات الأسلحة الأمريكية ، وتدني كفاءة التدريب التي لم تسهم في بناء قوات إقليمية متكاملة مستقلة ومكتفية ذاتياً من الناحية اللوجستية - كهدف طويل الأمد للولايات المتحدة - ^[١٠٧] ، دفعت دول المنطقة إلى خيارات البحث عن موردين بديلين للأسلحة وأنظمة الدفاع المتطورة كروسيا - على سبيل المثال - ومع ذلك ، من الممكن أن تواجه تلك الدول الكثير من الصعوبات والعقوبات الأمريكية المحتملة على مشتري الأسلحة الروسية ^[١٠٨] ، حيث أقر الكونجرس في يوليو ٢٠١٧ وبهامش عدم استخدام حق النقض - مواجهة أعداء أمريكا - من خلال قانون العقوبات الذي وقعته الرئيس ترامب بعد ذلك ليصبح قانون - CAATSA - القسم ٢٣١ من القانون الذي يوجه الرئيس بفرض اختياره لعدد من العقوبات المحددة على الكيانات التي تشارك في - تعاملات مهمة - مع قطاع الدفاع الروسي ^[١٠٩] ، بالرغم من المزايا النسبية للأسلحة الروسية التي غالباً ما تكون أرخص من البدائل الأمريكية ، ولا تخضع لأي قيود أو شروط كما تفعل الولايات المتحدة تجاه قضايا حقوق الإنسان أو غيرها من السياسات ^[١١٠] ، حيث واجهت تركيا مؤخراً وهي الشريك الأبرز للولايات المتحدة وحليف الناتو ، عقوبات محتملة بموجب قانون مكافحة

الإرهاب في أمريكا اللاتينية CAATSA بعد أن بدأت الدفع على نظام الدفاع الجوي الروسي S-٤٠٠ ، وفي العام ٢٠١٧ جمد أعضاء من الكونغرس جميع مبيعات الأسلحة الأمريكية الرئيسية إلى تركيا لمدة عامين تقريباً في خطوة للضغط على أنقرة للتخلي عن نظام الدفاع الجوي الروسي S-٤٠٠^[١١١]، كما وجهت الإدارة الأمريكية تحذيراً بفرض عقوبات على جمهورية مصر العربية بعد توقيعها اتفاقية بقيمة ٢ مليار دولار مع روسيا لشراء طائرات الجيل ٤,٥ الروسية المقاتلة في حال إتمام عملية شراء الطائرات وهو تحذير كرره مساعد وزير الخارجية كوبر في نوفمبر ٢٠١٩ بالرغم من انطلاق الدفعة الأولى من الطائرات إلى مصر في يوليو ٢٠٢٠ ، ولم يؤكد أي من الجانبين رسمياً التسليم اعتباراً من ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠ ، كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات مماثلة بموجب المادة ٢٣١ في حالة واحدة على الجيش الصيني ومديرها لاستحواذ الصين ٢٠١٧-٢٠١٨ على معدات وطائرات Su-٣٥ الروسية^[١١٢] S-٤٠٠ .

لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى ستستمر المعارضة الديمقراطية داخل الكونغرس لمبيعات الأسلحة لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة والخليج في ظل إدارة الرئيس جوزيف بايدن ، وإن كان من المرجح أن تتبع إدارته نمط الإدارات السابقة بما في ذلك مبيعات الأسلحة - بغض النظر عن خطاب حملته - خصوصاً أن المصالح الأمنية الأمريكية في الخليج تعد حقيقية ولا يمكن تأمينها دون دعم من الشركاء الإقليميين^[١١٣] ، حتى مع التجميد المؤقت لمبيعات الأسلحة لبعض دول الخليج ، إذ غالباً ما يعدل معظم الرؤساء الأمريكيين وعودهم الانتخابية الأكثر دراماتيكية ، وهو ما قد يكون كذلك بالنسبة للرئيس بايدن ، وفقاً لمسؤولين أمريكيين^[١١٤] .

سابعاً : مستقبل تنافسية القوى الدولية والإقليمية في المنطقة

على مدى العقد الماضي ، كرس خبراء السياسة الدولية اهتماماً كبيراً بالانتفاضات العربية وتدابيراتها ، بما في ذلك الحروب بالوكالة في المنطقة ، المناورات المتنافسة على القيادة العالمية ، والمناورات الجيوسياسية بين القوى الدولية والإقليمية ، كما ناقشت تلك النخب دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وتمكين روسيا والصين - وإلى حد أقل الهند والاتحاد الأوروبي - سعياً إلى نفوذ أكبر في المنطقة ، ويميل المحللون إلى افتراض أن منافسة القوى العظمى أضحت تعكس حقيقة واقعية في الشرق الأوسط ، وإن لم يعرف بعد ماذا تريد تلك القوى ، وكيفية سعيها لتحقيق أهدافها^[١١٥] ، حيث لم تؤد المنافسة بين هذه الجهات حتى الآن إلى مواجهة مباشرة بل بقت جهودها في نطاق التأسيس والتوسيع ، وتعزيز النفوذ واستعراض القوة على حساب الآخر وإن كانت هذه المنافسة لم تمنع التعاون بين القوى الكبرى على وجه التحديد في بعض القضايا والمناطق ، مثل خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA لعام ٢٠١٥ ، و غالباً ما يميل هذا التعاون إلى أن يكون عرضياً وظرفياً بالنظر إلى المصلحة المهيمنة بين القوى العظمى لتعزيز قوتها ومصالحها ونفوذها ، كما غالباً ما يكون على حساب القوى الكبرى الأخرى .

على الرغم من أهمية الولايات المتحدة كفاعل خارجي في المنطقة ، إلا أن القادة الأمريكيين ومجتمع السياسة الخارجية المحيط به ، مازال يناقش ما إذا كان يجب أن تكون واشنطن كمزود رئيسي للأمن في المنطقة ، خاصة وأن المصالح الأمريكية مثل أمن الطاقة لم تعد تبدو مهمة كما كانت من قبل ، وبالرغم من أن الانسحاب الأمريكي الفعلي قد بدأ في مناطق معينة ، إلا أنه دفع بقوى إقليمية متربصة بالمنطقة منذ عقود - إيران وتركيا وإسرائيل - لمد نفوذها وتأثيرها لتعزيز وتوسيع مصالحها الخاصة مما ساهم في نشر الكثير من الفوضى في أجزاء من الشرق الأوسط ، كما وجدت قوى خارجية في انسحاب الولايات المتحدة فرصة سانحة لممارسة سلطتها في منطقة الهيمنة الأمريكية الحصرية التي استمرت لعقود ، وعلى الرغم من أن القوى الكبرى وحلفائهم كروسيا والصين والهند حريصين على تجنب الصراع المباشر مع بعضهم البعض ، إلا أنهم فشلوا - أو لا رغبة لديهم - في حل النزاعات والحروب الدائرة في المنطقة ، أو إجبار القوى الإقليمية على حل النزاعات القائمة التي تقف من خلفها حيث أثر التنافس بين القوى العظمى والقوى الإقليمية بشكل كبير على مسار النزاعات في المنطقة خاصة في سوريا وليبيا واليمن ودول أقل مدى مثل لبنان ، والوضع قابل للمزيد من الصراعات والنزاعات ، حيث مازالت الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط مستمرة في التطور ، كما أسهمت تغيرات القوى والتكوينات والشراكات

القائمة بين القوى الدولية والإقليمية وحلفائهما أسهمت بالدفع من حدة المنافسة بين تلك القوى أكثر من التعاون فيما بينها ، ونظرا لصعوبة التنبؤ بالأحداث ، من المستحيل تحديد العوامل أو التغييرات التي ستساهم لأي من النتيجةين^[١١٦].

وفي سياق تنافسية الدول العظمى في الشرق الأوسط ، سعت روسيا لاحتواء وتخفيف الصراعات في المنطقة بما يتفق ومصالحها الخاصة ، وبطرق جعلت من موسكو طرفاً في تلك الصراعات كوسيطاً ومورداً بديلاً للأسلحة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، ناهيك عن الاستفادة من نفوذها الدبلوماسي والسياسي لإنهاء الحرب الأهلية السورية ، حيث عمدت إلى إنهاء النزاع بقوة السلاح دعماً لنظام الأسد ، وإن كان التدخل الروسي مؤشراً على نهاية القطبية الأحادية في المنطقة ، من جانب آخر ، أعلنت الحكومة الصينية الحزام لإنقاذ النظام السوري ، ومبادرة الطريق بعد استثمار موارد كبيرة بهدوء في المنطقة خلال العقود السابقة ، وكانت هذه خطوات دراماتيكية تحسب لها ، وإن لم يغير ذلك بشكل جذري النظام الإقليمي السائد بقيادة الولايات المتحدة أو دور أمريكا التي نصبت نفسها بنفسها كمزود للأمن الإقليمي ، ولم تشكل الصين أي تهديد محدد لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة على الرغم من معارضتها الجهود الأمريكية لمحاسبة الأسد وأنصاره ، وفرضت عليها المسؤولية ، كما قوضت سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران ، إلا إنها لم تسع لتحدي الدور الإقليمي الرائد لأمريكا بشكل مباشر ، وإن كانت إدارة أوباما وكثير من صناع القرار السياسي الأمريكي على استعداد للسماح لروسيا بالتورط أكثر في الحرب الأهلية في سوريا وغيرها من قضايا المنطقة مع استبعاد المنافس الأكبر الصين .

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي (EU) يبدو أنها الكتلة الأقل اهتماماً بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وقد يعزى ذلك لعامل المسافة والقوة الاقتصادية والسياسة والوزن ، ناهيك عن هيكلية الاتحاد التنفيذية ، وضرورة خضوع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لقاعدة الإجماع ، مما يجعل من الصعب على الكتلة السعي لبناء استراتيجية متماسكة تجاه المنطقة وغالباً ما تتمحور الأهداف الأساسية للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط حول متابعة حل الدولتين للصراع العربي الإسرائيلي ، وخطة العمل الشاملة المشتركة ، ومنع موجات اللاجئين من مناطق الصراع في الشرق الأوسط ، وغالباً ما تعرقل الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية والسلطة الفلسطينية جهود أوروبا لإنهاء الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، كما كانت بروكسل قادرة على الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة على قيد الحياة بعد أن خرقت إدارة ترامب اتفاقية البرنامج النووي الإيراني ، وإن كان على الأرجح لن يثني ذلك الولايات المتحدة من اتخاذ تلك الخطوة الدراماتيكية أو منع إيران من تخصيص كميات متزايدة من اليورانيوم^[١١٧].

وبالنسبة للمصالح الهندية في المنطقة على مدى العقدين الماضيين ، استطاع الرئيس ناريندرا مودي رئيس الوزراء في عام ٢٠١٤ ، استثمار المزيد من دبلوماسية الهند ومواردها، لتطوير وتوسيع علاقاتها مع الشرق الأوسط لا سيما الخليج العربي^[١١٨] ، وبالرغم من جهود الهند في المنطقة ، إلا إنها كانت تعمل بعيداً عن المصالح الروسية والصينية ، لالتزام نيودلهي بسياسة عدم الانحياز ، كما لعبت نيودلهي دوراً مهماً في تشكيل تواصل مع كل من إسرائيل ودول الخليج العربي منذ العام ١٩٩٢ ، مع إبقاء مسافات متقاربة مع كلاهما، وتمت ترقية الحكومة الهندية علاقاتها مع إسرائيل مؤخراً لتبدأ حقبة من التعاون في قطاعي التكنولوجيا والدفاع والطاقة^[١١٩] ، حيث قدمت التغييرات الشرق أوسطية فرصة لقادة الهند ، لتشكيل مشاركات أكثر نشاطاً وتأثيراً لدورها في المنطقة .

ومن منظور أمني أكثر عمقاً وشمولاً ، يخضع تواجد وتمكن القوى العظمى في المنطقة لحسابات أخرى على مستوى دول وشعوب المنطقة ، ألا وهو قدرة هذه الدول والشعوب على رفض هذا التواجد ، وتعقيد ومعارضة وتقويض أهداف القوى الكبرى وعدم القبول بها على أراضيها كحليف أو مستثمر أو حتى كضامن أمني ، وكانت هذه تجربة سبق أن خاضتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مع كل من الأعداء والشركاء في المنطقة [١٢٠] ، ولما كان من الصعب التنبؤ بمستقبل القوى العظمى في بعض المناطق ، ومستقبل التنافسية التي تفرضها مصالح كل قوة من هذه القوى الخارجية أو ضدها أو حولها ، خصوصاً أن عودة روسيا وظهور الصين كجهات فاعلة مؤثرة بعد فترة طويلة من الهيمنة الأمريكية ، أضاف ديناميكيات جديدة إلى الصراعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط ، ومن المؤكد تورط القوى العظمى في صراعات في المنطقة ، وغالباً ليس مع بعضها البعض معظم، ومع بدأ المنافسة بين القوى العظمى الموجودة في الشرق الأوسط ، ستقاتل الحكومات الصينية والروسية والأمريكية من أجل تمديد و الحفاظ على نفوذها ، ومن المرجح أن تخلق المصالح المتضاربة ديناميكية غير مستقرة في داخل المجالات التي تتنافس فيها القوى الكبرى ، ناهيك عن تضارب المصالح بين القوى الإقليمية ضد القوى الأكبر التي تحاول هي نفسها التغلب على القوى العظمى الأخرى من خلال تأجيج حماس الشارع العربي ، لمواجهة القوى العظمى وإنهاء وجودها ، ودعمها للحكومات الديكتاتورية أو العدائية في المنطقة - على سبيل المثال - جددت روسيا دورها في المنطقة من خلال التدخل في الحرب الأهلية السورية في عام ٢٠١٥ ، ونجحت القوة العسكرية الروسية في تحقيق الاستقرار في ساحة المعركة ، وأنقذت بدورها الرئيس السوري الأسد من الهزيمة، واستطاعت قوات النظام - بمساعدة روسيا - استعادة معظم الأراضي السورية ، كما زاد نشاط الصين في المنطقة ، حيث قررت أن تشغل هي الأخرى الفراغ الذي تركته الولايات

المتحدة في الشرق الأوسط ، علاوة عن جهودها الكبرى في السيطرة على الحوكمة العالمية وخطوط التجارة ، و أنظمة الأمن في العقود القادمة ، وإن كانت غير مهمة بتحدى الهيمنة الأمريكية في المنطقة^[١٢١] ، حتى مع غموض أهدافها وإستراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط إلا أن احتمالات تعاون القوى الإقليمية أو القوى العظمى لاحتواء أو التخفيف من حدة الصراعات في الشرق الأوسط غير متوقع فعندما يتعلق الأمر بالقوى العظمى ، فإن النظرة المستقبلية لا تنبئ بذلك ، فالاتحاد الأوروبي أثبت أنه ضعيف ومنقسم حول معظم القضايا الإقليمية الملحة ، كما أن عدم الاستقرار في المنطقة لا يهدد المصالح الهندية ، التي تركز بشكل ضيق على مكافحة الإرهاب ، والفرص التجارية ، والتعاون مع إسرائيل ، كما أن الهند ليس لديها القدرة ولا الجاذبية الإقليمية للتعامل مع القضايا الرئيسية على سبيل المثال في بعض من الدول محدودة الموارد مثل لبنان وليبيا وسوريا واليمن^[١٢٢] .

مع تضخم الوضع السياسي والاقتصادي الحالي بسبب تأثيرات COVID-١٩ ، على الأرجح سيتباطأ التنافس بين القوى العظمى في الشرق الأوسط على المدى القصير في حين ستشتد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا في ضوء المواجهة وستعتمد الصين على زيادة علاقاتها الاقتصادية واستثماراتها في جميع أنحاء الشرق الأوسط ، ومن المتوقع أن تتبنى الإستراتيجية الصينية نهجاً أكثر دقة وغير مباشر تجاه شركائها المحليين^[١٢٣] ، كما ستعتمد روسيا إلى الحفاظ على موقعها الدبلوماسي في المنطقة ، مع الإبقاء على الوجود العسكري في سوريا وليبيا ، علاوة على توسيع نطاق صادراتها من الأسلحة إلى الحلفاء الإقليميين التقليديين للولايات المتحدة - العراق وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا - ويتوقع خبراء دوليين اتحاد كل من الصين وروسيا ، لكسر الهيمنة البحرية الأمريكية في الخليج ، ومقاومة العقوبات الأمريكية ضد إيران ، حيث من مصلحة روسيا والصين الإطاحة بالولايات المتحدة كقائدة عالمية ، وقد يكون إقامة كيانات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية في الشرق الأوسط ضرورة لتحديد نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة^[١٢٤] .

ثامناً: مستقبل التزام الولايات المتحدة بالمؤسسات والاتفاقيات الدولية

يُشتق القانون الدولي من مصدرين رئيسيين هما الاتفاقات الدولية والعرفية، ويمكن الدخول في الاتفاقيات الدولية عن طريق - المعاهدة أو اتفاقية تنفيذية - ويحدد الدستور الأمريكي المسؤولية الأساسية للدخول في مثل هذه الاتفاقات للسلطة التنفيذية - رئيس الولايات المتحدة - وإن كان الكونجرس يلعب أيضاً دوراً أساسياً من حيث تحديد ما إذا كانت معاهدة فحسب وليس اتفاقية تنفيذية^[١٢٥]، وما إذا كانت ملزمة للولايات المتحدة، كما يقدم مجلس الشيوخ مشورته وموافقته على التصديق على المعاهدة بأغلبية الثلثين، ويجوز للكونغرس أن يأذن بالاتفاقات بين الكونغرس والسلطة التنفيذية على اعتبار أن العديد من المعاهدات والاتفاقيات التنفيذية ليست ذاتية التنفيذ، مما يعني أن التشريعات التنفيذية هي المطلوبة لجعل أحكام الاتفاقية قابلة للتنفيذ قضائياً في الولايات المتحدة^[١٢٦].

وتدرك الولايات المتحدة تاريخياً صيغة الالتزامات القانونية الدولية كالمعاهدات والاتفاقات والتحالفات على الصعيدين الدولي والمحلي، إلا أن العلاقة بين القانون الدولي والولايات المتحدة والنظام القانوني ما زالت تنطوي على ديناميات قانونية معقدة، حيث يمكن لرؤساء الولايات المتحدة اختيار شكل الاتفاقات الدولية التي سيتم التفاوض عليها، من خلال استخدام إجراء المادة الثانية من الدستور الأمريكي، للحصول على تصديق رسمي للمعاهدة، وعادة ما يكون مسعى هذا الإجراء مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً، حيث تخضع المعاهدة قيد الدراسة لمراجعات وإجراءات عدة يتم تحديدها من قبل كل عضو من مجلس الشيوخ للموافقة عليها والتي تختلف بالتأكيد عن موافقة تنفيذية فردية إلى موافقة جماعية، خصوصاً أن هناك عدداً قليلاً من القواعد الصريحة التي تحكم اختيار شكل الاتفاقات، وإن كان الشكل الغالب الذي يأخذ هو نتيجة لاعتبارات استراتيجية على الصعيدين الدولي والمحلي، كما تتخذ الاتفاقية الدولية شكلاً رئاسياً أحادي الجانب بامتياز، لإصدار أمر تنفيذي، ومع ذلك، وعلى مستوى الممارسة العملية، يكون الرؤساء أكثر تقييداً في ممارسة هذا الامتياز مما هم عليه في إدارة السياسة الداخلية، كونهم يأخذوا في الاعتبار إشارات سياستهم الخارجية التي ترسل إلى الحكومات الأخرى، لذلك يلجأ الرؤساء في كثير من الأحيان إلى السلطة التنفيذية للدخول في الاتفاقات التي لا تتطلب موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ كبديل عن المادة الثانية من الدستور^[١٢٧]، ولا يتسع المجال لتعداد نحو اثنا عشر انسحاباً من اتفاقيات ومعاهدات دولية انسحبت منها الولايات المتحدة خلال فترة الرئيس ترامب، لكنها بالتأكيد تثير العديد من التساؤلات التي لا

يمكن تجاهلها في معرض تناول علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالمنظمات والوكالات الدولية ، فضلاً عن التزامها بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أفصحت إرادتها الحرة عن الالتزام بها^[١٢٨] ، الأمر الذي يجعلها غير ذات مغزى سياسي وأمني بالنسبة للأطراف المشاركة مما يؤشر لنهاية زمن التعاون الجماعي الذي سبق أن حذرت منه - أنجيلا ميركل - على اعتبار أن أمريكا باتت شريكاً غير موثوق به أمام حلفائها وإن كان التوجه الأمريكي الأخير ، ينبئ أن انعزالية الولايات المتحدة عن العالم الذي نظمته وقادته لعقود ، ستدفع ببعض الدول إلى إبرام اتفاقات ثنائية معها لمنافع بينية كالاتفاق الخليجي - الأمريكي ، عوضاً عن ربط القوة الأمريكية بتحالفات وتجمعات عالمية أوسع ، قد تحد من حرية التصرف الأمريكي وأساليب ضغطه .

كما تؤشر جملة انسحابات الرئيس ترامب إلى أن النظام القانوني الدولي الحالي قد يخضع قريباً لنوع من الاختبار ، الذي سيوضح ما هو مرن وغير مرن بشأن القانون والمؤسسات الدولية المعاصرة^[١٢٩] ، مما سيعجل بالاتجاه بعيداً عن المؤسسات الدولية نحو تجمعات أكثر تنوعاً سواء أكانت إقليمية أم حكومية^[١٣٠] ، وإن كانت السلطة التشريعية للولايات المتحدة تمتلك صلاحيات مهمة لتشكيل وتحديد الالتزامات الدولية للولايات المتحدة ، ومن المرجح أن يستمر الكونغرس في لعب دور حاسم في تشكيل دور القانون الدولي في القانون الأمريكي تجاه المنظومة الدولية المستقبلية ، إذ عكف الأعضاء مؤخراً على صياغة وتقنين الإجراءات القانونية التي يمكن من خلالها انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدات وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي كانت موضوع نقاش طويل الأمد بين الهيئة التشريعية والفروع التنفيذية في الآونة الأخيرة ، وأثار تساؤلات عدة تتعلق بدور الكونغرس في عملية الانسحابات المتكررة التي نشأت رداً على تصرفات الرئيس دونالد ترامب المتعلقة ببعض الالتزامات الدولية رفيعة المستوى^[١٣١] .

ستحتاج القيادات الأمريكية إلى التكيف مع حقيقة أن توازن القوى العالمي قد قلل من نفوذ الولايات المتحدة في العالم ، وأن معظم التحديات العالمية تتطلب مشاركات متعددة الأطراف في كل منطقة من مناطق العالم ، حيث تخلق القوى الصاعدة ديناميكيات سياسية واقتصادية ودبلوماسية جديدة تفرض إعادة توازن النظام العالمي ، ليس لأجل صعود الصين وروسيا الصاعد ودول الشرق الأوسط وإيران وتركيا ، إلى الهند في جنوب آسيا والمحيط الهادئ إلى البرازيل في أمريكا الجنوبية وفيتنام واندونيسيا في المحيط الهادئ ، وإنما لعمل كافة القوى الجديدة بشكل متزايد على شق مسارات أكثر استقلالية ، وقد تتحدى الهيمنة الأمريكية أو قيادتها العالمية في الحد الأدنى ، كما في عالم ميزان القوى الجديد ،

لا يمكن مواجهة التحديات العالمية الجديدة والمتنامية بالقوة العسكرية , حيث وصلت أجندة الأمن العالمي إلى مرحلة قريبة من الأزمة فيما يتعلق بالقضايا التي لا يمكن للولايات المتحدة وحدها معالجتها أو حلها مع تحول القوة الاقتصادية بشكل جذري , وتفاقم الفوارق العميقة المقوضه للأمن الاقتصادي العالمي كما لن تكون القوة العسكرية وحدها كافية لتأكيد مصالح الولايات المتحدة أو الدفاع عنها , كون التحديات الأمنية العالمية الحيوية والأكثر أهمية لا تستلزم الحلول العسكرية , كما لا يمكن حلها من قبل أي دولة بمفردها , مما يستلزم إعادة تشكيل المشاركة الأمريكية العالمية خصوصاً إن قدرات المساعدة الدبلوماسية والاقتصادية والخارجية القوية الجديدة ستكون ضرورية لتأمين مصالح كافة الأطراف الدولية والأمريكية على حد سواء .

هوامش الفصل الأول

هوامش الفصل الأول

^[1] Energy Information Administration; Persian Gulf Oil and Gas Export Fact Sheet, <http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/pgulf.html>,

^[2] Stephen Zunes, The Strategic Function of U.S. Aid to Israel (Middle East Policy, Vol. IV, No 4, 1996).

Beck M ; (Peoples' Friendship University of Russia) RUDN University US Middle East Policy Shift: Trump's Administration Divergency ; 2019 .

Defending the National Interest Stephen Krasner, (Princeton: Princeton University Press, 1978); Helen Milner, Resisting Protectionism (Princeton: Princeton University Press, 1988); and Helen Milner, Interests, Institutions and Information: Domestic Politics and International Relations (Princeton: Princeton University Press, 1997).

^[3] Jordi Quero , Andrea Dessi ; Unpredictability in US foreign policy and the regional order in the Middle East: reacting vis-à-vis a volatile external security-provider ; 17 Feb 2019.

Rosemary Foot , Neil McFarlane, Michael Mastanduno, American Dominance and international organizations The United States and multi-Nations institutions Translated By: Dr. Ahmed Hali & Dr. Tayeb Ghourdou , e-kutub.com 2016 .

^[4] F. Wehrey, 'A new US approach to Gulf security', Carnegie Policy Outlook, Carnegie Endowment for International Peace, March 10, 2014 .

^[5] G. Goldberg , ' The Obama approach to the Middle East : The End of America 's moment?' International Affairs, (2016)

^[6] Hudson, 'The Case for Offshore Balancing', 338. On the conceptualization of the two notions, see R. N. Hass, War of Necessity, War of Choice. A Memoir of Two Iraq Wars (New York: Simon & Schuster).

^[7] Hillary Rodham Clinton ; Secretary of State ; America's Engagement in the Asia-Pacific ; U.S. Department of State ; 2010

^[8] BBC NEWS ; Barack Obama says Asia-Pacific is 'top US priority' ; 17 November 2011

^[9] Victor Cha, "The Unfinished Legacy of Obama's Pivot to Asia," Foreign Policy, Sept. 6,

2015, <https://foreignpolicy.com/2016/09/06/the-unfinished-legacy-of-obamas-pivot-to-asia/>.

^[10] Peter Baker and Laura Jakes, “Trump Throws Middle East Policy Into Turmoil Over Syria,” New York Times, Oct. 7, 2019, <https://www.nytimes.com/2019/10/07/us/politics/turkey-syria-trump.html>

^[11] Weixing Hu and Weizhan Meng ; The US Indo-Pacific Strategy and China’s Response ; (AUGUST 2020), pp. 143-176 (34 pages)

David McKay ; American Politics and Society, 9th Edition ; August 2017 .

^[12] Aspen Cabin , Camp David ; Remarks by President Obama in Press Conference after GCC Summit , The White House ; May 14, 2015 .

^[13] Read more at: <https://www.deccanherald.com/international/world-news-politics/for-donald-trump-defying-middle-east-truisms-produced-breakthroughs-and-backfires-900708.html> .

^[14] Walter Lippmann, US Foreign Policy: Shield of the Republic ; (Boston: Little, Brown and Company, 1950), 9.

^[15] Travis E. Robison ; Security With Solvency: Retrenchment And Strategic Reorientation ; University of Pennsylvania ;2019.

^[16] Robert Lieber, Power and Willpower in the American Future: Why the US is Not Destined to Decline (New York: Cambridge University Press, 2012), 3-5; Robert Lieber, Retreat and its Consequences ; American Foreign Policy and the Problem of World Order (New York: Cambridge University Press 2016) (9 – 12 .)

^[17] W. Michael Reisman ; Article 2(4): The Use of Force in Contemporary International Law ; (APRIL 12-14, 1984), pp. 74-87 (14 pages) .

Ian Bremmer, Superpower: Three Choices for America’s Role in the World, (New York: Portfolio, 2015)

^[18] LUMEN – Boundless Political Science : Who Makes U.S. Foreign Policy ? ;

Karl P. Mueller , Becca Wasser , Jeffrey Martini, Stephen Watts ; U. S . Strategic Interests in the Middle East and Implications for the Army ; 2017

URI FRIEDMAN ; America Has Come Full Circle in the Middle East
JANUARY24,2020.

[19] THE POLCY CERCLE ; FOREIGN POLICY: THE MIDDLE EAST; © 2021 THE POLICY CIRCLE. ALL RIGHTS RESERVED. TAX ID 47-2843650 .

[20] UNITED STATES SENATE ; Powers & Procedures ; www.senate.gov .

[21] David McKay ; American Politics and Society, 9th Edition ; August 2017

[22] Philip J. Powlick and Andrew Z. Katz ; Defining the American Public Opinion/Foreign Policy Nexus ; Mershon International Studies Review Vol. 42, No. 1 (May, 1998), pp. 29-

James F. Jeffr ; Michael Eisenstadtey; U.S. MILITARY ENGAGEMENT IN THE BROAD MIDDLE EAST ; THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY ; Policy Focus 143, April 2016 .

Steven Metz ; American Strategy in the Middle East Is on Its Last Legs ; Aug. 17, 2018.

For a review of the post–Cold War evolution of U.S . grand strategy, see the series of National Security Strategy documents published between August 1991 and July 1994, - <https://history.defense.gov/Portals/70/Documents/nss/nss1991.pdf?ver=2014-06-25121158-580>;

2 See Anthony Lake, “From Containment to Enlargement,” Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies, September 21, 1993, available at <https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/lakedoc.html> .

Raphael S. Cohen ; Why the United States Will Need a New Foreign Policy in 2020 ;

The RAND Blog May 26, 2020.

Emma Ashford ; Great-Power Competition Is a Recipe for Disaster ; FP

2021 1

APRIL

Gideon Rachman , Zero-Sum World, Politics, Power and Prosperity after the Crash, London, Atlantic Books, 2010, pp. 2.

Ian Bremmer, Superpower: Three Choices for America’s Role in the World, (New York: Portfolio, 2015) .

[23] Hurst Lecture Series - A Conversation with Governor Terry McAuliffe , The Aspen Institute , 3 \ 8 \ 2017

[24] <https://www.washingtonpost.com/opinions/the-new-world-order/2017B> - Robert J. Samuelson

[25] يذكر : أن التوازن الدولي الجديد لازال في طور التشكيل بصعود دول وهبوط أخرى , وإن كانت أقل حجماً , إلا إنها تكتسب , لأسباب مختلفة , أهمية وثقوذاً متصاعداً على الساحة الدولية , واحتراماً كبيراً لمبادئ السيادة وعدم التدخل .

[26] Joseph P. Quinlan, The Last Economic Superpower: The Retreat of Globalization, The End Of American Dominance, And What We Can Do About It, New York: McGraw-Hill.2011.

[27] Parag Khanna, A second tour through the second world, World Politics Review, Octobers , 2010.

[28] Report of the National Energy Policy Development Group ; 2001 . : National Energy Policy : Thomas F . Lynch 111 ; Strategic Assessment 2020: Into a New Era of Great Power Competition NEWS | Nov. 4, 2020

Brian Blankenship and Benjamin Denison ; Is America Prepared for Great- power Competition ; 9 December 2019 .

Noam Chomsky: America is an empire in decline , SALON , Tuesday, May 10, 2016

<https://www.washingtonpost.com/opinions/the-new-world-order/2017B>By Robert J. Samuelson

National Research Council, Minerals, Critical Minerals, and the U.S. Economy, National Academies Press, 2008; U.S. DOE, Critical Materials Strategy, December 2011; American Physical Society and The Materials Research Society, Energy Critical Elements, Securing Materials for Emerging Technologies, 2011.

U.S. Department of the Interior, USGS, Critical Mineral Resources of the United States—Economic and Environmental Geology and Prospects for Future Supply, Professional Paper 1802, 2017 ,

[29] August 30 2017 , (washington post) , China's invisible influence , Robert J. Samuelson

[30] Timmons Roberts and Liam Downey ; When Bush and Cheney doubled down on fossil fuels: A fateful choice for the climate ; July 7, 2016 .

[31] Paul Kennedy, A Time to Appear, January 28, 2010 .

[32] Noam Chomsky: America is an empire in decline , SALON , Tuesday, May 10, 2016

[33] Renewed Great Power Competition: Implications for Defense—Issues for Congress ; Congressional Research Service <https://crsreports.congress.gov> R43838 ; Updated March 4, 2021 .

. Gibbs Mckinley ; Election 2020: Implications for US foreign policy ; November 24, 2020 [34]

[35] Anthony Cordesman ; America's «Chaos Strategy» in the Middle East and South Asia ; February 26, 2018 .

Brookings experts on President Trump's first trip overseas Fred Dews , Friday , May , 19 , 2017.

منقول عن : صحيفة الإندبندنت البريطانية - العرب [نُشر في 2017/07/10، العدد : 10687، ص 7] .

[36] Liam Kennedy and Scott Lucas ; Enduring Freedom: Public Diplomacy and U.S. Foreign Policy ; American Quarterly ; vol . 57 , NO . 2 Jun 2005 Published By: The Johns Hopkins University Press

[37] Shibley Telhami ; The Persian Gulf: Understanding the American Oil Strategy ; March 1, 2002.

[38] Wilson Center ; 'The Key Problem of Our Time': A Conversation with Henry Kissinger on Sino-U.S. Relations ; September 20, 2018 .

[39] Christian Dorsch And Thomas Dörfler ; Organized Hypocrisy of the International Community: An Institutional Explanation of the UN Security Council's Contradictory Activity on Darfur ; July 2014 .

[40] Henry Kissinger ; World Order ; 21 October 2015

[41] James Traub ; Book Review: 'World Order' by Henry Kissinger ; Sept. 5, 2014 .

[42] Harris, H 2018a

[43] François Thual, Contrôler et Contrer: Stratégies géopolitiques, Paris, Ellipses 2000, p. 5.

[44] Phyllis Bennis ; U.S. Strategic Reach in the Middle East ; November 1, 1996 .

[45] http://www.pbs.org/wgbh/globalconnections/mideast/questions/uspolicy/#stability_or_democracy

^[46]Shibley Telhami ; Foreign Policy, Center for Middle East Policy ;The Persian Gulf: Understanding the American Oil Strategy ; March 1, 2002 .

Shibley Telhami ; The Persian Gulf: Understanding the American Oil Strategy ; March 1, 2002

^[47]Shibley Telhami ; The Persian Gulf: Understanding the American Oil Strategy ; March 1, 2002.

^[48] FOREIGN POLICY: THE MIDDLE EAST ; 2017 .THE POLICY CIRCLE ;

^[49] Carter, Ashton B. «The Logic of American Strategy in the Middle East.» *Survival* 59.2 (March 2017):13-24.

^[50] Kenneth Pollack Testimony ; U.S. policy toward a turbulent Middle East ; Tuesday, March 24, 2015.

^[51] Harris, H 2018a, 'Speech' (Hawaii Military Council), 12 January, retrieved 10 August 2018, www.pacom.mil/Media/Speeches-Testimony/Article/1418846/

^[52] THE POLICY CIRCLE ; 2017

^[53] Emma Ashford ; Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East ; *Strategic Studies Quarterly* ; Spring 2018.

^[54]«Leveraging U.S. Power in the Middle East,” Center for American Progress (October 2016), <https://www.americanprogress.org/issues/security/reports/2016/10/19/146283/leveraging-u-s-power-in-the-middle-east/>

^[55] David Blackmon ; The Key Distinction Between U.S. Energy Independence And Energy Security ; Jan 7, 2020

^[56] Hadi Salehi Esfahan ; The Economic Ties and Political Interests of the United States in the Middle East and North Africa ; *SNU American Studies Journal*, April 2012, No. 35.1

^[57] Taylor McNeil ; Why the United States Is the Only Superpower ; November 21, 2019

^[58]Steven Metz ; American Strategy in the Middle East Is on Its Last Legs ; Friday, Aug. 17, 2018 .

^[59]Gary Anderson ; America's Strategic Options in the Middle East ; Tue, 01/15/2019 .

^[60]Global Trends 2030 : Alternative Worlds ; a publication of the National Intelligence Coun-

cil ; december 2012 NIC 2012-001 ISBN 978-1-929667-21-5 To view electronic version: www.dni.gov/nic/globaltrends Facebook.com/odni.nic Twitter: @odni_nic .

Emma Ashford ; Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East ; SPRING 2018.

^[61] Amanda Shendruk, Laura Hillard, and Diana Roy ; Funding the United Nations: What Impact Do U.S. Contributions Have on UN Agencies and Programs? ; June 8, 2020 .

^[62] David R. BewleyTaylor ; Emerging policy contradictions between the United Nations drug control system and the core values of the United Nations ; School of Humanities, University of Wales Swansea, Singleton Park, Swansea SA2 8PP, UK ; 27 June 2005 .

^[63] Christian Dorsch And Thomas Dörfler ; Organized Hypocrisy of the International Community: An Institutional Explanation of the UN Security Council's Contradictory Activity on Darfur ; July 2014 .

^[64] Chris W. Baum ; Nationalism in United States Foreign Policy in the Post 9/11 Era ; Dissertations and Theses Dissertations and Theses ; Portland State University ; Spring 6-9-2015 .

^[65] Zaara Zain Hussain ; The Reality of US-UN Relations ; Mar 19 2011 .

^[66] Rosemary Foot, S. Neil MacFarlane, and Michael Mastanduno ; US Hegemony and International Organizations: The United States and Multilateral Institutions ; November 2003

^[67] Nikolas K. Gvosdev ; Russia and US National Interests: Maintaining a Balance of Power in Europe and Asia ; August 05, 2020 .

^[68] THE DEPARTMENT OF DEFENSE Indo-Pacific Strategy Report Preparedness, Partnerships, and Promoting a Networked Region June 1, 2019.

^[69] AHMED SAMIR SAYED MAHDI ; US FOREIGN POLICY AND ENERGY RESOURCES DURING THE GEORGE W. BUSH ADMINISTRATION ; University of Birmingham January 2010 .

OBAMAFoundation LEADERS: ASIA-PACIFIC CONVENING GUIDE 10-14 DEC 2019

^[70] Robert L. Bamberger and Mark E. Holt ; Bush Energy Policy: Overview of Major Proposals and Legislative Action ; Congressional Research Service ~ The Library of Congress ; 2001

^[71] See Layne, "America's Future Grand Strategy," or Posen, Restraint, for a more complete summary of the benefits of restraint and of offshore balancing. For criti-

cisms of offshore balancing, see Hal Brands, “Fools Rush Out? The Flawed Logic of Offshore Balancing,” *Washington Quarterly* 38, no. 2

(2015). However, even though Brands argues it would not necessarily be cheaper to station troops at home, he acknowledges that it would increase burden sharing and reduce blow-back .

[72] THE DEPARTMENT OF DEFENSE Indo-Pacific Strategy Report Preparedness, Partnerships, and Promoting a Networked Region June 1, 2019.

: 2015 . Korean—American Association

Hal Brands ; Why America Can’t Quit The Middle East , *The Caravan* ◊ Issue 1921 , March 21, 2019 URI FRIEDMAN ; America Has Come Full Circle in the Middle East ; *JANUARY 24.* , 2020

[73] Brian Blankenship and Benjamin Denison ; Is America Prepared for Great power Competition ; December 9, 2019?

[74] Korean—American Association ; AMERICA’S ROLE IN ASIA The Implications of America’s Rebalancing Policy to Asia

[75] an F. Fergusson, Coordinator – Mark A . McMinimy - Brock R. Williams ; The Trans-Pacific Partnership (TPP) Negotiations and Issues for congress ; March

[76] James McBride, Andrew Chatzky, and Anshu Siripurapu ; What Is the Trans-Pacific Partnership (TPP)? ; Last December 1, 2020 .

[77] Travis E. Robison ; 2019 .

[78] Russia Matters ; In the thick of it ; Experts : US Dual Containment of Russia, China Is Flawed, But Will Continue ; June 11, 2020.

[79] *Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities* (New Haven: Yale University ; press ,1982

[80] Paul K. MacDonald and Joseph M. Parent, *Twilight of the Titans : Great Power Decline and Retrenchment* (Ithaca: Cornell University Press,2018).

[81] Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1962), 118.

[82] David Ochmanek, Peter A. Wilson, Brenna Allen, John Speed Meyers, and Carter C. Price,

U.S. Military Capabilities and Forces for a Dangerous World: Rethinking the US Approach to Force Planning (Santa Monica: RAND, 2017), xii.

[83] Travis E. Robison ; 2019 .

[84] PAUL K. MACDONALD AND JOSEPH M. PARENT ; Twilight of the Titans ; 2018 .

Rosemary Foot, S. Neil MacFarlane, and Michael Mastanduno ; US Hegemony and International Organizations: The United States and Multilateral Institutions ; November 2003

[85] Daryl Press and Eugene Gholz, "Footprints in the Sand," The American Interest (March/ April 2010), <https://www.the-american-interest.com/2010/03/01/footprints-in-the-sand/>

[86] BRUCE W. JENTLESON ; Strategic Recalibration A Palmerstonian U.S. Middle East Regional Strategy ; JANUARY 24, 2018.

[87] See Layne, "America's Future Grand Strategy," or Posen, Restraint, for a more complete summary of the benefits of restraint and of offshore balancing. For criticisms of offshore balancing, see Hal Brands, "Fools Rush Out? The Flawed Logic of Offshore Balancing," Washington Quarterly 38, no. 2 (2015). However, even though Brands argues it would not necessarily be cheaper to station troops at home, he acknowledges that it would increase burden sharing and reduce blowback .

[88] Emma Ashford ; Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East ; Strategic Studies Quarterly ; Spring

هوامش الفصل الثاني

هوامش الفصل الثاني

- [1] James F. Jeffrey : U.S. Policy and Strategy in the Middle East , The Washington institute , December 14, 2017 .
- [2] Waleed Hazbun : REGIONAL POWERS AND THE PRODUCTION OF INSECURITY IN THE MIDDLE EAST, MENARA Working Papers No. 11, September 2018 .
- [3] The United States and the Middle East: Interests, Risks, and Costs : Daniel Byman and Sara Bjerg Moller Sustainable Security: Rethinking American National Security Strategy, edited by Jeremi Suri and Benjamin Valentino. Copyright © 2016 The Tobin Project .
- [4] HILLARY CLINTON ; America's Pacific Century ; foreign policy OCTOBER 11, 2011 .
- [5] Dennis Ross & David Makovsky: Foreign Policy, October 1, 2013 .
- [6] David A. Hollinger The Problem of Pragmatism in American History ; Jun., 1980), pp. 88-10 Jun., 1980), pp. 88-107 .
- [7] September/October 2015 : Obama and the Middle East : [Marc Lynch](#)
- [8] Dennis Ross & David Makovsky October 1, 2013 .
- [9] BBC NEWS ; Barack Obama says Asia-Pacific is 'top US priority' 17 November 2011
- [10] Christopher J. Bolan ; Joel R. Hillison , Colonel Jerad Harper ; the Middle East Program at the Foreign Policy Research Institute November 11, 2019 .
- [11] Binoj Basnyat ; Power Rivalry in the Indo-Pacific Region ; 25 September, 2020 .
- [12] Roberta Rampton ; Obama reaffirms U.S. to deter aggression against Gulf Arabs ; RIYADH (Reuters) APRIL 21, 2016 .
- [13] FAWAZ A. GERGES ; The Obama approach to the Middle East: the end of America's moment? ; International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-) Vol. 89, No. 2 (March 2013), pp. 299-323 (25 pages) Published By: Oxford University Press . Karim Mezran, Arturo Varvelli , Frederick Kempe, Giampiero Massolo ; THE MENA REGION: A GREAT POWER COMPETITION ; © 2019 Ledizioni LediPublishing ; Via Alamanni, 11 - 20141 Milano – Italy ; www.ledizioni.it - info@ledizioni.it .

^[14] See Ilan Greenberg and Andrew E. Kramer, Cheney, Visiting Kazakhstan , Wades Into Energy Battle, in “New York Times”, May 6, 2006 .

^[15] US Policy in the Persian Gulf: Obama’s Realpolitik in Practice? ; Jean-Loup Samaan ; In Hérodote Volume 149, Issue 2, 2013 .

See Ilan Greenberg and Andrew E. Kramer, Cheney, Visiting Kazakhstan , Wades Into Ener- ^[16]
gy Battle, in “New York Times”, May 6, 2006

^[17] US Policy in the Persian Gulf, Issue 2, 2013 .

^[18]7 Ken Dilanian, ‘U.S. intelligence official acknowledges missed Arab Spring signs’, Los Angeles Times, 19 July 2012 .

^[19] Barbara Slavin, ‘Obama’s Middle East democracy problem’, Foreign Policy, 5 March 2010, [http://www foreignpolicy.com](http://www.foreignpolicy.com)

^[20]. Peter Baker, ‘Cheer leaders’, New York Times, 13 Feb. 2011

^[21]. Peter Baker, ‘Cheer leaders’, New York Times, 13 Feb. 2011

^[22] Castro Santos, Maria Helena and Teixeira, Ulysses Tavares. Exporting Democracy as Foreign Policy: Peace, Security and the American Military Interventions in the Post-Cold War World. In: World International Studies Committee (WISC)Third Global International Studies Conference2011.

^[23] Maria do Céu de Pinho Ferreira Pint ; Mapping the Obama administration’s response to the Arab Spring ; int. vol.55 no.2 Brasília July/Dec. 2012 .

^[24] United States Foreign Policy and the Middle East ; January 2017 . [Atallah S. Al Sarhan](#)

^[25] National Energy Policy Development Group (NEPDG), National Energy Policy, Washington, D.C., White House May 17, 2001 (chap. 8, pp. 1-6) .

^[26] Joseph Bahout | Nathan J. Brown | Perry Cammack | Michele Dunne ; and others ; ARAB HORIZONS - Pitfalls and Pathways to Renewal ; © 2018 Carnegie Endowment for International Peace .

^[27] A. Trevor Thrall and Erik Goepner ; Step Back: Lessons for U.S. Foreign Policy from the Failed War on Terror ; JUNE 26, 2017 • POLICY ANALYSIS NO. 814 .

^[28] Bradford Ian Stapleton, “The Problem with the Light Footprint: Shifting Tactics in Lieu of

Strategy,” Cato Institute Policy Analysis no. 792, June 7, 2016 .

[29] Roberta Rampton ; Obama reaffirms U.S. to deter aggression against Gulf Arabs ; RIYADH (Reuters) APRIL 21, 2016 .

[30] FAWAZ A. GERGES ; The Obama approach to the Middle East: the end of America’s moment? ; International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-) Vol. 89, No. 2 (March 2013), pp. 299-323 (25 pages) Published By: Oxford University Press . Karim Mezran, Arturo Varvelli , Frederick Kempe, Giampiero Massolo ; THE MENA REGION: A GREAT POWER COMPETITION ; © 2019 Ledizioni LediPublishing ; Via Alamanni, 11 - 20141 Milano – Italy ; www.ledizioni.it - info@ledizioni.it .

[31] US Policy in the Persian Gulf: Obama’s Realpolitik in Practice? ; Jean-Loup Samaan ; In Hérodote Volume 149, Issue 2, 2013 .

[32] Johnathan Fulton, “China’s power in the Middle East is Rising,” The Washington Post (August 2018), https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2018/08/09/chinas-rise-in-the-middle-east/?utm_term=.673cabaceb5b .

[33] مايكل كبير : مجلة الشؤون الخارجية - Foreign Affairs – الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية في عدد مارس / أبريل 2015

[34] Rasmus Alenius Boserup Waleed Hazbun Karim Makdisi Helle Malmvig ; NEW CONFLICT DYNAMICS Between Regional Autonomy and Intervention in the Middle East and North Africa ; © Copenhagen 2017, the authors and DIIS .

[35] Lori Plotkin Bogart: Managing the discontinuity between the United States and the Gulf states at Camp David - Member of the Gulf Policy Program at The Washington Institute - May 12, 2015 .

[36] Kenneth G. Lieberthal ; The American Pivot to Asia ; December 21, 2011 .

[37] “The Future of US-Gulf Relations - Antoinikore Dasman - Chairman of the Arley Burke Council for Strategic and International Studies: Gulf Affairs: 5-17-2015 .

[38] Paul Tiyambe Zeleza ; Obama’s Africa Policy: The Limits of Symbolic Power ; African Studies Review ; Vol. 56, No. 2 (SEPTEMBER 2013), pp. 165-178 (14 pages) : Cambridge University Press .

[39] Office of the Press Secretary, The White House, ‘Remarks by the President on a new beginning’, 4 June 2009, http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-by-the-President-at-Cairo-University-6-04-09/, accessed 10 Feb. 2013

[40] Fawaz Gerges, *The far enemy: why jihad went global* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2005).

[41] US Policy in the Persian Gulf 2, 2013 .

[42] Paul Tiyambe Zeleza ; Obama's Africa Policy: The Limits of Symbolic Power ; *African Studies Review* ; Vol. 56, No. 2 (SEPTEMBER 2013), pp. 165-178 (14 pages) : Cambridge University Press .

[43] Office of the Press Secretary, The White House, 'Remarks by the President on a new beginning', 4 June 2009, http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-by-the-President-at-Cairo-University-6-04-09/, accessed 10 Feb. 2013

[44] Paul D. Williams and Alex J. Bellamy ; Principles, Politics, and Prudence: Libya, the Responsibility to Protect, and the Use of Military Force ; *Global Governance* Vol. 18, No. 3 (July–Sept. 2012), pp. 273-297 (25 pages) Published By:Brill .

[45] Paul D. Williams and Alex J. Bellamy ; (July–Sept. 2012), pp. 273-297 ; Published By:Brill .

[46] 38 A. Krieg, 'Externalizing the Burden of War: The Obama Doctrine and US Foreign Policy in the Middle East', *International Affairs*, 92, no. 1 (2016): 97–113.

[47] Gerges, 'The Obama approach to the Middle East', 308, 322 .

[48] G. Goldberg, 'The Obama approach to the Middle East: The End of America's moment?' *International Affairs*, (2016) .

[49] Sergio Fabbrini & Amr Yossef ; Obama's wavering: US foreign policy on the Egyptian crisis, 2011–13 ; 2015 .

[50] Sergio Fabbrini & Amr Yossef ; 2015 .

[51] Jeffrey A. Lefebvre ; Middle East Conflicts and Middle Level Power Intervention in the Horn of Africa ; *Middle East Journal* ; Vol. 50, No. 3 (Summer, 1996), pp. 387-404 (18 pages) .

[52] Nathan Brown: *An American View of the Political Performance of Islamic Forces in Egypt*: 5-27-2013 .

[53] Congressional Research Service ; *Egypt: Background and U.S. Relations* ; Updated May 27, 2020 ; <https://crsreports.congress.gov/RL33003> .

[54] Benjamin Wolkov ; *U.S.-Egyptian Relations Since the 2011 Revolution The Limits of Lever-*

age ; April 29, 2015 .

[55] MENASource by EgyptSource ; Top News: Obama Halts Delivery of F-16s to Egypt Given 'Current Situation' THU, JUL 25, 2013 .

[56] [Alex Ward](#) and [Zack Beauchamp](#) ; 9 questions about the US-Iran crisis you were too embarrassed to ask ; Jan 13, 2020 .

[57] 09BRUSSELS536, IRAN SANCTIONS: AA/S GLASER BRIEFS EU ON PRIORITY, <http://wikileaks.org/cable/2009/04/09BRUSSELS536.html>, accessed 10 Feb. 2013 .

[58] Iranian leader : Obama's rhetoric not enough' , CNN , 21 March 2009 , http://articles.cnn.com/2009-03-21/world/iran.us.obama_1_iaea-official-islamic-republic-news-agency-ayatollah-ali-khamenei?_s=PM:WORLD, accessed 10 Feb. 2013.

[59] 64 Fareed Zakaria, 'Iran's growing state of desperation', Washington Post, 5 Jan. 2012, http://www.washingtonpost.com/opinions/...of.../gIQA6usPbP_story.html, accessed 10 Feb. 2013.

[60] Trita Parsi, A single roll of the dice: Obama's diplomacy with Iran (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2012) .

[61] Parsi, A single roll of the dice .

[62] Jeffery Goldberg, 'Obama to Iran and Israel: "As President of the United States, I don't bluff"', Atlantic, 2 March 2012 .

[63] Trita Parsi , 'How Obama became vulnerable on Iran', Salon, 31 Jan. 2012 , http://www.salon.com/2012/01/31/how_obama_became_vulnerable_on_iran/, accessed 18 Feb. 2013 .

[64] Parsi, A single roll of the dice .

[65] Tehran: attack on Syria would be seen as attack on Iran', Reuters, 26 Jan. 2013.

[66] MAHMOOD MONSHIPOURI and BANAFSHEH KEYNOUSH ; Dealing with Iran: Confrontation or Negotiation? ; 2008 .

[67] SCOTT MACLEOD ; Iran Reacts Favorably to the Baker-Hamilton Plan ; Saturday, Dec. 09, 2006 .

[68] 55 The invitation issued to Iran to participate in the Vienna peace talks on Syria in October and November 2015 was understood as an example towards normalization of their relations after the JCPOA; see Tovar, J. (2017), Op. Cit., p. 338 . [59] Golberg 'The Obama Doctrine'.

- [69] Tovar, 'The Foreign Policy of the United States foll, owing the Arab Spring', 337.
- [70] The Geopolitics of Our Contemporary World: On the Global Economy and the Nation State, Peter Tello - Colin Felt, World of Knowledge Series, No. 282 .
- [71] Henry Kissinger ; World Order - Reflections on the Character of Nations and the Course of History ; Penguin Corporation, New York ; 2014 .
- [72] ZBIGNIEW BRZEZINSKI ; THE GRAND CHESSBOARD American Primacy and Its Geostrategic Imperatives A Member of the Perseus Books Group -iiiCopyright ©. Published by Basic Books, A Member of the Perseus Books Group .
- [73] AFTER BAKER-HAMILTON: WHAT TO DO IN IRAQ EXECUTIVE SUMMARY AND RECOMMENDATIONS ; Middle East Report N°60 – 19 December 2006 .
- [74] CNN ; Brzezinski : U.S. in danger of 'stampeding' to war with Iran ; September 24 , 2007 .
- [75] Jeffrey Goldberg ; The Obama Doctrine ; The Atlantic ; APRIL 2016 ISSUE .
- [76] Paul K. Kerr ; Iran's Nuclear Program: Tehran's Compliance with International Obligations Analyst in Nonproliferation May 31, 2016 .
- [77] <http://www.nationalreview.com/article/438045/iran-nuclear-deal-new-obama-administration-secret-side-deal> .
- Why is the Strait of Hormuz so important? ; John Letzing ; 29 Jul 2019 .
- [78] WORLD ECONMIC FORUM
- [79] Patrick Reeve and Julia Macfarlane ; Iran's Islamic Revolutionary Guard Corps seizes British-flagged, Liberian-flagged tankers in Strait of Hormuz ; 20 July 2019 .
- [80] US Energy Information Agency ; The Bab el-Mandeb Strait is a strategic route for oil and natural gas shipments ; AUGUST 27, 2019 .
- [81] <http://www.nytimes.com/2016/07/14/world/middleeast/iran-nuclear-deal.html?ref=middleeast>.
- [82] https://www.washingtonpost.com/world/national-security/assessing-the-iran-nuclear-deal-one-year-after-it-was-reached/2016/07/13/cf3de73a-4828-11e6-acbc-4d4870a079da_story.html .
- [83] Giorgio Cafiero ; Oman and Iran: friends with many benefits ; April 29, 2016 .

Iran's Strait Games - ; James S. Robbins ; June 7 , 2016 .

[84] US.NEWS ;

[85] LUIS MARTINEZ ; Navy Destroyer 'Harassed' by Iranian Speedboats, US Official Says ; 25 August 2016 .

[86] Will Dunham ; Iranian rockets launched near US warships in Strait of Hormuz captured on video ; January 10, 2016 .

[87] <http://www.nytimes.com/2016/08/26/world/middleeast/persian-gulf-us-iran.html?ref=middleeast>.

[88] <http://www.washingtontimes.com/news/2016/aug/25/iranian-ships-intercept-us-destroyer-report> /

[89] <http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2016/1010/Did-Yemeni-rebels-just-fire-on-a-US-warship> .

[90] Lisa M. Lopez ; Interwar Germany vs. Nuclear Iran ; American Intelligence Journal ; Vol. 32, No. 2 (2015), pp. 47-60 (14 pages) Published By: National Military Intelligence Foundation .

[91] Office of the Press Secretary : The White House : Statement by the President on Iran , January 17, 2016 .

[92] <http://lobelog.com/regional-implications-of-the-jcpoa>

[93] UN news ; At Security Council, top UN political official outlines status of resolution on Iran's nuclear programme ; 18 January 2017 .

[94] Iran Arming Militias in Iraq, Violating International Laws: U.N. Security Council

[95] <http://www.ajel.sa/local/1767556>

[96] UN Reports - By INU Staff : Continuing Violations of International Law by Iran 19 July 2016 .

[97] Timeline: US policy shifts on Syria in Obama administration', Reuters, July 27, 2012.

[98] Gerges, 'The Obama Approach to the Middle East', 309–310 .

[99] Alex Ward and Zack Beauchamp ; 9 questions about the US-Iran crisis you were too embarrassed to ask ; Jan 13, 2020 .

^[100] Michael R. Gordon, 'Kerry says trip will focus on finding Syria solution', New York Times , 13 Feb. 2013, <http://www.nytimes.com/2013/02/14/us/politics/kerry-says-he-is-preparing-proposals-on-syria-crisis.html>, accessed 18 Feb. 2013 .

^[101] 4 Michael R . Gordon and Mark Lander , ' Senate hearing draws out a rift in U . S . policy on Syria', New York Times, 7 Feb. 2013 , <http://www.nytimes.com/2013/02/08/us/politics/pa-netta-speaks-to-senate-panel-on-ben-ghazi-attack.html?ref=marklandler> , accessed 18 Feb. 2013 . .

^[102] e Roberta Rampton, 'Obama says struggling over whether to intervene in Syria', Reuters, 27 Jan. 2013, <http://www.reuters.com/article/2013/01/28/us-obama-syria-idUSBRE90R00V20130128>, accessed 18 Feb. 2013 .

^[103] 0 Robert Dreyfuss, 'Obama on Petraeus, Iran and Syria', The Nation, 14 Nov. 2012, <http://www.thenation.com/blog/171264/obama-petraeus-iran-and-syria#>, accessed 18 Feb. 2012.

^[104] Karen DeYoung, 'U.S. moves toward providing direct aid to Syrian rebels', Washington Post, 27 Feb. 2013.

^[105] Obama's Mideast speech', 19 May 2011, New York Times , <http://www.nytimes.com/2011/05/20/world/middleeast/20prexy-text.html?pagewanted=all>, accessed 10 Feb. 2013.

^[106] Chris McGreal, 'Egypt: bread shortages, hunger, and unrest', Guardian, 27 May 2008

^[107] For the latest Gallup poll, 'Egypt from Tahrir to transition', see Hannah Allam, 'U.S. fares poorly in first modern polling of Egyptian views', McClatchy Newspapers, 25 June 2011, <http://www.mcclatchydc.com/2011/06/25/v-print/116485/us-fares-poorly-in-first-modern.html>, accessed 10 Feb. 2013 .

^[108] Sergio Fabbrini & Amr Yossef ; 2015 .

^[109] Foreign Policy: Obama's Foolish Strategy in Syria <http://foreignpolicy.com/2016/09/21/obamas-syria-strategy-is-the-definition-of-insanity/>

^[110] Bloomberg: Obama is learning lessons about Syria, the crisis his politics has caused ; <https://www.bloomberg.com/view/articles/2016-09-22/obama-lectures-on-syria-a-crisis-he-exacerbated>

^[111] Obama issues Syria a "red line" warning on chemical weapons', The Washington Post, James Ball, August 20, 2012.

^[112] Secretary of State John Kerry's Remarks on Syria on August 30', The Washington Post, August 30, 2013.

^[113] Jeffrey Goldberg ; The Obama Doctrine ; The Atlantic ; [APRIL 2016 ISSUE](#)

^[114] Trita Parsi, A single roll of the dice: Obama's diplomacy with Iran (New Haven, CT, and London: Yale University Press, 2012) .

^[115] A. Lund, 'Red Line Redux: How Putin Tore Up Obama's 2013 Syria Deal', Report, The Century Foundation, 2017.

^[116] Scott Wilson and Joby Warrick, "Assad Must Go, Obama Says," The Washington Post, August 18, 2011.

^[117] Kenneth Pollack: An Army to Defeat Assad: Foreign Affairs, in its September and October 2014 issue .

^[118] David Schenker: China's Influence in the Middle East, Los Angeles Times, April 26, 2013 .

^[119] Dennis Ross : The Washington Institute : September 9, 2011 .

^[120] .Dennis Ross : Foreign Policy Magazine : April 24 , 2013

^[121] Ethan Bronner ; As Biden Visits, Israel Unveils Plan for New Settlements ; March 9 , 2010 .

^[122] By Isabel Kershner ; Israel Says It Is 'Deeply Disappointed' by Kerry's Remarks on Peace Talks ; April 9, 2014 .

^[123] Dalia Dassa Kaye ; Israel's Iran Policies After the Nuclear Deal ; C O R P O R A T I O N © Copyright 2016 RAND Corporation .

^[124] Exclusive Interview: Obama on the World,' The New York Times Opinion, Thomas L. Friedman, August 8, 2014 .

^[125] 64 'Donald Trump's New World Order,' The New Yorker, Adam Entous, June 18, 2018; 'US Veto on UN Settlement Resolution Shows Obama is Not Ready for Change,' HeptagonPost, Andrea Dessi, February 26, 2011.

^[126] Thomas Obel Hansen ; What Are the Consequences of Palestine Joining the International Criminal Court? ; Apr 6 2015 .

[127] FAWAZ A. GERGES ; The Obama approach to the Middle East: the end of America's moment? ; 14 February 2021 .

[128] Jeremy Pressman ; The Primary Role of the United States in Israeli-Palestinian Relations ; International Studies Perspectives Vol. 4, No. 2 (May 2003), pp. 191-194 Published By: Oxford University Press .

[129] U.S. Foreign Aid to Israel ; Congressional Research Service <https://crsreports.congress.gov> RL3322 ; November 16, 2020 .

[130] (1) Glenn Kessler, "Understanding Obama's shift on Israel and the '1967 lines'", The Washington post, 20 May 2011, http://www.washingtonpost.com/blogs/fact-checker/post/understanding-obamas-shift-on-israel-and-the-1967-lines/2011/05/19/AFPRaT7G_blog.html. (accessed day August 9, 2015)

[131] غسان الشبانه : سياسة أوباما الخارجية تجاه إسرائيل: الفشل في استخدام القوة الذكية , 31 أغسطس 2015 .

[132] Kali Robinson ; What Is U.S. Policy on the Israeli-Palestinian Conflict ? ; December 15 , 2020 .

[133] ; Jul 14 2016 . Jeremy Pressman ; Obama and the Israeli-Palestinian Conflict

[134] Israel-Palestine: the real reason there's still no peace ; 16 May 2017 . ; Nathan Thrall

[135] Report on Israeli settlement , Foundation for Middle East Peace , <http://www.fmep.org/reports/> ; ' Reports', Peace Now , <http://peacenow.org.il/eng/content/reports>, both accessed 10 Feb. 2013 .

[136] Steven Lee Myers and Mark Lander, 'U.S. is appealing to Palestinians to stall U.N. vote', New York Times, 3 Sept. 2011; Henry Siegman, 'September madness', Foreign Policy (The Middle East Channel), 15 Sept. 2011, http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/09/15/september_madness, accessed 10 Feb. 2013.

[137] Quoted in Fareed Zakaria, 'The strategist', Time, 30 Jan. 2012. 2 'Democratic presidential debate on NPR ', New York Times , 4 Dec . 2007 . <http://www.nytimes.com/2007/12/>

;The Palestinian-Israeli conflict: Has the equation changed? ; November 12, 2020 .

[138] Sania Faisal ElHussini

[139] Jeremy Pressman ; Jul 14 2016 .

[140] FAWAZ A. GERGES ; The Obama approach to the Middle East: the end of America's moment? ; 19 December – 2020 .

[141] ; April 1 , 2010 .STEVEN J. ROSEN ; Obama's Foolish Settlements Ultimatum

[142] J. Tovar, 'The Foreign Policy of the United States following the Arab Spring', in Political Change in the Middle East and North Africa After the Arab Spring, ed. Inmaculada Szmolka (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2017), 326–46, 327; Mearsheimer & Walt, 'The Case for Offshore Balancing', 73.

[143] Rasmus Alenius Boserup Waleed Hazbun Karim Makdisi Helle Malmvig ; NEW CONFLICT DYNAMICS Between Regional Autonomy and Intervention in the Middle East and North Africa ; © Copenhagen 2017, the authors and DIIS .

[144] Lori Plotkin Bogart: Managing the discontinuity between the United States and the Gulf states at Camp David - Member of the Gulf Policy Program at The Washington Institute - May 12, 2015 .

[145] Michael Nelson ; BARACK OBAMA: FOREIGN AFFAIRS ; Iraq and Afghanistan ; © Copyright 2021. Rector and Visitors of the University of Virginia .

[146] Iran's Networks of Influence in the Middle East ; Chapter One: Tehran's strategic intent ; Pages: 11-38 ; ; November 2019 . IISS ; Publisher: IISS

[147] سامح راشد : « لا سياسة » أوباما في الشرق الأوسط , مجلة السياسة الدولية , مؤسسة الإهرام , 3-5-2015 .

[148] Richard H. Shulman,; OBAMA'S FALSE POLICY AGAINST TERRORISM; U.S. PASS-PORTS AND FOREIGN POLICY ; September 30, 2011 .

[149] ; Pages: 11-38 ; ; November 2019 . IISS :

[150] Amy Sherman ; Donald Trump wrongly blames Hillary Clinton for creation of ISIS ; The Poynter Institute ; July 20 , 2016 . Donald Trump press release, "Hillary's foreign policy : a before and after look at the world," July 10, 2016 . 60 Minutes , Donald Trump and Mike Pence interview , July 17, 2016 .

[151] Joseph R. Biden, Press Release - Biden-Gelb Plan For Iraq One Year Later Online by Gerhard Peters and John T. Woolley, The American Presidency Project <https://www.presidency.ucsb.edu/node/316712> .

[152] Congressional Research Service ; Iraq: Background and U.S. Policy ; November 21 , 2017 .

^[153] Robert Mackey ; Joe Biden's Plan to Partition Iraq Would Have Unleashed Chaos ; September 6 2019 .

^[154] .A statement by US Vice President "Joseph Biden" in the "Washington Post" newspaper in August 2014 .

^[155] NEDRA PICKLER ASSOCIATED PRESS ; Obama pledges support to Iraqi leader in fight against IS ; APRIL 14, 2015 . <https://www.sandiegouniontribune.com/> .

^[156] . James Jeffrey : The Political Monitor (No. 2297) August 5, 2014

^[157] 7 Rahimi, Babak. "Iran's Declining Influence in Iraq." The Washington Quarterly. 35.1. Center for Strategic and International Studies. Page 29. Winter 2012. <http://csis.org/files/publication/twq12winterahimi.pdf>.

^[158] Michael Knights: A Big Win for the Kurds in the White House: The Washington Institute for Near East Studies: May 5, 2015 .

^[159] <http://foreignpolicy.com/2016/11/02/vladimir-of-arabia-putin-russia-middle-east/>

^[160] <http://www.washingtontimes.com/news/2016/oct/27/how-to-deal-with-russia>

^[161] CARNEGIE __ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE ; THE RUSSIAN-U.S. RELATIONSHIP IN THE MIDDLE EAST A FIVE-YEAR PROJECTION ITAMAR RABINOVICH ; 23 – 3- 2016 .

^[162] CSIS ; Russia's Security Interests in the Middle East ; September 21, 2020 .

^[163] Anna Borshchevskaya ; THE RUSSIAN WAY OF WAR IN SYRIA: Threat Perception and Approaches to Counterterrorism ; Sep 10, 2020 .

^[164] Pavel Baev, "Why Russia is Failing the 'Syria test' for counterterrorism cooperation with the West," PONARS Eurasia, May 2018, <http://www.ponarseurasia.org/memo/why-russia-failing-syria-test-counterterrorism-cooperation-west> .

^[165] Jakub Grygiel, "Russia's Return to The Middle East," Hoover Institution, December 12, 2019, <https://www.hoover.org/research/russias-return-middle-east> .

^[166] Anna Borshchevskaya, "Russia's Growing Interests in Libya," The Washington Institute for Near East Policy, January 24, 2020, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russias-growing-interests-in-libya> .

[167] Congressional Research Service ; Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S. Policy ; November 23, 2020 .

[168] Nov. 14, 2019 . Vivian Salama ; U.S. Threatens Egypt With Sanctions Over Russian Arms Deal

[169] <http://www.nytimes.com/2016/10/06/opinion/dont-intervene-in-syria.html>

[170] <http://www.nytimes.com/2016/10/07/world/middleeast/alepposyria.html?remiddeeast>

[171] <http://www.nytimes.com/2016/10/09/world/middleeast/syria-provokes-an-american-anxiety-is-us-power-really-so-special.html?ref=middleeast>

[172] Paul Tiyambe Zeleza; (SEPTEMBER 2013), pp. 165-178 : Cambridge University Press .

[173] John R. Deni ; THE REAL REBALANCING: AMERICAN DIPLOMACY AND THE TRAGEDY OF PRESIDENT OBAMA'S FOREIGN POLICY ; Oct. 1, 2015 ; 55 pages .

[174] GERGES F.A: Obama and the Middle East: The End of America's Moment?, Houndmills ., 2012 .

[175] David Jervis ; Obama and the Middle East ; Teka Kom. Politol. Stos. Międzynar. – OL PAN, 2017, 12/2, 31–57.

; September/October 2015 .

[176] Rightsizing the U.S. Role - Marc Lynch ; Obama and the Middle East .

[177] Mapping the Obama administration's response to the Arab Spring ; Maria do Céu de Pinho Ferreira Pinto ; vol.55 no.2 Brasília July/Dec. 2012 .

[178] The White House - Office of the Press Secreter ; Remarks by the President in Address to European Youth ; Palais des Beaux Arts - Brussels, Belgium ; March 26, 2014 .

[179] Barack Obama: Post Military College: June 9, 2014 .

[180] CNBC ; Matt Clinch ; US disengagement in the Middle East is 'a concern to all of us,' Dutch minister says ; SAT, APR 6 2019 .

[181] Paul D. Williams and Alex J. Bellamy ; (July–Sept. 2012), pp. 273-297 (25 pages) Published By:Brill .

[182] A. Krieg, 'Externalizing the Burden of War: The Obama Doctrine and US Foreign Policy in

the Middle East', International Affairs, 92, no. 1 (2016): 97–113.

[183] Gerges, 'The Obama approach to the Middle East', 308, 322 .

[184] G. Goldberg, 'The Obama approach to the Middle East: The End of America's moment?' International Affairs, (2016) .

[185] John Nye, Joseph S. Introduction. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs. 2004. Page x.

[186] Chuck Heigl: US Secretary of Defense, Soref Symposium, The Washington Institute for Near East Policy, May 9, 2013 .

[187] Sergio Fabbrini & Amr Yossef ; Obama's wavering: US foreign policy on the Egyptian crisis, 2011–13 ; 2015 .

[188] Marc A. Thiessen ; Opinion: Obama took lying to new heights with the Iran deal ; The Washington Post ; June 8, 2018 .

[189] Suzanne Maloney ; Deception and the Iran deal: Did the Obama administration mislead America, or did the Rhodes profile? ; Wednesday, May 11, 2016 .

[190] Michael Eisenstadt: Foreign Affairs Committee - Subcommittee on the Middle East and North Africa - July 2015 .

[191] Reuben F. Johnson ; The Dangers Presented by Russian and PRC Weapons Sales to Iran ; August 4, 2020 .

[192] The report includes five members, including two former national security advisers: Samuel Berger and Stephen Hadley - former US ambassador to Iraq and Turkey James Jeffrey - former official in the administration of US President Barack Obama and longtime Middle East peace envoy Dennis Ross - Executive Director of the Washington Robert Institute Satloff: April 2015 .

[193] https://www.washingtonpost.com/world/national-security/russian-air-defense-raises-stakes-of-us-confrontation-in-syria/2016/10/17/85c89220-948c-11e6-bb29-bf2701dbe0a3_story.html

[194] <http://nationalinterest.org/feature/syrias-endgame-under-way-america-ready-18270>

[195] David Schenker : Los Angeles Times , 26 April 2013 .

[196] The New Foreign Policy in the Middle East: The Washington Institute for Near East Policy, November 1, 2013 .

هوامش الفصل الثالث

هوامش الفصل الثالث

- [1] How Trump is rolling back Obama's legacy ; ; March 24, 2017 . [Juliet Eilperin and Darla Cameron ; https://www.washingtonpost.com](https://www.washingtonpost.com)
- [2] Walt, S. M. (2018). The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of US Primacy. New York: Farrar, Strauss and Giroux.
- [3] Walt, S. M. (2018). The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of US Primacy. New York : Farrar, Strauss and Giroux .
- [4] . <http://www.govexec.com/DECONSTRUCTING> THE DEEP STATE BY CHARLES S. CLARK
- [5] The Trump Doctrine: Pressuring Adversaries and Allies Alike ; September 24, 2020 . : Colin Dueck
<https://www.cmu.edu/ir/index.html>
- [6] “ Inaugural address : Trump's full speech ” CNN , 21 January 2017 , <http://edition.cnn.com/2017/01/20/politics/trumpinaugural-address/>.
- [7] John J. Mearsheimer, Stephen M. Walt , “ The Case of Offshore Balancing : A Superior U.S. Grand Strategy , ” Foreign Affairs , 95 (2016) , 70-83 . <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2016-06-13/case-offshore-balancing> . Accessed on 2 July 2016 ; Stephen M. Walt, “ U.S. Middle East Strategy : Back to Balancing , ” Foreign Policy, 21 November 2013 , <http://foreignpolicy.com/2013/11/21/usmiddleeaststrategybacktobalancing/>
- [8] Jack Thompson ; Trump and the Future of US Grand Strategy ; September 2017 .
- [9] Brennan Stamman ; THE RETURN TO ISOLATIONISM IN US FOREIGN POLICY UNDER THE TRUMP ADMINISTRATION ; Drury University, April 3-4, 2020 .
- [10] George Friedman , Jacob L. Shapiro ; The Limits of the Trump Doctrine ; <https://www.cirsd.org/en/>
- [11] Ian Bremme ; Americans Want a Less Aggressive Foreign Policy. It's Time Lawmakers Listened to Themr; FEBRUARY 19, 2019 .
- [12] Ikenberry, G. J. (2009) ‘ Liberal Internationalism 3.0: America and the Dilemmas of Liberal

World Order', Perspectives on Politics, 7 (1), pp. 71– 87.

[13] Diamond, L. (2019) Ill Winds: Saving Democracy from Russian Rage, Chinese Ambition, and American Complacency. New York: Penguin .

[14] Daalder, I. and Lindsay, J. (2018) The Empty Throne: America's Abdication of Global Leadership. New York: PublicAffairs .

[15] Carla Norrlof ; Hegemony and inequality: Trump and the liberal playbook ; January 2018 .

[16] Jim Hanson ; A New Strategy for the Middle East ; January 09, 2019 \ <https://www.foreignaffairs.com/> .

[17] Anton , M ' The Trump Doctrine', Foreign Policy. 20 April. Available from: <https://foreign-policy.com/2019/04/20/the-trump-doctrine-big-think-america-first-nationalism/> [accessed 5 May 2019] .

[18] James Curran ; "Americanism, not globalism": President Trump and the American mission ; July 2018 .

[19] Sean Yom ; US Foreign Policy in the Middle East: The Logic of Hegemonic Retreat: Trump Doctrine in the Mideast ; February 2020 .

[20] Sean Yom ; US Foreign Policy in the Middle East: The Logic of Hegemonic Retreat 28 February 2020 .

[21] John Glaser ; Let's Face It: US Policy in the Middle East Has Failed ; BLOGOCTOBER 19, 2018 . RICHARD FALK ; [The Failure of U.S. Foreign Policy in the Middle East](#) ; 22 nov 2020 .

[22] Indyk, M. (2018) ' A Trump Doctrine for the Middle East', The Atlantic, April. Available from: <https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/04/trump-syria-middle-east/558053/> [accessed 22 January 2019].

[23] C. R. Ryan, 'Regime Security and Shifting Alliances in the Middle East', in International Relations Theory and a Changing Middle East (POMEPS Studies 16) (Washington DC: Project on Middle East Political Science (POMEPS), 2015), 42–46, 44

[24] Jordi Quero & Andrea Dessì ; Unpredictability in US foreign policy and the regional order in the Middle East: reacting vis-à-vis a volatile external security-provider ; 17 Feb 2019 .

[25] Taylor Luck ; War in Libya? Why two US allies are on a collision course ; June 17 , 2020 .

^[26] رانج علاء الدين , عماد الدين بدیع : يواجه رعاة ليبيا بالوكالة معضلة , الاثنين 15 يونيو 2020 .

^[27] Exploiting Chaos: Russia in Libya ; September 23, 2020 . <https://www.csis.org>

^[28] IFIMES : 2020 Libyan nightmare: Will Libya be divided to East and West Libya ; 13 July 2020 .

^[29] مركز الإمارات للدراسات : التدخل التركي في ليبيا : المحددات والتحديات , 4 أغسطس 2020 .

^[30] IFIMES ; 13 JULY 2020 .

^[31] Jonathan M. Winer ; Big questions for Libya in 2020 ; January 6 , 2020 .

^[32] Charles L. Glaser and Rosemary A. Kelanic, 'Getting Out of the Gulf: Oil and US Military Strategy', Foreign Affairs, vol. 96, no. 1, January/February 2017, pp. 122–31 .

^[33] Simon Tisdall ; Why instinct and ideology tell Trump to get out of the Middle East ; Sat 11 Jan 2020 .

^[34] Ellen R. Wald ; Trump's Removal Of Troops From Saudi Arabia Is Also About Oil ; May 7 , 2020 .

^[35] US Department of Defense, 'Summary of the 2018 National Defense Strategy of the United States of America', <https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf> .

^[36] For two recent examples, see Emma Ashford, 'Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East', Strategic Studies Quarterly, Spring 2018, pp. 127–48; and Jasen J. Castillo, 'Passing the Torch: Criteria for Implementing a Grand Strategy of Offshore Balancing', in Center for a New American Strategy, 'New Voices in Grand Strategy', Michael J. Zak Lecture Series, April 2019, <https://www.cnas.org/publications/reports/new-voices-in-grand-strategy>.

^[37] JON GAMBRELL ; AP Analysis: Gulf Arab states worry after US Syria pullout ; October 16, 2019 .

^[38] Kenneth A. Myers ; Nato—the Next Thirty Years The Changing Political, Economic, And Military Setting eBook Published 4 March 2019 .

^[39] Gideon Rachman ; End of the American era in the Middle East ; DECEMBER 30 2019 .

^[40] Jeffrey Feltman et al., 'The New Geopolitics of the Middle East: America's Role in a Changing Region', Brookings Institution, January 2019, <https://www.brookings.edu/wp-content/up->

[loads/2019/01/FP_20190107_new_geopolitics_of_mena_final.pdf.](#)

[41] David . A. Fahrenthold and [Paul Kane](#) and [Josh Dawsey](#) ; GOP criticism of Trump grows, suggesting opposition has grown beyond his usual adversaries ; june 5, 2020 .

[42] Ian Bremme ; Americans Want a Less Aggressive Foreign Policy. It's Time Lawmakers Listened to Themr; FEBRUARY 19, 2019 .

[43] Andrew J. Bacevich ; America's War for the Greater Middle East: A Military History Kindle Edition ; 2016 .

[44] KEITH JOHNSON , ROBBIE GRAMER ; How the Bottom Fell Out of the U.S.-Saudi Alliance ; APRIL 23, 2020 .

[45] KEITH JOHNSON, ROBBIE GRAMER ; How the Bottom Fell Out of the U.S.-Saudi Alliance ; APRIL 23, 2020 .

[46] Timothy Gardner ; Trump says U.S. does not need Middle East oil, but cargoes keep coming ; SEPTEMBER 17, 2019 .

[47] ANAND TOPRANI ; OIL AND THE FUTURE OF U.S. STRATEGY IN THE PERSIAN GULF ; MAY 15, 2019 .

[48] Atlantic Council ; Middle East Programs Five big questions as America votes : Middle; TUE, SEP 29, 2020 .

[49] U.S. and Russian Interests in the Syrian War :Modern diplomacy ; August 25, 2020 . Nageen Ashraf

[50] ["France could act on Syria without Britain, says François Hollande"](#). The Guardian. 30 August 2013. Retrieved 31 August 2013 .

[51] ["Obama's Red Line, Revisited"](#). POLITICO. 19 July 2016. Retrieved 13 April 2018. Despite the administration's strong advocacy and support from a small minority of hawkish politicians, Congress and the American people proved strongly opposed to the use of force. In the end, however, the threat of military action and a surprise offer by Russia ended up achieving something no one had imagined possible .

[52] ; BBCNEWS ' 2018 . Russia emboldened by diminished US presence Jonathan Marcus;

[53] Jonathan Cristol ; United States Foreign Policy in the Middle East after the Cold War ; 14 November 2014 .

[54] BBC NEWS ; Syria war: American troops hurt as Russian and US military vehicles collide ; 2019 .

[55] Made For minds ; Rex Tillerson reaffirms US commitment to Syrian peace , rules out Assad in future government ; 26.10.2017 .

[56] 3 ‘U.S. envoy to U.N. says Syria used chemical weapons 50 times’, Reuters, April 13, 2018 .

[57] 4 President Obama stated that any such use ‘would change my calculus, (...) that would change my equation’. See ‘Obama issues Syria a “red line” warning on chemical weapons’, The Washington Post, August 12, 2012 .

[58] ; 2019 . : Andrew S. Weiss

[59] ANDREW S. WEISS, NICOLE NG ; Collision Avoidance: The Lessons of U.S and Russian Operations in Syria ; MARCH 20, 2019 .

[60] Weiss and Rumer on the U.S.-Russia Relationship , 2017

[61] NEWS ; September 2019 . BBC, clashes Syria war: US deploys reinforcements to Syria after Russia

[62] The United State’s Changing Strategy towards the Middle East ; James Cho ; November 14, 2019 November 14, 2019 . <http://natoassociation.ca>

[63] REESE ERLICH ; Russia Is the Only Winner in Syria ; OCTOBER 30, 2019.

[64] Anna Borshchevskaya , Robert E. Hamilton, and Steven Zaloga; Russia’s Deepening Military Involvement in Syria October 5, 2018 .

[65] July 6 ; 2018 Dennis Ross; We already gave Syria to Putin, so what’s left for Trump to say?.
<https://www.washingtonpost.com> .

[66] Prejomon Sunny ; These are Iran’s proxies in the Middle East ; January 09, 2020 .

[67] Joost Hiltermann ; Syria: The Hidden Power of Iran ; 13 APRIL 2017 .

[68] Katzman, Kenneth. “Iran’s Foreign Policy.” Federation of American Scientists. Congressional Research Service . Pages 1-2. 5 May 2015 . <https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/R44017.pdf>.

[69] “Leader’s Remarks on Anti-Iran Sanctions and Yemen Developments.” The Office of the Supreme Leader Sayyid Ali Khamenei. 10 Apr. 2015. <http://www.leader.ir/langs/en/index.php?p=->

[bayanat&id=13068](#)

[70] Gordon, Michael R., and Jeff Zeleny. "Obama Envisions New Iran Approach." The New York Times. 1 Nov 2007 . http://www.nytimes.com/2007/11/02/us/politics/02obama.html?_r=0.

[71] 7 Esfandiary, Dina, and Ariane Tabatabai. "Iran's ISIS Policy." International Affairs. 91.1. Chatham House. Page 5. 2015. http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_publication_docs/INTA91_1_01_Esfandiary_Tabatabai.pdf.

[72] Reese, Aaron. "Sectarian and Regional Conflict in the Middle East." Middle East Security Report 13. Institute for the Study of War. Page 20. July 2013. http://www.understandingwar.org/sites/default/files/SectarianandRegionalConflictintheMiddleEast_3JUL.pdf .

[73] Roberta Rampton, Lesley Wroughton ; Trump fires Tillerson, a moderate; replaces him with hawkish spy chief Pompeo ; MARCH 13, 2018 .

[74] . Delk, Josh. 2018. "Trump Aides Prepare for Iran Nuclear Deal Pullout: Report." The Hill, April 5, 2018. <http://thehill.com/homenews/administration/381747-trump-aides-prepare-for-iran-nuclear-deal-pullout-report> .

[75] NADER ENTESSAR AND KAVEH L. AFRASIABI ; Trump and Iran From Containment to Confrontation ; November 2019 .

[76] Pollack, K. (2019) ' Trump Is Giving Iran More Than It Ever Dreamed Of', Foreign Policy, 26 September. Available from: <https://foreignpolicy.com/2019/09/26/trump-is-giving-iran-more-than-it-ever-dreamed-of/> [accessed 6 October 2019]

[77] Kreps, S. (2018) Taxing Wars: The American Way of War Finance and the Decline of Democracy. Ithaca, NY: Cornell University Press .

[78] James Jeffrey ; Implications of the Iran Nuclear Agreement for U.S. Policy in the Middle East ; Jun 3, 2015 .

[79] Kate O'Flaherty ; The Iran Cyber Warfare Threat: Everything You Need To Know ; Jan 6, 2020 .

[80] Kate Brewer AL QAEDA AND IRAN ; November 19, 2020 .

[81] World Politics Review ; What Comes Next in the Standoff Between the U.S. and Iran? ; Wednesday, Dec. 2, 2020 .

^[82] Trump's Iran agenda is about to end in failure ; November 17, 2020 . [Ishaan Tharoor](#) ;

^[83] Responsiblestatecraft ; Trump Has No Strategy in the Middle East, Only Vengeance ; Stephen Wertheim ; JANUARY 7, 2020. <https://responsiblestatecraft.org>.

^[84] 2019 . , The Policy Circle ; FOREIGN POLICY: THE MIDDLE EAST

^[85] [Michael Singh](#) ; Iran and America—The Impasse Continues ; May 27, 2020 .
<https://www.washingtoninstitute.org/>

^[86] [DINA ESFANDIARY](#) ; A Practical Policy to Re-Engage and Contain Iran ;
FEBRUARY 11, 2020 .

^[87] David A. Wemer ; Soleimani killing threatens to break open US-Iranian conflict ; New Atlanticist ; FRI, JAN 3, 2020 .

^[88] For example: Peter Beinart, "Obama's Disastrous Iraq Policy: An Autopsy," The Atlantic, June 23, 2014; Reihan Salam, "We Never Should Have Left Iraq," Slate, June 12, 2014; Rick Brennan, "Withdrawal Symptoms: The Bungling of the Iraq Exit," Foreign Affairs, November/ December 2014; Priyanka Boghani, "Jack Keane: Leaving Iraq Was an 'Absolute Strategic Failure,'" Frontline, July 29, 2014; "McCain Clashes with Panetta Over U.S. Troop. Withdrawal from Iraq," CNN, November 15, 2011; Tim Arango, "U.S. Marks End to 9-Year War, Leaving an Uncertain Iraq," New York Times, December 15, 2011; Rebecca Kaplan, "Leon Panetta Criticizes Obama for Iraq Withdrawal," CBS News, October 2, 2014.

^[89] James L. Gelvin ; No, Trump is not like Obama on Middle East policy ; January 7, 2019 .

^[90] The White House, "Fact Sheet: The Strategic Framework Agreement and the Security Agreement with Iraq," December 4, 2008.

^[91] James Dobbins, Seth G. Jones , Benjamin Runkle, Siddharth Mohandas ; Occupying Iraq a history of the coalition - provisional authority ; Sponsored by the Carnegie Corporation of New York .

^[92] Greg Bruno ; Plans for Iraq's Future: Federalism, Separatism, and Partition ; October 17, 2007 .

^[93] Elaaf Rajih HADI ; Supervisors Prof. Sebastiano Maffettone Prof. Francesca Corrao ; The Impact of US' Neo-Orientalism On the Future of Nation-State in Iraq in the light of IS crisis ; December 2016 .

[94] Max Fisher ; Why DC loves Biden's terrible plan to divide Iraq ; Aug 5 – 2015 .

[95] BBC : US State Department: Washington does not acknowledge the results of the referendum on the secession of Iraqi Kurdistan, September 30, 2017 .

[96] Ted Galen Carpenter ; Yes, Donald Trump Dumped the Kurds (And We Should Not Be Shocked) ; October 8, 2019 .

[97] Rawabet Center ; America and Iraq after Daesh ; February 8 , 2017 .

<http://rawabetcenter.com/en/>

[98] Kenneth Katzman ; Iraq: Politics, Security, and U.S. Policy ; June 22, 2015 .

[99] ARAB NEWS ; Iraq open for US business says PM as Trump mulls oil prospects, troop numbers ; 20 August 2020 .

[100] محمد صالح صديقان ، « إيران ترفض الاستفتاء على استقلال كردستان العراق » ، الحياة ، 11/6/2017.

[101] زيارة قاسم سليمان إلى كردستان : الأهداف والتوجهات « مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية 17/4/2017.

[102] شيعة العراق يرفضون انفصال الأكراد ، جريدة الحياة ، 21/4/2017.

[103] زهير قصيبي ، أكراد العراق لا يستبعدون استخدام بغداد القوة ضد الإقليم ، جريدة الحياة ، 17/5/2017.

[104] BBC, United Nations: Referendum in the Kurdistan Region of Iraq distracts attention from the fight against ISIS, 18 September 2017 .

[105] BBC Erdogan: Referendum for the secession of Iraqi Kurdistan is “betrayal”, 26 September 2017 .

[106] 10/6/201 استقلال كردستان العراق يصطدم بتعقيدات الداخل واعتراضات الخارج ، جريدة العرب (اللندنية) 10/6/201

[107] <http://www.aljazeera.net/news/international/2017/9/19/>

[108] استقلال كردستان العراق يصطدم بتعقيدات الداخل واعتراضات الخارج ، جريدة العرب (اللندنية) 10/6/2017 - انظر أيضاً : « زيارة قاسم سليمان إلى كردستان: الأهداف والتوجهات » مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية , 17/4/2017

[109] <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews> - Iraqi reading in support of Israel referendum Kurds /2017/9/17/

[110] <http://www.aljazeera.net/news/presstour> Israel seeks to persuade Washington to accept the

secession of the Kurds /2017/9/25/

^[111] Source: Israeli Press ; Knesset member: Israel will support the Kurds in any war ; 22-7-2017 .

^[112] Ara.reuters.com ‘ 20 October 2017 .

^[113] BEN CONNABLE, JAMES DOBBINS, HOWARD J. SHATZ, RAPHAEL S. COHEN, BECCA WASSER ; WEIGHING U.S. TROOP - WITHDRAWAL FROM IRAQ - STRATEGIC RISKS AND RECOMMENDATIONS ; RAND ; May 2020 .

^[114] Bacevich, Andrew J., *America's War for the Greater Middle East: A Military History*, New York: Penguin Random House, 2016.

^[115] Middle East Institute ; 2020 Middle East preview: Uncertainty, turbulence, and escalation with Iran ; January 6, 2020 .

^[116] BEN CONNABLE, JAMES DOBBINS, HOWARD J. SHATZ, RAPHAEL S. COHEN, BECCA WASSER WEIGHING U.S. TROOP WITHDRAWAL FROM IRAQ STRATEGIC RISKS AND RECOMMENDATIONS ; RAN ; May 2020 .

^[117] BEN CONNABLE, JAMES DOBBINS, HOWARD J. SHATZ, RAPHAEL S. COHEN, BECCA WASSER WEIGHING U.S. TROOP WITHDRAWAL FROM IRAQ STRATEGIC RISKS AND RECOMMENDATIONS ; May 2020 .

^[118] Carter Malkasian, *The Islamic State and the Persistent Threat of Extremism in Iraq*, Center for Strategic and International Studies, November 30, 2018; Katherine Bauer, Matthew Levitt, and Aaron Y. Zelin, *After Baghdadi: How the Islamic State Rebounds*, Washington Institute for Near East Policy, October 28, 2019; Raja Abdulrahim and Isabel Coles, "Islamic State Returns to Guerrilla Warfare in Iraq and Syria," *Wall Street Journal*, January 2, 2018; and others .

^[119] See Graeme Wood ; and others , "What ISIS Really Wants," *The Atlantic*, March ; 2015 .

^[120] For example, Brian Michael Jenkins, *Building an Army of Believers: Jihadist Radicalization and Recruitment*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, CT-278-1, April 2007; Gaibullov Husrav, Sandler Todd,

^[121] International Monetary Fund, 2019 Article IV Consultation and Proposal for Post-Program Monitoring – Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq, IMF Country Report No. 19/248, Washington, D.C., July 2019.

^[122] Trump says US recognizes Jerusalem: The speech in full ; 7 December 2017 . BBC – NEWS

^[123] . Martin Indyk ; Trump's Accidental Diplomacy in the Middle East ; August 19, 2020

^[124] Tamara Cofman Wittes and Adrianna Pita ; What does Trump's Middle East plan mean for Israel and Palestine? ; January 29, 2020 .

^[125] Anisah Amalia Soekarno ; UNITED STATES' UNWAVERING SUPPORT TO ISRAEL: BIASED FOREIGN POLICY IN ISRAEL-PALESTINE CONFLICT UNDER PRESIDENT DONALD TRUMP'S ADMINISTRATION (2016-2019) Journal of International Relations, Volume 5, Nomor 3, 2019, hal 492-500 .

^[126] The US peace plan. Error! Hyperlink reference not valid.. Archived from the original on June 20, 2019. Retrieved June 26, 2019 .

^[127] Arab 48 (2020-01-28). "Donald Trump announces the terms of the" Deal of the Century. " Arab48 website (in English). Archived from the original on January 28, 2020. Retrieved January 28, 2020 .

^[128] Trump's Israel-Palestine peace plan, explained ; VOX ; Jan 28, 2020 . ; Alex Ward

^[129] Megan Specia ; What to Know About Trump's Middle East Plan Jan. 29, 2020 .

^[130] Yohanna Katanacho ; Why Trump's Middle East Peace Plan is Doomed to Fail ; Jan 30, 2020 .

^[131] COLUM LYNCH ; Why Does the White House Object to a 'Sovereign' Palestinian State? ; FEBRUARY 14, 2020 .

^[132] COLUM LYNCH, ROBBIE GRAMER ; Trump Pressures Palestinians and Allies Over Peace Plan ; FEBRUARY 11, 2020 .

^[133] . Philip H. Gordon,; Trump's Lopsided Mideast Peace Plan ; January 28, 2020

^[134] DANIEL LEVY; The Missing Peace in the Abraham Accords ; SEPTEMBER 17 , 2020 .

^[135] SECURITY COUNCIL ; Normalization of Ties between Israel, Gulf Arab States Presents Opportunity for Re-engagement in Talks, Special Coordinator Tells Security Council ; 29 SEPTEMBER 2020 .

^[136] Friends with Benefits: Why the U.S.-Israeli Alliance Is Good for America ; Michael Eisen-

stadt, David Pollock ; NOV 7- 2012 .

[137] Abbott, A. - Political Consequences Of The Iranian Nuclear Deal 2018 . [Online]

Available at: <https://www.jpost.com/Opinion/Political-consequences-of-the-Irannuclear-deal-558789> .

[138] Halevi , D . & Soffer, A ., ISIS Explains Why ‘ Islam-
ic State ‘ Not Supporting Hamas . 2014 . [Online] .

http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/182751#.U_W3wcWSxJE .

[139] Binzafran, D., 2016. The Effect of Non-State Actors on Middle East Politics. Borger, J., 2018. U.S. Quits UN Human Rights Council – ‘A Cesspool of Political Bias’. [Online] <https://www.theguardian.com/world/2018/jun/19/us-quits-un-humanrights-council-cesspool-political-bias> .

[140] Abrams, E. The Saudis and Israel – 2027 .

: <https://www.cfr.org/blog/saudis-and-israel-1> .

[141] Mearsheimer, J. & Walt, S., 2006. The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy. London Review of Books, 28(6).

[142] Bacevich, A. J., 2008. John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Israel Lobby and U. S. Foreign Policy. Diplomacy and Statecraft .

[143] Ripsman, N. M., 2016. Neoclassical Realist Intervening Variables. In: N. M. Ripsman, J. W. Taliaferro & S. E. Lobell, eds. Neoclassical Realist Theory of International Politics. New York: Oxford University Press , pp. 58-79.

[144] Wilson, J. Q., Jr., J. J. D. & Bose, M., 2011. The Essentials of American Government: Institutions and Policies. 12th ed. Boston: Wadsworth Cengage Learning .

[145] Walt, S. M., 2017. That ‘Israel Lobby’ Controversy? History Has Proved Us Right. [Online] Available at: <https://forward.com/opinion/383901/that-israel-lobby-controversyhistory-has-proved-us-right/>.

[146] IAN BREMMER ; President Trump Deserves Credit for Israel’s New Status in the Middle East SEPTEMBER 18, 2020 .

<https://time.com/tag/world-affairs/>

[147] [Martin Indyk](#) ; Disaster in the Desert Why Trump’s Middle East Plan Can’t Work ; Novem-

ber/December 2019 .

^[148] COLUM LYNCH ; White House Seeks to Cut Billions in Funding for United Nations ; MARCH 13, 2017 .

^[149] Read the Trump Administration's Draft of the Executive Order on Treaties, Washington Post, <https://apps.washingtonpost.com/g/documents/world/read-the-trump-administrations-draft-of-the-executive-order-on-treaties/2307/> (last visited Mar. 26 , 2017)

^[150] Charlie Savage, Was Trump's Syria Strike Illegal?, N.Y. Times (Apr. 7, 2017) , https://www.nytimes.com/2017/04/07/us/politics/military-force-presidential-power.html?_r=0

^[151] See generally Am. Soc'y of Int'l Law, The United Nations and the Trump Administration ; YouTube (Feb. 23, 2017) <https://www.youtube.com/watch?v=rIQ33v2QCR4>

^[152] Oona Hathaway ; Reengaging on Treaties and Other International Agreements (Part I): President Donald Trump's Rejection of International Law ; October 2, 2020 .

^[153] Mireya Solís ; Trump withdrawing from the Trans-Pacific Partnership ; Friday, March 24, 2017 .

^[154] ROBBIE GRAMER, COLUM LYNCH, JACK DETSCH ; Trump Cuts U.S. Ties With World Health Organization Amid Pandemic ; MAY 29, 2020 .

^[155] David E. Sanger ; Trump Will Withdraw From Open Skies Arms Control Treaty ; May 21, 2020 . <https://www.nytimes.com/>

^[156] D. Trump , ' Remarks by President Trump on the Joint Comprehensive Plan of Action', Remarks, The White House, May 8, 2018 .

^[157] David E. Sanger ; May 21, 2020 .

^[158] Richard N. Haass ; Trump's Foreign Policy Doctrine? The Withdrawal Doctrine ; May 27, 2020 .

^[159] See, e.g., Stefan Talmon, Security Council as World Legislature, 99 AJIL 175 (2005); see also S.C. Res. 2178 (Sept. 24, 2014) (on foreign terrorist fighters) .

^[160] Security Council Report, Can the Security Council Prevent Conflict? (Feb. 2017), <http://www.securitycouncilreport.org/special-research-report/can-the-security-council->

^[161] Colum Lynch ; Trump Administration Takes Down Biden's Legacy—at the U.N. SEPTEM-

BER 23, 2019 .

^[162] The Jesse Helms Center Foundation ; United Nations Reform: The Helms-Biden Act ; The Jesse Helms Center is a registered .

^[163] Edward C. Luck, Mixed Messages: American Politics and International Organization, 1919-1999 (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999 .

^[164] المصدر: البيان - منار الشوربجي , التاريخ : 16 سبتمبر 2015 manarmes@yahoo.com

^[165]reprinted in The Washington PostCharles Krauthammer, the Guardian Weekly (20-6 December 2001) .

^[166] Dimitris Bourantonis : The History and politics of UN Security Council Reform Edition Taylor and Francis ,e-library - 2005 .

^[167] Oona Hathaway ; Reengaging on Treaties and Other International Agreements (Part II): A Path Forward ; October 6, 2020 .

^[168] See G. John Ikenberry, Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, Transformation of the American System System (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011); And Melvyn Leffler, Weighting Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War (Stanford, CA: Stanford University Press, 1992)

^[169] John Haltiwanger ; Trump's biggest accomplishments and failures from his 1-term presidency ; Jan 20, 2021 .

^[170] Gordon Adams ; Reform the Foreign Policy Toolkit for a Rebalanced World ; February 6, 2020 .

^[171] ROHAN ADVANI, THANASSIS CAMBANIS, DINA ESFANDIARY, MICHAEL WAHID HANNA, SAJAD JIYAD, ARON LUND AND DAHLIA SCHEINDLIN ; A Dangerous Transition for America and the Middle East ; NOVEMBER 25, 2020 .

^[172] Robert McMahon, Dean Atchison and the Creation of the American World Order (Washington, DC: Potomac Books, 2008), p. 74 .

^[173] Edward Luce ; Lunch with the FT: Henry Kissinger 'We are in a very, very grave period ; July 20, 2018 .

^[174] STEPHEN M. WALT ; This Is America's Middle East Strategy on Steroids ; October 15 , 2018 .

^[175] الدكتور مارسيلا غانيا : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة حول السياسة الخارجية الأمريكية في آسيا والمحيط الهادئ .

^[176] Vanessa Gunnella and Lucia Quaglietti ; The economic implications of rising protectionism: a euro area and global perspective ; Published as part of the ECB Economic Bulletin, Issue 3/2019.

^[177] Jack Thompson ; Donald Trump and the Emergent Dominant Narrative in US Foreign Policy, Feb 4 , 2017. E-International Relations .

^[178] Eldad Shavit ; The Future of the American Military Presence in Iraq at the Center of the US-Iraq Strategic Dialogue ; June 1, 2020 .

^[179] BBB NEWS ; US to withdraw 2,200 troops from Iraq by end of September ; 9 September 2020 .

^[180] Ashford, Emma, "Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East," Strategic Studies Quarterly, Spring 2018 .

^[181] 22 Michael Gordon, Helen Cooper and Michael Sher, `` Dozens of American Missiles Strike the Air Base in Syria, " New York Times, April 6, 2017 .

^[182] Read more at: <https://www.deccanherald.com/international/world-news-politics/for-donald-trump-defying-middle-east-truisms-produced-breakthroughs-and-backfires-900708.html> .

^[183] Esfandiary, Dina, and Ariane Tabatabai. "Iran's ISIS Policy." International Affairs. 91.1. Chatham House. Page 5. 2015. http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_publication_docs/INTA91_1_01_Esfandiary_Tabatabai.pdf.

^[184] Reese, Aaron. "Sectarian and Regional Conflict in the Middle East." Middle East Security Report 13. Institute for the Study of War. Page 20. July 2013. http://www.understandingwar.org/sites/default/files/SectarianandRegionalConflictintheMiddleEast_3JUL.pdf

^[185] BBC NEWS ; Iran rolls back nuclear deal commitments ; 5 January 2020 .

^[186] Julian Borger ; Trump's plan to seize Iraq's oil: 'It's not stealing, we're reimbursing ourselves' ; 21 Sep 2016 .

^[187] للحصول على منظور عالمي أكثر تفصيلاً لمنطق المنافسة بين القوى العظمى في الولايات المتحدة ، انظر:

Elbridge A. Colby & A. Wess Mitchell (2020), 'The age of great-power competition, how the Trump Administration refashioned American strategy', Foreign Affairs, January/February.

^[188] Wojciech Michnik ; Great power rivalry in the Middle East ; 18/1/2021 .

^[189] For more on China's role in the region see Camille Lons (2019), '[China's great game in the Middle East](#)', European Council on Foreign Relations, Policy Brief, 21/X/2019 .

^[190] Dennis Ross: Islamists are Not Friends of the United States, The New York Times, September 11, 2014 .

^[191] How the world is reacting to Trump's Middle East plan ; AFP - Published January 29 , 2020

^[192] Saphora Smith ; Trump's Jerusalem move undermines U.S. interests and credibility, analysts say ; Dec. 6, 2017 .

^[193] Thomas Carothers, "Prospects for Promoting American Democracy Under Trump," Carnegie Endowment for International Peace, January 5 , 2017 , <http://carnegieendowment.org/2017/01/05/prospects-for-US-democracy-promotion-under-trump-pub-66588>

^[194] Graham Griffiths ; Trump has reshaped the Middle East, made business more difficult ; 22 Oct 2020 .

^[195] Graham Griffiths ; ; 22 Oct 2020

هوامش الفصل الرابع

هوامش الفصل الرابع

- [1] Mari Megias ; America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy with Stephen Walt ; Harvard Kennedy School ; October 2018 .
- [2] DR CINDY MAY ; American Decline and The Middle East: The Role of Isolationism ; Research from the Defence Studies Department, King's College London .
- [3] URI FRIEDMAK ; The New Concept Everyone in W Washington Is Talking About ; AUGUST 6, 2019 .
- [4] Paul J. Angelo ; There Goes the Neighborhood: US Hegemony in the Hemisphere in an Era of Great Power Competition ; DIALOGO ; October 26, 2020 .
- [5] Thomas F. Lynch III ; NEWS | Nov. 4, 2020 .
- [6] Renato Cruz De Castro ; The Obama Administration's Strategic Rebalancing to Asia : Quo Vadis in 2017 ? : Strategic Rebalancing to Asia ; August 2018 .
- [7] Xiangning Wucorresponding author ; Technology, power, and uncontrolled great power strategic competition between China and the United States ; 24 Jun 2002 - Allison Graham. The New Spheres of Influence Sharing the Globe with Other Great Powers. Foreign Affairs. 2020;99(2):30–40. [Google Scholar]
- [8] Adam Quinn, "The Art of Declining Politely: Obama's Prudent Presidency and the Waning of American Power," International Affairs 87, no. 4 (2011), 803, accessed 20 March 2019 , at <https://proxy.library.upenn.edu:2894/doi/pdf/10.1111/j.1468-2346.2011.01005.x>.
- [9] Travis E. Robison ; 2019 .
- [10] Stephen Wertheim ; America Has No Reason to Be So Powerful ; The New York Times ; Oct. 15, 2020 .
- [11] Brands, Hal, "Coronavirus Is China's Chance to Weaken the Liberal Order," Bloomberg News, March 16 , 2020 . As of April 9 , 2020 .
- [12] CARNEGIE – ENDOWMENT FOR INTRNATIONAL PEACE ; April 2010 .
- [13] KIM PARKER, RICH MORIN AND JULIANA MENASCE HOROWITZ ; Looking to the Future, Public Sees an America in Decline on Many Fronts ; MARCH 21, 2019 .

^[14] JAMES DOBBINS, GABRIELLE TARINI, ALI WYNE ; The Lost Generation in American Foreign Policy How American Influence Has Declined, and What Can Be Done About It ; RAND corporation ; September 2020 .

^[15] JAMES DOBBINS, GABRIELLE TARINI, ALI WYNE ; September 2020 .

^[16] Stephen McGlinchey ; Neoconservatism and American Foreign Policy ; Cardiff University, United Kingdom ; 16.1 2010: 21-33 .

^[17] Bruce R . Scott, Chapter 2, Capitalism, Democracy and Development, June 27, 2006 .

^[18] Adam Smith , as favorably cited by Gregory Mankiw , The Wall Street Journal , January 3 , 2006 - Adam Smith, Wealth of Nations , Oxford World Classics , pages 291-292 .

^[19] James Manyika, Gary Pinkus, and Monique Tuin ; Rethinking the future of American capitalism ; November 12, 2020 .

^[20] ALYSSA BATTISTONI ; When Will Capitalism End ? ; May 25, 2020 .

^[21] Travis E. Robison ; Security With Solvency: Retrenchment And Strategic Reorientation : University of Pennsylvania Scholarly Commons ; 2019 .

^[22] Adam Quinn, "The Art of Declining Politely: Obama's Prudent Presidency and the Waning of American Power," International Affairs 87, no. 4 (2011), 803, accessed 20 March 2019 , at <https://proxy.library.upenn.edu:2894/doi/epdf/10.1111/j.1468-2346.2011.01005.x>.

^[23] Ford, Lindsey. 2020. Order From Chaos, Refocusing the China debate: American Allies And The Question Of US-China 'Decoupling'. Brookings.

^[24] Milner Helen. Review: International Theories of Cooperation among Nations: Strengths and Weaknesses. World Politics. 1992;44(3):466–496. doi: 10.2307/2010546. [[CrossRef](#)] [[Google Scholar](#)]

^[25] Mattis, Jim. 2018. Summary of the 2018 National Defense Strategy of the United States of America: Sharpening the American Military's Competitive Edge. <https://dod.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf>. Accessed 26 February 2020

^[26] Steven A. Cook ; Major Power Rivalry in the Middle East ; Center for Preventive Action ; March 2021 .

^[27] Thomas F. Lynch III ; NEWS | Nov. 4, 2020

^[28] Leslie Vinjamuri, Head, US and the Americas Programme, Chatham House ; US 2020 Visionary Survey ; 19 Dec 2019 .

^[29] James Crotty ; Profound Structural Flaws in the US Financial System That Helped Cause the Finan-

cial Crisis Economic and Political Weekly ; Vol. 44, No. 13, Global Economic & Financial Crisis (Mar. 28 - Apr. 3, 2009), pp. 127-129, 131-135 .

[30] Eustance Huang ; A 'growing club' of 'very powerful countries' is steering away from using the dollar ; OCT 31 2019 .

[31] Martin Sandbu ; Europe First: taking on the dominance of the US dollar ; ; London DECEMBER 5 2019 .

[32] Wang Cong ; As US wields sticks, China, Russia to counter dollar hegemony ; Mar 22, 2021 .

[33] Eswar Prasad ; Has the dollar lost ground as the dominant international currency ? ; Cornell University and Brookings Institution ; September 2019 .

[34] Xiangning Wu corresponding author ; Technology, power, and uncontrolled great power strategic competition between China and the United States ; 24 Jun 2002 - Allison Graham. The New Spheres of Influence Sharing the Globe with Other Great Powers. Foreign Affairs. 2020;99(2):30-40. [Google Scholar]

[35] Campbell Kurt M, Ratner Ely. The China Reckoning: How Beijing Defied American Expectations. Foreign Affairs. 2018;97(2):60-70. [Google Scholar]

[36] Ford, Lindsey. 2020. Order From Chaos, Refocusing the China debate: American Allies And The Question Of US-China 'Decoupling'. Brookings.

<https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/02/07/refocusing-the-china-debate-american-allies-and-the-question-of-us-china-decoupling/>. Accessed 25 March 2020.

[37] The White House ; FACT SHEET: The White House Releases New Strategy for American Innovation, Announces Areas of Opportunity from Self-Driving Cars to Smart Cities ; October 21, 2015 .

[38] ARAB NEWS ; Trump slashes foreign aid, cuts safety net programs in new budget proposal ; February 10, 2020 .

[39] Patrick Cockburn ; The US is losing its world superpower status due to its failure to lead on the Covid-19 crisis – and this time, it might not recover ; Friday 27 March 2020 .

[40] Nick Bryant ; The decline of US power ? ; BBC NEWS ; 10 July 2015 .

[41] Joseph S. Nye, Jr ; The Future of American Power: Dominance and Decline in Perspective ; Foreign Affairs - Vol. 89, No. 6, The World Ahead (November/December 2010), pp. 2-12 (11 pages) Published By: Council on Foreign Relations .

[42] KIMBERLY AMADEO ; How the Yuan Could Become a Global Currency - China's Plan to Replace the U.S. Dollar ; November 30, 2020 .

[43] SOUTH OSSETIA: THE BURDEN OF RECOGNITION Europe Report N°205 – 7 June 2010 . : CRISIS GROUP

[44] Herbert P. Bix ; The Russo-Georgia War and the Challenge to American Global Dominance ; October 3, 2008 .

[45] Daniel Byman and Sara Bjerg Moller ; The United States and the Middle East : Interests, Risks, and Costs ; Copyright © 2016 The Tobin Project .

[46] يضم مجلس المخابرات الوطنية الأمريكية 17 وكالة استخبارية .

[47] December 2012 , a publication of the National Intelligence Council : Global Trends 2030: Alternative Worlds .

[48] Paul Rogers ; US decline: a military calculus ; OPEN Democracy ; 3 January 2019 .

[49] WILLIAM J. BURNS ; Assessing the Role of the United States in the World ; TESTIMONY: SENATE FOREIGN RELATIONS COMMITTEE ; FEBRUARY 27, 2019 .

[50] STEVEN A. COOK ; This Is the Moment That Decides the Future of the Middle East ; Foreign Policy SEPTEMBER 17, 2019 .

[51] Decision 2020 Report: The Future of America's Middle East Policy ; Hoover Institution, Stanford University ; Friday, September 18, 2020 .

[52] James Dobbins, Howard J. Shatz, and Ali Wyne ; China and Russia Pose Different Problems for the US. They Need Different Solutions ; April 18, 2019 .

[53] Brian Katulis ; Democracy Promotion in the Middle East and the Obama Administration ; A Century Foundation Report ; 2017 .

[54] Stephen McGlinchey ; Neoconservatism and American Foreign Policy ; Cardiff University, United Kingdom ; 16.1 2010: 21-33 .

[55] Ruth Eglash ; Israeli prime minister blasts UN, Obama on resolution ; The Washington Post ; December 25, 2016 .

[56] DR CINDY MAY ; American Decline and The Middle East: The Role of Isolationism ; Research from the Defence Studies Department, King's College London .

[57] WILLIAM J. BURNS ; Assessing the Role of the United States in the World ; TESTIMONY: SENATE FOREIGN RELATIONS COMMITTEE ; FEBRUARY 27, 2019

^[58] Nick Bryant ; The decline of US power ? ; BBC NEWS ; 10 July 2015 .

^[59] Joseph S. Nye, Jr ; The Future of American Power: Dominance and Decline in Perspective ; Foreign Affairs - Vol. 89, No. 6, The World Ahead (November/December 2010), pp. 2-12 (11 pages) Published By: Council on Foreign Relations .

^[60] Trita Parsi, "The Middle East Is More Stable When the United States Stays Away," Foreign Policy, January 6, 2020 .

^[61] GIDEON RACHMAN ; End of the American era in the Middle East ; DECEMBER 30 2019

^[62] AARON DAVID MILLER, RICHARD SOKOLSKY ; The Middle East Just Doesn't Matter as Much Any Longer ; POLITICO MAGAZINE ; SEPTEMBER 03, 2020 .

^[63] Martin Indyk, "The Middle East Isn't Worth It Anymore," Wall Street Journal, January 17, 2020 .

^[64] ANDREW P. MILLER , DAFNA H. RAND ; Between Retreat and Overinvestment in the Middle East and North Africa - U.S. Interests in the Middle East and North Africa ; 2019 .

^[65] وائل زكريا فرج : الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر ، 18 مايو 2020 .

^[66] United States Senate. 115th Congress. 1st Session S. RES. 5

^[67] John Calabrese ; The United States and the Gulf: Trapped in transition ? ; January 4 , 2021 .

^[68] Tamara Cofman Wittes ; What to do – and what not to do – in the Middle East ; Monday, January 25, 2021 .

^[69] Steven A. Cook, "No Exit: Why the Middle East Still Matters to America," Foreign Affairs, November/December 2020, <http://foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-10-13/no-exit>.

^[70] Congressional Research Service ; Afghanistan: Background and U.S. Policy : In Brief ; Updated March 25, 2021 .

^[71] Vice Chair, Rep. Carolyn B. Malone - Chairman, Senator Charles E. Schumer WAR AT ANY PRICE ? The Total Economic Costs of the War Beyond the Federal Budget A Report by the Joint Economic Committee Majority Staff ; February, 2008 .

^[72] Shaghayegh Christine Rostampour ; NO to ANY form of U.S. Military Presence in the Middle East ; MASSACHUSETTS PEACE ACTION; November 25, 2020 .

^[73] Lyse Doucet ; Tough tests for Joe Biden in 'new' Middle East ; BBC NEWS ; 22 January 2021

^[74] Patsy Widakuswara ; How Will US Middle East Policy Change Under Biden ? ; December 22, 2020 .

[75] December 2012 , a publication of the National Intelligence Council : Global Trends 2030: Alternative Worlds

[76] Adam Day , Alexandra Pichler Fong ; Diplomacy and Good Offices in the Prevention of Conflict ; A Thematic Paper for the United Nations - World Bank Study on Conflict Prevention ; © 2017 United Nations University . Daniel Benaim and Jake Sullivan - America's Opportunity in the Middle East ; Diplomacy Could Succeed Where Military Force Has Failed ; May 22, 2020 . Nils Hägerdal ; Should America Pull Out of the Middle East? ; April 12, 2019 .

[77] Geoffrey Kemp ; Assessing the Iranian Threat ; * Carnegie Endowment for International Peace . Andrew Leber ; Policy Roundtable: The Future of the Middle East ; February 13, 202 .

[78] Brandon Friedman ; US Engagement and Disengagement in the Middle East ; Strategic Assessment - A Multidisciplinary Journal on National Security ; Volume 24, No. 1, January 2021 .

[79] Tarek Masoud, "Has the Door Closed on Arab Democracy?," *Journal of Democracy* 26, no. 1 (January 2015): 74-87, <https://doi.org/10.1353/jod.2015.0013>; Marc Lynch, "The New Arab Order: Power and Violence in Today's Middle East," *Foreign Affairs* 97, no. 5 (September-October 2018): 116-32, <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-08-13/new-arab-order>.

[80] Baker, Peter, Eric Schmitt, and Helene Cooper, "ISIS Leader al-Baghdadi Is Dead, Trump Says," *New York Times*, October 27, 2019.

[81] Bandow, Doug, "It's Time for American Troops to Leave Iraq," *Forbes*, May 16, 2011.

[82] Fukuyama, Francis, *The Soviet Union and Iraq Since 1968*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, N-1524-AF, 1980. As of January 8, 2020 .

[83] George, Susannah, "Iraqi Victories Remain Fragile as US Reduces Troops," *Military Times*, February 18, 2018 .

[84] Yoel Guzansky ; The End of the American Era in the Middle East? ; Strategic Assessment , Volume 15 - No. 4 January 2013 .

[85] Ben Connable, James Dobbins, Howard J. Shatz, Raphael S. Cohen, Becca Wasser ; Weighing U.S. Troop Withdrawal from Iraq - Strategic Risks and Recommendations ; May 2020 .

[86] Brian Katulis and Peter Juul ; Putting Diplomacy First ; Center For American Progress ; March 12, 2020 .

[87] U.S. Central Command ; General Kenneth F. McKenzie Jr. Middle East Institute Engagement ; Feb. 8, 2021 .

[88] Felicia Schwartz ; Israel Prepares for New Era of U.S. Relations With Biden ; Nov. 10, 2020 .

[89] Jordi Quero & Andrea Dessì ; Unpredictability in US foreign policy and the regional order in the Middle East: reacting vis-à-vis a volatile external security-provider ; 17 Feb 2019 .

[90] AJC Global Voice ; The Future of the U.S.-Israel Relationship: Challenges and Aspirations for a Vital Alliance (RNC) - AJC at the 2020 Political Conventions ; August 24, 2020 .

[91] THE CONVERSATION ; Biden and Trump agree on strong US-Israel relations – Sanders, not so much March 13, 2020 .

[92] ‘Fact Sheet: Memorandum of Understanding Reached with Israel’, The Obama White House, Office of the Press Secretary, September 14, 2016 .

[93] YAËL MIZRAHI-ARNAUD AND ABE SILBERSTEIN ; COMPARTMENTALIZING THE AMERICAN ALLIANCE WITH ISRAEL FROM THE ISRAELI-PALESTINIAN CONFLICT ; DECEMBER 1, 2020 .

[94] Wilson Center ; Whither the Middle East: New Peace or More Conflict ? ; September 23, 2020 .

[95] “ Top 100 for 2020 , ” DefenseNews

[96] U.S. State Department Bureau of Political-Military Affairs, “Fact Sheet: U.S. Arms Sales and Defense Trade,” July 27, 2020. See also CRS In Focus IF10548, Defense Primer: U.S. Defense Industrial Base, by Heidi M. Peters.

[97] Pieter Wezeman, et al., “Trends in International Arms Transfers, 2019,” Stockholm International Peace Research Institute, March 2020 .

[98] CRS analysis of arms transfers data from the Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). SIPRI’s arms transfers data are derived from a variety of publicly available sources, some of which are unofficial, and attempts to capture DCS data in addition to official FMS data. For this reason, there are slight differences in SIPRI’s figures and those from official U.S. documents. For more on SIPRI’s sources and methods see, <https://www.sipri.org/databases/armstransfers/sources-and-methods> .

[99] CRS analysis of FMS data from the Defense Security Cooperation Agency’s (DSCA) Fiscal Year Series (updated September 30, 2017). For more details see, CRS In Focus IF11441, Transfer of Defense Articles: Direct Commercial Sales (DCS), by Nathan J. Lucas and Michael J. Vassalotti .

[100] See, for example, Richard Grimmett, “Congress and Foreign Policy Series: Executive-Legislative Consultations on Arms Sales,” Congressional Research Service, House Foreign Affairs Committee Print, December 1982; and, James M. Lindsay, “Congress, Foreign Policy, and the New Institutionalism,” *International Studies Quarterly*, Vol. 38, No. 2, June 1994, pp. 281-304 .

^[101] Anna Ahronheim, “Israel’s next security concern: a Middle East arms race,” Jerusalem Post, May 24, 2017 .

^[102] See, for example, Jaroslaw Jarzabek, “G.C.C Military Spending In Era of Low Oil Prices,” Middle East Institute, August 2016 .

^[103] Presidential Policy Directive- United States Conventional Arms Transfer Policy,” The White House, 15 January-2014 , at <https://fas.org/irp/offdocs/ppd/ppd-27.html> .

^[104] For more information, see CRS In Focus IF10575, Human Rights Issues: Security Forces Vetting (“Leahy Laws”) by Liana W. Rosen .

^[105] Richard Johnson, “United States Arms Transfer Decision-Making: Determinants of Sales versus Aid,” Peace Economics, Peace Science and Public Policy 21, No. 4, 2015 .

^[106] [George Friedman](#) ; Israel and the New American Strategy, May 26, 2020 .

^[107] Congressional Research Service ; Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S. Policy ; Updated November 23, 2020 .

^[108] for example, Richard Connolly and Cecilie Sendstad, “Russia’s Role as an Arms Exporter: The Strategic and Economic Importance of Arms Exports for Russia,” Chatham House, March 20, 2017 .

^[109] For more on CAATSA , see CRS Report R45415 , U.S. Sanctions on Russia , coordinated by Cory Welt .

^[110] Anna Borschchevskaya, “The Tactical Side of Russia’s Arms Sales to the Middle East,” Washington Institute for Near East Policy, December 2017 .

^[111] Valerie Insinna, Joe Gould & Aaron Mehta ; Congress has secretly blocked US arms sales to Turkey for nearly two years Defense NEWS ; August 12, 2020 .

^[112] Hagar Hosny, “Egypt acquires Russian fighter jets despite US warning,” Al-Monitor Egypt Pulse, August 3, 2020 .

^[113] Warren P. Strobel ; Biden Re-Examining U.S. Arms Sales to Saudi Arabia, U.A.E. ; THE WALL STREET JOURNAL ; Jan. 27, 2021 .

^[114] Des Roches ; Prospects for Biden Administration Arms Sales to the Gulf ; Jan 19, 2020 .

^[115] Steven A. Cook ; Major Power Rivalry in the Middle East ; Center for Preventive Action ; March 2021 .

^[116] Steven A. Cook ; Center for Preventive Action ; 2021 .

^[117] “The Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) at a Glance,” Arms Control As-

sociation, updated October 2020, <http://armscontrol.org/factsheets/JCPOA-at-a-glance>.

[118] Mohammed Sinan Siyech, "Understanding India's Increased Counter Terrorism Relations With Saudi Arabia and the UAE," *India Review* 19, no. 4 (2020): 351–75, <http://doi.org/10.1080/14736489.2020.1797316>.

[119] Muhsin Puthan Purayil, "Shifting Trajectory in India-Israel Relations Under Modi," *Israel Affairs* 26, no. 3 (2020): 471–83, <http://doi.org/10.1080/13537121.2020.1754594>

[120] Jeyhun Aliyev and Havva Kara Aydin, "Libya Truce Deal Seems Not Reliable: Turkish Leader," Anadolu Agency, October 23, 2020, <http://aa.com.tr/en/middle-east/libya-truce-deal-seems-not-reliable-turkish-leader/2016663>. Steven A. Cook, "Putin Is Sneaking Up on Europe From the South," *Foreign Policy*, August 31, 2018, <http://foreignpolicy.com/2018/08/31/putin-is-sneaking-up-on-europe-from-the-south>. Eric Schmitt, "Russian Attack Jets Back Mercenaries Fighting in Libya," *New York Times*, September 11, 2020, <http://nytimes.com/2020/09/11/us/politics/russian-jets-mercenaries-libya.html>

[121] Guy Burton, "‘Negative Peace’? China's Approach to the Middle East," *War on the Rocks*, September 11, 2020, <http://warontherocks.com/2020/09/negative-peace-chinas-approach-to-the-middle-east>; Paul Wolfowitz, "Is China Pivoting to the Middle East?", *Caravan*, September 1, 2020, <http://hoover.org/research/china-pivoting-middle-east>; Michael Doran and Peter Rough, "China's Emerging Middle Eastern Kingdom," *Tablet Magazine*, August 2, 2020, <http://tabletmag.com>.

[122] Jon B. Alterman, "The Other Side of the World: China, the United States, and the Struggle for Middle East Security," *Center for Strategic and International Studies*, March 14, 2017, <http://csis.org/analysis/other-side-world-china-united-states-and-struggle-middle-east-security>.

[123] Henrik Stålhane Hiim & Stig Stenslie (2020), 'China's realism in the Middle East', *Survival*, vol. 61, nr 6, December 2019-January 2020, p. 154.

[124] Jamsheed K. Choksy & Carol E.B. Choksy (2020), 'China and Russia have Iran's back', *Foreign Affairs*, 17/XI/2020.

[125] المعاهدات ذاتية التنفيذ لها وضع مساو للقانون الفيدرالي ، أعلى من قانون ولاية الولايات المتحدة ، وأدنى من الدستور اعتمادًا على طبيعة الاتفاقات التنفيذية ، قد تكون أو ربما ليس لها وضع مساو للقانون الفيدرالي .

[126] Stephen P. Mulligan , *Legislative Attorney ; International Law and Agreements Their Effect upon U.S. Law ; Congressional Research Service ; Updated September 19, 2018* .

[127] Lisa L. Martin ; *The President and International Commitments: Treaties as Signaling Devices1 ; Harvard University* .

[128] Hasan Dudar and Deirdre Shesgreen ; *Trump's long list of global trade deals, agreements existed or*

renegotiated ; Nov. 21, 2018 .

^[129] Kristen Boon ; President Trump and the Future of Multilateralism ; EMORY LAW

^[130] American Society of International Law, Closing Plenary: Global Governance, State Sovereignty, and the Future of International Law, 107 Proceedings Annual Meeting 489, 499.

^[131] Stephen P. Mulligan Legislative Attorney ; Withdrawal from International Agreements: Legal Framework, the Paris Agreement, and the Iran Nuclear Agreement ; Congressional Research Service ; May 4, 2018

الكتاب يقدم سرًا تحليليًا لفهم كيفية تحول السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط باستخدام الإطار النظري للواقعية الهجومية التي تتبناها الإدارات الأمريكية في تأمين مصالحها القومية وضمن أمنها من خال تعظيم قوتها، وهي بذلك تستند إلى أدلة محددة على تخفيض مستوى الدور الأمريكي في المنطقة مع تغير مساره في التعامل مع حكومات الدول، وما ترتب على ذلك من ضعف قوة تأثير السياسة الأمريكية مقابل التقدم الصيني والروسى، وبدرجة أقل دور الهند ودول الاتحاد الأوروبي، بل الأمر يتعدى دور القوى التقليدية إلى دخول فاعلين جدد إلى المنطقة مثل إيران وتركيا وإسرائيل .

نبذة عن المؤلف

خبير في الدراسات السياسية والأمنية والاستراتيجية ، مستشار وباحث أمنى سابق، دكتورة في الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، ماجستير في الإدارة والإشراف، بكالوريوس إدارة واقتصاد وعلوم سياسية، تدريب عالي متقدم في مجال العلوم السياسية والأمنية والاستراتيجية، عضو مؤسس لعدد من الجمعيات التتموية في المملكة العربية السعودية ، عضو ممثل في برنامج – التبادل المعرفي للقيادات النسائية السعودية الفرنسية – حاصل على جائزة بنك التنمية الإسلامي للعام ٢٠٠٧ .
باحث وكاتب سياسي في مجلة آراء الخليج – مركز الخليج للأبحاث .



www.kcorp.net

